

محرم ١٤٤٦ هـ
يوليو ٢٠٢٤ م

العدد الخامس عشر
السنة الثامنة - المجلد الأول

مَجَلَّةُ التَّرَاتِيْبِ النَّبَوِيِّ

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ نَصَفَ سَنَوِيَّةٌ مُحْكَمَةٌ، تُعْنَى بِمَخْطُوطَاتِ السَّنَةِ النَّبَوِيِّ
وَعُلُومِهَا وَأَيَّتَصِّلُهَا مِنْ دَرَسَاتٍ

وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ
وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا

{الحشر - 7}

العدد
١٥

وَقَفَّ السَّنَةُ النَّبَوِيُّ

وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ
وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا



مَجَلَّةُ التَّرَاتِيمِ النَّبَوِيِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المجلة مُحَكَّمَةٌ تصدر حاليًا نسخة إلكترونية

ولا تخضع لقوانين المجلات المطبوعة

eISSN 2785-8499



9 7 7 2 7 8 5 8 4 9 0 0 6

مَجَلَّةُ التَّرَاتِيْمِ النَّبَوِيِّ

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ تُصَفِّحُ سِنُونِيًّا، تُعْنَى بِخَطِّ طَرَاكِ السَّنَةِ النَّبَوِيِّ
وَعُلُومِهَا وَفِيهَا يَتَّصِلُهَا مِنْ دَرَسَاتٍ

د. نبيل بن أحمد بلهي

د. سيد عبد الماجد الغوري

د. هيفاء مصطفى يوسف الزيادة

د. خلود محمد حسن زين الدين

الهيئة الاستشارية

أ.د. سامي رياض بن شعلان (الجزائر)

أ.د. عبد الله محمد حسن دمفو (السعودية)

أ.د. فواز بن عقيل الجهني (السعودية)

أ.د. محمد أبو الليث شمس الدين (الهند)

أ.د. نجم عبد الرحمن خلف (العراق)

أ.د. نظام يعقوبي (البحرين)

أ.د. ياسر أحمد علي الشمالي (الأردن)

أ.د. يونس ضيف (المغرب)

رئيس التحرير

أ.د. محمد بن علي الغامدي

مدير التحرير

د. حماد بن مهدي السلمي

نائب مدير التحرير

د. ماجد بن محمد الجهني

هيئة التحرير

أ.د. عبد الله بن محمد الشهري

د. عبده بن كدّاف الكد

د. إبراهيم بن محمد الغامدي

د. نور الدين الحميدي

د. عبد المجيد بن عمر الزبيدي

قواعد النشر العامّة في المجلة

١. ألا يكون المقال قد نُشر من قبل في كتاب أو مجلة، أو غيرها من صور النُّشر.
٢. وأن يكون إضافة للتراث النبوي مع مراعاة مجال التخصص بالمجلة.
٣. مادة النص: تُقسَّم إلى فقرات، يلتزم فيها بعلامات الترقيم التزامًا دقيقًا، وتضبط الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأشعار والأمثال المأثورة والنصوص المنقولة ضبطًا كاملاً، وكذلك ما يشكل من الكلمات، بحيث يُدقَّق المقال لغويا بشكل جيّد.
٤. الهوامش: يلتزم في تحريرها التركيز الدقيق، حتى لا يكون هناك فضول كلام، وترقم هوامش كل صفحة على حدة، ويراعى توحيد منهج الصياغة.
٥. ثبّت المصادر والمراجع: يراعى في كتابته اسم المصدر أو المرجع أو لاء، فاسم المؤلف، يليه اسم المحقّق أو المراجع أو المترجم في حال وجوده، ثم اسم البلد التي نشر فيه، فدأر النشر، وأخيرًا تاريخ الصدور.
٦. حجم المقال: ينبغي أن لا يزيد عن ٢٥ صفحة كبيرة، وتدخّل في ذلك الهوامش والملاحق والفهارس والمصادر والمراجع والرسوم والأشكال وصور المخطوطات.
٧. مقياس الصفحة: أن يكتب المقال على الكمبيوتر برنامج word، بحيث يكون مقياس الصفحة هو A4، بنخط Traditional Arabic والهوامش ٥، ٢ سم من جميع الجهات، حجم الحرف (١٤) والمسافة بين الأسطر مفرد.
٨. يرفق المحقّق أو الباحث كتابًا مفاده أن مادته غير منشورة في كتاب أو مجلة أخرى، وأنه لم يرسلها للنشر في مكان آخر.
٩. يبلغ أصحاب المواد الواردة خلال شهر من تاريخ تسلمها، ويفادون بالقرار النهائي بالنشر أو عدمه، خلال مدة أقصاها ٣ أشهر.
١٠. التحكيم: تخضع المقالات للتقويم من قبل محكمين متخصصين، مع مراعاة السّرية في عملية التحكيم. وإذا رأت المجلة أو المُحكّم إجراء تعديلات أساسية، فإنها تقوم بإرسالها إلى صاحبها، وتنتظر وصولها، فإن تأخرت تأجّل نشرها.

المحتويات

الحديث الموضوعي

- التَّحْذِيرُ مِنْ آفَةِ الْعُجْبِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَمَقَالَاتِ الْأُمَّةِ ١١
أ.د. عبدالله بن عبدالرحيم بن حسين ابن محمود..... ١٢-٨٢

الجرح والتعديل

- الرواة الذين رُؤوا بالاعتزال من رجال الكتب الستة جمعاً ودراسة..... ٨٥
د. عبد الرحمن بن أنيس بن أحمد جمال..... ٨٦-١٥٦

رواية ودراية

- مرويات فضل الرُّوحَاءِ وما جاورها من الأودية والجبال جمعاً
ودراسةً..... ١٥٩
د. أيمن بن أحمد بن صالح الرحيلي..... ١٦٠-٢٢٨

علل الحديث

- تعارض الوصل والإرسال عند الإمام مسلم -دراسة نظرية تطبيقية
على صحيحه-..... ٢٣١
د. إيهاب سليمان سليمان..... ٢٣٢-٢٧٦

نوادير

- صحيح مُسَلِّمِ رواياته، وتحريروا زمن تأليفه، وموازنته بزمن تأليف صحيح
البخاري..... ٢٧٩
محمد زياد بن عمر التُّكَلَّةُ..... ٢٨٠-٣٢٢

التراجم والطبقات

- ترجمة مفيد بغداد الحافظ محمد بن أحمد الدقاق المعروف بابن
الخاصبة (ت ٤٨٩هـ)..... ٣٢٥
د. عبد الله بن يحيى بن عبد الله العويل..... ٣٢٦-٣٧٩



الافتتاحية

بقلم رئيس التحرير

الحمد لله ذي القدرة والجلال، والنعم السابغة والإفضال، الذي منّ علينا بمعرفته، وهدانا إلى الإقرار بربوبيته، وجعلنا من أمة خاتم النبيين، السامي بفضله على سائر العالمين، الطاهر الأعراق، الشريف الأخلاق، الذي قال الله الكريم مخاطباً له في الذكر الحكيم: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خَلْقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤] صلى الله عليه وسلم، وأزلف منزلته لديه، وعلى إخوانه وأقربيه، وصحابته الأخيار وتابعيه، وسلم عليه وعليهم أجمعين، دائماً أبداً إلى يوم الدين. أما بعد: فهذا هو العدد الخامس عشر من (مجلة التراث النبوي)، يصدر في مطلع العام الهجري (١٤٤٦).

وقد حفل هذا العدد بموضوعات قيمة، وأبحاث رصينة، وهي على النحو الآتي:

- ◆ التحذير من آفة العُجب في الكتاب والسنة، ومقالات الأئمة لفضيلة الأستاذ الدكتور عبد الله بن عبد الرحيم بن حسين ابن محمود.
- ◆ الرواة الذين رموا بالاعتزال من رجال الكتب الستة جمعاً ودراسةً لفضيلة الدكتور عبد الرحمن بن أنيس بن أحمد جمال.
- ◆ مرويات فضل الروحاء، وما جاورها من الأودية والجبال جمعاً ودراسة لفضيلة الدكتور أيمن بن أحمد بن صالح الرحيلي.
- ◆ تعارض الوصل والإرسال عند الإمام مسلم -دراسة نظرية تطبيقية على صحيحه-. لفضيلة الدكتور إيهاب سليمان سليمان.

♦ صحيح مسلم رواياته، وتحرير زمن تأليفه، وموازنته بزمن تأليف صحيح البخاري لفضيلة الشيخ محمد زياد بن عمر التكلة.

♦ ترجمة مفيد بغداد الحافظ محمد بن أحمد الدقاق المعروف بابن الخاضبة (ت ٤٨٩هـ) لفضيلة الدكتور عبد الله بن يحيى العوبل.

والمجلة تحرص على تجويد ما يُنشر على صفحاتها من أبحاث، ودراسات، من خلال خضوعها للتحكيم العلمي الرصين، فشكر الله لكل الأساتذة الكرام الذين تزيّن هذا العدد بمقالاتهم، لا حرمهم الله الأجر. ورغبةً من إدارة المركز، ثم المجلة في تطوير أداء المجلة، من خلال فتح المجال لعدد من أهل التخصص للمساهمة في أعمالها، سواءً في الهيئة الاستشارية، أو في هيئة التحرير، فقد تم إعادة هيكلة المجلة وفق الآتي:

الهيئة الاستشارية:

- أ.د. عبد الله محمد حسن دمفو
- أ.د. يونس ضيف
- أ.د. سامي رياض بن شعلان
- أ.د. فواز بن عقيل الجهني
- أ.د. محمد أبو الليث شمس الدين
- أ.د. نجم بن عبد الرحمن خلف
- أ.د. نظام يعقوبي
- أ.د. ياسر أحمد علي الشمالي

هيئة التحرير:

- أ.د. عبد الله بن محمد آل الشيخ الشهري
- د. سيد عبد الماجد الغوري

- د. عبده بن كداف الكد
د. إبراهيم بن محمد الغامدي
د. نور الدين الحميدي
د. عبد المجيد بن عمر الزبيدي
د. نبيل بن أحمد بلهي
د. هيفاء مصطفى يوسف الزيادة
د. خلود محمد حسن زين الدين

والمجلة تعتزّ بكل من عمل معها، أو تعاون معها، فهي ترحب بالأساتذة الكرام، والأساتذات الفاضلات الذين انضمّوا إليها حديثاً، كما أنها تذكّر، وتشكر الأساتذة الكرام، والأساتذات الفاضلات الذين حالت ظروفهم، عن الاستمرار، وجزاهم الله خيراً فيما قدموا للمجلة، وقدموه، ويقدمونه في خدمة السنة النبوية الشريفة، وجعل كل ذلك في ميزان حسناتهم، وهم كلّ من:

- أ.د. بشار عواد معروف
أ.د. أحمد شوقي بنين
أ.د. عبد الستار الحلوجي
أ.د. فيصل الحفيان
د. عبد السلام أبو سمحة
د. وضحة المري
د. سارة العتيبي

ومن نافلة القول، أن نذكّر القراء الكرام، بأنّ المجلة ستبقى - بإذن الله تعالى - متمسكةً بخطّها المتميّز، ومسيرتها الجادة، من حيث الالتزام

بهويتها، وعنايتها بانتقاء الموضوعات والتحقيقات التي تُنشر فيها - بعد فرزها وتحكيمها.

وبعدُ: فإننا نجدد الدعوة إلى عموم الباحثين والدارسين من أهل التخصص بأن المجلة، والقائمين عليها، تفتح لهم، ولتأجهم العلمي أبوابها أبحاثًا وتحقيقات، ليأخذ مكانه اللائق في المجلة تحكيمًا ونشرًا. وصى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين.

رئيس التحرير

أد محمد بن علي بن صالح الغامدي

أغرة محرم (١٤٤٦هـ)



الحديث الموضوعي

باب يعنى بدراسة الموضوعات أو القضايا التي تناولتها السنّة النبويّة الشريفة.



التَّحذِيرُ مِنْ آفَةِ الْعُجْبِ
فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَمَقَالَاتِ الْأُمَّةِ



أ.د. عبدالله بن عبدالرحيم بن حسين ابن محمود.

الأستاذ بقسم فقه السُّنَّةِ وَمَصَادِرِهَا
بكلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية

ملخص البحث

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإنَّ (العُجْبَ) خُلِقَ مَشِينٌ، جَاءَ ذَمُّهُ وَالنَّهْيُ عَنْهُ فِي نُصُوصٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الْمُطَهَّرَةِ، وَحَدَّرَ مِنْهُ أئِمَّةُ الدِّينِ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ الصَّالِحِينَ، وَمَنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى ضَعْفِ عَقْلِ مَنْ تَلَبَّسَ بِهِ، وَثَمَرَةُ الْعُجْبِ الْمَقْتُ، وَلَا تَمَامَ لشيءٍ مَعَ الْعُجْبِ.

ولهذا الداء صورٌ عديدةٌ منها:

العُجْبُ بِالْفَضَائِلِ، وَبِالْعَقْلِ، وَبِالرَّأْيِ، وَبِالْعَمَلِ، وَبِالْعِلْمِ، وَبِالشَّجَاعَةِ، وَبِالْجَاهِ الدُّنْيَوِيِّ، وَبِحُسْنِ الْمَنْظَرِ، وَبِمَدْحِ النَّاسِ لَهُ، وَبِالنَّسَبِ، وَبِقُوَّةِ الْجِسْمِ، وَبِالْخَفَةِ؛ لِذَا يَجِبُ عَلَى الْمُؤْمِنِ أَنْ يَصُونَ نَفْسَهُ مِنَ الْوُقُوعِ فِيهِ، وَيُجَاهِدَهَا عَلَى الْإِنْفِكَاحِ عَنْهُ، وَليستصحَبَ فِي مُعَالَجَتِهَا أَعْظَمَ الطُّرُقِ فِي ذَلِكَ، وَهُوَ:

اللُّجُوءُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالضَّرَاعَةِ إِلَيْهِ، وَسُؤَالِهِ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ، ثُمَّ يُتَابَعُ مَا ذَكَرْنَاهُ عَنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي طُرُقِ الْعِلَاجِ يُفْلِحُ وَيَنْجَحُ بِإِذْنِ اللَّهِ.

نَسَأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَهْدِينَا لِأَحْسَنِ الْأَخْلَاقِ لَا يَهْدِي لِأَحْسَنِهَا إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ، وَأَنْ يَصْرِفَ عَنَّا سَيِّئَهَا لَا يَصْرِفُ عَنَّا سَيِّئَهَا إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ، اللَّهُمَّ آمِينَ.

الكلمات المفتاحية:

العُجْبُ - الكبر - الذم - التَّيْبُ - العلاج

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضِلِّهِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ﷺ.

أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.

وَبَعْدُ: فَلَا يَخْفَى عَلَى مُسْلِمٍ مُوَحَّدٍ رَضِيَ بِاللَّهِ رَبًّا وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا وَمُحَمَّدٍ ﷺ نَبِيًّا وَرَسُولًا، اهْتِمَامَ الشَّرِيعَةِ الطَّاهِرَةِ بِجَمِيعِ شُؤُونَ الْمَرْءِ مِنْ: عَقِيدَةٍ وَشَّرِيعَةٍ وَعِبَادَةٍ وَسُلُوكٍ.

وَإِنَّ مِنَ الْمُسْلِمَاتِ لَدَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَتَابِعِيهِمْ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ: أَنَّ خَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بُعِثَ بِمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ، وَنَهِيَ عَنِ ضِدِّهَا.

وَ الْمُتَمَثِّلُ فِي نُصُوصِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ يَجِدُ مِنَ الْحَقَائِقِ الْمَائِلَةِ أَمَامَهُ: أَمْرُ اللَّهِ تَعَالَى بِالتَّخَلُّقِ بِالْأَخْلَاقِ الْحَسَنَةِ؛ إِذْ قَدْ وَرَدَ التَّنْصِيصُ عَلَى الْكَثِيرِ مِنْهَا، فَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿١٦٠﴾﴾^(١)، وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴿١٦٦﴾﴾^(٢)، قَالَ الْعَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيُّ فِي

(١) (النحل / ٩٠).

(٢) (الأعراف / ١٩٩).

(تيسر الكريم المنان) ^(١): "هذه الآية جامعةٌ لحُسن الخلقِ معِ النَّاسِ، وما ينبغي في معاملتهم، فالذي ينبغي أن يُعامل به النَّاسُ: أن يأخذ العفو، أي: ما سمحت به أنفسهم، وما سهل عليهم من الأعمالِ والأخلاق؛ فلا يكلّفهم ما لا تسمَحُ به طبائعهم، بل يشكرُ من كلِّ أحدٍ ما قابله به، من قولٍ وفعلٍ جميل، أو ما هو دون ذلك، ويتجاوز عن نقصيرهم ولا يعُصُّ طرفه عن نقصهم، ولا يتكبرُ على الصغيرِ لصغره، ولا ناقصِ العقلِ لنقصه، ولا الفقيرِ لفقره، بل يُعامل الجميعَ باللطفِ والمُقابلةِ بما تقتضيه الحال، وتشرح له صُدورهم.

﴿وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾ أي: بـكُلِّ قولٍ حسنٍ وفِعْلٍ جميل، وخلقٍ كاملٍ للقریبِ وَ البعيدِ، فاجعل ما يأتي إلى النَّاسِ مِنْكَ، إمَّا تعليمٌ علمٍ، أو حثٌّ على خيرٍ من: صلّةِ رَحِمٍ أو برٍّ والدين أو إصلاحِ بينِ النَّاسِ أو نصيحةٍ نافعةٍ أو رأيٍ مُصيبٍ أو مُعاونةٍ على برٍّ وتقوى أو زجرٍ عن قبيحٍ أو إرشادٍ إلى تحصيلِ مصلحةٍ دينيةٍ أو دنيويةٍ، ولَمَّا كان لا بُدَّ من أذيةِ الجاهلِ، أمر الله تعالى أن يُقابلَ الجاهلُ بالإعراضِ عنه، وعدمِ مُقابَلتهِ بِجهلهِ؛ فَمَنْ أذاك بقوله أو فعله لا تُؤذِه، ومَنْ حرَمَكَ لا تحرّمه، ومَنْ قَطَعَكَ فصله، ومَنْ ظلمَكَ فأعدِلْ فيه".

ومنها قوله تعالى ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقُ بِنْيَا فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ فَتُصِبْحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴿٦﴾﴾ ^(٢)، وغيرها كثيرٌ من آيِ الذِّكْرِ الحَكِيمِ.

وفي المُقابلِ يَلْحَظُ - المُتأملُ - أيضاً: نُصوصاً تَنهَى عن الأَخلاقِ المَذمومةِ المَرذولةِ كما في قوله تعالى ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءٍ عَسَىٰ

(١) (ص ٣٢٣)، وللإمام ابن القيم كلامٌ مطوّلٌ نفيسٌ حول هذه الآية - آية الأعراف - في (مدارج السالكين) (٢/ ٣٠٤-٣٠٧).

(٢) (الحجرات/ ٦).

أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ ط
بِئْسَ الْأَسْمُ الْفُسُوقَ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَّمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ
الظَّالِمُونَ ﴿١١﴾ ^(١) ، وقوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا
إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴿١٢﴾ ^(٢) ، وغيرها كثير.

وَلَمَّا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْتَثِلُ أَمْرَ اللَّهِ تَعَالَى فِي كُلِّ شَأْنِهِ قَوْلًا وَعَمَلًا ،
وَمِنْ ذَلِكَ امْتِثَالُهُ لِأَمْرِهِ تَعَالَى بِالْأَخْلَاقِ الْحَسَنَةِ ، وَانْتِهَاؤُهُ عَنِ الْأَخْلَاقِ
السَّيِّئَةِ ؛ لِذَا كَانَ خُلُقُهُ ﷺ الْقُرْآنَ ^(٣) ؛ كَانَ لِرِزَامًا عَلَيْنَا نَحْنُ الْمُسْلِمِينَ أَنْ
تَقْتَدِيَ بِهِ ﷺ فِي كُلِّ مَا جَاءَ عَنْهُ ، فِي جَمِيعِ أُمُورِ حَيَاتِنَا ؛ ذَلِكَ أَنَّ الْمُتَلَزِمَ
بِذَلِكَ كُلِّهِ مُمْتَثِلٌ لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَ أَمْرُ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،
وَمُتَابِعٌ لَهُ ، قَالَ الْإِمَامُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي (زَادَ الْمَعَادِ) ^(٤) : " وَمَنْ
هَاهُنَا تَعَلَّمَ اضْطِرَارَ الْعِبَادَةِ فَوْقَ كُلِّ ضَرُورَةٍ إِلَى مَعْرِفَةِ الرَّسُولِ ﷺ -
وَمَا جَاءَ بِهِ ، وَتَضَدِّيقِهِ فِيمَا أَخْبَرَ بِهِ ، وَطَاعَتِهِ فِيمَا أَمَرَ ، فَإِنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى
السَّعَادَةِ وَالْفَلَاحِ لَا فِي الدُّنْيَا ، وَلَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا عَلَى يَدِي الرُّسُلِ ، وَلَا
سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَةِ الطَّيِّبِ وَالْخَبِيثِ عَلَى التَّفْصِيلِ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِمْ ، كَيْسَ
إِلَّا هَدَيْهِمْ وَمَا جَاءُوا بِهِ ، فَهُمُ الْمِيزَانُ الرَّاجِحُ الَّذِي عَلَى أَقْوَالِهِمْ وَ
أَعْمَالِهِمْ وَأَخْلَاقِهِمْ تُوزَنُ الْأَقْوَالُ وَالْأَخْلَاقُ وَالْأَعْمَالُ ، وَبِمَتَابَعَتِهِمْ يَتَمَيَّزُ
أَهْلُ الْهُدَى مِنْ أَهْلِ الضَّلَالِ ، فَالضَّرُورَةُ إِلَيْهِمْ أَعْظَمُ مِنْ ضَرُورَةِ الْبَدَنِ
إِلَى رُوحِهِ ، وَالْعَيْنِ إِلَى نُورِهَا ، وَالرُّوحِ إِلَى حَيَاتِهَا ، فَأَيُّ ضَرُورَةٍ وَحَاجَةٍ
فُرِضَتْ ، فَضَرُورَةُ الْعَبْدِ وَحَاجَتُهُ إِلَى الرُّسُلِ فَوْقَهَا بِكَثِيرٍ ... - إِلَى أَنْ قَالَ
رَحِمَهُ اللَّهُ - وَإِذَا كَانَتْ سَعَادَةُ الْعَبْدِ فِي الدَّارَيْنِ مُعَلَّقَةً بِهَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ ؛
فِيَجِبُ عَلَى كُلِّ مَنْ نَصَحَ نَفْسَهُ ، وَأَحَبَّ نَجَاتِهَا وَسَعَادَتِهَا ، أَنْ يَعْرِفَ مِنْ

(١) (الحجرات / ١١-١٢).

(٢) (النساء / ١٠).

(٣) أخرجه مسلم في (الصحيح) (كتاب صلاة المسافرين / باب جامع صلاة الليل) (١ / رقم ٧٤٦ (١٣٩)).

(٤) (١ / ٦٩-٧٠).

هَدْيِهِ وَسِيرَتِهِ وَسَأْنِهِ مَا يَخْرُجُ بِهِ عَنِ الْجَاهِلِينَ بِهِ، وَيَدْخُلُ بِهِ فِي عِدَادِ أَتْبَاعِهِ وَشَيْعَتِهِ وَحِزْبِهِ، وَالنَّاسُ فِي هَذَا مَا بَيْنَ مُسْتَقَلٍّ وَمُسْتَكْتَرٍ، وَمَحْرُومٍ، وَالْفَضْلُ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ، وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ".

لِذَا رَغِبْتُ الْكِتَابَةَ فِي مَوْضُوعٍ مُتَعَلِّقٍ بِهَذَا الْجَانِبِ (الْأَخْلَاقِ الْمَنْهِيَّ عَنْهَا)، وَهُوَ (التَّحْذِيرُ مِنْ آفَةِ الْعُجْبِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَمَقَالَاتِ الْأُمَّةِ).

أَهْمِيَّةُ الْبَحْثِ:

تَظْهَرُ أَهْمِيَّةُ الْبَحْثِ فِي النَّقَاطِ التَّالِيَةِ:

- ١/ بَيَانُ خَطَرِ هَذَا الْخُلُقِ الذَّمِيمِ فِي الشَّرِيعَةِ الْمُبَارَكَةِ.
- ٢/ ذَمُّهُ عَلَى لِسَانِ أُمَّةِ الْعِلْمِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.
- ٣/ تَحْذِيرُ الْأُمَّةِ الْمُسْلِمَةِ، وَبِخَاصَّةِ الْمُشْتَغَلِينَ بِالدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَالتَّعْلِيمِ مِنَ التَّخَلُّقِ بِهِ، وَمِنْ كُلِّ مَذْمُومٍ فِي الشَّرْعِ الْحَنِيفِ.

أَسْبَابُ اخْتِيَارِ الْبَحْثِ:

يُمْكِنُ إِجْمَالُ أَهْمِيَّةِ الْبَحْثِ فِي النَّقَاطِ التَّالِيَةِ:

- ١/ أَهْمِيَّةُ الْبَحْثِ السَّابِقِ ذِكْرَهَا.
- ٢/ الْمُسَاهَمَةُ فِي إِجَادِ الْحُلُولِ لِعِلَاجِ هَذِهِ الْمَشْكِلَةِ الْأَخْلَاقِيَّةِ.
- ٣/ الْمُسَاهَمَةُ فِي ذِكْرِ جُمْلَةٍ مِنْ أَسْبَابِ الْوِقَايَةِ مِنَ الْوُقُوعِ فِي هَذَا الْخُلُقِ الْمَذْمُومِ.
- ٤/ الْإِضَافَةُ لِلْمَكْتَبَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِبَحْثٍ خَاصٍّ يَتَنَاوَلُ هَذَا الْخُلُقَ الْمَذْمُومَ مِنْ جَوَانِبَ عَدِيدَةٍ.

الدَّرَاسَاتُ السَّابِقَةُ:

لَمْ أَقِفْ بَعْدَ بَحْثِ مُسْتَفِيضٍ عَلَى دِرَاسَةٍ عِلْمِيَّةٍ مُسْتَقَلَّةٍ تَنَاوَلَتْ هَذَا الْمَوْضُوعَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

خُطَّةُ الْبَحْثِ:

قَسَمْتُ الْبَحْثَ إِلَى: مُقَدِّمَةٍ، وَسَبْعَةِ مَبَاحِثَ، وَخَاتِمَةٍ، ثُمَّ فَهَرَسُ مُسَاعِدَةٍ.

فَالْمُقَدِّمَةُ فِيهَا: إِشَارَةٌ إِلَى بَيَانِ شُمُولِ الشَّرِيعَةِ الْمُبَارَكَةِ، وَتَنَاوَلَهَا لِكُلِّ مَا يَحْتَاجُهُ الْمُسْلِمُ فِي حَيَاتِهِ مِنْ: عَقِيدَةٍ وَشَرِيعَةٍ وَعِبَادَةٍ وَسُلُوكًا، وَمِنْ ذَلِكَ: تَنَاوَلَهَا لِلْأَخْلَاقِ الْحَسَنَةِ وَالْحَثِّ عَلَيْهَا، وَالْأَخْلَاقِ السَّيِّئَةِ وَالنَّهْيِ عَنْهَا.

وَأَمَّا الْمَبَاحِثُ السَّبْعَةُ فَهِيَ كالتَّالِي:

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: مَعْنَى الْعُجْبِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا، مَعَ التَّنْبِيهِ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكِبَرِ.

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: ذَمُّ الْعُجْبِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

الْمَبْحَثُ الثَّلَاثُ: ذَمُّ الْعُجْبِ فِي السُّنَّةِ الْمُطَهَّرَةِ.

الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ: حُكْمُ الْعُجْبِ.

الْمَبْحَثُ الْخَامِسُ: بَيَانُ جُمْلَةٍ مِنْ أَسْبَابِهِ وَأَثَارِهِ السَّيِّئَةِ.

الْمَبْحَثُ السَّادِسُ: الْإِرْشَادُ وَالتَّنْبِيهُ لِجُمْلَةٍ مِنَ الْوَسَائِلِ الْمُعِينَةِ بِإِذْنِ اللَّهِ عَلَى تَرْكِ هَذَا الْخُلُقِ الرَّدِيِّ.

الْمَبْحَثُ السَّابِعُ: مَا جَاءَ عَنِ الْأُمَّةِ وَالْعُلَمَاءِ فِي ذَمِّهِ.

ثُمَّ الْخَاتِمَةُ، وَبَعْدَهَا فَهْرَسُ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ، ثُمَّ فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ.

منهج البحث:

- ١/ التزمت الرسم العثماني للآيات الشريفة، مع عزوها إلى موضعها من القرآن الكريم؛ بذكر اسم السورة ورقم الآية، كل ذلك في الحاشية.
- ٢/ أذكر عقب الآية المباركة قولاً أو أكثر في بيان معناها من كتب التفسير، مما يناسب موضوع البحث.
- والأمر كذلك فيما يتعلق بالحديث النبوي الشريف.
- ٣/ تخريج الأحاديث الشريفة، وسلكت فيه المسلك التالي:
 - أ/ إن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما؛ فكتفي بالعزو إليهما.
 - ب/ وإن كان الحديث خارج الصحيحين أو أحدهما؛ فإنني أخرجه من مصادر التي أوقف عليها، مع العناية بدراسته من حيث الثبوت وعدمه، ناقلاً كلام أئمة الفن فيه إن وجدت لهم كلاماً فيه.
 - ج/ الترجمة لرجال أسانيد الأحاديث، مبيناً الثقة من غيره، وبخاصة المختلف فيه؛ فإنني أحرص على بيان خلاصة حاله المستنبطة من كلام أهل العلم بالجرح والتعديل فيه.
- ٤/ كل نقل أنقله في البحث من بيان معنى غريب أو ذكر قول إمام أو غير ذلك؛ فإنني ألزم توثيقه من مصادر الأصلية، فإن تعذر الوقوف عليها؛ لعدم طباعتها مثلاً أو فقدها، فإنني أرجع إلى التوثيق بالواسطة؛ كأن يكون النقل مثلاً عن الإمام أبي خيثمة زهير بن حرب، فلا أكاد أجده في المطبوع من كتاب (التاريخ) لابن أحمد، ويكون قد نقله الحافظ المزي في (تهذيب الكمال)؛ فإن لم أوقف عليه في (التاريخ) ولا في غيره، أحلت إلى (تهذيب الكمال)، وهكذا.
- ٥/ إن رأيت أن المقام يحتاج إلى تعليق باستفاضة، فعلت، وذلك حسب الحاجة ووجود مقتضي.

٦ / خصصتُ الحاشيةَ لتوثيقِ النُّقولاتِ، وذكرِ المَصَادِرِ، ونحو ذلك، معَ تعليلٍ يَسِيرٍ لِمَا يَفْتَضِيهِ الْمَقَامُ أحياناً.

فَاللَّهُ أَسْأَلُ بِأَسْمَائِهِ الْحُسْنَى وَصِفَاتِهِ الْعُلَى أَنْ يُوفِّقَنِي لِلسَّدَادِ فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ، وَأَنْ يَجْعَلَ عَمَلِي هَذَا خَالِصاً لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَأَنْ يَنْفَعَ بِهِ طُلَّابَ الْعِلْمِ الشَّرِيفِ، وَعُمُومَ الْمُسْلِمِينَ، وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

المبحثُ الأوَّلُ: معنى العجب، لغةً واصطلاحاً مع التَّنبيهِ على الفرقِ بينه وبين الكِبْرِ.

أولاً: معنى العُجْبُ لغةً واصطلاحاً:

العُجْبُ بِالضَّمِّ: قَالَ ابْنُ فَارِسٍ فِي (مَقَائِيسِ اللُّغَةِ)^(١): "الْعَيْنُ وَالْجِيمُ وَالْبَاءُ أَصْلَانِ صَحِيحَانِ، يَدُلُّ أَحَدُهُمَا عَلَى كِبَرٍ وَاسْتِكْبَارٍ لِلشَّيْءِ، وَالْآخِرُ خِلْقَةٌ مِنْ خَلْقِ الْحَيَوَانَ.

فَالأوَّلُ العُجْبُ، وَهُوَ أَنْ يَتَكَبَّرَ الْإِنْسَانُ فِي نَفْسِهِ، تَقُولُ: هُوَ مُعْجَبٌ بِنَفْسِهِ. وَتَقُولُ مِنْ بَابِ العَجَبِ: عَجِبَ يَعْجَبُ عَجَبًا، وَأَمْرٌ عَجِيبٌ، وَذَلِكَ إِذَا اسْتَكْبَرَ وَاسْتَعْظَمَ...

وَالأَصْلُ الْآخِرُ العُجْبُ- [بِالسُّكُونِ]-: وَهُوَ مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ مَا ضَمَّتْ عَلَيْهِ الْوَرِكَانِ مِنْ أَصْلِ الذَّنْبِ الْمَعْرُوزِ فِي مُؤَخَّرِ العَجْزِ، وَعُجُوبُ الكُتْبَانِ سُمِّيَتْ عُجُوبًا تَشْبِيهًا بِذَلِكَ، وَذَلِكَ أَنَّهَا أَوَّخِرُ الكُتْبَانِ الْمُسْتَدَقَّةِ... وَنَاقَةٌ عَجْبَاءُ: بَيْنَهُ العَجَبُ وَالْعُجْبَةُ، وَشَدَّ مَا عَجِبْتَ، وَذَلِكَ إِذَا دَقَّ أَعْلَى مُؤَخَّرِهَا وَأَشْرَفَتْ جَاعِرَتَاهَا "وَهِيَ خِلْقَةٌ فَيِيحَةٌ".

وَالَّذِي يَعْنِيَانِ فِي مَقَامِ البَحْثِ هُنَا هُوَ الأَصْلُ الأوَّلُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

أَمَّا اصطلاحاً:

فَقَدْ سَأَلَ مُحَمَّدُ بْنُ مُزَاهِمِ المَرُوزِيِّ الإِمَامَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ المُبَارَكِ قَائِلًا: "مَا الكِبْرُ؟ قَالَ: أَنْ تَزْدَرِي النَّاسَ.

(١) (٤/٢٤٣) مادة (عجب)، وينظر: (مفردات ألفاظ القرآن) (ص ٥٤٧) و(لسان العرب) (١/٥٨٢) و(القاموس المحيط) (٣/١٥٧) و(تاج العروس) (٣/٣١٨).

قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْعُجْبِ؟ قَالَ: أَنْ تَرَى أَنَّ عِنْدَكَ شَيْئًا لَيْسَ عِنْدَ غَيْرِكَ. قَالَ: وَلَا أَعْلَمُ فِي الْمُصَلِّينَ شَيْئًا شَرُّ مِنَ الْعُجْبِ"^(١).

وقال الجرجاني (التعريفات)^(٢): "العجب: هو عبارة عن تصوّر استحقاق الشخص رتبة لا يكون مستحقاً لها".

الفرق بين العجب والكبر: قال السّفاريني في (غذاء الألباب)^(٣): "قد فسّر العجب بالكبر، فظاهره أنّهما شيء واحد، وكذا فسّره كثير من العلماء".

والتحقيق أنّ بينهما فرقاً دقيقاً ذكره المحقّقون، منهم الإمام الحافظ ابن الجوزي في (تبصّره) فقال: اعلم أنّ الكبر خلق باطن يصدّر عنه أعمال، وذلك الخلق هو: رؤيته النفس فوق المتكبر عليه، ويفارقه العجب من جهة أنّ الكبر لا يتصوّر إلا أن يكون هناك من يتكبر عليه، والعجب يتصوّر، ولو لم يكن أحد غير المتعجب.

والمتكبر يرى نفسه أعلى من الغير؛ فتحصل له هزة وفرح، وركون له إلى ما اعتقده، وذلك نفخ الشيطان... إلى أن قال - وقال الإمام المحقّق ابن القيم في كتابه (الروح الكبرى)^(٤) في الفرق بين المهابة والكبر: إنّ المهابة أثر من آثار امتلاء القلب بعظمة الله ومحبته وإجلاله، فإذا امتلأ القلب بذلك حلّ فيه النور... فكلامه نور، ومدخله نور، ومخرجه نور، وعلمه نور، إن سكّت علاه الوقار، وإن تكلم أخذ بالقلوب والأسماع.

(١) أخرجه البيهقي في (الجامع لشعب الإيمان) (١٤/ ١٤٠ / رقم ٣٧٨ / ٧٩١٠) بسنده عن البرك عن أبي وهب به.

و أورده الحافظ الذهبي في ترجمة الإمام عبدالله بن المبارك من (سير أعلام النبلاء) (٨/ ٤٠٧) وتذكرة الحفاظ (١/ ٢٧٨).

(٢) (ص ١٤٧)، وينظر: (الفوائد) للإمام ابن القيم (ص ٢٢٤) و(الزّواجر عن اقتراف الكبائر) للعلامة ابن حجر الهيتمي (١/ ١٢٠).

(٣) (٢/ ٢٢٢-٢٢٣).

(٤) (٢/ ٦٦٢).

وَأَمَّا الْكِبْرُ فَأَثَرٌ مِنْ آثَارِ الْعُجْبِ وَالْبَغْيِ مِنْ قَلْبٍ قَدْ اِمْتَلَأَ بِالْجَهْلِ وَالظُّلْمِ، تَرَحَّلَتْ مِنْهُ الْعُبُودِيَّةُ، وَنَزَلَ عَلَيْهِ الْمَقْتُ، فَظَرُّهُ إِلَى النَّاسِ شَرُّهُ، وَمَسْئِيَةُ بَيْنَهُمْ تَبَخُّرٌ، وَمُعَامَلَتُهُ لَهُمْ مُعَامَلَةُ الْاِسْتِثْنَاءِ لَا الْاِثْنَاءِ، وَلَا الْاِنْصَافِ، ذَاهِبٌ بِنَفْسِهِ تَيْهًا... وَلَا يَزْدَادُ مِنْ اللَّهِ إِلَّا بُعْدًا، وَلَا مِنْ النَّاسِ إِلَّا صَعَارًا وَبُغْضًا... - ثم نقل عن ابن الجوزي أَنَّهُ قَالَ - اعْلَمْ أَنَّ مِنْ أَسْبَابِ الْكِبْرِ الْعُجْبُ؛ فَإِنَّ مَنْ أُعْجِبَ بِشَيْءٍ تَكَبَّرَ بِهِ.

قَالَ فِي تَعْرِيفِ التَّيِّهِ: هُوَ خُلِقَ مُتَوَلِّدٌ بَيْنَ أَمْرَيْنِ: إِعْجَابُهُ بِنَفْسِهِ، وَإِزْرَاؤُهُ بِغَيْرِهِ، فَيَتَوَلَّدُ مِنْ بَيْنِ هَذَيْنِ التَّيِّهِ".

وقال الزبيدي في (تاج العروس)^(١): "نَقَلَ سَيِّخُنَا عَنِ الرَّاعِبِ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْمُعْجَبِ وَالتَّيِّهِ، فَقَالَ: الْمُعْجَبُ يُصَدِّقُ نَفْسَهُ فِيمَا يَظُنُّ بِهَا وَهَمًّا، وَالتَّيِّهُ يُصَدِّقُهَا قَطْعًا".

وبناءً على هذا فكل الأدلة الشرعية التي وردت في ذم الكبر وبيان خطره، يدخل فيها العجب؛ إذ الكبر ثمرة من ثمرات العجب^(٢)، كما مر، والله أعلم.

(١) (٣/٣١٨).

(٢) قال المحافظ العيني في (عمدة القاري) (٢٢/١٤٠) مُعَلِّقًا عَلَى تَبْوِيبِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ بِقَوْلِهِ (بَابُ الْكِبْرِ) قَالَ: "أَيُّ: هَذَا بَابٌ فِي بَيَانِ ذَمِّ الْكِبْرِ، يَكْسُرُ الْكَافَ وَشُكُونُ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ، وَهُوَ ثَمَرَةٌ الْعُجْبِ، وَقَدْ هَلَكَ بِهَا كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْعُبَادِ وَالزُّهَادِ، وَالْكَبْرِ وَالتَّكْبُرِ وَالاِسْتِكْبَارِ مُتَقَارِبٌ، وَالتَّكْبُرُ هُوَ الْحَالَةُ الَّتِي يَتَخَصَّصُ بِهَا الْإِنْسَانُ مِنْ إِعْجَابِهِ بِنَفْسِهِ، وَذَلِكَ أَنْ يَرَى نَفْسَهُ أَكْبَرَ مِنْ غَيْرِهِ وَأَعْظَمَ، ذَلِكَ أَنْ يَتَكَبَّرَ عَلَى رَبِّهِ: بِأَنْ يَمْتَنِعَ مِنْ قَبُولِ الْحَقِّ وَالْإِذْعَانَ لَهُ بِالتَّوَجُّيدِ وَالتَّوَاعَةِ".

المَبْحَثُ الثَّانِي: ذَمُّ الْعُجْبِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

وَرَدَ الْعُجْبُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فِي آيَاتٍ عَدِيدَةٍ؛ لِيَتَبَيَّنَ خَطَرُهُ، وَلِتُنَبَّهَ عَلَى أَنَّهُ آفَةٌ تَجَرُّ إِلَى آفَاتٍ كَثِيرَةٍ ذُنُوبِيَّةٍ، مَعَ التَّوَعُّدِ بِعُقُوبَاتٍ أُخْرَوِيَّةٍ إِنْ لَمْ يَتَّبِ الْمَرْءُ مِنْهُ، فَأَذْكَرُ بَعْضًا مِنْهَا:

١/ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ (٣٦).

قَالَ الْعَلَامَةُ السَّعْدِيُّ فِي (تيسير الكريم المنان) ^(١) بعد أن أتى على معاني مُفْرَدَاتِ الْآيَةِ: "فَمَنْ قَامَ بِهِدِهِ الْمَأْمُورَاتِ؛ فَهُوَ الْخَاضِعُ لِرَبِّهِ، الْمُتَوَاضِعُ لِعِبَادِ اللَّهِ، الْمُتَقَادُّ لِأَمْرِ اللَّهِ وَشَرْعِهِ، الَّذِي يَسْتَحِقُّ الثَّوَابَ الْجَزِيلَ وَالثَّنَاءَ الْجَمِيلَ.

وَمَنْ لَمْ يَقُمْ بِذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ عَبْدٌ مُعْرِضٌ عَنِ رَبِّهِ، غَيْرُ مُتَقَادٍ لِأَمْرِهِ، وَلَا مُتَوَاضِعٍ لِلْخَلْقِ، بَلْ هُوَ مُتَكَبِّرٌ عَلَى عِبَادِ اللَّهِ، مُعْجَبٌ بِنَفْسِهِ، فَخُورٌ بِقَوْلِهِ؛ وَلِهَذَا قَالَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ أَي: مُعْجَبًا بِنَفْسِهِ، مُتَكَبِّرًا عَلَى الْخَلْقِ، ﴿فَخُورًا﴾ يُثْنِي عَلَى نَفْسِهِ وَيَمْدَحُهَا، عَلَى وَجْهِ الْفَخْرِ وَالْبَطْرِ عَلَى عِبَادِ اللَّهِ؛ فَهُوَ لِأَنَّ مَا بِهِمْ مِنَ الْاِخْتِيَالِ وَالْفَخْرِ يَمْنَعُهُمْ مِنَ الْقِيَامِ بِالْحَقُوقِ، وَلِهَذَا ذَمَّمَهُمْ بِقَوْلِهِ ﴿الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾ أَي: يَمْنَعُونَ مَا عَلَيْهِمْ مِنَ الْحَقُوقِ الْوَاجِبَةِ، ﴿وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ﴾ بِأَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ، ﴿وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ أَي: مِنَ الْعِلْمِ الَّذِي يَهْتَدِي بِهِ الصَّالُونَ وَيَسْتَرِشِدُ بِهِ الْجَاهِلُونَ؛ فَيَكْتُمُونَهُ عَنْهُمْ، وَيُظْهِرُونَ لَهُمْ مِنَ الْبَاطِلِ مَا يَحُولُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْحَقِّ، فَجَمَعُوا بَيْنَ

(١) (النساء / ٣٦).

(٢) (ص ١٦٥).

الْبُخْلِ بِالْمَالِ وَالْبُخْلِ بِالْعِلْمِ، وَبَيْنَ السَّعْيِ فِي خَسَارَةِ أَنْفُسِهِمْ وَخَسَارَةِ غَيْرِهِمْ".

٢/ قَالَ سُبْحَانَهُ ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴿٢٥﴾﴾^(١).

قال الإمام ابن كثير في (تفسير القرآن العظيم)^(٢): "يذكر تعالى للمؤمنين فضله عليهم وإحسانه لديهم في نصره إياهم في مواطن كثيرة من غزواتهم مع رسوله، وأن ذلك من عنده تعالى، وتأييده وتقديره، لا بعدددهم ولا بعددهم، وببهمهم على أن النصر من عنده، سواء قل الجمع أو كثر؛ فإن يوم حنين أعجبتهم كثرتهم، ومع هذا ما أجدى ذلك عنهم شيئاً؛ فولوا مدبرين إلا القليل منهم مع رسول الله ﷺ، ثم أنزل الله نصره وتأييده على رسوله وعلى المؤمنين الذين معه... ليعلمهم: أن النصر من عنده تعالى وحده وبإمداده وإن قل الجمع، فكم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله، والله مع الصابرين".

٣/ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَأَضْرَبَ لَهُمْ مَثَلًا رَجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا ﴿٣٢﴾ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أَكْلَهَا وَلَمْ تَظْلِمِ مِنْهُ شَيْئًا وَفَجَّرْنَا خِلَالَهُمَا نَهْرًا ﴿٣٣﴾ وَكَانَ لَهُ ثَمْرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴿٣٤﴾ وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ قَالَ مَا أَظُنُّ أَنْ تَبِيدَ هَذِهِ أَبَدًا ﴿٣٥﴾ وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً وَلَئِنْ رُدِدْتُ إِلَىٰ رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنْقَلَبًا ﴿٣٦﴾﴾^(٣).

(١) (التوبة/ ٢٥).

(٢) (٤/ ١٢٥)، وينظر: (تيسير الكريم المنان) للسعدي (ص ٣٤٤-٣٤٥).

(٣) (الكهف/ ٣٢-٣٦).

قَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ عَاشُورٍ فِي (التَّحْرِيرِ وَالتَّنْوِيرِ)^(١): "عَطْفٌ عَلَى جُمْلَةٍ ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ الْآيَاتِ؛ فَإِنَّهُ بَعْدَ أَنْ بَيَّنَّ لَهُمْ مَا أَعَدَّ لِأَهْلِ الشُّرْكِ وَذَكَرَ مَا يُقَابِلُهُ مِمَّا أَعَدَّهُ لِلَّذِينَ آمَنُوا، ضَرَبَ مَثَلًا لِحَالِ الْفَرِيقَيْنِ بِمَثَلِ قِصَّةِ أَظْهَرَ اللَّهُ فِيهَا تَأْيِيدَهُ لِلْمُؤْمِنِ وَإِهَانَتَهُ لِلْكَافِرِ، فَكَانَ لِذَلِكَ الْمَثَلِ شَبَهٌ بِمَثَلِ قِصَّةِ أَصْحَابِ الْكَهْفِ مِنْ عَضْرِ أَقْرَبَ، لِعِلْمِ الْمُخَاطَبِينَ مِنْ عَضْرِ أَهْلِ الْكَهْفِ؛ فَضَرَبَ مَثَلًا لِلْفَرِيقَيْنِ: لِلْمُشْرِكِينَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ، بِمَثَلِ رَجُلَيْنِ كَانَا حَالًا أَحَدُهُمَا مُعْجَبًا مُؤَنِقًا، وَحَالِ الْآخَرَ بِخِلَافِ ذَلِكَ، فَكَانَتْ عَاقِبَةُ صَاحِبِ الْحَالِ الْمُؤَنِقَةِ تَبَابًا وَخَسَارَةً، وَكَانَتْ عَاقِبَةُ الْآخَرَ نَجَاحًا؛ لِيُظْهَرَ لِلْفَرِيقَيْنِ مَا يَجْرُهُ الْغُرُورُ وَالْإِعْجَابُ وَالْجَبْرُوتُ إِلَى صَاحِبِهِ مِنَ الْإِرْزَاءِ، وَمَا يَلْقَاهُ الْمُؤْمِنُ الْمُتَوَاضِعُ الْعَارِفُ بِسُنَنِ اللَّهِ فِي الْعَالَمِ مِنَ التَّذْكِيرِ وَالتَّدْبِيرِ فِي الْعَوَاقِبِ فَيَكُونُ مُعَرَّضًا لِلصَّلَاحِ وَالنَّجَاحِ".

٤ / قَالَ اللَّهُ جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا﴾ (٣٧) كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا (٣٨) .^(٢)

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي (التَّفْسِيرِ)^(٣): "يَقُولُ تَعَالَى نَاهِيًا عِبَادَهُ، عَنِ التَّجَبُّرِ وَالتَّبَخُّثِ فِي الْمَشْيَةِ: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ أَيُّ: مُتَبَخِّثًا مُتَمَاطِلًا مَشْيَ الْجَبَّارِينَ، ﴿إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ﴾ أَيُّ: لَنْ تَقْطَعَ الْأَرْضَ بِمَشْيِكَ... وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا﴾ أَيُّ: بِتَمَائِكَ وَفَخْرِكَ وَإِعْجَابِكَ بِنَفْسِكَ، بَلْ قَدْ يُجَارَى فَاعِلٌ ذَلِكَ بِنَقِيضِ

(١) (١٥/٣١٥).

(٢) (الإسراء/ ٣٧-٣٨).

(٣) (٥/٧٥-٧٦).

قَصْدِهِ، كَمَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ ^(١): (بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، وَعَلَيْهِ بُرْدَانٌ يَتَبَخَّرُ فِيهِمَا، إِذْ حُسِفَ بِهِ الْأَرْضُ، فَهُوَ يَتَجَلَّجَلُ فِيهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ)".

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشُّوكَانِيُّ فِي (فَتْحِ الْقَدِيرِ) ^(٢): "قَوْلُهُ: ﴿مَكْرُوهًا﴾ فَإِنَّ السَّيِّئَ هُوَ الْمَكْرُوهُ... الْمَعْنَى: كُلُّ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ كَانَ سَيِّئًا وَكَانَ مَكْرُوهًا... وَالْمُرَادُ بِالْمَكْرُوهِ عِنْدَ اللَّهِ: هُوَ الَّذِي يُبْغِضُهُ وَلَا يَرْضَاهُ... وَذَكَرَ مُطَلَقَ الْكِرَاهَةِ مَعَ أَنَّ فِي الْأَشْيَاءِ الْمُتَقَدِّمَةِ مَا هُوَ مِنَ الْكِبَائِرِ إِشْعَارًا بِأَنَّ مُجَرَّدَ الْكِرَاهَةِ عِنْدَهُ تَعَالَى يُوجِبُ أَنْزِجَارَ السَّامِعِ وَاجْتِنَابَهُ لِذَلِكَ".

٥/ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ ^(٣).

قَالَ الْعَلَامَةُ الْقُرْطُبِيُّ فِي (الْجَامِعِ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ) ^(٤): "مَعْنَى الْآيَةِ: وَلَا تُؤْمَلْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ كِبْرًا عَلَيْهِمْ وَإِعْجَابًا وَاحْتِقَارًا لَهُمْ، وَهَذَا تَأْوِيلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَمَاعَةٍ، وَقِيلَ: هُوَ أَنْ تَلْوِي شِدْقَكَ إِذَا ذَكَرَ الرَّجُلُ عِنْدَكَ كَأَنَّكَ تَحْتَفِرُهُ".

فَالْمَعْنَى: أَقْبَلْ عَلَيْهِمْ مُتَوَاضِعًا مُؤْنَسًا مُسْتَأْنَسًا، وَإِذَا حَدَّثَكَ أَصْغَرَهُمْ فَأَضْغِ إِلَيْهِ حَتَّى يُكْمَلَ حَدِيثُهُ، وَكَذَلِكَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْعَلُ".
وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي (التَّفْسِيرِ) ^(٥): "هَذِهِ وَصَايَا نَافِعَةٌ قَدْ حَكَاهَا اللَّهُ تَعَالَى عَنْ لُقْمَانَ الْحَكِيمِ؛ لِيَمْتَثِلَهَا النَّاسُ وَيَقْتَدُوا بِهَا... وَقَوْلُهُ:

(١) أخرجه بهذا اللفظ مسلمٌ في (الصحيح) (كتاب اللباس والزينة/ باب تحريم التبختر في المشي مع إعجابه بيايه) (٣/ رقم ٢٠٨٨ / ١٦٥٤ - عبد الباقي) من طريق عبدالرزاق أخبرنا معمرٌ عن همام بن منبهٍ عن أبي هريرة مرفوعاً.

(٢) (٣/ ٢٧١ - ٢٧٢).

(٣) (لقمان/ ١٨).

(٤) (١٤/ ٧٠)، وينظر: (تفسير القرآن العزيز) للإمام ابن أبي زمنين (٣/ ٣٧٥ - ٣٧٦).

(٥) (٦/ ٣٣٧ - ٣٣٩).

﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ﴾ يَقُولُ: لَا تُعْرِضْ بَوَجْهَكَ عَنِ النَّاسِ إِذَا كَلَّمْتَهُمْ أَوْ كَلَّمُوكَ، احْتِقَاراً مِنْكَ لَهُمْ، وَاسْتِكْبَاراً عَلَيْهِمْ، وَلَكِنْ أَلِنْ جَانِبَكَ، وَابْسُطْ وَجْهَكَ إِلَيْهِمْ... وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ أَي: جَذَلًا مُتَكَبِّرًا جَبَّاراً عَنِيداً، لَا تَفْعَلْ ذَلِكَ يُبْغِضَكَ اللَّهُ؛ وَلِهَذَا قَالَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ أَي: (مُخْتَالٍ) مُعْجَبٍ فِي نَفْسِهِ، (فَخُورٍ): أَي عَلَى غَيْرِهِ".

وغيرها من الآيات الشريفة كثير.

المبحث الثالث: ذمُّ العُجب في السُّنة المطهَّرة.

تقدّم أن ذكرتُ في (المبحث الأول) بأنَّ ما وردَ في ذمِّ الكِبْرِ وَبَيَانِ خَطَرِهِ، يَدْخُلُ فِيهَا الْعُجْبُ أَيْضًا؛ إِذِ الْكِبْرُ ثَمَرَةٌ مِنْ ثَمَرَاتِ الْعُجْبِ، وَمِمَّا يَحْسُنُ ذِكْرُهُ هُنَا أَنَّ جَمْعًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ صَمَّنَ الْكَلَامَ عَنْ هَذَا الْخَلْقِ الذَّمِيمِ بِذِكْرِ مَا وَرَدَ فِيهِ فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ كَذَلِكَ: أَبِي بَكْرٍ الْخِرَائِطِيُّ (ت ٣٢٧هـ) فِي كِتَابِهِ (مَسَاوِي الْأَخْلَاقِ وَمَذْمُومَاتِهَا) مُبَوَّبًا بِقَوْلِهِ: (بَابُ مَا جَاءَ فِي ذَمِّ الْكِبْرِ وَالْعُجْبِ وَمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْإِثْمِ وَالْوِزْرِ) ^(١)، وَأَبِي بَكْرٍ الْبَيْهَقِيُّ (ت ٤٥٨هـ) فِي كِتَابِهِ (الْجَامِعُ لِشُعْبِ الْإِيمَانِ) مُبَوَّبًا بِقَوْلِهِ (فَصْلُ: التَّوَاضُّعُ وَتَرْكُ الزُّهْمِ وَالصَّلْفِ وَالْخِيَلَاءِ وَالْفَجْرِ وَالْبَدَخِ) ^(٢)، وَفِي كِتَابِ (الْآدَابِ) قَالَ (بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْإِعْجَابِ بِنَفْسِهِ وَالْإِزْدِرَاءِ بِغَيْرِهِ) ^(٣)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ (ت ٤٦٣هـ) فِي كِتَابِهِ (جَامِعُ بَيَانِ الْعِلْمِ وَفَضْلِهِ) بِوَبِّ قَائِلًا: (فَصْلُ: فِي مَدْحِ التَّوَاضُّعِ، وَذَمِّ الْعُجْبِ، وَطَلْبِ الرَّئَاسَةِ) ^(٤)، وَرُكَيْي الدِّينِ الْمُنْذِرِيُّ (ت ٦٥٦هـ) فِي كِتَابِهِ: (التَّرْغِيبُ وَالتَّرْهِيْبُ) مُبَوَّبًا بِقَوْلِهِ: (التَّرْغِيبُ فِي التَّوَاضُّعِ، وَالتَّرْهِيْبُ مِنَ الْكِبْرِ وَالْعُجْبِ وَالْإِفْتِخَارِ) ^(٥)، وَغَيْرِهِمْ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى.

فَمِنْ الْأَحَادِيثِ فِي الْبَابِ:

١/ حَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي فِي حُلَّةٍ تُعْجِبُهُ نَفْسُهُ؛ مَرَجَلٌ جُمَّتَهُ؛ إِذْ خَسَفَ اللَّهُ بِهِ؛ فَهُوَ يَتَجَلَّجَلُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ).

(١) (ص ٢٠٣).

(٢) (١٧٣ / ١٢).

(٣) (ص ٢٢٦).

(٤) (١ / ٥٦٢).

(٥) (٣ / ٥٥٧).

أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ فِي صَحِيحَيْهِمَا^(١) - وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ - مِنْ طَرِيقٍ عَنْهُ بِهِ .

وَلَفْظُ مُسْلِمٍ (بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي فَقَدْ أَعْجَبَتْهُ جُمَّتُهُ وَبُرْدَاهُ؛ إِذْ خَسِفَ بِهِ الْأَرْضُ؛ فَهُوَ يَتَجَلَّجَلُ فِي الْأَرْضِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ).

قَوْلُهُ ﷺ (مُرَجَّلٌ جُمَّتُهُ): قَالَ ابْنُ حَجْرٍ فِي (الْفَتْحِ)^(٢): " (مُرَجَّلٌ) بِتَشْدِيدِ الْجِيمِ، (جُمَّتُهُ) بِضَمِّ الْجِيمِ وَتَشْدِيدِ الْمِيمِ، هِيَ: مُجْتَمَعُ الشَّعْرِ إِذَا تَدَلَّى مِنَ الرَّأْسِ إِلَى الْمُنْكَبَيْنِ وَإِلَى أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ، وَأَمَّا الَّذِي لَا يَتَجَاوَزُ الْأُذُنَيْنِ فَهُوَ الْوَفْرَةُ، وَتَرْجِيلُ الشَّعْرِ تَسْرِيحُهُ وَدَهْنُهُ".

وَقَوْلُهُ ﷺ (يَتَجَلَّجَلُ)، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ فِي (الصَّحَاحِ)^(٣): "الْمُجَلَّجِلُ: السَّحَابُ الَّذِي فِيهِ صَوْتُ الرَّعْدِ، وَجَلَّجَلَتِ الشَّيْءُ، إِذَا حَرَّكَتَهُ بِيَدِكَ، وَتَجَلَّجَلَ فِي الْأَرْضِ، أَي: سَاخَ فِيهَا وَدَخَلَ، يُقَالُ: تَجَلَّجَلْتَ قَوَاعِدُ الْبَيْتِ، أَي: تَضَعُصَعْتَ".

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ فِي (الْفَتْحِ)^(٤): "التَّجَلَّجُلُ بِجِيمَيْنِ: التَّحَرُّكُ، وَقِيلَ: الْجَلَّجَلَةُ الْحَرَكَةُ مَعَ صَوْتٍ، وَقَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: كُلُّ شَيْءٍ خَلَطَتْ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ فَقَدْ جَلَّجَلْتُهُ، وَقَالَ ابْنُ فَارِسٍ: التَّجَلَّجُلُ: أَنْ يَسُوخَ فِي الْأَرْضِ مَعَ اضْطِرَابٍ شَدِيدٍ وَيَنْدَفِعُ مِنْ شِقِّ إِلَى شِقِّ".

فَالْمَعْنَى: يَتَجَلَّجَلُ فِي الْأَرْضِ أَي يَنْزِلُ فِيهَا مُضْطَرَبًا مُتَدَاوِعًا".

٢ / حَدِيثُ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

(١) (صحيح البخاري) (كتاب اللباس / باب من جرَّ ثوبه من الخيلاء) (١٠ / رقم ٥٧٨٩ / ٢٥٨ - فتح) و (صحيح مسلم) (كتاب اللباس والزينة / باب تحريم التبخر في المشي مع إعجابه بشبابه) (٣ / رقم ٢٠٨٨ / (٤٩) / ١٦٥٣ - عبد الباقي).

(٢) (١٠ / ٢٦١)، وينظر: (النهاية في غريب الحديث) لابن الأثير (١ / ٣٠٠) و (عمدة القاري) للعيني (٢٩٨ / ٢١).

(٣) (٤ / ١٦٥٩)، وينظر: (النهاية في غريب الحديث) (١ / ٢٨٤).

(٤) (١٠ / ٢٦١)، وينظر: (عمدة القاري) (٢٩٨ / ٢١).

قَالَ: (بَيْنَمَا رَجُلٌ يَتَبَخَّرُ يَمْشِي فِي بُرْدِيهِ؛ قَدْ أَعْجَبَتْهُ نَفْسُهُ؛ فَخَسَفَ اللَّهُ بِهِ الْأَرْضَ، فَهُوَ يَتَجَلَّجَلُ فِيهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي (الصَّحِيحِ) ^(١).

قَوْلُهُ ﷺ (يَتَبَخَّرُ): أَي، يَمْشِي مُتَبَخِّرًا، قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي (النَّهَائَةِ) ^(٢): "هِيَ مِشْيَةُ الْمُتَكَبِّرِ الْمُعْجَبِ بِنَفْسِهِ".

قَوْلُهُ ﷺ (بُرْدِيهِ) تَشْبَهُ بُرْدٍ، بِضَمِّ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ وَإِسْكَانِ الرَّاءِ الْمُهْمَلَةِ ^(٣)، قَالَ ابْنُ سَيِّدِهِ فِي (الْمُحْكَمِ وَالْمُحِيطِ الْأَعْظَمِ) ^(٤): "الْبُرْدُ: ثَوْبٌ فِيهِ خُطُوطٌ، وَخَصَّ بَعْضُهُمْ بِهِ الْوَشْيَ، وَالْجَمْعُ: أَبْرَادٌ، وَأَبْرُدٌ، وَبُرُودٌ، وَالْبُرْدَةُ: كِسَاءٌ يُلْتَحَفُ بِهِ".

قَوْلُهُ ﷺ (قَدْ أَعْجَبَتْهُ نَفْسُهُ) قَالَ الْعَلَامَةُ أَبُو الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيُّ فِي (الْمُفْهِمِ) لِمَا أَشْكَلَ مِنْ تَلْخِيصِ كِتَابِ مُسْلِمٍ ^(٥): "إِعْجَابُ الرَّجُلِ بِنَفْسِهِ هُوَ: مَلَا حَظَّتْهُ لَهَا بَعَيْنِ الْكَمَالِ وَالِاسْتِحْسَانِ مَعَ نِسْيَانِ مِنَّةِ اللَّهِ تَعَالَى؛ فَإِنْ رَفَعَهَا عَلَى الْغَيْرِ وَاحْتَقَرَهُ فَهُوَ الْكِبْرُ الْمَذْمُومُ".

وَأَفَادَ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظِهِ:

تَرَكَ الْأَمْنِ مِنْ تَعْجِيلِ الْمُؤَاخَذَةِ عَلَى الذُّنُوبِ، وَأَنَّ عَجَبَ الْمَرْءِ بِنَفْسِهِ وَثَوْبِهِ وَهَيْئَتِهِ حَرَامٌ وَكَبِيرَةٌ، كَمَا قَالَهُ الْعَلَامَةُ أَبُو الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيُّ فِي (الْمُفْهِمِ) ^(٦).

وَقَدْ جَعَلَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي (الصَّحِيحِ) حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظِهِ الْأَوَّلِ تَحْتَ بَابِ (مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ مِنَ الْخِيَلَاءِ)، قَالَ الْحَافِظُ الْعَيْنِيُّ فِي

(١) (كتاب اللباس والزينة/ باب تحريم التبختر في المشي مع إعجابه بثيابه) (٣/ رقم ٢٠٨٨/٥٠) (١٦٥٤ - عبد الباقي).

(٢) (١/ ١٠١)، وينظر: (شرح سنن أبي داود) للعيني (٣/ ٢٦٣).

(٣) كما في (طرح التثريب) للعراقي (٨/ ١٦٨).

(٤) (٩/ ٣٢٣)، وينظر: (النهاية في غريب الحديث) (١/ ١١٦) و(طرح التثريب) للعراقي (٨/ ١٦٨).

(٥) (٥/ ٤٠٦)، ونقله عنه العراقي في (طرح التثريب) (٨/ ١٦٨).

(٦) (٥/ ٤٠٦).

(عُمْدَةُ الْقَارِي) ^(١): "مُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ؛ لِأَنَّ الْمَشْيَ فِي حُلَّةٍ مِنْ إِعْجَابِ النَّفْسِ مَعْنَى جَرِّ الثَّوْبِ حَيَلَاءً".

٣/ حَدِيثُ مَعْبُدِ بْنِ خَالِدٍ قَالَ: سَمِعْتُ حَارِثَةَ بْنَ وَهَبِ الْخَزَاعِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: (أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَهْلِ الْجَنَّةِ؟ كُلُّ ضَعِيفٍ مُتَضَعِّفٍ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَهُ، أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَهْلِ النَّارِ: كُلُّ عُتْلٍ، جَوَاطِظٍ مُسْتَكْبِرٍ).

أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ فِي الصَّحِيحِينَ ^(٢)، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

قَوْلُهُ ﷺ (مُتَضَعِّفٍ): قَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ فِي (شَرْحِ مُسْلِمٍ) ^(٣): "صَبَطُوا قَوْلَهُ (مُتَضَعِّفٍ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَكَسْرِهَا، وَالْمَشْهُورُ الْفَتْحُ، وَلَمْ يَذْكَرِ الْأَكْثَرُونَ غَيْرَهُ، وَمَعْنَاهُ: يَسْتَضَعِفُهُ النَّاسُ وَيَحْتَقِرُونَهُ وَيَتَجَبَّرُونَ عَلَيْهِ؛ لِضَعْفِ حَالِهِ فِي الدُّنْيَا، يُقَالُ: تَضَعَّفَهُ وَاسْتَضَعَّفَهُ".

وَأَمَّا رِوَايَةُ الْكَسْرِ فَمَعْنَاهَا: مُتَوَاضِعٌ مُتَدَلِّلٌ خَامِلٌ وَاضِعٌ مِنْ نَفْسِهِ".

قَوْلُهُ ﷺ (عُتْلٌ): بِضَمِّ الْعَيْنِ وَالتَّاءِ ^(٤)، قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ فِي (جَمْهَرَةِ الْأَلْغَةِ) ^(٥): "عَتَلْتُ الرَّجُلَ أَعْتَلْتُهُ وَأَعْتَلْتُهُ عُتْلًا، إِذَا جَذَبْتُهُ جَذْبًا عَنِيفًا... وَ رَجُلٌ عُتْلٌ: إِذَا كَانَ جَافِيًا غَلِيظًا... وَ رُمِحَ عُتْلٌ: غَلِيظٌ".

وَقَالَ الْحَافِظُ الْخَطَّابِيُّ فِي (مَعَالِمِ السُّنَنِ) ^(٦): "وَعَتَلْتُهُ مَعْنَاهَا: السُّدَّةُ

(١) (٢٩٨/٢١).

(٢) (صحيح البخاري) (كتاب التفسير/ باب "عُتْلٌ بعدَ ذَلِكَ زَيْمٌ") (١٠/ رقم ٤٩١٨/٦٦٣ - فتح) و(صحيح مسلم) (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها/ باب النار يدخلها الجبارون، والجنة يدخلها الضعفاء) (٤/ رقم ٢٨٥٣/٤٦).

(٣) (١٧/١٨٦-١٨٧)، وينظر: (فتح الباري) (٨/٦٦٣) و(عمدة القاري) (١٩/٣٥٧).

(٤) كذا ضبطه الحافظ المنذري في (الترغيب والترهيب) (٣/٥٦٣) والنووي في (شرح مسلم) (١٧/١٨٧).

و في (الفتح) (٨/٦٣٣) لابن حجر قال: "بِضَمِّ الْمُهْمَلَةِ وَالْمُثَنَّةِ بَعْدَهَا لَمْ تَقِيلَهُ".

(٥) (١/٤٠٣)، وينظر: (تهذيب اللغة) (٢/١٦١) و(النهاية في غريب الحديث) (٣/١٨٠).

(٦) (٧/٢٥٥)، وينظر: (غريب الحديث) له (١/٥٢٨)، قال النووي في (شرح مسلم) (١٧/١٨٨): "هُوَ الْجَافِي الشَّدِيدُ الْخُصُومَةُ بِالْبَاطِلِ وَقِيلَ الْجَافِي الْفُظُّ الْغَلِيظُ"، وينظر أيضاً (مشارك الأنوار) ليعاض (٢/٦٥) و(فتح الباري) (٨/٦٦٣) و(عمدة القاري) (١٩/٣٥٧).

وَالْغَلْظَةُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: رَجُلٌ عُتْلٌ: أَيُّ شَدِيدٍ غَلِيظٌ، وَمِنْ صِفَةِ الْمُؤْمِنِ
الَّذِينَ وَالسُّهُولةُ".

قَوْلُهُ ﷺ (جَوَاطِ): بِتَشْدِيدِ الْوَاوِ وَفَتْحِ الْجِيمِ وَآخِرُهُ ظَاءٌ مُعْجَمَةٌ^(١)،
وَأَمَّا مَعْنَاهُ، فَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي (غَرِيبِ الْحَدِيثِ)^(٢): "فِيهِ ثَلَاثَةٌ
أَقْوَالٍ:

أَحَدُهَا الْجَمُوعُ الْمَنُوعُ. وَالثَّانِي: الْكَثِيرُ اللَّحْمِ الْمُخْتَالُ فِي مَشِيئِهِ^(٣).
وَالثَّلَاثُ: الْقَصِيرُ الْبَطِينُ".

قُلْتُ: وَمِمَّا قِيلَ فِي مَعْنَاهُ أَيضًا: الْفَاخِرُ بِالْخَاءِ، ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ فِي (شَرْحِ
مُسْلِمٍ)^(٤)، وَذَكَرَ الْأَزْهَرِيُّ فِي (تَهْذِيبِ اللَّغَةِ)^(٥) عِدَّةَ أَقْوَالٍ فِي مَعْنَاهُ مِنْهَا:
الْبَطْرُ، وَالْكَافِرُ، وَالصِّيَاحُ، وَالصَّجْرُ قَلِيلُ الصَّبْرِ.

قَالَ الزَّيْبِيدِيُّ فِي (تَاجِ الْعَرُوسِ)^(٦) بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْمَعَانِيَ الْمُتَقَدِّمَةَ: "وَبِكُلِّ
ذَلِكَ فَسَّرَ قَوْلَهُ ﷺ: (أَهْلُ النَّارِ كُلُّ جَعْظَرِيٍّ جَوَاطِ)".

فَهَذِهِ صِفَاتٌ مَذْمُومَةٌ، وَهِيَ مِنْ صِفَاتِ أَهْلِ النَّارِ عِيَاذًا بِاللَّهِ، قَالَ
الْعَيْنِيُّ فِي (عُمْدَةِ الْقَارِي)^(٧): "لَيْسَ الْمُرَادُ اسْتِيعَابُ الطَّرْفَيْنِ، وَإِنَّمَا
الْمُرَادُ أَنْ أَغْلَبَ أَهْلُ الْجَنَّةِ، وَأَنَّ أَغْلَبَ أَهْلَ النَّارِ هَؤُلَاءِ".

٤/ حَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ:

(١) كَذَا ضَبَطَهَا عِيَاضٌ فِي (مَشَارِقِ الْأَنْوَارِ) (١/١٦٥)، وَالْمَنْذَرِيُّ فِي (الْتَرغِيبِ وَالتَّرْهيبِ) (٣/٥٦٣) وَ النَّوَوِيُّ فِي (شَرْحِ مُسْلِمٍ) (١٧/١٨٨) وَابْنُ حَجْرٍ فِي (الْفَتْحِ) (٨/٦٦٣).

(٢) (١/١٨٠)، وَكَذَا اقْتَصَرَ ابْنُ الْأَثِيرِ عَلَيْهَا فِي (النِّهَايَةِ) (١/٣١٦) وَالْمَنْذَرِيُّ فِي (الْتَرغِيبِ وَالتَّرْهيبِ) (٣/٥٦٣).

(٣) أَسَدُ الْحَافِظِ ابْنُ قَتَيْبَةَ فِي (غَرِيبِ الْحَدِيثِ) لَهُ (١/٢٥٦) هَذَا الْمَعْنَى لِلْجَوَاطِ، عَنْ أَوْسِ بْنِ ثَابِتٍ، وَعَلَيْهِ اقْتَصَرَ الْجَوْهَرِيُّ فِي (الصَّحَاحِ) (٣/١١٧١).

(٤) (١٧/١٨٨)، وَيَنْظُرُ: (عُمْدَةُ الْقَارِي) (١٩/٢٥٧)، وَذَكَرَ مَعْنَى آخَرَ فِي (الْفَتْحِ) لِابْنِ حَجْرٍ (٨/٦٣٣) (الْفَاجِرُ) بِالْجِيمِ، وَهُوَ فِي (الْعَيْنِ) (٢/٣١٨) لِلْفَرَاهِيدِيِّ.

(٥) (١١/١١٣)، وَيَنْظُرُ: (مَشَارِقِ الْأَنْوَارِ) (١/١٦٥) وَ(لِسَانِ الْعَرَبِ) (٧/٤٣٩) وَ(عُمْدَةُ الْقَارِي) (١٩/٢٥٧).

(٦) (٢٢/٢١٤).

(٧) (١٩/٢٥٧).

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: الشَّيْخُ الزَّانِي، وَالْعَائِلُ الْمَرْهُوُّ، وَالْإِمَامُ الْكَذَّابُ).

الحديثُ مَدَارُهُ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ، وَرَوَاهُ عَنْهُ كُلُّ مَنْ: /أ/ يحيى بنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ.

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي (الْمُجْتَبَى) ^(١) وَ (الْكُبْرَى) ^(٢) وَأَحْمَدُ فِي (الْمُسْنَدِ) ^(٣) وَابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ فِي (السُّنَّةِ) ^(٤) وَ الْبَزَّازُ فِي (الْمُسْنَدِ) ^(٥) مِنْ طُرُقٍ عَنْهُ بِهِ.

ب/ الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ أَبُو عَاصِمٍ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي (الصَّمْتِ) ^(٦) وَالطَّحَاوِيُّ فِي (شَرْحِ مُشْكِلِ الْأَثَارِ) ^(٧) وَالشَّجْرِيُّ فِي (الْأَمْالِي) ^(٨) مِنْ طُرُقٍ عَنْهُ بِهِ.

ج/ حَمَّادُ بْنُ مَسْعَدَةَ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي (الصَّحِيحِ) ^(٩) مِنْ طَرِيقِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْهُ بِهِ.

د/ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ.

أَخْرَجَهُ أَبُو إِسْحَاقَ الْعَسْكَرِيُّ فِي (مُسْنَدِ أَبِي هُرَيْرَةَ) ^(١٠) وَ - مِنْ طَرِيقِهِ -

(١) (كتاب الزَّكَاةِ/ الفقير المحتال) (٥/ رقم ٢٥٧٥ / ٩١).

(٢) (كتاب الزَّكَاةِ/ الفقير المحتال) (٣/ رقم ٢٣٦٧ / ٦٨-٦٩).

(٣) (١٥/ رقم ٩٥٩٤ / ٣٦٤).

(٤) (٢/ رقم ١٠٦٣ / ٤٦٨).

(٥) (١٥/ رقم ٨٣٦١ / ٩٣).

(٦) (رقم ٤٧٣ / ٢٣٦).

(٧) (٩/ رقم ٣٤٩٠ / ١١٥).

(٨) (٢٠٢ / ٢).

(٩) (كتاب الحدود/ بابُ الزَّنى وحده/ ذكرُ بُغضِ الله جل وعلا الشَّيْخَ الزَّانِي وَإِنْ كَانَ بُغْضُهُ يَشْمَلُ

سائرُ الزُّنَاةِ) (١٠/ رقم ٤٤١٣ / ٢٦- الإحسان).

(١٠) (رقم ٢٨ / ٥٤).

أبو القاسم الأصبهاني في (التَّغْيِبِ وَالتَّرْهِيْبِ)^(١) عَنْ سَهْلِ بْنِ عَثْمَانَ عَنْهُ بِهِ.

هـ / سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ.

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي (الْجَامِعِ لِشُعْبِ الْإِيمَانِ)^(٢) مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ عَنْهُ بِهِ.

الْحَدِيثُ صَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانَ، وَقَالَ الْأَلْبَانِيُّ: "حَسَنٌ صَحِيحٌ"^(٣).

الْحَدِيثُ فِي إِسْنَادِهِ كُلُّ مَنْ:

١ / مُحَمَّدُ بْنُ عَجَلَانَ الْقُرَشِيُّ الْمَدَنِيُّ، وَثَقَّهُ الْأَئِمَّةُ: ابْنُ عُيَيْنَةَ^(٤) وَ أَحْمَدُ^(٥) وَابْنُ مَعِينٍ^(٦) وَأَبُو حَاتِمٍ^(٧) وَالنَّسَائِيُّ^(٨) وَبِعَقُوبِ بْنِ شَيْبَةَ^(٩)، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: "صَدُوقٌ وَسَطٌ"^(١٠).

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّهَبِيُّ فِي (الْمِيزَانِ)^(١١): "إِمَامٌ صَدُوقٌ مَشْهُورٌ... قَالَ الْحَاكِمُ: أَخْرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِهِ ثَلَاثَةَ عَشَرَ حَدِيثًا كُلُّهَا شَوَاهِدٌ. وَقَدْ تَكَلَّمَ الْمُتَأَخَّرُونَ مِنْ أَيْمَتِنَا فِي سُوءِ حِفْظِهِ".

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ فِي (التَّهْذِيبِ)^(١٢): "إِنَّمَا أَخْرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ فِي

(١) (٣/ رقم ٢٣٤٣/١٩٧).

(٢) (١٢/ رقم ٧٨٨٧/٢٤١).

(٣) (صحيح سنن النسائي) (٣/ رقم ٢٥٧٤/٢٢٠).

(٤) (العلل ومعرفة الرجال) للإمام أحمد رواية ابنه عبدالله (١/ رقم ١٩٤/١٩٨).

(٥) (العلل ومعرفة الرجال) رواية عبدالله (٢/ رقم ١٤٠٧/١٩) و (العلل ومعرفة الرجال) للمروزي (رقم ٥٠٨/٢٥٠) و (الجرح والتعديل) (٨/ رقم ٢٢٨/٥٠).

(٦) (الجرح والتعديل) (٨/ رقم ٢٢٨/٥٠).

(٧) المصدر السابق.

(٨) (تهذيب الكمال) (٢٦/١٠٦).

(٩) المصدر السابق.

(١٠) (الجرح والتعديل) (٨/ رقم ٢٢٨/٥٠).

(١١) (٣/ رقم ٧٩٣٨/٦٤٤).

(١٢) (٩/٣٤٢).

الْمُتَابَعَاتِ، وَلَمْ يَحْتَجَّ بِهِ"، وَقَالَ فِي (التَّقْرِيبِ)^(١) قَالَ: "صَدُوقٌ إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَطَتْ عَلَيْهِ أَحَادِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ".

قُلْتُ: هُوَ فِي نَفْسِهِ ثِقَةٌ، صَدُوقٌ الدِّيَانَةِ، إِنَّمَا أَخَذَ عَلَيْهِ مَا يَرَوِيهِ مِنْ حَدِيثِ الْمُقْبِرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: "كَانَ ثِقَةً، إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَطَ عَلَيْهِ حَدِيثُ الْمُقْبِرِيِّ، كَانَ عَنْ رَجُلٍ، جَعَلَ يُصَيِّرُهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ"^(٢)، وَقَالَ الْإِمَامُ يَحْيَى الْقَطَّانُ: "لَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنِّي سَمِعْتُ ابْنَ عَجَلَانَ يَقُولُ: كَانَ سَعِيدُ الْمُقْبِرِيِّ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَاخْتَلَطَتْ عَلَيَّ فَجَعَلْتُهَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ"^(٣).

٢/ أَبُوهُ: عَجَلَانُ مَوْلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ عُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، الْمَدَنِيَّ، تَابِعِيٌّ، قَالَ فِيهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: "صَالِحُ الْحَدِيثِ، لَقِيَ أَبَا هُرَيْرَةَ"^(٤)، وَقَالَ الْإِمَامُ النَّسَائِيُّ^(٥) وَالْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ^(٦): "لَا بَأْسَ بِهِ"، وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي كِتَابِهِ (الثَّقَاتِ)^(٧).

قَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ فِي (تَهْذِيبِ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ)^(٨): "تَابِعِيٌّ مَدَنِيٌّ ثِقَةٌ، رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَمَوْلَاتُهُ فَاطِمَةُ بِنْتُ عُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ". تَرَجَّمَ لَهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي (التَّارِيخِ الْكَبِيرِ)^(٩) وَالْإِمَامُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ

(١) (رقم ٦١٧٦/٨٧٧).

(٢) (العلل ومعرفة الرجال) للمروزي (رقم ١٦٢/١٠٢)، وينظر: (شرح علل الترمذي) لابن رجب (٤١٠/١).

(٣) (التاريخ الكبير) (١٩٧/١) و (الثقات) (٣٨٦/٧).

(٤) (العلل ومعرفة الرجال) للمروزي (رقم ٥٠٨/٢٥٠).

(٥) (تهذيب الكمال) (٥١٦/١٩).

(٦) (تقريب التهذيب) (رقم ٤٥٦٦/٦٧١).

(٧) (٢٧٧/٥).

(٨) (٣٢٧/١).

(٩) (٧/ رقم ٢٧٧/٦١).

في (الجرح والتعديل) ^(١) و الحافظ الذهبى في (الكاشف) ^(٢) ولم يذكر و فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقد روى له البخارى تعليقاً ^(٣) ومسلم ^(٤) وأصحاب السنن الأربعة ^(٥).

وعليه: فالذي يظهر مما سبق أن الرجل لا ينزل حديثه عن درجة الجيد، إن لم يكن أرفع منه؛ ويصح جداً بحديث وكيع وأبي معاوية عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يُزكِّيهم - قال أبو معاوية: ولا ينظر إليهم - ولهم عذاب أليم: شيخ زان، ومالك كذاب، وعائل مُستكبر)، أخرجه مسلم في (الصحيح) ^(٦).

قوله ﷺ (العائل المزهُو): قال البيهقي عقب رواية الحديث في (الجامع لشعب الإيمان): "هذا في الفقير الذي يتكبر مُعجباً بنفسه"، ونحوه قول الأصبهاني في (الترغيب والترهيب) عقب روايته الحديث. وقال المنذري في (الترغيب والترهيب) ^(٧): "المزهُو: هو المُعجب بنفسه المُتكبر".

و(العائل): قال ابن الأثير في (النهاية في غريب الحديث) ^(٨): "الفقير،

(١) (٦/ رقم ١٨/٩٠).

(٢) (٢/ رقم ١٥/٣٧٥٤).

(٣) ينظر: (تهذيب الكمال) (١٩/٥١٦) و(تهذيب التهذيب) (٧/١٦٢) و(التقريب) (رقم ٤٥٦٦/٦٧١).

(٤) حديثه في (صحيح مسلم) (ك الإيمان/ باب إطعام المملوك مما يأكل، وإلباسه مما يلبس، ولا يكلفه ما يغلبه) (٣/ رقم ١٦٦٢ (٤١)/ ١٢٨٤) من طريق ابن وهب أخبرنا عمرو بن الحارث أن بكير بن الأشج حدثه عن العجلان مولى فاطمة عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال: (للممْلوك طعامه وكسوته، ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق). وينظر: (رجال صحيح مسلم) لابن منجويه (٢/ ١٢٧) و(الجمع بين رجال الصحيحين) لابن القيسراني (١/ ٤٠٨).

(٥) ينظر: (تهذيب الكمال) (١٩/٥١٦) و(الكاشف) (٢/ رقم ١٥/٣٧٥٤) و(تهذيب التهذيب) (٧/ ١٦٢) و(التقريب) (رقم ٤٥٦٦/٦٧١).

(٦) (كتاب الإيمان/ باب بيان غلظ تحريم إسبال الإزار... وبيان الثلاثة الذين لا يكلمهم الله يوم القيامة...) (١/ رقم ١٧٢ (١٠٧)/ ١٠٢).

(٧) (٣/ ٥٦٥).

(٨) (٣/ ٣٣٠).

وَقَدْ عَالَ يَعْجَلُ عَيْلَةً، إِذَا افْتَقَرَ، فِي (جَامِعِ الْأَصُولِ) ^(١) قَالَ: "الَّذِي لَهُ عِيَالٌ يَحْتَاجُ أَنْ يَقُومَ بِأُمُورِهِمْ"؛ وَحَالُهُ أَنَّهُ فَقِيرٌ.

و(الْمَزْهُوُّ): هُوَ مِنَ (الزَّهْوِ)، قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي (النِّهَايَةِ) ^(٢): "الزُّهَاءُ بِالْمَدِّ، وَالزَّهْوُ: الْكِبَرُ وَالْفَخْرُ، يُقَالُ زُهِيَ الرَّجُلُ فَهُوَ مَزْهُوٌّ؛ لَذَا قَالَ فِي (جَامِعِ الْأَصُولِ) ^(٣): " (الْمَزْهُوُّ): هُوَ الَّذِي يُعْجَبُ بِنَفْسِهِ كِبَرًا وَفَخْرًا".

قُلْتُ: وَجَاءَتْ رَوَايَةُ أَبِي حَازِمٍ الْمُتَقَدِّمَةِ لِتَبَيِّنِ هَذَا الْمَعْنَى؛ إِذْ فِيهَا (عَائِلٌ مُسْتَكْبِرٌ).

وَالْمَعْنَى مِنْ حَدِيثِ الْوَعِيدِ هَذَا، مَا قَالَهُ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ فِي (شَرْحِ مُسْلِمٍ) ^(٤): "الْعَائِلُ الْفَقِيرُ قَدْ عَدِمَ الْمَالَ، وَإِنَّمَا سَبَبُ الْفَخْرِ وَالْخِيَلَاءِ وَالتَّكْبَرِ وَالْإِزْتِفَاعِ عَلَى الْقُرْنَاءِ: الثَّرْوَةُ فِي الدُّنْيَا؛ لِكَوْنِهِ ظَاهِرًا فِيهَا، وَحَاجَاتُ أَهْلِهَا إِلَيْهِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ أَسْبَابُهَا فَلِمَاذَا يَسْتَكْبِرُ وَيَحْتَقِرُ غَيْرَهُ؟ فَلَمْ يَبْقَ فِعْلُهُ وَفِعْلُ الشَّيْخِ الزَّانِبِيِّ وَالْإِمَامِ الْكَاذِبِ إِلَّا لِضَرْبٍ مِنَ الْإِسْتِحْقَافِ بِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى".

٥ / حَدِيثُ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (إِذَا قَالَ الرَّجُلُ: هَلَكَ النَّاسُ فَهُوَ أَهْلَكُهُمْ).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي (الصَّحِيحِ) ^(٥).

قَوْلُهُ ﷺ (فَهُوَ أَهْلَكُهُمْ) جَاءَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَقِبَ الرَّوَايَةِ: "قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: لَا أَذْرِي، أَهْلَكُهُمْ بِالنَّصْبِ، أَوْ أَهْلَكُهُمْ بِالرَّفْعِ".
قَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ فِي (شَرْحِ مُسْلِمٍ) ^(٦): "رُوي (أَهْلَكُهُمْ) عَلَى

(١) (١١/٧٠٦).

(٢) (٢/٣٢٣).

(٣) (١١/٧٠٦).

(٤) (٢/١١٧).

(٥) (كتاب البرِّ والصَّلةِ والآدابِ/ بابُ النَّهْيِ مِنْ قَوْلِ: هَلَكَ النَّاسُ) (٤/ رقم ٢٦٢٣/ (١٣٩)/ ٢٠٢٤).

(٦) (١٦/ ١٧٥)، وَيَنْظُرُ (النِّهَايَةَ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ) (٥/ ٢٦٩-٢٧٠) وَ(جَامِعِ الْأَصُولِ) (١١/ ٧٤١).

وَجَهَيْنَ مَشْهُورَيْنِ: رَفَعُ الْكَافِ، وَفَتْحُهَا، وَالرَّفْعُ أَشْهُرٌ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ جَاءَ فِي رِوَايَةٍ رَوَيْنَاهَا فِي (حَلِيَّةِ الْأَوْلِيَاءِ) ^(١) فِي تَرْجَمَةِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ: (فَهُوَ مِنْ أَهْلِكِهِمْ)، قَالَ الْحَمِيدِيُّ فِي (الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ) ^(٢): الرَّفْعُ أَشْهُرٌ، وَمَعْنَاهَا أَشَدُّهُمْ هَلَاكًا، وَأَمَّا رِوَايَةُ الْفَتْحِ فَمَعْنَاهَا هُوَ جَعَلَهُمْ هَالِكِينَ لَا أَنَّهُمْ هَلَكُوا فِي الْحَقِيقَةِ".

وفي معنى الحديث:

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو دَاوُدَ فِي (السُّنَنِ) ^(٣) عَقَبَ رِوَايَةَ الْحَدِيثِ: "قَالَ مَالِكٌ: إِذَا قَالَ ذَلِكَ تَحَزُّنًا لِمَا يَرَى فِي النَّاسِ يَعْنِي فِي أَمْرِ دِينِهِمْ؛ فَلَا أَرَى بِهِ بَأْسًا، وَإِذَا قَالَ ذَلِكَ عُجْبًا بِنَفْسِهِ وَتَصَاغُرًا لِلنَّاسِ؛ فَهُوَ الْمَكْرُوهُ الَّذِي نُهِيَ عَنْهُ".

والحديث أخرجه البيهقي في (الآداب) ^(٤) مِنْ طَرِيقِ إِسْحَاقَ بْنِ عِيْسَى الطَّبَّاعِ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ بِهِ.

وفي آخره قَالَ إِسْحَاقُ: "فَقُلْتُ لِمَالِكٍ: مَا وَجْهُ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا رَجُلٌ حَقَّرَ النَّاسَ، وَظَنَّ أَنَّهُ خَيْرٌ مِنْهُمْ، فَقَالَ هَذَا الْقَوْلُ فَهُوَ أَهْلِكُهُمْ، أَيُّ: أَرَذَلُهُمْ، وَأَمَّا رَجُلٌ حَزِنَ لِمَا يَرَى مِنَ النَّقْصِ مِنْ ذَهَابِ أَهْلِ الْخَيْرِ فَقَالَ هَذَا الْقَوْلُ؛ فَإِنِّي أَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ".

قَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ فِي (شَرْحِ مُسْلِمٍ) ^(٥): "اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ هَذَا الدَّمَّ إِنَّمَا هُوَ فِي مَنْ قَالَهُ عَلَى سَبِيلِ الْإِزْرَاءِ عَلَى النَّاسِ وَاحْتِقَارِهِمْ، وَتَفْضِيلِ نَفْسِهِ عَلَيْهِمْ وَتَفْخِيحِ أَحْوَالِهِمْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ سِرَّ اللَّهِ فِي خَلْقِهِ.

(١) (١٤١/٧) من طرق ثلاثة عن سفیان الثوري عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه به. قال أبو نعيم عقبه: "رواه مؤمل وغيره عن الثوري، مثله".

(٢) ينظر: (الجمع بين الصحیحین) للحميدي (٣/ رقم ٢٦٨/٢٦٥١) وفيه الاقتصار على معنى الرفع فقط.

(٣) (كتاب الأدب/ باب) (٥/ عقب حديث رقم ٤٩٨٣/٢٦١).

(٤) (رقم ٣٨٦/٢٢٧).

(٥) (١٧٥/١٦).

قَالُوا: فَأَمَّا مَنْ قَالَ ذَلِكَ تَحَزُّنًا لِمَا يَرَى فِي نَفْسِهِ وَفِي النَّاسِ مِنَ النَّقْصِ فِي أَمْرِ الدِّينِ؛ فَلَا بَأْسَ عَلَيْهِ... هَكَذَا فَسَّرَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ وَتَابَعَهُ النَّاسُ عَلَيْهِ".

وَقَالَ الْحَافِظُ الْخَطَّابِيُّ فِي (مَعَالِمِ السُّنَنِ) ^(١): "مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ: أَنْ لَا يَزَالَ الرَّجُلُ يَعْيبُ النَّاسَ، وَيَذْكَرُ مَسَاوِيَهُمْ، وَيَقُولُ: قَدْ فَسَدَ النَّاسُ، وَهَلَكُوا وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْكَلَامِ، وَإِذَا فَعَلَ الرَّجُلُ ذَلِكَ؛ فَهُوَ أَهْلَكُهُمْ وَأَشْوَاهَهُمْ حَالًا، مِمَّا يَلْحَقُهُ مِنَ الْإِثْمِ فِي عَيْبِهِمْ، وَالْإِزْرَاءِ بِهِمْ وَالْوَقِيعَةِ فِيهِمْ، وَرُبَّمَا أَذَاهُ ذَلِكَ إِلَى الْعُجْبِ بِنَفْسِهِ، فَيَرَى أَنْ لَهُ فَضْلًا عَلَيْهِمْ، وَأَنَّهُ خَيْرٌ مِنْهُمْ، فَيَهْلِكُ".

٦/ حَدِيثُ بَحِيرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُرَّةَ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (الْجَاهِرُ بِالْقُرْآنِ، كَالْجَاهِرِ بِالصَّدَقَةِ، وَالْمُسِرُّ بِالْقُرْآنِ، كَالْمُسِرِّ بِالصَّدَقَةِ).

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي (السُّنَنِ) ^(٢) وَالتِّرْمِذِيُّ فِي (الْجَامِعِ) ^(٣) وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي (التَّفْسِيرِ) ^(٤) وَابْنُ عَرَفَةَ فِي (جُزْئِهِ) ^(٥) وَ الطَّبْرَانِيُّ فِي (الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ) ^(٦) وَالبَيْهَقِيُّ فِي (السُّنَنِ الْكُبْرَى) ^(٧) وَ (الْجَامِعِ لِشُعْبِ الْإِيمَانِ) ^(٨) كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ بَحِيرِ بْنِ سَعْدٍ بِهِ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي (الْكُبْرَى): "تَابَعَهُ سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُرَّةَ".

(١) (٧/ ٢٧٥-٢٧٦)، ونقله عنه الحافظ البغوي في (شرح السنة) (١٣/ ١٤٤) والنووي في (شرح مسلم) (١٦/ ١٧٥).

(٢) (كتاب الصلاة/ باب في رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل) (٢/ رقم ١٣٣٣/ ٨٣).

(٣) (كتاب فضائل القرآن/ باب) (٥/ رقم ٢٩١٩/ ١٨٠).

(٤) (١/ رقم ٢٦/ ١٣٣).

(٥) (رقم ٨٤/ ٩٠).

(٦) (١٧/ رقم ٩٢٤/ ٣٣٤).

(٧) (كتاب الصلاة/ باب من جهر بها إذا كان من حوله لا يتأذى بقراءته) (٣/ ١٣).

(٨) (٥/ رقم ٢٣٧٢/ ٦٥-٦٦).

قُلْتُ: يُرِيدُ الْبِيهَقِيُّ أَنَّ خَالِدَ بْنَ مَعْدَانَ مُتَابِعٌ مِنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، وَخَالِدٌ قَالَ فِيهِ ابْنُ حَجْرٍ: "ثِقَةٌ عَابِدٌ يُرْسَلُ كَثِيرًا"، وَرَمَزَ لَهُ بِ(ع)؛ أَيُّ أَخْرَجَ حَدِيثَهُ الْجَمَاعَةُ ^(١).

وَسُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى هُوَ الْأَشَدُّ الدَّمَشَقِيُّ، قَالَ ابْنُ حَجْرٍ: "صَدُوقٌ فقيهٌ فِي حَدِيثِهِ بَعْضُ لَيْنٍ، وَخَوْلَطٌ قَبْلَ مَوْتِهِ بِقَلِيلٍ" ^(٢).

وَحَدِيثُهُ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي (المعجم الكبير) ^(٣) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنِ زَيْدِ بْنِ وَاقِدٍ عَنِ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى عَنِ كَثِيرِ بْنِ مُرَّةَ بِهِ.

وَفِي إِسْنَادِ حَدِيثِ الْبَابِ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ؛ وَرَوَاتُهُ عَنِ السَّامِيِّينَ صَحِيحَةٌ، وَأَمَّا عَنِ الْحَجَّازِيِّينَ أَوْ الْعِرَاقِيِّينَ فَلَا ^(٤)، وَحَدِيثُهُ هُنَا شَامِيٌّ ^(٥)؛ فَشَيْخُهُ بَحِيرُ بْنُ سَعْدِ السَّحُولِيِّ - بِمُهْمَلَتَيْنِ - أَبُو خَالِدٍ حِمَاصِيٌّ، قَالَ ابْنُ حَجْرٍ: "ثِقَةٌ ثَبَّتْ" ^(٦).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ فِي (نتائج الأفكار) ^(٧): "إِسْمَاعِيلُ الْمَذْكُورُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَالَّذِي عَلَيْهِ النَّقَادُ كَالْبُخَارِيِّ: التَّفْصِيلُ فِي أَمْرِهِ؛ فَإِنْ رَوَى عَنْ أَهْلِ بَلَدِهِ قَبْلَ وَإِلَّا فَلَا، وَهَذَا مِنْ رَوَاتِهِ عَنْ أَهْلِ بَلَدِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ". وَتُوبِعَ إِسْمَاعِيلُ عَلَيْهِ مِنْ:

مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ عَنِ بَحِيرِ بْنِ سَعْدٍ عَنِ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ بِهِ.

أَخْرَجَ حَدِيثَهُ النَّسَائِيُّ فِي (المجتبى) ^(٨) وَأَحْمَدُ فِي (المُسْنَدِ) ^(٩)

(١) (التقريب) (رقم ١٦٨٨ / ٢٩١).

(٢) (التقريب) (رقم ٢٦٣١ / ٤١٤).

(٣) (١٧ / رقم ٣٣٤ / ١٢٥).

(٤) ينظر: التاريخ الكبير (١ / رقم ١١٦٩ / ٣٦٩) و(الجرح والتعديل) (٢ / ١٩١) و(المعرفة والتاريخ) (٢ / ٤٢٣) و(تاريخ بغداد) (٦ / ٢٢٣) و(شرح علل الترمذي) (٢ / ٧٧٣) و(التقريب) (رقم ٤٧٧ / ١٤٢).

(٥) ينظر: (شرح سنن أبي داود) للحافظ العيني (٥ / ٢٣٨).

(٦) (التقريب) (رقم ٦٤٦ / ١٦٣).

(٧) (١٨ / ٢).

(٨) (كتاب الزكاة) / باب المسر بالصدقة (٥ / رقم ٢٥٦٠ / ٨٤).

(٩) (٢٨ / رقم ١٧٣٦٨ و ١٧٤٤٤ / ٥٩٨ و ٦٥٠).

والبُخَارِيُّ فِي (خَلَقَ أَفْعَالِ الْعِبَادِ) ^(١) وَالْمَرْوَزِيُّ فِي (قِيَامَ اللَّيْلِ) ^(٢) وَأَبُو يَعْلَى فِي (الْمُسْنَدِ) ^(٣) وَابْنُ حَبَّانَ فِي (الصَّحِيحِ) ^(٤) وَالطَّبْرَانِيُّ فِي (الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ) ^(٥) وَ(الْكَبِيرِ) ^(٦) وَ(مُسْنَدِ الشَّامِيِّينَ) ^(٧) كُلُّهُمْ مِنْ طُرُقٍ عَنِ مُعَاوِيَةَ بِهِ.

وَمُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ: هُوَ ابْنُ حُدَيْرٍ بِالْمَهْمَلَةِ مُصَعَّرٌ، حِمَاصِيٌّ، قَاضِي الْأَنْدَلُسِ، وَثِقَةٌ جَمَعَ مِنَ الْأُئِمَّةِ ك: ابْنِ مَهْدِيٍّ ^(٨) وَأَحْمَدَ ^(٩) وَابْنَ سَعِيدٍ ^(١٠) وَابْنَ مَعِينٍ مَرَّةً ^(١١)، وَالْعَجَلِيَّ ^(١٢) وَأَبِي زُرْعَةَ ^(١٣) وَالنَّسَائِيَّ ^(١٤).
قَالَ التِّرْمِذِيُّ عَقَبَ رَوَايَتَهُ الْحَدِيثَ فِي (الْجَامِعِ) ^(١٥): "مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ ثِقَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا تَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرَ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ"، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "صَالِحُ الْحَدِيثِ، حَسَنُ الْحَدِيثِ، يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ" ^(١٦)، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: "صَدُوقٌ لَهُ أَوْهَامٌ" ^(١٧).
وَالَّذِي -يُظْهِرُ لِي، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى - أَنَّهُ ثِقَةٌ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ

(١) (٢/رقم ٦٠٠ و ٦٠١/٢٩٢-٢٩٣).

(٢) (ص ١٢٢ / مختصره للمقريزي).

(٣) (٣/رقم ١٧٣٧/٢٧٨).

(٤) (كتاب الرقائق / باب قراءة القرآن) (٣/رقم ٧٣٤/٨ - الإحسان).

(٥) (٣/رقم ٣٢٣٥/٣٠٤).

(٦) (١٧/رقم ٩٢٣/٣٣٤).

(٧) (٢/رقم ١١٦٤/١٨٩) و(٣/رقم ١٩٩١/١٦٠).

(٨) (التاريخ الكبير) (٧/رقم ١٤٤٣/٣٣٥) و(الجرح والتعديل) (٨/رقم ١٧٥٠/٣٨٢).

(٩) (الجرح والتعديل) (٨/رقم ١٧٥٠/٣٨٢).

(١٠) (الطبقات الكبرى) (٧/٥٢١).

(١١) (تهذيب الكمال) (٢٨/١٨٩).

(١٢) (معرفة الثقات) (٢/رقم ١٧٤٦/٢٨٤).

(١٣) (الجرح والتعديل) (٨/رقم ١٧٥٠/٣٨٣).

(١٤) (تهذيب الكمال) (٢٨/١٩١).

(١٥) (٥/عقب حديث رقم ٢٦٥٣/٣١).

(١٦) (الجرح والتعديل) (٨/رقم ١٧٥٠/٣٨٣).

(١٧) (التقريب) (رقم ٦٨١٠/٩٥٥).

الحديث، وهو أعلى درجة من (صدوق)، وإن كان يهيم في بعض الحديث، إلا أن ذلك لا ينزله عن درجة الثقة، والله أعلم.

والحديث سكت عنه أبو داود، وقال الترمذي: "حسن غريب"، وصححه ابن حبان، وقال الذهبي في (معجم الشيوخ)^(١) - بعد أن أسند الحديث من طريق الحسن بن عرفة عن إسماعيل بن عياش - : "هذا حديث قوي الإسناد متصل"، وقال ابن حجر في (نتائج الأفكار)^(٢) - بعد أن رواه مسنداً من طريق الحسن بن عرفة أيضاً - : "هذا حديث حسن، أخرجه الترمذي عن الحسن بن عرفة بهذا الإسناد؛ فوقع لنا موافقة عالية...".

قلت: الحديث له طريقان عن خالد بن معدان، كما سبق؛ فطريق إسماعيل الأولى صحيحة، وأزداد قوة بطريق معاوية بن صالح؛ لذا فهو صحيح جداً، وقد صححه الألباني في (صحيح سنن أبي داود)^(٣).

ومعنى الحديث:

قال الإمام الترمذي عقب روايته: "ومعنى هذا الحديث: أن الذي يسر بقراءة القرآن أفضل من الذي يجهر بقراءة القرآن؛ لأن صدقة السر أفضل عند أهل العلم من صدقة العلانية.

وإنما معنى هذا عند أهل العلم لكي يأمن الرجل من العجب؛ لأن الذي يسر العمل لا يخاف عليه العجب ما يخاف عليه من علانيته"^(٤).

(١) (١/٣٤٥-٣٤٦).

(٢) (١٧/٢).

(٣) (٥/ رقم ٧٨/١٢٠٤ - الكتاب الكبير).

(٤) (الجامع) (٥/ ص ١٨٠)، ونقله عنه ابن الأثير في شرحه للحديث في (جامع الأصول) (٨/ ٤٩٩) مقتصراً عليه.

المَبْحَثُ الرَّابِعُ: حُكْمُ الْعُجْبِ

جُمَلُهُ النَّصُوصُ مِنَ الْوَحِيِّينَ - وَالَّتِي سَبَقَ ذِكْرُهَا - تُظْهِرُ حُكْمَ الشَّرْعِ الْحَنِيفِ فِي هَذَا الْخُلُقِ الدَّمِيمِ، وَتَقَدَّمَ أَنَّ (الْكِبْرَ) ثَمَرَةٌ مِنْ ثَمَرَاتِ الْعُجْبِ! وَمَعْلُومٌ حُكْمُ الشَّرْعِ فِي (الْكِبْرِ) وَ(الْمُتَكَبِّرِينَ)، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ نَصَّ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ عَلَى حُكْمِهِ - أَعْنَى الْعُجْبِ - وَبَيَّانَ أَمْرِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَزْمٍ (ت ٥٤٥٦هـ): "إِنَّ الْعُجْبَ مِنْ أَعْظَمِ الذُّنُوبِ وَأَمَحَقِّهَا لِلْأَعْمَالِ؛ فَتَحَفَّظُوا، حَفِظْنَا اللَّهَ وَإِيَّاكُمْ مِنَ الْعُجْبِ وَالرِّيَاءِ"^(١).
وَقَالَ الْعَلَامَةُ أَبُو الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيُّ (ت ٦٥٦هـ) فِي (الْمُفْهِمِ)^(٢): "عُجْبُ الْمَرْءِ بِنَفْسِهِ وَثَوْبِهِ وَهَيْئَتِهِ حَرَامٌ وَكَبِيرَةٌ".

وَقَالَ الْعَلَامَةُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْقُرْطُبِيُّ (ت ٦٧١هـ) فِي (الْجَامِعِ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ)^(٣) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ﴾^(٤): "وَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْهُنَّ تَبَرُّجًا وَتَعَرُّضًا لِلرِّجَالِ؛ فَهُوَ حَرَامٌ مَذْمُومٌ، وَكَذَلِكَ مَنْ ضَرَبَ بِنَعْلِهِ مِنَ الرِّجَالِ، إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ تَعَجُّبًا حَرَمًا، فَإِنَّ الْعُجْبَ كَبِيرَةٌ".

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ (ت ٧٢٨هـ) فِي (الْفَتَاوَى الْكُبْرَى)^(٥):
"وَكَثِيرًا مَا يَقْرُنُ النَّاسُ بَيْنَ الرِّيَاءِ وَالْعُجْبِ، فَالرِّيَاءُ مِنْ بَابِ الْإِشْرَاكِ بِالْخُلُقِ، وَالْعُجْبُ مِنْ بَابِ الْإِشْرَاكِ بِالنَّفْسِ، وَهَذَا حَالُ الْمُسْتَكْبِرِ، فَالْمُرَائِي لَا يَحَقُّ قَوْلُهُ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾^(٦)، وَالْمُعْجَبُ لَا يَحَقُّ قَوْلُهُ: ﴿وَأِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾^(٧)، فَمَنْ حَقَّقَ قَوْلَهُ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾: خَرَجَ عَنِ الرِّيَاءِ، وَمَنْ حَقَّقَ قَوْلَهُ ﴿وَأِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾: خَرَجَ عَنِ الْإِعْجَابِ".

(١) (رسائل ابن حزم) (٣/ ١٨٠).

(٢) (٥/ ٤٠٦).

(٣) (١٢/ ٢٣٨).

(٤) (النور/ ٣١).

(٥) (٥/ ٢٤٧).

(٦) (الفاتحة/ ٥).

(٧) (الفاتحة/ ٥).

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ (ت ٧٥١هـ) فِي (مَدَارِجِ السَّالِكِينَ) ^(١): "الْعُجْبُ: يُفْسِدُ الْعَمَلَ كَمَا يُفْسِدُ الرِّيَاءَ، فَيُشْفِقُ عَلَى سَعْيِهِ مِنْ هَذَا الْمُفْسِدِ شَفَقَةً نَصُونَهُ عَنْهُ".

وَعَدَّهُ فِي كِبَائِرِ الذُّنُوبِ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ الْهَيْتَمِيُّ (ت ٩٧٤هـ) فِي كِتَابِهِ (الزَّوْجِر) ^(٢) فَقَالَ: "الْكَبِيرَةُ الرَّابِعَةُ: الْكِبْرُ وَالْعُجْبُ وَالْخِيَلَاءُ".
وَعَدَّهُ - أَيْضًا - فِي الْكِبَائِرِ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ فِي كِتَابِهِ (الْكِبَائِر) ^(٣) مَبُوبًا لَهُ بِقَوْلِهِ: "بَابُ ذِكْرِ الْعُجْبِ".

فَتَبَيَّنَ مِنْ هَذَا كُلِّهِ أَنَّ (الْعُجْبَ) سَجِيَّةٌ مَذْمُومَةٌ، وَطَبَعٌ سَيِّئٌ مَبْعُوضٌ، وَكَبِيرَةٌ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ الَّتِي تَسْتَوْجِبُ عَذَابَ اللَّهِ وَمَقْتَهُ وَعَذَابَهُ، إِنْ لَمْ يَتُبْ مِنْهُ مَنْ تَخَلَّقَ بِهِ تَوْبَةً نَصُوحًا، نَسَأَلَ اللَّهُ السَّلَامَةَ وَالْعَافِيَةَ.

(١) (١/٥١٥).

(٢) (١/١٠٩).

(٣) (ص ٣٣).

المَبْحَثُ الخَامِسُ: بَيَانُ جُمْلَةٍ مِنْ أَسْبَابِهِ وَأَثَارِهِ السَّيِّئَةِ

إِنَّ آفَةَ الْعُجْبِ لَهَا أَسْبَابٌ عِدَّةٌ، وَبِالتَّظَرِّ فِيهَا ذِكْرُهُ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ، يُمَكِّنُ إِجْمَالَ الْأَسْبَابِ فِيَمَا يَلِي:

أ/ جهل المرء بحقيقة نفسه، قال الإمام ابن القيم في (مدارج السالكين)^(١): "رِضَاءُ الْعَبْدِ بِطَاعَتِهِ دَلِيلٌ عَلَى حُسْنِ ظَنِّهِ بِنَفْسِهِ، وَجَهْلُهُ بِحُقُوقِ الْعِبُودِيَّةِ، وَعَدَمُ عَمَلِهِ بِمَا يَسْتَحِقُّهُ الرَّبُّ جَلَّ جَلَالُهُ وَيَلِيقُ أَنْ يُعَامَلَ بِهِ."

وَحَاصِلُ ذَلِكَ أَنَّ جَهْلَهُ بِنَفْسِهِ وَصِفَاتِهَا وَأَفَاتِهَا وَعُيُوبِ عَمَلِهِ، وَجَهْلَهُ بِرَبِّهِ وَحُقُوقِهِ وَمَا يَنْبَغِي أَنْ يُعَامَلَ بِهِ، يَتَوَلَّدُ مِنْهُمَا رِضَاهُ بِطَاعَتِهِ، وَإِحْسَانُ ظَنِّهِ بِهَا، وَيَتَوَلَّدُ مِنْ ذَلِكَ مِنَ الْعُجْبِ وَالْكَبْرِ وَالْأَفَاتِ مَا هُوَ أَكْبَرُ مِنَ الْكِبَائِرِ الظَّاهِرَةِ مِنَ الرِّئَا، وَشُرْبِ الخَمْرِ، وَالْفِرَارِ مِنَ الرَّحْفِ وَنَحْوِهَا؛ فَالرِّضَا بِالطَّاعَةِ مِنْ رَعُونَاتِ النَّفْسِ وَحَمَاقَتِهَا.

وَأَرْبَابُ الْعَزَائِمِ وَالْبَصَائِرِ أَشَدُّ مَا يَكُونُونَ اسْتِغْفَارًا عُقِيبَ الطَّاعَاتِ؛ لِشُهُودِهِمْ تَقْصِيرَهُمْ فِيهَا، وَتَرْكُ الْقِيَامِ لِلَّهِ بِهَا كَمَا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ وَكِبَرِيَّائِهِ، وَأَنَّهُ لَوْلَا الْأَمْرُ لَمَا أَقْدَمَ أَحَدُهُمْ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْعِبُودِيَّةِ، وَلَا رَضِيَهَا لِسَيِّدِهِ."

وقال العلامة السَّقَارِينِي فِي (غِذَاءِ الْأَلْبَابِ)^(٢): "مَطْلَبٌ: فِي بَيَانِ مَنْسَأِ الْعُجْبِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَأْنِ الْعُقْلَاءِ."

الْعُجْبُ إِتْمَا يَكُونُ وَيُوجَدُ مِنَ الْإِنْسَانِ لِاسْتِشْعَارِ وَصْفِ كَمَالِ، وَمَنْ أُعْجِبَ بِعَمَلِهِ اسْتَعْظَمَهُ فَكَأَنَّهُ يَمُنُّ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِطَاعَتِهِ، وَرُبَّمَا ظَنَّ أَنَّهَا جَعَلَتْ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ مَوْضِعًا، وَأَنَّهُ قَدْ اسْتَوْجَبَ بِهَا جَزَاءً، وَيَكُونُ قَدْ أَهْلَكَ نَفْسَهُ، فَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (ثَلَاثُ مُهْلِكَاتٍ:

(١) (١/١٩٢).

(٢) (٢/٢٢٥).

شُحُّ مَطَاعٍ، وَهَوَى مُتَّبِعٍ، وَإِعْجَابُ الْمَرْءِ بِنَفْسِهِ) وَرُبَّمَا مَنَعَهُ عُجْبُهُ مِنْ
الْإِزْدِيَادِ، وَلِهَذَا قَالُوا: عُجِبَ الْمَرْءُ بِنَفْسِهِ أَحَدٌ حَسَادِ عَقْلِهِ، وَمَا أَضْرَّ
الْعُجْبَ بِالْمَحَاسِنِ.

وَسَبَبُ الْعُجْبِ وَعِلَّتُهُ الْجَهْلُ الْمَحْضُ.

وَمَنْ أُعْجِبَ بِطَاعَتِهِ مَثَلًا فَمَا فَهَمَ أَنَّهَا بِالتَّوْفِيقِ حَصَلَتْ.

فَإِنْ قَالَ: رَأَيْتُ أَهْلًا لَهَا فَوْفَقَنِي. قِيلَ لَهُ: فَبِتِلْكَ نِعْمَةً مِنْ مَنْهُ وَفَضْلِهِ
فَلَا تُقَابِلُ بِالْإِعْجَابِ".

ب/ الإِطْرَاءُ فِي الْمَدْحِ وَالشَّانِ مَعَ قِلَّةِ النَّاصِحِ الصَّادِقِ؛ وَهَذَا مِنْ
أَعْظَمِ أَسْبَابِ وَقُوعِ الْمَرْءِ فِي (الْعُجْبِ)، قَالَ الْعَلَّامَةُ الْمَاورِدِيُّ فِي
(أَدَبِ الدُّنْيَا وَالدِّينِ)^(١): "وَلِلْإِعْجَابِ أَسْبَابٌ: فَمِنْ أَقْوَى أَسْبَابِهِ كَثْرَةُ
مَدِيحِ الْمُتَقَرِّبِينَ وَإِطْرَاءِ الْمُتَمَلِّقِينَ، الَّذِينَ جَعَلُوا النُّفَاقَ عَادَةً وَمَكْسَبًا،
وَالتَّمَلُّقَ خَدِيعَةً وَمَلْعَبًا، فَإِذَا وَجَدُوهُ مَقْبُولًا فِي الْعُقُولِ الضَّعِيفَةِ أَغْرَوْا
أَرْبَابَهَا بِاعْتِقَادِ كَذِبِهِمْ، وَجَعَلُوا ذَلِكَ ذَرِيعَةً إِلَى الْإِسْتِهْزَاءِ بِهِمْ".

قُلْتُ: وَفِي الصَّحِيحِينَ^(٢) - وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ - مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ عَنْ
خَالِدِ الْحَدَّاءِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ
ذُكِرَ عِنْدَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا مِنْ رَجُلٍ، بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ أَفْضَلَ مِنْهُ فِي كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (وَيَحَاكَ قَطَعْتَ عُنُقَ
صَاحِبِكَ) مِرَارًا يَقُولُ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنْ كَانَ أَحَدُكُمْ
مَادِحًا أَخَاهُ، لَا مَحَالَةَ، فَلْيَقُلْ: أَحْسِبُ فُلَانًا، إِنْ كَانَ يُرَى أَنَّهُ كَذَلِكَ، وَلَا
أُرْكَي عَلَى اللَّهِ أَحَدًا).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ بَطَّالٍ فِي (شَرْحِ الْبُخَارِيِّ)^(٣): "مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ

(١) (ص ٢٣٩).

(٢) (صحيح البخاري) (كتاب الأدب/ باب ما يُكره من التمداح) (١٠/ رقم ٤٧٦/٦٠٦١ - فتح) و
(صحيح مسلم) (كتاب الزهد والرفائق) (٤/ رقم ٣٠٠٠/ (٦٦) ٢٢٩٦ - عبد الباقي).

(٣) (٩/ ٢٥٣ - ٢٥٤)، وينظر (فتح الباري) لابن حجر (١٠/ ٤٧٧) فقد نقله عنه بمعناه.

وَاللَّهُ أَعْلَمُ: النَّهْيُ عَنِ أَنْ يُفْرَطَ فِي مَدْحِ الرَّجُلِ بِمَا لَيْسَ فِيهِ؛ فَيَدْخُلُهُ مِنْ ذَلِكَ الْإِعْجَابُ، وَيُظَنُّ أَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ بِتَلْكَ الْمَنْزِلَةِ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ: (قَطَعْتُمْ ظَهَرَ الرَّجُلِ): حِينَ وَصَفْتُمُوهُ بِمَا لَيْسَ فِيهِ، فَرَبَّمَا حَمَلَهُ ذَلِكَ عَلَى الْعُجْبِ وَالْكَبْرِ، وَعَلَى تَضْيِيعِ الْعَمَلِ، وَتَرْكِ الْإِزْدِيَادِ مِنَ الْفَضْلِ، وَاقْتَصَرَ عَلَى حَالِهِ مِنْ مَوْصُوفًا بِمَا وَصَفَ بِهِ^(١).

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْقُرْطُبِيُّ فِي (الْجَامِعِ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ)^(٢) بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْحَدِيثَ: "فَنَهَى ﷺ أَنْ يُفْرَطَ فِي مَدْحِ الرَّجُلِ بِمَا لَيْسَ فِيهِ، فَيَدْخُلُهُ فِي ذَلِكَ الْإِعْجَابُ وَالْكَبْرُ، وَيُظَنُّ أَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ بِتَلْكَ الْمَنْزِلَةِ؛ فَيَحْمِلُهُ ذَلِكَ عَلَى تَضْيِيعِ الْعَمَلِ وَتَرْكِ الْإِزْدِيَادِ مِنَ الْفَضْلِ، وَلِذَلِكَ قَالَ ﷺ: (وَيَحْكُ قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ)، وَفِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ (قَطَعْتُمْ ظَهَرَ الرَّجُلِ) حِينَ وَصَفُوهُ بِمَا لَيْسَ فِيهِ".

ج/ اتِّبَاعُ هَوَى النَّفْسِ مَعَ قَلَّةِ الْوَرَعِ وَضَعْفِ الْمُرَاقَبَةِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَعَدَمِ التَّفَكُّرِ فِي حَالِ الدُّنْيَا، وَالِافْتِتَانِ بِهَا؛ أَدَّاهُ ذَلِكَ إِلَى الْغَفْلَةِ عَنِ نِهَايَةِ الْعُجْبِ وَالْمُعْجَبِينَ، وَمَالِهِمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

وَعَيْرَهَا مِنَ الْأَسْبَابِ.

وَالْعُجْبُ آثَارٌ سَيِّئَةٌ كَثِيرَةٌ، فَمِنْهَا:

١/ أَنْ يَتَسَّجَّ عَنْهُ الْكَبْرُ؛ لِأَنَّ الْكَبْرَ ثَمَرَةٌ مِنْ ثَمَرَاتِ الْعُجْبِ كَمَا سَبَقَ، قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: "أَعْلَمُ أَنَّ مِنْ أَسْبَابِ الْكَبْرِ: الْعُجْبُ؛ فَإِنَّ مَنْ أُعْجِبَ بِشَيْءٍ تَكَبَّرَ بِهِ"^(٣).

(١) أَي مُتَّكِلًا عَلَى مَا وَصَفَ بِهِ. وَيَنْظُرُ (الْفَتْح) (١٠/٤٧٧).

(٢) (٥/٢٤٧).

(٣) نَقَلَهُ عَنْهُ الْحَافِظُ السَّفَارِينِيُّ فِي (غَدَاءِ الْأَلْبَابِ) (٢/٢٢٣).

وقال ابن حجر الهيثمي في (الزواجر)^(١): "لِلْعُجْبِ آفَاتٌ كَثِيرَةٌ: مِنْهَا تَوَلَّدَ الْكِبَرُ عَنْهُ كَمَا مَرَّ، فَتَكُونُ آفَاتُ الْكِبَرِ آفَاتِ الْعُجْبِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ".

٢/ أَنَّهُ تَوَلَّدَ عَنْهُ جُمْلَةٌ مِنَ الْأَخْلَاقِ السَّيِّئَةِ، وَالصِّفَاتِ الرَّدِيئَةِ، مِنْ احْتِقَارِ النَّاسِ وَازْدِرَائِهِمْ، وَتَعَالِيهِ عَلَيْهِمْ وَغَيْرِهَا، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ مَعْنَى التَّيِّهِ، وَأَنَّهُ مُتَوَلَّدٌ مِنْ أَمْرَيْنِ: إِعْجَابِ الْمَرْءِ بِنَفْسِهِ، وَإِزْرَائِهِ بِغَيْرِهِ.

قَالَ الْمَاورِدِيُّ فِي (أَدَبِ الدُّنْيَا وَالدِّينِ)^(٢): "وَأَمَّا الْإِعْجَابُ؛ فَيُخْفِي الْمَحَاسِنَ، وَيُظْهِرُ الْمَسَاوِيءَ، وَيُكْسِبُ الْمَذَامَ وَيَصُدُّ عَنِ الْفَضَائِلِ... وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: عُجِبَ الْمَرْءُ بِنَفْسِهِ أَحَدُ حَسَادِ عَقْلِهِ، وَلَيْسَ إِلَى مَا يُكْسِبُهُ الْكِبَرُ مِنَ الْمَقْتِ حَدٌّ، وَلَا إِلَى مَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ الْعُجْبُ مِنَ الْجَهْلِ غَايَةٌ، حَتَّى إِنَّهُ لِيُطْفِئَ مِنَ الْمَحَاسِنِ مَا انْتَشَرَ، وَيَسْلُبَ مِنَ الْفَضَائِلِ مَا اشْتَهَرَ، وَنَاهِيكَ بِسَيِّئَةٍ تُحْبِطُ كُلَّ حَسَنَةٍ وَبِمَذْمُومَةٍ تَهْدِمُ كُلَّ فَضِيلَةٍ، مَعَ مَا يُثِيرُهُ مِنْ حَقِيقٍ وَيُكْسِبُهُ مِنْ حَقْدٍ".

وقال ابن حجر الهيثمي في (الزواجر)^(٣): "لِلْعُجْبِ آفَاتٌ كَثِيرَةٌ: مِنْهَا تَوَلَّدَ الْكِبَرُ عَنْهُ كَمَا مَرَّ، فَتَكُونُ آفَاتُ الْكِبَرِ آفَاتِ الْعُجْبِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ، هَذَا مَعَ الْعِبَادِ.

وَأَمَّا مَعَ اللَّهِ: فَهُوَ يُنْسِي الذُّنُوبَ؛ لِظَنِّهِ أَنَّهُ لَا يُؤْخِذُ بِهَا، فَلَا يَتَذَارَكُ وَرَطَاتِهَا، وَلَا يَنْتَصِلُ مِنْ مَذَامِهَا، وَيُورِثُ اسْتِعْظَامَ عِبَادَتِهِ، وَيَمْتَنُّ عَلَى اللَّهِ بِفِعْلِهَا، فَيَعْمَى عَنْ تَفْقِيدِ آفَاتِهَا؛ فَيَضِيعُ كُلَّ سَعْيِهِ أَوْ أَكْثَرَهُ، إِذْ الْعَمَلُ مَا لَمْ يَتَّقَ مِنَ الشَّوَابِ لَا يَنْفَعُ، وَإِنَّمَا يَحْمِلُ عَلَى تَنْقِيَتِهِ مِنْهَا: الْخَوْفُ. وَالْمُعْجَبُ غَرَّتْهُ نَفْسُهُ بِرَبِّهِ، فَأَمِنَ مَكْرَهُ وَعِقَابَهُ، وَعَدَّ أَنَّ لَهُ عَلَى اللَّهِ حَقًّا بِعَمَلِهِ، فَزَكَّى نَفْسَهُ وَأَعْجَبَ بِرَأْيِهِ وَعَقْلِهِ وَعِلْمِهِ، حَتَّى اسْتَبَدَّ بِذَلِكَ،

(١) (١/٢٢).

(٢) (ص ٢٣٧).

(٣) (١/١٢٢).

وَلَمْ تَطْمَئِنَّ نَفْسُهُ أَنْ يَرْجِعَ لِغَيْرِهِ فِي عِلْمٍ وَلَا عَمَلٍ، فَلَا يَسْمَعُ نَضْحًا وَلَا وَعْظًا لِنَظَرِهِ إِلَى غَيْرِهِ بِعَيْنِ الْإِحْتِقَارِ".

٣/ مَظْنَةٌ أَنْ يَأْمَنَ الْمَرْءُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ تَعَالَى، قَالَ سُبْحَانَهُ ﴿فَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾^(١)؛ جَاءَ فِي (تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ)^(٢) لِلْإِمَامِ ابْنِ كَثِيرٍ: "قَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، رَحِمَهُ اللَّهُ: الْمُؤْمِنُ يَعْمَلُ بِالطَّاعَاتِ وَهُوَ مُشْفِقٌ وَجِلٌ خَائِفٌ، وَالْفَاجِرُ يَعْمَلُ بِالْمَعَاصِي وَهُوَ آمِنٌ".

وَقَالَ الْعَلَامَةُ السَّعْدِيُّ فِي (تَيْسِيرِ الْكَرِيمِ الْمَنَانِ)^(٣): "هَذِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ فِيهَا مِنَ التَّخْوِيفِ الْبَلِيغِ، عَلَى أَنَّ الْعَبْدَ لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَكُونَ آمِنًا عَلَى مَا مَعَهُ مِنَ الْإِيمَانِ.

بَلْ لَا يَزَالُ خَائِفًا وَجَلًّا أَنْ يُتَكَلَّى بِبَلِيَّةٍ تَسْلُبُ مَا مَعَهُ مِنَ الْإِيمَانِ، وَأَنْ لَا يَزَالُ دَاعِيًا بِقَوْلِهِ: يَا مُقَلِّبَ الْقُلُوبِ ثَبَّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ، وَأَنْ يَعْمَلَ وَيَسْعَى فِي كُلِّ سَبَبٍ يُخَلِّصُهُ مِنَ الشَّرِّ عِنْدَ وُفُوعِ الْفِتَنِ؛ فَإِنَّ الْعَبْدَ وَلَوْ بَلَغَتْ بِهِ الْحَالُ مَا بَلَغَتْ، فَلَيْسَ عَلَى يَقِينٍ مِنَ السَّلَامَةِ".

وَتَقَدَّمَ فِي الْمُبْحَثِ الثَّلَاثِ مِنْ هَذَا الْبَحْثِ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (إِذَا قَالَ الرَّجُلُ: هَلَكَ النَّاسُ فَهُوَ أَهْلَكَهُمْ)، وَبَيَانِ مَعْنَاهُ.

٤/ أَنَّ الْعُجْبَ يُخْبِطُ الْأَعْمَالَ، وَيَكُونُ سَبَبًا فِي فَسَادِهَا، وَيُزِرِّي بِمَقَامِ صَاحِبِ الْعِلْمِ خَاصَّةً، قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي (الْفَوَائِدِ)^(٤): "اعْلَمْ أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا شَرَعَ فِي قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ؛ يَبْتَغِي فِيهِ مَرْضَاةَ اللَّهِ، مُطَالِعًا فِيهِ مِنَّةَ اللَّهِ عَلَيْهِ بِهِ وَتَوْفِيقَهُ لَهُ فِيهِ، وَأَنَّهُ بِاللَّهِ لَا بِنَفْسِهِ وَلَا بِمَعْرِفَتِهِ وَفِكْرِهِ

(١) (الأعراف/ ٩٩).

(٢) (٣/ ٤٥١).

(٣) (ص ٣٠٥).

(٤) (ص ٢٢٤)، وله كلامٌ قريبٌ مما هنا في (الوابل الصيب) (ص ١٩).

وَحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ، بَلْ هُوَ بِالَّذِي أَنْشَأَ لَهُ اللِّسَانَ وَالْقَلْبَ وَالْعَيْنَ وَالْأُذْنَ، فَالَّذِي مَنْ عَلَيْهِ بِذَلِكَ هُوَ الَّذِي مَنْ عَلَيْهِ بِالْقَوْلِ الْفِعْلُ... فَإِذَا غَابَ عَنِ تِلْكَ الْمَلَا حِظَةِ وَثَبَتِ النَّفْسُ وَقَامَتْ فِي مَقَامِ الدَّعْوَى، فَوَقَعَ الْعُجْبُ؛ فَفَسَدَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ وَالْعَمَلُ... وَيَتَوَلَّدُ لَهُ مِنْهُ مَفَاسِدَ شَتَّى بِحَسَبِ عَيْتِهِ عَنِ مَلَا حِظَةِ التَّوْفِيقِ وَالْمِنَّةِ وَرُؤْيَةِ نَفْسِهِ وَأَنَّ الْقَوْلَ وَالْفِعْلَ بِهِ.

وَمِنْ هَذَا الْمَوْضِعِ يُضْلِحُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَقْوَالَ عَبْدِهِ وَأَعْمَالَهُ وَيُعْظِمُ لَهُ ثَمَرَتَهَا أَوْ يُفْسِدُهَا عَلَيْهِ وَيَمْنَعُهُ ثَمَرَتَهَا، فَلَا شَيْءَ أَفْسَدَ لِلْأَعْمَالِ مِنَ الْعُجْبِ وَرُؤْيَةِ النَّفْسِ".

وَقَالَ الْمَاوَرِدِيُّ فِي (أَدَبِ الدُّنْيَا)^(١): "فَضْلٌ: فَأَمَّا مَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ مِنَ الْأَخْلَاقِ الَّتِي بِهِمْ الْيَقِينُ، وَلَهُمْ أَلْزَمٌ: فَالتَّوَّاضُعُ وَمُجَانِبَةُ الْعُجْبِ؛ لِأَنَّ التَّوَّاضِعَ عَطُوفٌ، وَالْعُجْبَ مُنْفَرٌ.

وَهُوَ بِكُلِّ أَحَدٍ قَبِيحٌ وَبِالْعُلَمَاءِ أَفْبَحٌ؛ لِأَنَّ النَّاسَ بِهِمْ يَقْتَدُونَ، وَكَثِيرًا مَا يُدْخِلُهُمُ الْإِعْجَابُ لِتَوَحُّدِهِمْ بِفَضِيلَةِ الْعِلْمِ.

وَلَوْ أَنَّهُمْ نَظَرُوا حَقَّ النَّظَرِ، وَعَمَلُوا بِمُوجِبِ الْعِلْمِ؛ لَكَانَ التَّوَّاضُعُ بِهِمْ أَوْلَى، وَمُجَانِبَةُ الْعُجْبِ بِهِمْ أَحْرَى؛ لِأَنَّ الْعُجْبَ نَقْصٌ يُنَافِي الْفَضْلَ".

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّهَبِيُّ فِي (سِيرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ)^(٢): "فَمَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِلْعَمَلِ؛ كَسَرَهُ الْعِلْمُ، وَبَكَى عَلَى نَفْسِهِ،

وَمَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِلْمَدَارِسِ وَالْإِفْتَاءِ وَالْفَخْرِ وَالرِّيَاءِ؛ تَحَامَقَ وَاخْتَالَ وَازْدَرَى بِالنَّاسِ، وَأَهْلَكَهُ الْعُجْبُ، وَمَقْتَنَتُهُ الْأَنْفُسَ

(١) (ص ٧٢).

(٢) (١٨/١٩٢ - ترجمة ابن حزم الأندلسي).

﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّهَا ۝ وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّهَا ۝﴾^(١) أَي: دَسَّهَا بِالْفُجُورِ وَالْمَعْصِيَةِ".

وقال الهيثمي في (الزَّوْجِرِ)^(٢) وهو يتكلم عن الكِبَرِ الَّذِي هُوَ ثَمَرَةٌ مِنْ ثَمَرَاتِ الْعُجْبِ، قَالَ: "التَّكْبُرُ أَسْرَعُ إِلَى الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ لَمْ يُمْنَحُوا نُورَ التَّوْفِيقِ مِنْهُ إِلَى غَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّ الْوَاحِدَ مِنْهُمْ يَرَى غَيْرَهُ بِالنُّسْبَةِ إِلَيْهِ كَالْبَهِيمَةِ، فَيَقْصُرُ فِي حُقُوقِهِ الَّتِي طَلَبَهَا الشَّارِعُ مِنْهُ: كَالسَّلَامِ وَالْعِيَادَةِ وَالْبِشْرِ، وَيَطْلُبُ مِنْهُ أَنْ لَا يُخِلَّ بِشَيْءٍ مِنْ حُقُوقِهِ لِمَحَبَّتِهِ التَّرَفُّعَ عَلَيْهِ. وَفَاعِلُ ذَلِكَ أَجْهَلُ الْجَاهِلِينَ؛ لِأَنَّهُ جَهْلٌ مِقْدَارَ نَفْسِهِ وَرَبِّهِ، وَخَطَرَ الْخَاتِمَةِ، وَعَكَسَ الْمَوْضُوعَ، إِذْ مِنْ شَأْنِ الْعِلْمِ أَنْ يُوجِبَ مَزِيدَ الْخَوْفِ وَالتَّوَّاضُعِ؛ لِعِظَمِ حُجَّةِ اللَّهِ عَلَيْهِ بِالْعِلْمِ، وَتَقْصِيرِهِ فِي شُكْرِ نِعْمَتِهِ، لَكِنْ سَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ عِلْمَهُ إِذَا يَرْجِعُ إِلَى الدُّنْيَا، أَوْ لِأَنَّهُ لَمْ يُخْلِصِ النِّيَّةَ فِيهِ فَخَاصٌ فِيهِ عَلَى غَيْرِ وَجْهِهِ فَانْتَجَ لَهُ تِلْكَ الْقَبَائِحُ"، وَغَيْرَهَا كَثِيرٌ مِنَ الْأَثَارِ السَّيِّئَةِ عَافَانَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ مِنْهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) (الشمس / ٩-١٠).

(٢) (١/١١٩).

المَبْحَثُ السَّادِسُ: الإرشادُ والتَّنبِيهُ لِحُمْلَةِ مِنَ الْوَسَائِلِ الْمُعِينَةِ بِإِذْنِ اللَّهِ عَلَى تَرْكِ هَذَا الْخَلْقِ الرَّدِيِّ.

هَذَا الدَّاءُ الْوَحِيمُ، وَالْخِصْلَةُ الدَّمِيمَةُ مَنِ ابْتُلِيَ بِهَا، وَأَرَادَ التَّخَلُّصَ مِنْهَا فَالْأَمْرُ مُتَّاحٌ، وَعِلَاجُهُ مُمَكِّنٌ لِمَنْ جَاهَدَ نَفْسَهُ، وَرَغِبَ فِي صَلَاحِهَا وَسَعَادَتِهَا، وَلِيُعْلَمَ أَنَّ أَعْظَمَ وَسِيلَةَ فِي تَخَلُّصِهِ مِنْ هَذَا الدَّاءِ؛ هُوَ الصَّرَاعَةُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَسُؤَالِهِ الْعَفْوَ وَالْمُعَافَاةَ مِنْهُ وَمِنْ سَائِرِ الْأَدْوَاءِ، مَعَ مُشَاهَدَةِ مِنَّةِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ، وَمُطَالَعَةِ عَيْبِ النَّفْسِ وَتَقْصِيرِهَا؛ قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي (الْوَابِلِ الصَّيْبِ) ^(١): "مُشَاهَدَةُ الْمِنَّةِ: تُوجِبُ لَهُ الْمَحَبَّةَ وَالْحَمْدَ وَالشُّكْرَ لَوْلِي النَّعْمِ وَالْإِحْسَانَ، وَمُطَالَعَةُ عَيْبِ النَّفْسِ وَالْعَمَلِ: تُوجِبُ لَهُ الذُّلَّ وَالْإِنْكِسَارَ، وَالْإِفْتِقَارَ وَالتَّوْبَةَ فِي كُلِّ وَقْتٍ، وَأَنْ لَا يَرَى نَفْسَهُ إِلَّا مُفْلِسًا.

وَأَقْرَبُ بَابٍ دَخَلَ مِنْهُ الْعَبْدُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بَابِ الْإِفْلَاسِ؛ فَلَا يَرَى لِنَفْسِهِ حَالًا وَلَا مَقَامًا وَلَا سَبَبًا يَتَعَلَّقُ بِهِ، وَلَا وَسِيلَةً مِنْهُ يَمُنُّ بِهَا، بَلْ يَدْخُلُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ بَابِ الْإِفْتِقَارِ الصَّرْفِ، وَالْإِفْلَاسِ الْمَحْضِ، دُخُولَ مَنْ قَدْ كَسَرَ الْفَقْرَ وَالْمَسْكَنَةَ قَلْبَهُ، حَتَّى وَصَلَتْ تِلْكَ الْكَسْرَةُ إِلَى سُؤْدَائِهِ؛ فَاِنْصَدَعَ، وَشَمَلَتْهُ الْكَسْرَةُ مِنْ كُلِّ جِهَاتِهِ، وَشَهِدَ ضَرُورَتَهُ إِلَى رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَكَمَالَ فَاقْتَبَهُ وَفَقْرَهُ إِلَيْهِ، وَأَنَّ فِي كُلِّ ذَرَّةٍ مِنْ ذَرَاتِهِ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ فَاقَّةٌ تَامَّةٌ، وَضَرُورَةٌ كَامِلَةٌ إِلَى رَبِّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَأَنَّهُ إِنْ تَخَلَّى عَنْهُ طَرْفَةً عَيْنٍ هَلَكَ وَخَسِرَ خَسَارَةً لَا تُجْبَرُ، إِلَّا أَنْ يَعُودَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَيَتَذَرَكُهُ بِرَحْمَتِهِ. وَلَا طَرِيقَ إِلَى اللَّهِ أَقْرَبَ مِنَ الْعُبُودِيَّةِ، وَلَا حِجَابَ أَعْظَمَ مِنَ الدَّعْوَى! وَالْعُبُودِيَّةُ مَدَارُهَا عَلَى قَاعِدَتَيْنِ هُمَا أَصْلُهَا: حُبُّ كَامِلٌ، وَذُلٌّ تَامٌ.

وَمَنْشَأُ هَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ عَنِ ذَيْنِكَ الْأَصْلَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ، وَهُمَا: مُشَاهَدَةُ

الْمِنَّةَ الَّتِي تُورِثُ الْمَحَبَّةَ، وَمُطَالَعَةَ عَيْبِ النَّفْسِ وَالْعَمَلِ الَّتِي تُورِثُ الدُّلَّ التَّامَّ.

وَإِذَا كَانَ الْعَبْدُ قَدْ بَنَى سُلُوكَهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى عَلَى هَذَيْنِ الْأَضْلَيْنِ لَمْ يَظْفَرْ عَدُوَّهُ بِهِ إِلَّا عَلَى غِرَّةٍ وَعَقْلَةٍ، وَمَا أَسْرَعَ مَا يُنْعِشُهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَيَجْبُرُهُ، وَيَتَدَارَكُهُ بِرَحْمَتِهِ " انتهى.

وقال الحافظ النووي في (مُقَدِّمَةِ الْمَجْمُوعِ)^(١): "وَطَرِيقَةٌ فِي نَفْسِي الْإِعْجَابُ:

أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ الْعِلْمَ فَضَّلَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَمِنَّةٌ عَارِيَةٌ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَا أَخَذَ، وَلَهُ مَا أُعْطِيَ، وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُسَمًّى، فَيَنْبَغِي أَلَّا يُعْجَبَ بِشَيْءٍ لَمْ يَخْتَرِعْهُ، وَلَيْسَ مَالِكًا لَهُ، وَلَا عَلَى يَقِينٍ مِنْ دَوَامِهِ."

وفي مما يُعِينُ الْعَبْدَ عَلَى التَّخَلِّيِ عَنْ هَذَا الْخُلُقِ الْمَرْدُودِ - إِضَافَةً إِلَى مَا سَبَقَ -، مَا قَالَه الْعَلَّامَةُ الْهَيْتَمِيُّ فِي (الزَّوْجِرِ)^(٢): "يَنْعَيْنُ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ أَرَادَ الْخَلَاصَ مِنْ وَرْطَةِ الْكِبْرِ وَثَمَرَتِهِ الْقَبِيحَةِ؛ إِذْ هُوَ مِنَ الْمُهْلِكَاتِ، وَلَا يَخْلُو أَحَدٌ مِنَ الْخَلْقِ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ، وَإِزَالَتُهُ فَرَضٌ عَيْنٍ، وَهِيَ لَا تُمْكِنُ بِمَجَرَّدِ التَّمَنِّيِ، بَلْ بِالْمُعَالَجَةِ بِاسْتِعْمَالِ أَدْوِيَّتِهِ النَّافِعَةِ فِي إِزَالَتِهِ مِنْ أَصْلِهِ:

أَنْ يَعْرِفَ نَفْسَهُ حَقَّ الْمَعْرِفَةِ؛ بِأَنْ يَتَأَمَّلَ مَا أَشَارَ إِلَى بَدَايَتِهِ مِنْ أَدَلِّ الْأَشْيَاءِ وَأَحْقَرِهَا وَأَقْدَرِهَا، وَهُوَ التُّرَابُ ثُمَّ الْمَنِيُّ، وَوَسْطِهِ مِنَ التَّأَهُلِ لِاِكْتِسَابِ الْعُلُومِ وَالْمَعَارِفِ وَحِيَازَةِ الْمَنَاصِبِ وَالْمَرَاتِبِ، وَنَهَايَتِهِ مِنَ الزَّوَالِ وَالْفَنَاءِ وَالْعُودِ إِلَى مِثْلِ بَدَايَتِهِ، ثُمَّ إِعَادَتِهِ إِلَى ذَلِكَ الْمَوْقِفِ الْأَكْبَرِ ثُمَّ إِلَى الْجَنَّةِ أَوْ إِلَى النَّارِ.

(١) (١/٥٥).

(٢) (١/١٢٠-١٢١).

وَمِنْ أَظْهَرِ مَا أَشَارَ لِكُلِّ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿قَتَلَ الْإِنْسَانُ مَا
 أَكْفَرَهُ﴾ (١٧) مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ﴿١٧﴾ مِنْ نُظْفَةٍ خَلَقَهُ، فَقَدَرَهُ ﴿١٨﴾
 ثُمَّ السَّبِيلَ يَسَّرَهُ ﴿٢٠﴾ ثُمَّ أَمَاتَهُ، فَأَقْبَرَهُ ﴿٢١﴾ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ ﴿٢٢﴾ كِتَابًا
 لِمَا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ ﴿٢٣﴾ فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ ﴿٢٤﴾ ﴿١١﴾ إِلَى آخِرِ
 السُّورَةِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ
 شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ (١) ﴿٢٧﴾ الْآيَاتِ، فَمَنْ تَأَمَّلَ ذَلِكَ وَنَظَائِرَهُ وَمَا أَشَارَتْ إِلَيْهِ
 الْآيَاتُ عَلِمَ أَنَّهُ أَذَلُّ وَأَحْقَرُ مِنْ كُلِّ ذَلِيلٍ وَحَقِيرٍ، وَأَنَّهُ لَا يَلِيْقُ بِهِ إِلَّا الذَّلَّةُ
 وَالتَّوَاضُّعُ، وَأَنْ يَعْرِفَ رَبَّهُ سُبْحَانَهُ لِيَعْلَمَ أَنَّهُ لَا تَلِيْقُ الْعِظَمَةَ وَالْكَبْرِيَاءَ إِلَّا
 بِهِ تَعَالَى.

وَمِنْ أَوْسَعِ مَنْ تَكَلَّمَ فِي ذِكْرِ صُورِ الْعُجْبِ، وَوَسَائِلِ الْإِعَانَةِ عَلَى
 تَرْكِهَا جَمِيعَهَا، مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، (٣) الْعَلَامَةُ الْحَافِظُ ابْنُ حَزْمٍ فِي كِتَابِهِ
 (الْأَخْلَاقُ وَالسَّيْرُ) (٤) حَيْثُ قَالَ: "مَنْ أُمْتُحَنَ بِالْعُجْبِ فَلْيُفَكِّرْ فِي عُيُوبِهِ،
 فَإِنْ أَعْجَبَ بِفَضَائِلِهِ؛ فَلْيَتَمَشَّ مَا فِيهِ مِنَ الْأَخْلَاقِ الدَّنِيئَةِ؛ فَإِنْ خَفِيَتْ
 عَلَيْهِ عُيُوبُهُ جُمْلَةً حَتَّى يَظُنُّ أَنَّهُ لَا عَيْبَ فِيهِ؛ فَلْيَعْلَمْ أَنَّ مُصِيبَتَهُ إِلَى
 الْأَبَدِ، وَأَنَّهُ أَتَمُّ النَّاسِ نَقْصًا، وَأَعْظَمُهُمْ عُيُوبًا، وَأَضْعَفُهُمْ تَمَيِّزًا، وَأَوَّلُ
 ذَلِكَ: أَنَّهُ ضَعِيفُ الْعَقْلِ، جَاهِلٌ، وَلَا عَيْبَ أَشَدَّ مِنْ هَذَيْنِ؛ لِأَنَّ الْعَاقِلَ
 هُوَ مَنْ مَيَّزَ عُيُوبَ نَفْسِهِ فَغَالَبَهَا، وَسَعَى فِي قَمْعِهَا، وَالْأَحْمَقُ هُوَ الَّذِي
 يَجْهَلُ عُيُوبَ نَفْسِهِ، إِمَّا لِقَلَّةِ عِلْمِهِ وَتَمَيِّزِهِ وَضَعْفِ فِكْرَتِهِ، وَإِمَّا لِأَنَّهُ
 يُقَدِّرُ أَنَّ عُيُوبَهُ خِصَالٌ، وَهَذَا أَشَدُّ عَيْبٍ فِي الْأَرْضِ... فَمَنْ خَفِيَتْ عَلَيْهِ
 عُيُوبُ نَفْسِهِ؛ فَقَدْ سَقَطَ، وَصَارَ مِنَ السُّخْفِ، وَالضَّعْفِ وَالرَّذَالَةِ وَالْخِسَّةِ
 وَضَعْفِ التَّمَيِّزِ وَالْعَقْلِ، وَقَلَّةِ الْفَهْمِ، بِحَيْثُ لَا يَتَخَلَّفُ عَنْهُ مُتَخَلِّفٌ

(١) (عبس: ١٧-٢٤).

(٢) (الإنسان/ ١-١٢).

(٣) ينظر: كلام الحافظ ابن الجوزي في (صيد الخاطر) (ص ٢٤٦) وهو كلامٌ مختصرٌ، والعلامة
 السِّفَارِينِي فِي (غذاء الألباب) (٢/ ٢٢٤-٢٢٦).

(٤) (ص ١٥٥-١٦٧).

مِنَ الْأَرَاذِلِ... فَلْيَتَدَارَكْ نَفْسَهُ بِالْبَحْثِ عَنِ عُيُوبِهِ وَ الْاِشْتِغَالِ بِذَلِكَ عَنِ الْإِعْجَابِ بِهَا، وَعَنْ عُيُوبِ غَيْرِهِ الَّتِي لَا تَضُرُّهُ لَا فِي الدُّنْيَا وَلَا فِي الْآخِرَةِ...".

ثُمَّ تَكَلَّمَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنِ الْعِلَاجِ لِبَعْضِ الْحَالَاتِ، كَعِلَاجِ مَنْ أُعْجِبَ بِعَقْلِهِ فَقَالَ: "فَإِنْ أُعْجِبْتَ بِعَقْلِكَ؛ فَتَفَكَّرْ فِي كُلِّ فِكْرَةٍ سَوْءٍ تَمُرُّ بِخَاطِرِكَ، وَفِي أَصَالِيلِ الْأَمَانِيِّ الطَّائِفَةِ بِكَ، فَإِنَّكَ تَعْلَمُ تَقْصَّ عَقْلِكَ حِينَئِذٍ.

وَإِنْ أُعْجِبْتَ بِأَرَائِكَ؛ فَتَفَكَّرْ فِي سَقَطَاتِكَ وَاحْفَظْهَا، وَلَا تَنْسَهَا، وَفِي كُلِّ رَأْيٍ قَدَّرْتَهُ صَوَابًا فَخَرَجَ بِخِلَافِ تَقْدِيرِكَ، وَأَصَابَ غَيْرِكَ، وَأَخْطَأْتَ أَنْتَ، فَإِنَّكَ إِنْ فَعَلْتَ ذَلِكَ؛ فَأَقْلُ أحوَالِكَ أَنْ يُوَازِنَ سُقُوطُ رَأْيِكَ صَوَابَهُ، فَتَخْرُجَ لَا لَكَ وَلَا عَلَيْنِكَ، وَالْأغْلَبُ أَنَّ خَطَأَكَ أَكْثَرُ مِنْ صَوَابِكَ، وَهَكَذَا كُلُّ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ بَعْدَ النَّبِيِّينَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمُ.

وَإِنْ أُعْجِبْتَ بِعَمَلِكَ؛ فَتَفَكَّرْ فِي مَعَاصِيكَ، وَفِي تَقْصِيرِكَ، وَفِي مَعَاشِكَ، وَوَجُوهِهِ، فَوَاللَّهِ لَتَجِدَنَّ مِنْ ذَلِكَ مَا يَغْلُبُ عَلَى خَيْرِكَ، وَيُعْطِي عَلَى حَسَنَاتِكَ؛ فَلْيَطْلُ هَمُّكَ حِينَئِذٍ، وَأَبْدِلْ مِنَ الْعُجْبِ تَنَقُّصًا لِنَفْسِكَ.

وَإِنْ أُعْجِبْتَ بِعِلْمِكَ؛ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا خَصْلَةَ لَكَ فِيهِ، وَأَنَّهُ مُوهَبَةٌ مُجَرَّدَةٌ وَهَبَكَ إِيَّاهَا رَبُّكَ تَعَالَى، فَلَا تُقَابِلْهَا بِمَا يُسْخِطُهَا، فَلَعَلَّه يُنْسِيكَ ذَلِكَ بَعْلَةً يَمْتَحِنُكَ بِهَا، تَوْلَدُ عَلَيْكَ نَسْيَانٌ مَا قَدْ عَلِمْتَ وَحَفِظْتَ.

وَلَقَدْ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ طَرِيفٍ - وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالذِّكَاةِ، وَاعْتَدَالَ الْأَحْوَالَ وَصِحَّةِ الْبَحْثِ - أَنَّهُ كَانَ ذَا حِظٍّ مِنَ الْحِفْظِ عَظِيمٍ، لَا يَكَادُ يَمُرُّ عَلَى سَمْعِهِ شَيْءٌ يَحْتَاجُ إِلَى اسْتِعَادَتِهِ، وَأَنَّهُ رَكِبَ الْبَحْرَ فَمَرَّ بِهِ فِيهِ هَوْلٌ شَدِيدٌ أَنْسَاهُ أَكْثَرَ مَا كَانَ يَحْفَظُ، وَأَخْلَ بِقُوَّةِ حِفْظِهِ إِخْلَالًا شَدِيدًا لَمْ يُعَاوِذْهُ ذَلِكَ الذِّكَاةُ بَعْدُ.

... وَاعْلَمْ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ أَهْلِ الْحِرْصِ عَلَى الْعِلْمِ يَجِدُونَ فِي الْقِرَاءَةِ وَالْإِكْتِبَابِ عَلَى الدُّرُوسِ وَالطَّلَبِ، ثُمَّ لَا يُرْزِقُونَ مِنْهُ حِطًّا!! فَلْيَعْلَمْ دُو

الْعِلْمُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ بِالْإِكْبَابِ وَحَدَّهُ لَكَانَ غَيْرُهُ فَوْقَهُ، فَصَحَّ أَنَّهُ مَوْهَبَةٌ مِنْ
اللَّهِ تَعَالَى، فَأَيُّ مَكَانٍ لِلْعُجْبِ هَا هُنَا؟ مَا هَذَا إِلَّا مَوْضِعٌ تَوَاضَعٍ، وَشُكْرِ
لِلَّهِ تَعَالَى، وَاسْتِزَادَةٍ مِنْ نِعَمِهِ، وَاسْتِعَاذَةٍ مِنْ سَلْبِهَا.

ثُمَّ تَفَكَّرْ أَيْضًا: فِي أَنَّ مَا خُفِيَ عَلَيْكَ، وَجَهَلْتَهُ مِنْ أَنْوَاعِ الْعُلُومِ، ثُمَّ
مِنْ أَصْنَافِ عِلْمِكَ الَّذِي تَخْتَصُّ بِهِ، وَالَّذِي أُعْجِبْتَ بِنَفَاذِكَ فِيهِ، أَكْثَرُ
مِمَّا تَعْلَمُ مِنْ ذَلِكَ؛ فَاجْعَلْ مَكَانَ الْعُجْبِ اسْتِنْقَاصًا لِنَفْسِكَ، وَاسْتِقْصَارًا
لَهَا، فَهَوَّ أَوْلَى.

وَتَفَكَّرْ فِيَمَنْ كَانَ أَعْلَمَ مِنْكَ، تَجِدُهُمْ كَثِيرًا؛ فَلْتَهُنْ نَفْسَكَ عِنْدَكَ
حَيْثُئِذٍ.

وَتَفَكَّرْ فِي إِخْلَالِكَ بِعِلْمِكَ، وَأَنَّكَ لَا تَعْمَلُ بِمَا عَلِمْتَ مِنْهُ؛ فَلَعَلُّمَكَ
عَلَيْكَ حُجَّةٌ حَيْثُئِذٍ، وَلَقَدْ كَانَ أَسْلَمَ لَكَ لَوْ لَمْ تَكُنْ عَالِمًا، وَاعْلَمْ أَنَّ
الْجَاهِلَ حَيْثُئِذٍ أَعْقَلُ مِنْكَ، وَأَحْسَنُ حَالًا، وَأَعْدَرُ؛ فَلْيَسْقُطْ عُجْبُكَ
بِالْكَلِيَّةِ.

ثُمَّ لَعَلَّ عِلْمَكَ الَّذِي تَعْجَبُ بِنَفَاذِكَ فِيهِ مِنَ الْعُلُومِ الْمُتَأَخَّرَةِ الَّتِي لَا
كَبِيرَ خَصْلَةٍ فِيهَا، كَالشُّعْرِ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ؛ فَانظُرْ حَيْثُئِذٍ إِلَى مَنْ عِلْمُهُ
أَجَلُّ مِنْ عِلْمِكَ فِي مَرَاتِبِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، فَتَهْوَنَ نَفْسُكَ عَلَيْكَ.

وَإِنْ أُعْجِبْتَ بِشَجَاعَتِكَ؛ فَتَفَكَّرْ فِيَمَنْ هُوَ أَشْجَعُ مِنْكَ، ثُمَّ انظُرْ فِي
تِلْكَ النَّجْدَةِ الَّتِي مَنَحَكَ اللَّهُ تَعَالَى فِيْمَ صَرَفْتَهَا؟ فَإِنْ كُنْتَ صَرَفْتَهَا فِي
مَعْصِيَةٍ؛ فَأَنْتَ أَحْمَقُّ؛ لِأَنَّكَ بَدَلْتَ نَفْسَكَ فِيْمَا لَيْسَ بِثَمَنِ لَهَا.

وَإِنْ كُنْتَ صَرَفْتَهَا فِي طَاعَةٍ؛ فَقَدْ أَفْسَدْتَهَا بِعُجْبِكَ.

ثُمَّ تَفَكَّرْ فِي زَوَالِهَا عَنْكَ بِالشَّيْخُوخَةِ، وَأَنَّكَ إِنْ عِشْتَ فَسَتَصِيرُ فِي
عِدَادِ الْعِيَالِ، وَكَالصَّبِيِّ الضَّعْفَاءِ...

وَإِنْ أُعْجِبْتَ بِجَاهِكَ فِي دُنْيَاكَ؛ فَتَفَكَّرْ فِي مُخَالَفِكَ وَ أُنْدَادِكَ وَ
نُظْرَائِكَ، وَلَعَلَّهُمْ أَحْسَاءُ وَ ضَعْفَاءُ، سُقَّاطٌ، فَاعْلَمْ أَنَّهُمْ أَمْثَالُكَ فِيْمَا أَنْتَ

فيه، ولعلهم مِمَّنْ يُسْتَحْيَى مِنَ التَّشْبِهِ بِهِمْ؛ لفرطِ رذالتِهِمْ وخَسَاسَتِهِمْ فِي أَنْفُسِهِمْ وَأَخْلَاقِهِمْ وَمَنَابِتِهِمْ، فَاسْتَهَنَ بِكُلِّ مَنْزِلَةٍ شَارَكَكَ فِيهَا مَنْ ذَكَرْتَ لَكَ، وَإِنْ كُنْتَ مَالِكَ الْأَرْضِ كُلِّهَا، وَلَا مُخَالَفَ عَلَيْكَ - وَهَذَا بَعِيدٌ جِدًّا فِي الْإِمْكَانِ - فَمَا نَعْلَمُ أَحَدًا مَلَكَ مَعْمُورَ الْأَرْضِ كُلِّهَا، عَلَى قَلْتِهِ وَضَيْقِ مَسَاحَتِهِ؛ بِالْإِضَافَةِ إِلَى غَامِرِهَا، فَكَيْفَ إِذَا أُضِيفَ إِلَى الْفَلَكَ الْمُحِيطِ؟ ...

وَإِنْ أُعْجِبْتَ بِمَالِكَ، فَهَذِهِ أَسْوَأُ مَرَاتِبِ الْعُجْبِ، فَانظُرْ فِي كُلِّ سَاقِطٍ خَسِيسٍ هُوَ أَغْنَى مِنْكَ، فَلَا تَغْتَبِطَ بِحَالَةٍ يَفُوقُكَ فِيهَا مَنْ ذَكَرْتَ، وَاعْلَمْ أَنَّ عُجْبَكَ بِالْمَالِ حُمُوقٌ؛ لِأَنَّهُ أَحْجَازٌ لَا تَنْتَفِعُ بِهَا إِلَّا بِأَنْ تُخْرِجَهَا عَنْ مُلْكِكَ بِنَفَقَتِهَا فِي وَجْهِهَا فَقَطْ، وَالْمَالُ - أَيْضًا - عَادٍ وَرَائِحٌ، وَرُبَّمَا زَالَ عَنْكَ وَرَأَيْتَهُ بِعَيْنِهِ فِي يَدِ غَيْرِكَ! وَلَعَلَّ ذَلِكَ يَكُونُ فِي يَدِ عَدُوِّكَ! فَالْعُجْبُ بِمِثْلِ هَذَا سُخْفٌ، وَالثَّقَّةُ بِهِ غُرُورٌ وَصَعْفٌ.

وَإِنْ أُعْجِبْتَ بِحُسْنِكَ؛ فَفَكَّرْ فِيَمَا يُؤَلَّدُ عَلَيْكَ مِمَّا نَسْتَحْيِي نَحْنُ مِنْ إِثْبَاتِهِ، وَتَسْتَحْيِي أَنْتَ مِنْهُ إِذَا ذَهَبَ عَنْكَ بِدُخُولِكَ فِي السَّنِّ، وَفِيمَا ذَكَرْنَا كِفَايَةً.

وَإِنْ أُعْجِبْتَ بِمَدْحِ إِخْوَانِكَ لَكَ؛ فَفَكَّرْ فِي دَمِّ أَعْدَائِكَ إِيَّاكَ؛ فَحِينِيذٍ يَنْجَلِي عَنْكَ الْعُجْبُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ عَدُوٌّ فَلَا خَيْرَ فِيكَ، وَلَا مَنْزِلَةَ أَسْقَطَ مِنْ مَنْزِلَةٍ مَنْ لَا عَدُوَّ لَهُ، فَلَيْسَتْ إِلَّا مَنْزِلَةٌ مَنْ كَيْسَ اللَّهُ تَعَالَى عِنْدَهُ نِعْمَةٌ يُحْسَدُ عَلَيْهَا، عَافَانَا اللَّهُ.

فَإِنْ اسْتَحَقَرْتَ عُيُوبَكَ؛ فَفَكَّرْ فِيهَا لَوْ ظَهَرَتْ إِلَى النَّاسِ! وَتَمَثَّلْ أَطْلَاعَهُمْ عَلَيْهَا! فَحِينِيذٍ تَحْجَلُ وَتَعْرِفُ قَدْرَ نَفْصِكَ إِنْ كَانَتْ لَكَ مُسْكَةٌ مِنْ تَمْيِيزٍ ...

وَإِنْ أُعْجِبْتَ بِنَسَبِكَ؛ فَهَذِهِ أَسْوَأُ مِنْ كُلِّ مَا ذَكَرْنَا؛ لِأَنَّ هَذَا الَّذِي أُعْجِبْتَ بِهِ لَا فَائِدَةَ لَهُ أَصْلًا فِي دُنْيَا وَلَا آخِرَةٍ، وَانظُرْ هَلْ يَدْفَعُ عَنْكَ جَوْعَةٌ أَوْ يَسْتُرْ لَكَ عَوْرَةً أَوْ يَنْفَعَكَ فِي آخِرَتِكَ؟ ثُمَّ انظُرْ إِلَى مَنْ يُسَاهِمُكَ فِي

نَسِيكَ وَرُبَمَا فِيمَا هُوَ أَعْلَى مِنْهُ مِمَّن نَالَتُهُ وِلَادَةُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ثُمَّ وِلَادَةُ الْخُلَفَاءِ، ثُمَّ وِلَادَةُ الْفُضَلَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالْعُلَمَاءِ، ثُمَّ وِلَادَةُ مُلُوكِ الْعَجَمِ مِنَ الْأَكَاسِرَةِ وَالْقِيَاصِرَةِ، ثُمَّ وِلَادَةُ التَّبَاعَةِ وَسَائِرِ مُلُوكِ الْإِسْلَامِ، فَتَأَمَّلْ غَبْرَاتِهِمْ وَبَقَايَاهُمْ، وَمَنْ يُدْلِي بِمِثْلِ مَا تُدْلِي بِهِ مِنْ ذَلِكَ؟ تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ أَمْثَالَ الْكِلَابِ خَسَّاسَةً، وَتَلْفَهُمْ فِي عَايَةِ السُّقُوطِ وَالرَّذَالَةِ وَ التَّبَدُّلِ وَ التَّحْلِي بِالصِّفَاتِ الْمَذْمُومَةِ، فَلَا تَعْتَبِطُ بِمَنْزِلَةِ هُمْ فِيهَا نُظْرًا وَكَمْ أَوْ فَوْقَكَ، ثُمَّ لَعَلَّ الْأَبَاءَ الَّذِينَ تَفَخَّرُ بِهِمْ كَانُوا فُسَّاقًا، وَشَرَبَةَ خُمُورٍ... أَطْلَقْتَ الْأَيَّامَ أَيْدِيَهُمْ بِالظُّلْمِ وَالْجَوْرِ، فَأَنْتَجَبُوا ظُلْمًا وَ آثَارًا فَيَحِثُّ يَبْقَى بِذَلِكَ عَارُهُمْ عَلَى الْأَيَّامِ... فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فَاعْلَمْ أَنَّ الَّذِي أُعْجِبْتَ بِهِ مِنْ ذَلِكَ دَاخِلٌ فِي الْعَيْبِ، وَالْخِزْيِ، وَالْعَارِ، وَالسَّنَارِ، لَا فِي الْإِعْجَابِ.

فَإِنْ أُعْجِبْتَ بِوِلَادَةِ الْفُضَلَاءِ إِيَّاكَ؛ فَمَا أَخْلَى يَدَكَ مِنْ فَضْلِهِمْ إِنْ لَمْ تَكُنْ أَنْتَ فَاضِلًا! وَمَا أَقَلَّ غِنَاهُمْ عَنْكَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ إِنْ لَمْ تَكُنْ مُحْسِنًا!، وَالنَّاسُ كُلُّهُمْ أَوْلَادُ آدَمَ الَّذِي خَلَقَهُ اللَّهُ بِيَدِهِ وَأَسْكَنَهُ جَنَّتَهُ وَأَسْجَدَ لَهُ مَلَائِكَتَهُ، وَلَكِنْ مَا أَقَلَّ نَفْعُهُ لَهُمْ، وَفِيهِ كُلُّ مَعِيْبٍ، وَكُلُّ فَاسِقٍ وَكُلُّ كَافِرٍ!

وَإِذَا فَكَّرَ الْعَاقِلُ فِي أَنَّ فَضْلَ آبَائِهِ لَا يُقَرَّبُهُ مِنْ رَبِّهِ تَعَالَى وَلَا يُكْسِبُهُ وَجَاهَةً؛ لَمْ يَحْزُهَا هُوَ بِسَعْدِهِ، أَوْ بِفَضْلِهِ فِي نَفْسِهِ، وَلَا مَالِهِ؛ فَأَيُّ مَعْنَى لِلْإِعْجَابِ بِمَا لَا مَنَفَعَةَ فِيهِ!!

وَهَلِ الْمُعْجَبُ بِذَلِكَ إِلَّا كَالْمُعْجَبِ بِمَالِ جَارِهِ، وَبِجَاهِ غَيْرِهِ، وَبِفَرَسٍ لغيرِهِ سَبَقَ كَانَ عَلَى رَأْسِهِ لِجَامُهُ؟! وَكَمَا تَقُولُ الْعَامَّةُ فِي أَمْثَالِهَا: كَالْغَيْبِيِّ يَزْهِي بِذَكَاءِ أَبِيهِ!

فَإِنْ تَعَدَّى بِكَ الْعُجْبُ إِلَى الْاِمْتِدَاحِ؛ فَقَدْ تَضَاعَفَ سُقُوطُكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عَجَزَ عَقْلُكَ عَنْ مُقَاوَمَةِ مَا فِيكَ مِنَ الْعُجْبِ، هَذَا إِنْ اِمْتَدَحْتَ بِحَقٍّ، فَيَكْفِ إِنْ اِمْتَدَحْتَ بِالْكَذِبِ!!

وَقَدْ كَانَ ابْنُ نُوحٍ، وَأَبُو إِبْرَاهِيمَ، وَأَبُو لَهَبٍ عَمُّ النَّبِيِّ ﷺ - أَقْرَبَ

النَّاسِ مِنْ أَفْضَلِ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى - وَمِمَّنْ الشَّرْفُ كُلُّهُ فِي أَتْبَاعِهِمْ، فَمَا
انْتَفَعُوا بِذَلِكَ ...

وَإِنْ أُعْجِبْتَ بِقُوَّةِ جِسْمِكَ؛ فَتَفَكَّرْ فِي أَنَّ الْبُغْلَ وَالْحِمَارَ وَالشَّوْرَ أَقْوَى
مِنْكَ وَأَحْمَلُ لِلْأَثْقَالِ.

وَإِنْ أُعْجِبْتَ بِخَفَّتِكَ؛ فَاعْلَمْ أَنَّ الْكَلْبَ وَالْأَرْنَابَ يُفَوِّقَانِكَ فِي هَذَا
الْبَابِ، فَمِنَ الْعَجَبِ الْعَجِيبِ: إِعْجَابُ نَاطِقٍ بِخُصْلَةٍ يُفَوِّقُهُ فِيهَا غَيْرُ
النَّاطِقِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ مَنْ قَدَّرَ فِي نَفْسِهِ عُجْبًا أَوْ ظَنَّ لَهَا عَلَى سَائِرِ النَّاسِ فَضْلًا
؛ فَلْيَنْظُرْ إِلَى صَبْرِهِ عِنْدَمَا يَدْهُمُهُ هَمٌّ، أَوْ نَكْبَةٌ أَوْ وَجَعٌ أَوْ دُمْلٌ أَوْ مُصِيبَةٌ؛
فَإِنَّ رَأْيَ نَفْسِهِ قَلِيلَةٌ الصَّبْرِ، فَلْيَعْلَمْ أَنَّ جَمِيعَ أَهْلِ الْبَلَاءِ مِنَ الْمَجْدُومِينَ
وَعَيْرِهِمُ الصَّابِرِينَ أَفْضَلُ مِنْهُ عَلَى تَأْخِرِ طَبَقَتِهِمْ فِي التَّمْيِيزِ، وَإِنْ رَأَى
نَفْسَهُ صَابِرَةً فَلْيَعْلَمْ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِشَيْءٍ يَسْبِقُ فِيهِ عَلَى مَنْ ذَكَرْنَا، بَلْ هُوَ
إِمَّا مُتَأَخِّرٌ عَنْهُمْ فِي ذَلِكَ، أَوْ مُسَاوٍ لَهُمْ، وَلَا مَزِيدَ.

ثُمَّ لِيَنْظُرْ إِلَى سَيْرَتِهِ وَعَدْلِهِ أَوْ جَوْرِهِ فِيمَا خَوَّلَهُ اللَّهُ مِنْ نِعْمَةٍ أَوْ مَالٍ
أَوْ خَوْلٍ أَوْ وِلَايَةٍ أَوْ أَهْلِ أَوْ جَاهٍ؛ فَإِنَّ وَجَدَ نَفْسَهُ مُقْصِرَةً فِيمَا يَلْزَمُهُ مِنَ
الشُّكْرِ لِرِوَاهِهِ تَعَالَى، وَوَجَدَهَا حَائِفَةً فِي الْعَدْلِ؛ فَلْيَعْلَمْ أَنَّ أَهْلَ الْعَدْلِ
وَالشُّكْرِ وَالسَّيْرَةِ الْحَسَنَةِ مِنَ الْمُخَوَّلِينَ أَكْثَرَ مِمَّا هُوَ فِيهِ، أَفْضَلُ مِنْهُ.

وَإِنْ رَأَى نَفْسَهُ مُلْتَزِمَةً لِلْعَدْلِ؛ فَالْعَادِلُ بَعِيدٌ عَنِ الْعُجْبِ الْبُتَّةِ؛ لِعِلْمِهِ
بِمَوَازِينِ الْأَشْيَاءِ، وَمَقَادِيرِ الْأَخْلَاقِ وَالتَّزَامِيهِ التَّوَسُّطِ الَّذِي هُوَ: الْإِعْتِدَالُ
بَيْنَ الطَّرْفَيْنِ الْمَذْمُومَيْنِ، فَإِنْ أُعْجِبَ؛ فَلَمْ يَعْدِلْ، بَلْ قَدَّ مَالَ إِلَى جَنْبَةِ
الْإِفْرَاطِ الْمَذْمُومَةِ "انتهى كلامه رحمه الله.

المَبْحَثُ السَّابِعُ: مَا جَاءَ عَنِ الْأُمَّةِ وَالْعُلَمَاءِ فِي ذَمِّهِ

كلامُ الأئمةِ والعلماءِ في ذمِّ هذا الخُلُقِ المشينِ كثيرٌ جداً، كُلُّ ذَلِكَ مِنْهُمْ نَصِيحَةٌ لَلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ ﷺ ولِأُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ؛ فَرَحِمَهُمُ اللَّهُ وَعَفَّرَ لَهُمْ، اللَّهُمَّ آمِينَ.

فَمِنَ الْأَقْوَالِ الْمَأْثُورَةِ:

١/ أخرج الإمامان: أحمدُ في (الزُّهدِ) ^(١) وأبو داودَ في (الزُّهدِ) ^(٢) من طريق معاوية بن صالح عن أبي الزَّاهرية عن جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ عن أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه قَالَ: "لَوْلَا ثَلَاثٌ صَلَحَ النَّاسُ: شُحُّ مَطَاعٍ، وَهَوَى مُتَّبَعٍ، وَإِعْجَابُ كُلِّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ".

إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

٢/ أخرج ابنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي (المصنَّفِ) ^(٣) عن مُحَمَّدِ بْنِ فُضَيْلٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: "بِحَسْبِ الْمَرْءِ مِنَ الْعِلْمِ أَنْ يَخَافَ اللَّهَ، وَيَحْسِبَهُ مِنَ الْجَهْلِ أَنْ يُعْجَبَ بِعَمَلِهِ".

الإِسْنَادُ رِجَالُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُرَّةَ هُوَ الْهَمْدَانِيُّ، الْخَارِفِيُّ - بِمَعْجَمَةِ وَرَاءَ وَفَاءَ، الْكُوفِيُّ، مَاتَ سَنَةَ مِائَةٍ وَقِيلَ قَبْلَهَا ^(٤)، لَكِنْ لَمْ أَقْفِ عَلَى أَنَّ لَهُ رِوَايَةً عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَإِنْ كَانَتْ لَهُ رِوَايَةٌ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ وَابْنِ عَمْرِو بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ^(٥)، فَاللَّهُ أَعْلَمُ بِاتِّصَالِ رِوَايَتِهِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه.

وَأَخْرَجَ الْأُمَّةُ: ابْنَ الْمُبَارَكِ فِي (الزُّهدِ) ^(٦).

(١) (ص ١٦٩).

(٢) (رقم ١٩٩/٢٢١)، وذكره البغويُّ في (شرح السنَّة) (٣٠٩/١٤).

(٣) (كتابُ الزُّهدِ/ كلامُ ابنِ مَسْعُودٍ) (١٣) / رقم ٢٨٧/١٦٣٦٥.

(٤) ينظر: (التقريب) (رقم ٣٦٣٢/٥٤٤).

(٥) ينظر: (تهذيب الكمال) (١٦/١١٤).

(٦) (رقم ١٥/٤٦).

وأحمدُ في (الزُّهدِ) ^(١) وابنُ أبي شَيْبَةَ في (المصنّفِ) ^(٢) عن يزيدِ بنِ هارونَ.

وأبو داودَ في (الزُّهدِ) ^(٣) مِنْ طَرِيقِ مِسْكِينِ بْنِ بُكَيْرٍ.

ثَلَاثَتُهُمْ (ابنُ المَبَارِكِ وَيزيدُ بنُ هَارونَ وَمِسْكِينُ بنُ بَكِيرٍ) عَنِ الْمَسْعُودِيِّ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "كَفَى بِخَشْيَةِ اللَّهِ عِلْمًا، وَكَفَى بِالْأَعْتِرَارِ بِهِ جَهْلًا".

الإِسْنَادُ فِيهِ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَسْعُودِيُّ، ثِقَةٌ، قَالَ فِيهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: "إِنَّمَا اخْتَلَطَ بِبَغْدَادَ، وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ بِالْكُوفَةِ، وَالْبَصْرَةِ، فَسَمَاعُهُ جَيِّدٌ" ^(٤).

ويزيدُ بنُ هَارونَ مِمَّنْ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَ الْاِخْتِلَاطِ، كَمَا فِي (الكوَاكِبِ النِّيْرَاتِ) ^(٥)، وَأَمَّا ابْنُ الْمُبَارِكِ وَمِسْكِينُ؛ فَلَمْ أُمَيِّزْ رَوَايَتَهُمَا عَنْهُ أَكَّانَتْ قَبْلَ أَمِّ بَعْدَ الْاِخْتِلَاطِ.

وَرَوَايَةُ الْمَسْعُودِيِّ عَنِ الْقَاسِمِ صَحِيحَةٌ، قَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ: "إِذَا حَدَّثَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ وَعَمْرٍو بْنِ مُرَّةَ وَالْأَعْمَشِ؛ فَإِنَّهُ يَغْلَطُ، وَإِذَا حَدَّثَ عَنْ مَعْنٍ وَالْقَاسِمِ وَعُوفٍ؛ فَهُوَ صَحِيحٌ، وَهَؤُلَاءِ هُمْ أَهْلُ بَيْتِهِ" ^(٦).

٣/ أَخْرَجَ ابْنُ سَعْدٍ فِي (الطَّبَقَاتِ) ^(٧) وَأَبُو خَيْثَمَةَ فِي (الْعِلْمِ) ^(٨) وَابْنُ أَبِي

(١) (ص ١٩٧).

(٢) (كِتَابُ الزُّهْدِ/ كَلَامُ ابْنِ مَسْعُودٍ) (١٣/ رَقْم ١٦٣٧٩ / ٢٩١).

(٣) (رَقْم ١٧٨ / ١٦٧).

(٤) (الْعِلَلُ وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ) رَوَايَةُ عَبْدِ اللَّهِ (١/ ص ٣٢٥)، وَيَنْظُرُ: (الكوَاكِبِ النِّيْرَاتِ) لِابْنِ الْكِيَالِ (ص ٢٩١).

(٥) (ص ٢٨٨).

(٦) (سُؤَالَاتُ السُّلَمِيِّ لِلدَّارِقُطْنِيِّ) (رَقْم ٢٥٥ / ٢٦٢).

(٧) (٦ / ٨٠).

(٨) (رَقْم ٤٦ / ١٤).

شَيْبَةَ فِي (الْمَصْنَف) ^(١) وَالِدَّارِمِيِّ فِي (السُّنَنِ) ^(٢) وَأَبُو نَعِيمٍ فِي (الْحَلِيَّةِ) ^(٣) وَالْبَيْهَقِيِّ فِي (الْجَامِعِ لِشُعْبِ الْإِيمَانِ) ^(٤) وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي (جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ) ^(٥) وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي (تَارِيخِ دِمَشْقَ) ^(٦) مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي الضُّحَى مُسْلِمَ بْنِ صُبَيْحٍ عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: "كَفَى بِالْمَرْءِ عِلْمًا أَنْ يَخْشَى اللَّهَ أَوْ كَفَى بِالْمَرْءِ جَهْلًا أَنْ يُعْجَبَ بِعِلْمِهِ".

وَصَحَّحَ إِسْنَادَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي تَحْقِيقِهِ لِكِتَابِ (الْعِلْمِ) ^(٧) لِلْإِمَامِ أَبِي خَيْثَمَةَ، وَهُوَ كَذَلِكَ.

وهنا أنبه: إلى أنه جاء عند ابن سعد والدارمي - في الموضع الثاني - وأبي نعيم والبيهقي وابن عساكر: (بعمله)، قال ابن عبد البر: "إنما أعرفه: بعمله"، وكذلك وردت في (سير أعلام النبلاء) ^(٨)، وجاء عند أبي خثيمة وابن أبي شيبة والدارمي - في الموضع الأول -: (بعلمه).

قلت: وهذا لا يضرك؛ إذ المعنى واحد، وهو ذم إعجاب المرء بنفسه، كما هي لفظة البيهقي في (الجامع) ^(٩) في موضع منه؛ وذلك الإعجاب: إمَّا بعلم أو بعمل، والله أعلم.

٤/ أخرج البيهقي في (الشعب) ^(١٠) بسند ثابت عن الإمام الحسن

(١) (كتاب الزهد/ كلام مسروق) (١٣/ رقم ١٦٧٢٦/ ٤٠٥).

(٢) (باب في اجتناب الأهواء/ رقم ١٠٩/ ٣١٩) و(باب في التويخ لمن يطلب العلم لغير الله/ رقم ٣٨٧/ ١٢٤).

(٣) (٩٥/ ٢).

(٤) (٢/ رقم ٧٣٤/ ٤٢٦).

(٥) (١/ رقم ٩٦٢/ ٥٦٩).

(٦) (٥٧/ ٤٢٨-٤٢٩).

(٧) (ص ١٤/ حاشية رقم ٢٠).

(٨) (٦٨/ ٤).

(٩) (٢/ رقم ٧٣٣/ ٤٢٦) ولفظه قال مسروق: "كفى بالمرء علماً أن يخشى الله، وكفى بالمرء جهلاً أن يعجب بنفسه".

(١٠) (١٠/ رقم ٦٨٧٠/ ٥٧٨).

البَصْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: "لَوْ كَانَ كَلَامُ بَنِي آدَمَ كُلُّهُ صِدْقًا، وَعَمَلُهُ كُلُّهُ حَسَنًا، يُوشِكُ أَنْ يَخْسَرَ. قَالَ: وَكَيْفَ يَخْسَرُ؟ قَالَ: يُعْجَبُ بِنَفْسِهِ".

٥ / أخرج الخرائطي في (مساوي الأَخلاق) ^(١) بسند حسن عن خالد بن يزيد بن معاوية قال: "إِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ لَجُوجًا مُمَارِيًا مُعْجَبًا بِنَفْسِهِ؛ فَقَدْ تَمَّتْ خَسَارَتُهُ".

وهو عند نعيم بن حماد المروزي في (الفتن) ^(٢) بسند صحيح عن خالد.

وهذا القول مأثور أيضاً عن الإمام بلال بن سعد بسند جيد.

أخرجه ابن حبان في (روضة العقلاء) ^(٣) وابن بطّة في (الإبانة الكبرى) ^(٤) وابن بشران في (فوائده) ^(٥) وأبو نعيم في (الحلية) ^(٦) والبيهقي في (الجامع لشعب الإيمان) ^(٧) كلهم من طريقين عن الإمام الأوزاعي عنه به.

٦ / أخرج البيهقي في (الشعب) ^(٨) بسند حسن عن يحيى بن معاذ الواعظ أنه قال: "إِيَّاكُمْ وَالْعُجْبَ؛ فَإِنَّ الْعُجْبَ مَهْلَكَةٌ لِأَهْلِهِ، وَإِنَّ الْعُجْبَ لِيَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْحَطَبَ".

(١) (رقم ٥٩٨ / ٢١٠).

(٢) (١ / رقم ٦٥٤ / ٢٣٢)، إلا أن اللفظ ورد في مطبوعة (الفتن) مختصراً ومحرّفاً؛ إذ جاء فيه (إذا رأيت الرجل بالحرما، مُعْجَبًا بِرَأْيِهِ فَقَدْ تَمَّتْ خَسَارَتُهُ)، وورد في (الشاملة) عن الطبعة نفسها!! مُحَرَّفًا أَيضًا عَمَّا فِي الْمَطْبُوعِ! إذ جاء فيها (إِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ مُمَارِيًا لِحُوصًا، مُعْجَبًا بِرَأْيِهِ، فَقَدْ تَمَّتْ خُسَارَتُهُ!! ففي المطبوع (بالحرما) ولا معنى لها!! وليست في (الشاملة)، وفي (الشاملة) (ممارياً لِحوصاً)، والجملة كلها ليست في المطبوع، ولا أدري من أين أقحمها أصحابُ الشاملة في التصّ؟! وعموماً نصُّ الخرائطي هو الصواب، والله أعلم.

(٣) (ص ٧٩).

(٤) (٢ / رقم ٥٩١ و ٦٢٩ / ٥١٠ و ٥٢٤).

(٥) (رقم ٦١٤ / ٢٠١).

(٦) (٥ / ٢٢٨).

(٧) (١٢ / رقم ٨٠٧٧ / ٣٥٦).

(٨) (١٠ / رقم ٦٨٦١ / ٥٧٢).

٨ / أخرج أبو نعيم في (الحلية) ^(١) وابن عساکر في (تأريخ دمشق) ^(٢) من طريقين عن الإمام عبدالرحمن بن مهدي عن طلوت قال: سمعت إبراهيم بن أدهم يقول: "ما صدق الله عبد أحب الشهرة".

علق الحافظ الذهبي بقوله: "قلت: علامة المخلص الذي قد يحب شهرة، ولا يشعر بها، أنه إذا عوتب في ذلك، لا يحرّد ولا يبرئ نفسه، بل يعترف، ويقول: رحم الله من أهدى إلي عيوبي، ولا يكن معجباً بنفسه، لا يشعر بعيوبها، بل لا يشعر أنه لا يشعر!؛ فإن هذا داء مزمن".

٧ / أخرج ابن أبي خيثمة في (التأريخ) ^(٣) بسند صحيح عن الفضيل بن عياض قال: "أفة العلم: النسيان، وأفة القراء: العجب".

وفيه ^(٤) عنه أيضاً بسند صحيح أنه قال: "كان بعضهم إذا جلس إليه أربعة أو أكثر من أربعة: قام؛ مخافة الشهرة".

٨ / أخرج ابن أبي الدنيا في كتاب (الصمت) ^(٥) بسنده إلى الحجاج بن شداد أنه سمع عبيد الله بن أبي جعفر، - وكان أحد الحكماء - يقول في بعض قوله: "إذا كان المرء يحدث في مجلس فأعجبه الحديث، فليسكت، وإن كان ساكناً فأعجبه السكوت فليتحدث".

ونقله عنه: المزي في (تهذيب الكمال) ^(٦) والذهبي في (السيرة) ^(٧) وابن رجب في (جامع العلوم) ^(٨) والسفاريني في (غذاء الألباب) ^(٩).

(١) (٨/ ٣١) و(٩/ ٣٥).

(٢) (٦/ ٣١٧)، وذكره الإمام البخاري في (التأريخ الكبير) (٤/ ترجمة طلوت رقم ٣١٥٦/ ٣٦٣).

(٣) (رقم ٣٧٥/ ١٧٦)، ونقله الذهبي عنه في (سير أعلام النبلاء) (٨/ ٤٤٢).

(٤) (رقم ٣٧٦/ ١٧٦).

(٥) (رقم ٩٧/ ٨٨).

(٦) (١٩/ ٢٠).

(٧) (٦/ ١٠).

(٨) (١/ ٣٤٢).

(٩) (١/ ٧٥).

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ رَجَبٍ فِي بَدْءِ نَقْلِهِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ: "وَمَا أَحْسَنَ مَا قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ فَقِيهُ أَهْلِ مِصْرَ فِي وَقْتِهِ، وَكَانَ أَحَدَ الْحُكَمَاءِ...- فذَكَرَهُ، ثُمَّ عَلَّقَ قَائِلًا:-

وَهَذَا حَسَنٌ؛ فَإِنَّ مَنْ كَانَ كَذَلِكَ، كَانَ سُكُوتُهُ وَحَدِيثُهُ لِمُخَالَفَةِ هَوَاهُ وَإِعْجَابِهِ بِنَفْسِهِ، وَمَنْ كَانَ كَذَلِكَ، كَانَ جَدِيرًا بِتَوْفِيقِ اللَّهِ إِيَّاهُ، وَتَسْدِيدِهِ فِي نُطْقِهِ وَسُكُوتِهِ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ وَسُكُوتَهُ يَكُونُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ" (١).

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ: "قُلْتُ: يَنْبَغِي لِلْعَالِمِ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِنَيْتِهِ وَحُسْنِ قَصْدِهِ، فَإِنْ أَعْجَبَهُ كَلَامُهُ؛ فَلْيَصْمُتْ.

فَإِنْ أَعْجَبَهُ الصَّمْتُ؛ فَلْيَنْطِقْ، وَلَا يَفْتُرْ عَنْ مُحَاسَبَةِ نَفْسِهِ، فَإِنَّهَا تُحِبُّ الظُّهُورَ وَالشَّيْءَ" (٢).

٩/ قَالَ الْإِمَامُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: "إِنَّمَا أَهْلَكَ النَّاسُ: الْعُجْبُ وَطَلَبُ الرَّئَاسَةِ"، نَقَلَهُ الْقَاضِي عِيَاضُ فِي (تَرْتِيبِ الْمَدَارِكِ) (٣).

١٠/ قَالَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ: "إِذَا خِفْتَ عَلَى عَمَلِكَ الْعُجْبَ فَادْكُرْ رِضَى مَنْ تَطَلَّبُ، وَفِي أَيِّ نَعِيمٍ تَرَعْبُ، وَمِنْ أَيِّ عِقَابٍ تَرَهَّبُ؛ فَمَنْ فَكَّرَ فِي ذَلِكَ صَغُرَ عِنْدَهُ عَمَلُهُ".

أَسْنَدُهُ عَنْهُ الْحَافِظُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي (تَأْرِيخِ دِمَشْقَ) (٤)، وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي (السِّيَرِ) (٥).

١١/ قَالَ الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: "عَهْدِي بِأَصْحَابِنَا، وَأَحْفَظُهُمْ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، فَلَمَّا احْتَجَّ أَنْ يُحَدِّثَ لَا يَكَادِي حَدِيثُ إِلَّا مِنْ كِتَابٍ.

(١) (جامع العلوم والحكم) (١/٣٤٢)، ونقله عنه السِّفَارِينِي فِي (غذاء الألباب) (١/٧٥).

(٢) (سير أعلام النبلاء) (٤/٤٩٤).

(٣) (٢/٦٢).

(٤) (٥١/٤١٣) مطولاً.

(٥) (٤٢/١٠٠).

قُلْتُ - القائل الذهبي - : لَأَنَّ ذَلِكَ أَقْرَبُ إِلَى التَّحَرِّيِ وَالْوَرَعِ، وَأَبْعَدُ عَنِ الْعُجْبِ ^(١).

١٢ / قال العلامة الماوردي في (أدب الدنيا والدين) ^(٢): "أَمَّا الإِعْجَابُ فَيُخْفِي الْمَحَاسِنَ وَيُظْهِرُ الْمَسَاوِيَّ وَيُكْسِبُ الْمَذَامَ وَيُضِدُّ عَنِ الْفَضَائِلِ"، ونقل عن بعض الحكماء أنه قال: "عُجِبُ الْمَرْءِ بِنَفْسِهِ أَحَدُ حُسَادِ عَقْلِهِ، وَلَيْسَ إِلَى مَا يُكْسِبُهُ الْكِبَرُ مِنَ الْمَقْتِ حَدٌّ، وَلَا إِلَى مَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ الْعُجْبُ مِنَ الْجَهْلِ غَايَةٌ، حَتَّى إِنَّهُ لِيُطْفِئَ مِنَ الْمَحَاسِنِ مَا انْتَشَرَ، وَيَسْلُبَ مِنَ الْفَضَائِلِ مَا اشْتَهَرَ.

وَنَاهِيكَ بِسَيِّئَةٍ تُحْبِطُ كُلَّ حَسَنَةٍ، وَبِمَذْمَمَةٍ تَهْدِمُ كُلَّ فَضِيلَةٍ، مَعَ مَا يُبْشِرُهُ مِنْ حَنْقٍ وَيُكْسِبُهُ مِنْ حَقْدٍ" ^(٣).

١٣ / قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ رَجَبٍ فِي (لِطَائِفِ الْمَعَارِفِ) ^(٤): "إِنَّمَا أَهْلَكَ إِبْلِيسَ الْعُجْبُ بِنَفْسِهِ، وَلِذَلِكَ قَالَ ﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ﴾ ^(٥)، وَإِنَّمَا كَمَلْتَ فَضَائِلُ آدَمَ بِاعْتِرَافِهِ عَلَى نَفْسِهِ ﴿قَالَ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا﴾ ^(٦)."

وَمِمَّا تَجَدُّرُ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ هُنَا: إِلَى أَنَّهُ قَدْ عِيبَ عَلَى بَعْضِهِمْ أَنْ كَانَ مُعْجَبًا بِنَفْسِهِ، فَمَثَلًا:

أ/ أَحْمَدُ بْنُ كَامِلِ بْنِ خَلْفِ الْقَاضِي، الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ مِمَّنْ رَوَى عَنْهُ، وَقَالَ فِيهِ: "كَانَ مُتْسَاهِلًا، رُبَّمَا حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٢/٢٨٩).

(٢) (ص ٢٣٧).

(٣) (المصدر السابق).

(٤) (ص ١١٨).

(٥) (الأعراف/ ١٢).

(٦) (الأعراف/ ٢٣).

فِي كِتَابِهِ، وَأَهْلَكَهُ الْعُجْبُ؛ فَإِنَّهُ كَانَ يَخْتَارُ وَلَا يَضْعُ لِأَحَدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْأُئِمَّةِ أَصْلًا...^(١).

قلتُ: وَمَرَادُ الدَّارِقُطْنِيِّ بِقَوْلِهِ: (وَلَا يَضْعُ لِأَحَدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ...): أَيُّ؛ لَا يُقِيمُ لَهُمْ وَزَنًا، كَمَا جَاءَ عِنْدَ الدَّهْبِيِّ فِي (السِّيَرِ)^(٢) حَيْثُ قَالَ: "قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ أَيضًا: كَانَ لَا يُعَدُّ لِأَحَدٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَزَنًا...".

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّهْبِيُّ مُتَرَجِّمًا لَهُ: "تَلْمِيزُ مُحَمَّدِ بْنِ جَرِيرِ الطَّبْرِيِّ... وَكَانَ مِنْ بَحُورِ الْعِلْمِ، فَأَخْمَلَهُ الْعُجْبُ"^(٣).

ب/ النُّعَيْمِيُّ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيُّ.

قَالَ فِيهِ الْخَطِيبُ فِي (تَأْرِيخِ بَغْدَادِ)^(٤): "كَتَبْتُ عَنْهُ، وَكَانَ حَافِظًا عَارِفًا مُتَكَلِّمًا شَاعِرًا... سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ الصُّورِيَّ يَقُولُ: لَمْ أَرِ بَغْدَادَ أَحَدًا أَكْمَلَ مِنَ النُّعَيْمِيِّ... قَالَ - أَيُّ الصُّورِيِّ -: وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ الْبَرْقَانِي يَقُولُ: هُوَ كَامِلٌ فِي كُلِّ شَيْءٍ لَوْلَا بَأْوُ فِيهِ"^(٥).

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي (طَبَقَاتِ الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ)^(٦): "قَالَ يَحْيَى النَّوَاوِيُّ: الْبَأْوُ: بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ، بَعْدَهَا هَمْزَةٌ، هُوَ: الْعُجْبُ".

(١) (سؤالات حمزة السهمي للدارقطني) (رقم ١٧٦ / ١٦٤)، وأسندهُ من طريقه الخطيبُ في (تأريخ بغداد) (٤ / ٣٥٨ - ٣٥٩)، وينظر: (تأريخ الإسلام) (٢٥ / ترجمة رقم ٧٢١ / ٤٣٥) و(العبر في خبر من غير) كلاهما للذهبي (٢ / ٨٣).

(٢) (١٥ / ٥٤٦).

(٣) (سير أعلام النبلاء) (١٥ / ٥٤٥ - ٥٤٦).

(٤) (١١ / ٣٣١).

(٥) (المصدر السابق)، وينظر: (طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ) لابن الصلاح (٢ مرق ٢٣١ / ٥٩٧) و(السِّيَر) للذهبي (١٧ / ٤٤٥) و(طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى) (٥ / ٢٣٨).

(٦) (٢ / رقم ٢٣١ / ٥٩٧)، ونقله أيضاً السُّبْكِيُّ فِي (طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى) (٥ / ٢٣٨).

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً للعالمين نبينا محمداً وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فظهر مما سبق أن هذا الخلق المشين، جاء ذمّه والنهي عنه في نصوص كثيرة من الكتاب والسنة المظهرة، وحدّر منه أئمة الدين من سلف الأمة الصالحين، ومن جاء بعدهم رحمهم الله وغفر لهم.

والعجب له صورٌ عديدةٌ أبانها ابن حزم - كما مضى - منها: العجب بالفضائل، وبالعقل، وبالرأي، وبالعمل، وبالعلم، وبالشجاعة، وبالجاه الدنيوي، وبحسن منظره، وبمدح الناس له، وبالتسب، وبقوة الجسم، وبالخفة؛ لذا يجب على المؤمن الراغب في نجاة نفسه أن يصون نفسه من الوقوع فيه، وأن يجاهدها على الإنفكاك عنه، وليستصحب في معالجتها ما تقدم ذكره من طرق نفي الإعجاب عن النفس، وأعظم الطرق:

صدق اللجوء إلى الله تعالى بالصّراعة إليه، وسؤاله العفو والعافية، على ما تقدم تفصيله، ثم يتابع ما ذكرناه عن أهل العلم في طرق العلاج يفلح وينجح بإذن الله.

ثم ليعلّم من أُصيب بهذا الداء: "أنّ إعجاب المرء بنفسه دليل على ضعف عقله"^(١).

وليُدرك تمام الإدراك: "أنّ ثمرة العجب المقت"^(٢)، ولا تمام لشيء مع العجب"^(٣).

فَاللَّهُمَّ اهْدِنَا لِأَحْسَنِ الْأَخْلَاقِ لَا يَهْدِي لِأَحْسَنِهَا إِلَّا أَنْتَ، وَاصْرِفْ عَنَّا سَيِّئَهَا لَا يَصْرِفُ عَنَّا سَيِّئَهَا إِلَّا أَنْتَ، وَأَخِرْ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِينَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّم.

(١) (جامع بيان العلم وفضله) (١/٩٦٧/٥٦٩).

(٢) (التمثيل و المحاضرة) للثعالبي (ص ٤٤٤).

(٣) (أمثال الحديث النبوي) لأبي الشيخ (رقم ٣٧٣/ص ٤١٧).

فهرسُ المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، لعبيد الله بن بطة، تحقيق جماعة، دار الولاية- ط ١ / ١٤٠٩هـ-الرياض-السعودية.

الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان، ترتيب ابن بلبان، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ط ١ / ١٤٠٨هـ / مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.

الأخلاق والسَّير لأبي محمد ابن حزم، تحقيق: إيفار رياض - ط ١ / ١٤٢١هـ / نشر: دار ابن حزم - بيروت - لبنان.

الآداب أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق محمد عبدالقادر عطا - ط ١ / ١٤٠٦هـ / دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

أدبُ الدُّنيا والدِّين لعلِّي بن محمد، الشهرير بالماوردي، نشر: دار مكتبة الحياة، تاريخ النشر: ١٩٨٦م (بدون رقم طبعة).

الأمالي (الشهيرة بالأمالي الخميسية) ليحيى بن الحسين الشَّجريّ، نشر: عالم الكتب - بيروت - لبنان (بدون رقم طبعة ولا تأريخها).

الأمثال في الحديث النبوي، لأبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق: عبدالعلي عبدالحميد، ط ١ / ١٤٠٢هـ، الدار السلفية - بومباي - الهند.

تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: جماعة من المختصين، من إصدارات وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - أعوام النشر (١٣٨٥ - ١٤٢٢هـ).

تأريخ بغداد لأحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان (بدون رقم طبعة ولا تأريخها).

تأريخ دمشق، لعلي بن الحسن المعروف بابن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، ط١، ١٤١٥هـ/ الناشر: دار الفكر-بيروت-لبنان.

التأريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق عبد الرحمن المعلمي، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان-مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند(بدون رقم طبعة ولا تأريخها).

التأريخ الكبير، لأحمد بن زهير بن حرب، تحقيق: عادل سعد وأيمن شعبان، ط١/ ١٤٢٥هـ، نشر: دار غراس-الكويت.

التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر بن عاشور، نشر: الدار التونسية للنشر/ عام ١٩٨٤م/ تونس.

تذكرة الحفاظ لأبي عبد الله الذهبي-دار إحياء التراث الإسلامي-بيروت-لبنان (بدون رقم طبعة ولا تأريخها).

ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك للقاضي عياض اليعقوبي، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي-ط٢/ ١٤٠٣هـ/ نشر وزارة الأوقاف المغربية.

الترغيب والترهيب لعبد العظيم بن عبد القوي المنذري، ضبط وتعليق مصطفى محمد عماره، ط١/ ١٤٠٦هـ-دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان.

الترغيب والترهيب لإسماعيل بن محمد الأصبهاني، ط١/ ١٤١٤هـ، اعتنى به صالح شعبان، دار الحديث-القاهرة-مصر.

التعريفات لعلي الجرجاني، ط١/ ١٤٠٣هـ-نشر: دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان.

التفسير من سنن سعيد بن منصور، دراسة وتحقيق: د سعد آل حميد، ط١/ ١٤١٧هـ، نشر: دار الصميعي-الرياض-السعودية.

تفسير القرآن العزيز، لمحمد بن أبي زمين، تحقيق: عبدالله حسين عكاشة ومحمد مصطفى، ط ١ / ١٤٢٣ هـ - مكتبة الفاروق الحديثة - القاهرة - مصر.

تفسير القرآن العظيم لأبي الفداء ابن كثير، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، ط ٢ / ١٤٢٠ هـ، دار طيبة - الرياض - السعودية.

تقريب التهذيب لأحمد بن علي بن حجر، تحقيق أبي الأشبال صغير أحمد، ط ١ / ١٤١٦ هـ / دار العاصمة - الرياض - السعودية.

التَّمثِيلُ وَالْمَحَاضِرَةُ، لأبي منصور الثعالبي، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو - ط ٢ / ١٤٠١ هـ، نشر: الدَّارُ الْعَرَبِيَّةُ لِلْكِتَابِ - لَبْنَانُ.

تهذيب الأسماء واللغات ليحيى بن شرف النووي، عُيْنِتْ بِنَشْرِهِ وَتَصْحِيحِهِ إِدَارَةُ الطَّبَاعَةِ الْمَنِيرِيَّةِ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان (بدون رقم طبعة ولا تأريخها).

تهذيب التهذيب لأحمد بن علي بن حجر، ط ١ / ١٣٢٥ هـ / مطبعة دائرة المعارف العثمانية الهند.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال ليوسف بن عبد الرحمن المزي - تحقيق: د. بشار عواد، ط ١ / ١٤١٨ هـ / مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.

تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، تحقيق: محمد عوض، ط ١ / ٢٠٠١ م / نشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.

تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، لعبد الرحمن بن ناصر السَّعْدِيّ، ط ١ / ١٤١٩ هـ، نشر: دار المغني للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية.

الثقات لمحمد بن حبان البستي، من مطبوعات دائرة المعارف العثمانية - الهند - ١٤٠٢ هـ، تصوير ونشر دار الفكر - بيروت - لبنان.

جامع الأصول في أحاديث الرسول لأبي السعادات ابن الأثير، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، ط ١ / في بعضها ١٣٩٠ هـ، وبعضها ١٣٩٨ هـ / نشر وتوزيع مكتبة الحلواني - بيروت - لبنان.

جامع الترمذي لمحمد بن عيسى الترمذي، حقق أجزاء منه الشيخ أحمد شاكر، ط ٢ / ١٣٩٥ هـ / مطبعة الحلبي - القاهرة - مصر.

الجامع الصحيح لأبي عبدالله محمد إسماعيل البخاري، المطبعة السلفية، تصوير دار المعرفة - بيروت - لبنان، مع فتح الباري، توزيع مكتبة المعارف - الرياض - السعودية، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي - بيروت - لبنان.

جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي، تحقيق شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجس - ط ١ / ١٤١١ هـ / مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.

جامع بيان العلم وفضله لأبي عمر ابن عبدالبر، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، ط ١ / ١٤١٤ هـ / دار ابن الجوزي - الدمام - السعودية.

الجامع لأحكام القرآن لمحمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط ٢ / ١٣٨٤ هـ / الناشر / دار الكتب المصرية - القاهرة - مصر.

الجامع لشعب الإيمان لأحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: مختار أحمد الندوي، تأريخها ١٤٢٩ هـ / إصدار: إدارة الشؤون الإسلامية، بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر (بدون رقم طبعة).

الجرح والتعديل لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق عبدالرحمن المعلمي، ط ١، مصورة عن دائرة المعارف العثمانية / ١٤٠٨ هـ / دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.

جزء الحسن بن عرفة العبدوي، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، ط ١ / ١٤٠٦ هـ، نشر: دار الأقصى، الكويت.

الجزء الثاني من مسند أبي هريرة رضي الله عنه، لإبراهيم بن حرب العسكري، تحقيق: د/ عامر حسن صبري- دار البشائر الإسلامية- بيروت- لبنان.

الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، لأبي عبد الله محمد بن فتوح الأزدي الحميدي، تحقيق: د/ علي حسين البواب، ط ٢ / ١٤٢٣ هـ، الناشر: دار ابن حزم - بيروت - لبنان.

جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط ١ / ١٩٨٧ م- دار العلم للملايين- بيروت- لبنان.

حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني- ط ٣ / ١٤٠٠ هـ / دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

خَلَقُ أفعال العباد والرَّدُّ على الجهمية وأصحاب التَّعْطِيلِ، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: د: فهد بن سليمان الفهيد، ط ١ / ١٤٢٥ هـ، دار أطلس الخضراء-الرياض-السعودية.

رجال صحيح مسلم، لأبي بكر ابن منجويه- تحقيق: عبد الله الليثي، ط ١ / ١٤٠٧ هـ- دار المعرفة- بيروت- لبنان.

رسائل ابن حزم، لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، تحقيق: د/ إحسان عباس- المؤسسة العربية للدراسات والنشر- بيروت- لبنان (ليس عليها رقم الطبعة ولا تأريخها).

الروح، للإمام أبي عبد الله ابن القيم، تحقيق: محمد أجمل أيوب، وكمال محمد قالمي، ط ١ / ١٤٣٢ هـ / دار عالم الفوائد- مكة المكرمة- السعودية.

روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي- تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد- دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان.

زاد المعاد في هدي خير العباد، لأبي عبد الله ابن القيم، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، ط ٢ / ١٤٠٥ هـ / مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.

الزهد، للإمام عبد الله بن المبارك المروزي، مع زوائده لنعيم بن حماد، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان (بدون رقم طبعة أو تأريخها).

الزهد، للإمام أحمد بن حنبل الشيباني، ط ١ / ١٤٠٣ هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

الزهد، للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: ياسر إبراهيم وغنيم عباس غنيم، ط ١، ١٤١٤ هـ - دار المشكاة، القاهرة - مصر.

الزواج عن اقتراف الكبائر، لأبي العباس أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي، ط ١ / ١٤٠٧ هـ / دار الفكر، بيروت - لبنان (بدون رقم طبعة أو تأريخها).

سؤالات حمزة السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل، تحقيق د/ موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط ١ / ١٤٠٤ هـ / مكتبة المعارف - الرياض - السعودية.

سؤالات أبي عبد الرحمن السلميّ للدارقطني في الجرح والتعديل، تحقيق د/ سليمان آتش، طبع عام ١٤٠٨ هـ، عن دار العلوم للطباعة والنشر - الرياض - السعودية.

السنة، لعبد الله بن أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: د/ محمد سعيد القحطاني، ط ١ / ١٤٠٦ هـ - دار ابن القيم - الدمام - السعودية.

السُنن لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق عزت الدعاس، ط ١ / ١٣٩١ هـ / دار الحديث - بيروت - لبنان.

سنن الدارمي لعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، تحقيق: محمود أحمد عبدالمحسن - ط ١ / ١٤٢١هـ - دار المعرفة - بيروت - لبنان.

السُّنن الكُبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي - ط ١ / ١٤٠٦هـ / دار المعرفة - بيروت - لبنان.

السُّنن الكبرى لأحمد بن شعيب النَّسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي / ط ١ / ١٤٢٢هـ - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.

السُّنن - المجتبي - للإمام أبي عبد الرحمن النَّسائي، تحقيق مكتب تحقيق التراث الإسلامي - ط ٢ / ١٤١٢هـ، مطبعة دار المعرفة - بيروت - لبنان - توزيع مكتبة المؤيد - الرياض - السعودية.

سير أعلام النبلاء، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: مجموعة بإشراف شعيب الأرنؤوط، ط ٢ / ١٤٠٢هـ / مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.

شرح السُّنَّة، للحسين بن مسعود البغوي، تحقيق شعيب الأرنؤوط وزهير الشاويش، ط ٢ / ١٤٠٣هـ - المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان.

شرح صحيح البخاري لعلي بن خلف ابن بطَّال، تحقيق ياسر بن إبراهيم، ط ١ / ١٤٢٠هـ - مكتبة الرشد - الرياض - السعودية.

شرح صحيح مسلم ليحيى بن شرف النَّووي الشافعي، المطبعة المصرية ومكتبتها - الأزهر - مصر (بدون رقم طبعة ولا تأريخها).

شرح علل الترمذي للإمام ابن رجب الحنبلي، تحقيق / د. همام عبد الرحيم سعيد - ط ١ / ١٤٠٧هـ / مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن.

شرح مشكل الآثار لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط ١ / ١٤١٥هـ / نشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.

الصَّحاح تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حمّاد الجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطّار، ط ٣ / ١٤٠٤ هـ / دار العلم للملايين - بيروت - لبنان.

صحيح سنن أبي داود (الكتاب الكبير) لمحمّد ناصر الدين الألباني، ط ١ / ١٤٢٣ هـ - نشر مؤسسة غراس - الجهراء - الكويت.

صحيح سنن النسائي، لمحمد ناصر الدين الألباني، ط ١ / ١٤١٩ هـ - مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية.

صحيح مسلم للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط ١ / ١٣٧٥ هـ / دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.

الصَّمْتُ وآدابُ اللسان، لعبدالله بن محمد بن أبي الدنيا، تحقيق: الحويني، ط ١ / ١٤١٠ هـ - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.

صيدُ الخاطر، لأبي الفرج ابن الجوزي - تحقيق: محمد الغزالي، ط ٢ / ١٤٠٨ هـ - دار التوفيق النموذجية - القاهرة - مصر.

طبقات الشافعية الكبرى لعبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق / عبدالفتاح الحلو ومحمود الطناحي، طبعة مكتبة فيصل عيسى البابي الحلبي - القاهرة - مصر (بدون رقم طبعة ولا تأريخها).

طبقات الفقهاء الشافعية، لعثمان بن عبدالرحمن ابن الصلاح، تحقيق: محي الدين علي نجيب / ط ١ / ١٤١٣ هـ - دار البشائر الإسلامية - بيروت - لبنان.

الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد، نشر دار صادر - بيروت - لبنان (بدون رقم طبعة ولا تأريخها).

طرح التثريب في شرح التقريب لأبي الفضل العراقي وابنه أبي زرعة - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان (بدون رقم طبعة ولا تأريخها).

العبر في خبر من غبر لأبي عبدالله الذهبي، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول-دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان (بدون رقم طبعة ولا تأريخها).

العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل الشيباني، رواية ابنه عبدالله، تحقيق د/ وصي الله محمد عباس، ط ١ / ١٤٠٨ هـ/المكتب الإسلامي-بيروت-لبنان.

العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل الشيباني، رواية: المرؤذي وغيره، تحقيق: د/ وصي الله بن محمد عباس، ط ١ / ١٤٠٨ هـ، نشر: الدار السلفية، بومباي-الهند.

عمدة القاري شرح صحيح البخاري لأبي محمد محمود بن أحمد العيني، دار الفكر-بيروت-لبنان (بدون رقم طبعة ولا تأريخها).

العلم، لأبي خيثمة زهير بن حرب، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، ط ٢ / ١٤٠٢ هـ-المكتب الإسلامي-بيروت-لبنان.

العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د/ مهدي المخزومي و د/ إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

غذاء الألباب في شرح منظومة الآداب، لمحمد بن أحمد السفاريني- ط ٢ / ١٤١٤ هـ-مؤسسة قرطبة-مصر.

غريب الحديث لحمد بن محمد الخطابي، تحقيق عبدالكريم إبراهيم العزباوي، ط ١ / ١٤٠ هـ/ مركز البحث العلمي-جامعة أم القرى- مكة المكرمة-السعودية.

غريب الحديث، لعبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، تحقيق عبدالمعطي القلعجي، ط ١ / ١٠٤٥ هـ، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان.

غريب الحديث، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، ط ١ / ١٣٩٧ هـ/ مطبعة العاني-بغداد-العراق.

الفتاوى الكبرى، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية - ط ١ / ١٤٠٨ هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

فتح الباري بشرح صحيح البخاري لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، حَقَّق أجزاء منه العلامة عبد العزيز بن باز، رَقَّم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، مصورة عن الطبعة السلفية، دار المعرفة - بيروت - لبنان (بدون رقم طبعة ولا تأريخها).

فتح القدير لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، ط ١ / ١٤١٤ هـ، نشر - دار ابن كثير - دار الكلم الطيب - دمشق / سوريا - بيروت - لبنان.

الفتن، لنعيم بن حماد المروزي، تحقيق: سمير أمين الزهيري - ط ١ / ١٤١٢ هـ - مكتبة التوحيد - القاهرة - مصر.

الفوائد، للإمام محمد بن أبي بكر، الشهير بابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عزيز شمس، ط ١ / ١٤٣٧ هـ / دار عالم الفوائد - مكة المكرمة - السعودية.

فوائد ابن بشران، وهو عبارة عن (الجزء الأول والثاني من فوائد ابن بشران عن شيوخه) لعلي بن محمد بن بشران الأموي، تحقيق: خلاف محمود عبد السميع، ط ١ / ١٤٢٣ هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

القاموس المحيط، لأبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي / ط ٨ / ١٤٢٦ هـ - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.

الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة لمحمد بن أحمد الذهبي، ومعه حاشية سبط بن العجمي، تحقيق محمد عوّامة وأحمد محمد نمر الخطيب - ط ١ / ١٤١٣ هـ / شركة دار القبله - مؤسسة علوم القرآن - بيروت - لبنان.

الكبائر، للإمام محمد بن عبد الوهاب التميمي، تحقيق: إسماعيل بن محمد الأنصاري- جامعة الإمام محمد بن سعود- الرياض- السعودية.

الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات لمحمد بن أحمد المعروف بابن الكيال، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي- ط ١/ ١٤٠١هـ/ جامعة أم القرى- مكة المكرمة- السعودية.

لسان العرب لجمال الدين محمد بن منظور الإفريقي، ط ٣/ ١٤١٤هـ- دار صادر- بيروت- لبنان.

لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف، للإمام ابن رجب الحنبلي، تحقيق: ياسين محمد السّواس- ط ٥/ ١٤٢٠هـ، نشر: دار ابن كثير- دمشق- سوريا- بيروت- لبنان.

المجموع شرح المهذب ليحيى بن شرف النووي، حققه وأكمّله محمد نجيب المطيعي- مكتبة الإرشاد- جدة- السعودية (بدون رقم طبعة ولا تأريخها).

المحكم والمحيط الأعظم لعلي بن سليمان بن سيده، تحقيق جماعة من المحققين- ط ١/ ١٣٧٧هـ- مكتبة مصطفى البابي الحلبي- مصر.

مختصر قيام الليل، لمحمد بن نصر المروزي، اختصره: أحمد بن علي المقرزي- ط ١/ ١٤٠٨هـ- حديث أكاديمي، فيصل آباد- باكستان.

مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، للإمام ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمّد حامد الفقهي- دار الرشاد الحديثة (بدون رقم طبعة ولا تأريخها).

مساوي الأخلاق ومذمومها، لمحمد بن جعفر الخرائطي، تحقيق: مجدي السيد، مكتبة القرآن- القاهرة- مصر (بدون رقم طبعة ولا تأريخها).

المُسند لأبي يعلى أحمد بن علي الموصليّ، تحقيق حسين سليم أسد- ط ١/١٤١٢ هـ/ دار الثقافة العربية - دمشق - سوريا .

المُسند الإمام أحمد بن حنبل الشيبانيّ، تحقيق شعيب الأرنؤوط- ط ١/١٤١٣ هـ، مؤسسة الرسالة على نفقة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز رحمه الله- بيروت- لبنان.

مُسند البزار (المسمّى بالبحر الزّخّار) لأحمد بن عمرو البزار، تحقيق د/ محفوظ الرحمن زين الله، ط ١/ ١٤٠٩ هـ/ مكتبة العلوم والحكم- المدينة- السعودية.

مسند الشّاميين لسليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق حمدي السّلفي- ط ٢/١٤١٧ هـ/ مؤسسة الرسالة- بيروت- لبنان.

مشارك الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي- المكتبة العتيقة بتونس- ودار التراث بالقاهرة، مصر (بدون رقم طبعة ولا تأريخها).

المصنّف في الأحاديث والآثار لعبد الله بن محمد ابن أبي شيبة، تحقيق عبد الخالق الأفغاني- مطبعة المدني- مصر (بدون رقم طبعة ولا تأريخها).

معالم السنن لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي، مع مختصر سنن أبي داود للمنذري، تحقيق أحمد شاكر و محمد حامد الفقي/ ١٣٩٩ هـ/ المكتبة الأثرية- باكستان.

المعجم الأوسط لسليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد و عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني- ط ١/ ١٤١٥ هـ/ نشر: دار الحرمين- القاهرة- مصر.

معجم الشيوخ، لشمس الدين أبي عبد الله الذهبي، تحقيق: د/ محمد الحبيب الهيلة، ط ١ / ١٤٠٨ هـ، نشر: مكتبة الصديق-الطائف-السعودية.

المعجم الكبير لسليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق حمدي السلفي- ط ٢، مصورة عن وزارة الشؤون الدينية بالعراق.

معرفة الثقات لأحمد بن عبد الله العجلي، بترتيب الهيثمي والسبكي مع زيادات ابن حجر- تحقيق عبد العليم بن عبد العظيم البستوي- ط ١ / ١٤٠٥ هـ/ مكتبة الدار-المدينة-السعودية.

المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: د.أكرم العمري،- عام ١٣٩٤ هـ، الجمهورية العراقية، رئاسة ديوان الأوقاف-إحياء التراث الإسلامي.

مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني-تحقيق: صفوان عدنان داوودي- ط ٢ / ١٤١٨ هـ- دار القلم/ دمشق-سوريا/ و الدار الشامية-بيروت- لبنان.

المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي، تحقيق جماعة من الباحثين- ط ٢ / ١٤٢٠ هـ/ دار ابن كثير-دمشق وبيروت -سوريا- لبنان.

مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الكتب العلمية-قم- إيران(بدون رقم طبعة ولا تأريخها).

ميزان الاعتدال في نقد الرجال لأبي عبد الله شمس الدين الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي-دار المعرفة-بيروت-لبنان (بدون رقم طبعة ولا تأريخها).

نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار؛ لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: حمدي السلفي، ط ١ / ١٤١١ هـ- نشر مكتبة ابن تيمية- القاهرة- مصر.

النهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين أبي السعادات ابن الأثير، تحقيق محمود محمد الطناحي، دار الفكر- بيروت- لبنان (بدون رقم طبعة ولا تأريخها).

الوابل الصيب ورافع الكلم الطيب، للإمام أبي عبدالله ابن القيم، تحقيق: عبدالرحمن بن حسن بن قائد، (بدون رقم وتأريخ طبع)، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع - مكة المكرمة- السعودية.



الجرح و التعديل

باب يعنى بالمباحث المتعلقة برواة السنة النبوية و تراجمهم، و معرفة أحوالهم
جرحًا و تعديلًا.



الرواة الذين رُمُوا بالاعتزال
من رجال الكتب الستة
جمعاً ودراسة



د. عبد الرحمن بن أنيس بن أحمد جمال

الأستاذ المشارك بقسم علوم الحديث
بكلية الحديث بالجامعة الإسلامية

ملخص البحث

تبرز فكرة هذا البحث في جمع ودراسة من اتهم بالاعتزال من رواية الكتب الستة، ذكرت فيه اثني عشر راوياً، تسعة منهم من رجال الكتب الستة، وثلاثة آخرون أدخلتهم في البحث، ممن ترجم لهم الحافظان -المزي وابن حجر- في -تهذيبيهما-، على أنهم من رجال الكتب الستة، لكنهم مخرج لهم في غيرها، أخرج لأحدهم البخاري في -الأدب المفرد-، والثاني خرج له أبو داود في -القدر-، والثالث خرّج له ابن ماجه في -التفسير-، ثم ذكرت من اتهمهم بالاعتزال، وناقشت كلامهم، وهل صحت نسبة الاعتزال إليهم، أم لا؟ ثم سردت أقوال علماء الجرح والتعديل فيهم، ثم بينت درجاتهم في الحديث قبولاً ورداً، وكذلك ذكرت عدد أحاديث كل راوٍ منهم، وقد عرّفت في مقدمة هذا البحث بالمعتزلة وذكرت أبرز عقائدهم، والفرق التي ترتبط بها من القدرية، والجهمية، ثم عقدت مقارنة بين هذه الفرق الثلاثة، وبينت توجيه العلماء لإخراج حديث من كان هذا حاله في كتبهم.

الكلمات المفتاحية:

رواة - رُمي - اتهم - بدعة - معتزلة - الكتب الستة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن من أعظم الشرف لطالب العلم أن يكون عمله في خدمة السنة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، ولما كانت الكتب الستة المعروفة لدى القاصي والداني هي الركيزة الأولى، والوعاء الأكبر للسنة، وقد نالت عناية العلماء في القديم والحديث، فمن شارح لها ومبيّن لغوامضها، ومن مترجم لرجالها ومبيّن لأحوالهم ودرجاتهم، ولا زال أهل العلم يبحثون عن جوانب خفية لم يسبقهم إلى طرقها أحد، ليحظى بشرف خدمة أعظم دواوين السنة، وكانت لي رغبة أن أشارك في هذا المضممار المبارك طالباً الأجر من الله تعالى، وفقني الله تعالى للنظر في جماعة من رجال أصحاب هذه الدواوين، من: (الرواة الذين رموا بالاعتزال من رجال الكتب الستة)، وهم تسعة رواة، بالإضافة إلى ثلاثة آخرين ترجم لهم الحافظان -المزي وابن حجر- في "تهذيبيهما"، على أنهم من رجال أصحاب الكتب الستة، لكنهم من رجالهم خارج الكتب الستة، وقد اجتهدت قدر استطاعتي في توضيح أحوال هؤلاء الرواة، سائلاً الله التوفيق والسداد والقبول.

مشكلة البحث:

١. قلة أو ربما عدم وجود مصادر تخصصت في دراسة أحوال من اتهم بالاعتزال من أهل الرواية، لاسيما رواة الكتب الستة.
٢. التمييز بين من رمي بالاعتزال من الرواة وثبتت التهمة في حقهم، ومن رمي بالاعتزال لمجرد الاتهام بالقدر.

٣. التداخل الشديد وقوة الاشتباه بين مصطلحي القدرية والمعتزلة، إذ أن كل معتزلي قدري، وليس العكس.
٤. طرق إثبات اعتزال الراوي، مع قلة محتوى الكلام عن عقيدة كل راوٍ من الرواة المستهدفين بالبحث ضمن تراجمهم، وهل كل من قيل فيه أنه معتزلي يلزم أن يكون كذلك، أم أن مقصد من رماه بذلك التغليظ والتعظيم لشأن البدعة؟.

أهمية البحث وأسباب اختياره:

- ١- الاعتناء بدراسة تتعلق بالكتب الستة، لما لها من عظيم الاهتمام في نفوس المسلمين.
- ٢- بيان منهج علماء الحديث في الرواية عن أهل البدع بشروط وضوابط، وأنهم لا يقبلونها جملة، وكذلك لا يردونها جملة، بل الأمر عندهم على التفصيل، ولهم في ذلك ضوابط دقيقة.
- ٣- أن أصحاب البدع ليسوا سواء على درجة واحدة، بل هم متفاوتون، ففرق بين مبتدع يدعوا لبدعته، رأس فيها، وآخر ليس بداعٍ، وبين مبتدع واقع في بدعة غليظة مختلف في تكفير صاحبها وآخر دونه.
- ٤- بيان حال من روى له العلماء من أهل البدع -وممن رمي ببدعة الاعتزال على الخصوص، وهي من أشد البدع- بذكر أقوال العلماء في أحوالهم؛ حتى يسهل على الطالب معرفة ذلك.
- ٥- بيان أسباب إخراج العلماء الجهابذة لهؤلاء الرواة مع اتهامهم ببدعة الاعتزال، والتماس ما يمكن التماسه من الأعدار لهم لإخراجهم مرويات من هذا حاله.

منهج العمل في البحث:

- عرّفت بالمعتزلة باختصار، وذكرت شيئاً من أصول عقائدهم،

وعرضت للفرق المرتبطة بهم من القدرية والجهمية، ثم قارنت بين ما تشترك فيه كل فرقة مع الأخرى من العقائد، وكذا أشهر ما تفردت به كل فرقة منهم عن غيرها.

- ذكرت جميع من وقفت عليهم من رواة أصحاب الكتب الستة، الذين اتهموا بالاعتزال.

- ذكرت ثلاثة رواة آخرين ترجم لهم الحافظان -المزي وابن حجر- في -تهذيبيهما-، وهم من رجال أصحاب الكتب الستة، لكن خارج الكتب الستة.

- بدأت الترجمة بذكر رموز من أخرج له من الأئمة أصحاب الكتب الستة، والكتب التي خرّج فيها حديث الراوي.

- أوردت نصوص الأئمة الذين اتهمهم بالاعتزال، ومن تكلم في عقيدته مطلقاً.

- جمعت كلام أئمة الجرح والتعديل في كل راوٍ باختصار.

- ناقشت نصوص العلماء الذين رموهم بالاعتزال، ثم رجّحت هل صحت نسبة الاعتزال إليهم، أم أنها مجرد تهمة.

- بيّنت درجة وحال الراوي في الحديث.

- ذكرت عدد ما لكل راوٍ من الأحاديث داخل الكتب الستة.

- وضّحت وجهة نظر العلماء لقبول مرويات من اتهم ببدعة الاعتزال أو القدر ونحوها.

- الرجوع في كل ذلك إلى كتب الأصول سواء في العقائد، أو الفرق، أو الجرح والتعديل، أو المصطلح.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والتقصي؛ لم أعثر على من قام بجمع من اتهم بالاعتزال

من رواية أصحاب الكتب الستة، وبالتبع من اتهم بالاعتزال من الرواية عموماً، وكل الأبحاث التي وقفت عليها في هذا الباب، إما عامة، أو خاصة في كتب معينة، أو تناولت من اتهموا بالاعتزال لكن بدون استيعاب، فمن تلك الكتب:

١- من رمي بمعتقد سيئ، ولم يثبت فيه ذلك، دراسة في رجال البخاري ومسلم، أ. صالح الكشبور.

وهذا البحث مقيد برجال البخاري ومسلم، وذكر فيه بدعة الإرجاء، والتشيع والقدر، وغير ذلك، إلا أنه لم يذكر أحداً ممن رمي بالاعتزال.

٢- منهج البخاري في الرواية عمن رمي بالبدعة، ومروياتهم في الجامع الصحيح، إعداد الطالبة: إندونيسيا بنت خالد حسون، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى لعام ١٤٢٤ هـ.

وهذا البحث خاص بمن رمي بالبدعة من رجال البخاري فقط.

٣- الرواة الذين اتهموا بالقدر، وتفرد البخاري أو مسلم بالرواية عنهم، دراسة نقدية، لمحمود أحمد رشيد، ضمن مجلة علوم الشريعة والقانون، المجلد ٤٢، العدد ٣. لعام ٢٠١٥ م.

وهذا البحث يناقش من رمي بالقدر، ممن انفرد البخاري أو مسلم بالرواية لهم، ومن ثم لم يذكر فيه من رمي بالقدر ممن اتفق البخاري ومسلم على إخراج حديثهم، وبحثنا يناقش بدعة أخص من بدعة نفي القدر، وهي بدعة الاعتزال.

٤- الرواة المتهمون ببدعة، وانفرد الإمام مسلم بالروايات عنهم في صحيحه؛ دراسة وتخريج، لزينب بنت فيصل مسلاقي، قسم القرآن والحديث، رسالة ماجستير، جامعة ملايا. لعام ٢٠١٣ م.

وهذا البحث عام في الكلام عن البدعة، وخاص بمن اتهم بالبدعة من رجال مسلم فقط.

٥- الرواة المبدعون من رجال الكتب الستة، لمحمد بن سعيد رسلان، رسالة دكتوراه، طبعت عام ١٤٣٤هـ.

وهذا البحث فيمن رمي بالبدعة عموماً من رجال الكتب الستة، وقد أورد الباحث عدداً من الرواة الذين ذكرتهم في بحثنا هذا، إلا أنه لم يشر إلى بدعة الاعتزال، سوى ما ذكره في راويين، ولم يفصل كثيراً فيما رُموا به من البدع.

خطة البحث:

بدأت البحث بمقدمة، ذكرت فيها أهمية الموضوع، ومشكلته، وأسباب اختياره، ومنهجي فيه، والدراسات السابقة، والدراسة التطبيقية، وقسمتها إلى أربعة مباحث، وكل مبحث فيه مطالب.

المبحث الأول: التعريف بالفرق: المعتزلة والقدرية والجهمية، وفيه ثلاث مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالمعتزلة.

المطلب الثاني: التعريف بالقدرية الأولى.

المطلب الثالث: التعريف بالجهمية.

المبحث الثاني: المقارنة بين عقيدة الفرق الثلاث من حيث الاشتراك والاختلاف، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المقارنة بين عقيدة المعتزلة، ومن رمي بالقدر.

المطلب الثاني: المقارنة بين عقيدة المعتزلة، والجهمية.

المبحث الثالث: توجيه العلماء لقبول مرويات أهل البدع مطلقاً، والمعتزلة على وجه الخصوص.

المبحث الرابع: ذكر الرواة الذين رُموا بالاعتزال، وفيه مطلبان:
المطلب الأول: من اتهم بالاعتزال من رجال الكتب الستة.
المطلب الثاني: من اتهم بالاعتزال من رجال أصحاب الكتب الستة
في غير الكتب الستة.
والخاتمة، وفيها أبرز النتائج.
ثم الفهارس، وتشمل:
فهرس المصادر والمراجع.

المبحث الأول: التعريف بالفرق الثلاث: المعتزلة، والقدرية، والجهمية، وفيه ثلاث مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالمعتزلة:

سبب التسمية بالمعتزلة:

اختلف العلماء حول السبب الذي من أجله سُميت المعتزلة بهذا الاسم، أذكر بعضه.

القول الأول: أن سبب التسمية هو اعتزال واصل بن عطاء حلقة الحسن البصري.

قال الشهرستاني: "دخل واحد على الحسن البصري، فقال: يا إمام الدين، لقد ظهرت في زماننا جماعة يكفرون أصحاب الكبائر، والكبيرة عندهم كفر يخرج به عن الملة؛ وهم وعيدية الخوارج، وجماعة يرجئون أصحاب الكبائر، والكبيرة عندهم لا تضر مع الإيمان، بل العمل على مذهبهم ليس ركناً من الإيمان، ولا يضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، وهم مرجئة الأمة، فكيف تحكم لنا في ذلك اعتقاداً؟"

فتفكر الحسن في ذلك، وقبل أن يجيب قال واصل بن عطاء: أنا لا أقول إن صاحب الكبيرة مؤمن مطلقاً، ولا كافر مطلقاً، بل هو في منزلة بين المنزلتين: لا مؤمن ولا كافر، ثم قام واعتزل إلى أسطوانة من أسطوانات المسجد يقرر ما أجاب به على جماعة من أصحاب الحسن، فقال الحسن: اعتزل عنا واصل، فسمي هو وأصحابه معتزلة"^(١).

وقال أبو عمرو بن العلاء: "كان قتادة السدوسي من أنسب الناس، وكان قد أدرك دغفلاً، وكان يدور البصرة أعلاها وأسفلها بغير قائد، فدخل مسجد البصرة، فإذا بعمرو بن عبيد ونفر معه قد اعتزلوا من

(١) الملل والنحل للشهرستاني (١/٤٧).

حلقة الحسن البصري، وحلقوا وارتفعت أصواتهم، فأهمهم وهو يظن أنها حلقة الحسن، فلما صار معهم عرف أنها ليست هي، فقال: إنما هؤلاء المعتزلة، ثم قام عنهم، فمذ يومئذ سمو المعتزلة"^(١).

والناظر في القصتين يجد أن الأولى منهما تقول بأن الذي اعتزل مجلس الحسن البصري، هو واصل بن عطاء، بينما الثانية فيها أن الذي اعتزل مجلس الحسن البصري، هو عمرو بن عبيد، ولا إشكال فيحتمل أنهما كانا على رأي واحد، وأنهما كانا يحضران مجلس الحسن، وأن أحدهما ترك المجلس لذات السبب الذي ترك من أجله الأول.

قال أبو منصور البغدادي: "لما ظهرت فتنة الأزارقة بالبصرة والأهواز، واختلف الناس عند ذلك في أصحاب الذنوب على الوجوه الخمسة التي ذكرناها، خرج واصل بن عطاء، عن قول جميع الفرق المتقدمة، وزعم أن الفاسق من هذه الأمة لا مؤمن ولا كافر، وجعل الفسق منزلة بين منزلتي الكفر والإيمان، فلما سمع الحسن البصري من واصل بدعته هذه، التي خالف بها أقوال الفرق قبله، طرده عن مجلسه؛ فاعتزل عند سارية من سواري مسجد البصرة، وانضم إليه قرينه في الضلالة عمرو بن عبيد بن باب؛ فقال الناس يومئذ فيهما: إنهما قد اعتزلا قول الأمة، وسُمي أتباعهما من يومئذ معتزلة"^(٢).

وقال أبو المظفر الأسفراييني: "ثم ظهر بعدهم في زمان الحسن البصري بالبصرة خلاف واصل بن عطاء الغزال في القدر، وفي القول بمنزلة بين المنزلتين، ووافق عمرو بن عبيد فيما أحدثه من البدعة فطردهم الحسن البصري من مجلسه فاعتزلوه بأتباعهم"^(٣).

(١) وفيات الأعيان (٤/ ٨٥).

(٢) الفرق بين الفرق (ص ٩٨).

(٣) التبصير في الدين (ص ٢١)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي (ص ٣٩).

وبعضهم يرى رأياً آخر وهو أنهم ابتدعوا قول المنزلة بين المنزلتين ففارقوا به قول المسلمين واعتزلوهم بذلك.

قال أبو المظفر: "ثم حدث في أيام الحسن البصري، خلاف واصل بن عطاء الغزال في القدر، وفي المنزلة بين المنزلتين، وانضم إليه عمرو بن عبيد بن باب في بدعته، فطردهما الحسن عن مجلسه، فاعتزلا عن سارية من سواري مسجد البصرة، فقبل لهما ولاتباعهما معتزلة؛ لاعتزالهم قول الأمة في دعواها أن الفاسق من أمة الإسلام لا مؤمن ولا كافر"^(١).

وقال المسعودي: "مات واصل بن عطاء - ويكنى بأبي حذيفة - في سنة إحدى وثلاثين ومائة، وهو شيخ المعتزلة وقديمها، وأول من أظهر القول بالمنزلة بين المنزلتين، وهو أن الفاسق من أهل الملة ليس بمؤمن ولا كافر، وبه سميت المعتزلة، وهو الاعتزال"^(٢).

وأقرب هذه الأقوال هو الأول، وهو القول الأشهر في كتب تاريخ الفرق ونشأتها، فلا يخلوا مصدر تكلم عن المعتزلة إلا وذكر أن هذا هو سبب تسميتهم بذلك.

أشهر الأسماء التي أُطلقت على المعتزلة، وعرفوا بها بين الفرق:

- ١ - المعتزلة: وقد سبق الكلام عنه.
- ٢ - القدرية: سموا بذلك لتكذيبهم بالقدر، مع أنهم لا يعجبهم أن يطلق عليهم قدرية، وينفون ذلك عن أنفسهم، ويقولون: مثبته القدر

(١) التبصير في الدين (ص ١٥).

(٢) مروج الذهب ومعادن الجوهر (٣/٢٢٢)، (٤/٢٢٢).

من الجبرية وغيرهم أولى بهذا الاسم -القدرية- منا، أما نحن فنقول: لا قدر، فكيف نُنسبُ إلى شيء نحن ننكره ولا نقول به؟^(١).

وقد أجاب ابن قتيبة والجويني على قولهم بأن من نفى القدر من الله تعالى وأضافه إلى نفسه يوجب أن يُسمى قدرِي، لأن مدعي الشيء لنفسه أحق أن ينسب إليه^(٢).

ولا يخفى أن سبب بُغضهم لهذا الاسم "القدرية"، ما رُوي عن النبي ﷺ، وصحابته الكرام، من الأحاديث والأخبار في ذم القدرية، و"أنهم مجوس هذه الأمة"، ولقد كان الذم به متفقاً عليه^(٣).

قال إمام الحرمين: "شبههم بهم ﷺ يعني المجوس - لتقسيمهم الخير والشر في حكم الإرادة كما قسمت المجوس فصرفت الخير إلى يزدان، والشر إلى أهرمن، ولا خفاء باختصاص هذا الحديث بالقدرية"^(٤).

٣- الوعيدية: بسبب ما اشتهروا به من قولهم بإنفاذ الوعد والوعيد لا محالة، وأن الله تعالى لا خُلف في وعده ووعيده، فلا بد من عقاب المذنب إلا أن يتوب قبل الموت.

٤- المعطلة: بسبب نفيهم الصفات وتعطيها وتأويل ما لا يتوافق مع مذهبهم من نصوص الكتاب والسنة.

أصول مذهب المعتزلة:

لقد ارتكزت عقيد المعتزلة على عدة أصول كلامية، جمعوا تحت هذه الأصول كل بدعة وضلالة خالفوا بها أهل القبلة، وقد تمثلت هذه

(١) شرح الأصول الخمسة (ص ٧٦٠، ٧٦١).

(٢) ينظر: غريب الحديث لابن قتيبة (١/٢٥٥)، شرح مسلم للنووي (١/١٥٤).

(٣) الملل والنحل (١/٤٢)، الإبانة الكبرى لابن بطة (٣/٢٢٣).

(٤) شرح النووي على مسلم (١/١٥٤)، معالم السنن للخطابي (٤/٣١٧).

الأصول في خمسة، أذكرها مع بيان ما يتضمنه كل أصل منها من البدع اختصاراً.

الأصل الأول: العدل.

قال ابن أبي العز الحنفي: "أما العدل، فستروا تحته نفي القدر، وقالوا: إن الله لا يخلق الشر ولا يقضي به، إذ لو خلقه ثم يعذبهم عليه يكون ذلك جوراً!! والله تعالى عادل لا يجور"^(١).

الأصل الثاني: التوحيد.

وقال: "أما التوحيد فستروا تحته القول بخلق القرآن، إذ لو كان غير مخلوق لزم تعدد القدماء!!".

الأصل الثالث: الوعد والوعيد.

وقال: "وأما الوعيد، فقالوا: إذا أوعد بعض عبيده وعيداً فلا يجوز أن لا يعذبهم ويخلف وعيده، لأنه لا يخلف الميعاد، فلا يعفو عمن يشاء، ولا يغفر لمن يريد، عندهم!!".

الأصل الرابع: المنزلة بين المنزلتين.

وقال: "فعندهم أن من ارتكب كبيرة يخرج من الإيمان، ولا يدخل في الكفر!!".

الأصل الخامس: الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر.

وقال: "قالوا: علينا أن نأمر غيرنا بما أمرنا به، وأن نلزمه بما يلزمنا، وذلك هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وضمنوه أنه يجوز الخروج على الأئمة بالقتال إذا جاروا!!"^(٢).

(١) شرح الطحاوية (٢/٧٩٢).

(٢) شرح الطحاوية (٢/٧٩٢، ٧٩٣).

قال ابن حزم: "المعتزلة، ويسمون أصحاب العدل والتوحيد، ويلقبون بالقدرية، والعدلية"^(١).

قال أبو الحسين المَلْطِي: "واعلم أن المعتزلة التي تحب أن تعرف ما هي عليه كما سألتني أن أشرح لك ذلك لتعلمه فاعلم أنها بنيت على الأصول الخمسة التي ذكرتها ذلك فالمعتزلة كلها متمسكون بالقول بذلك ويجادلون عليه"^(٢).

قال المسعودي: بعد أن ذكر هذه الأصول الخمسة وما تعنيه باختصار: "فهذا ما اجتمعت عليه المعتزلة، ومن اعتقد ما ذكرنا من هذه الأصول الخمسة كان معتزلياً، فإن اعتقد الأكثر أو الأقل لم يستحق اسم الاعتزال، فلا يستحقه إلا باعتقاد هذه الأصول الخمسة، وقد تُنزع فيما عدا ذلك من فروعهم"^(٣).

عقيدة المعتزلة:

عقيدة المعتزلة في باب القدر - أفعال العباد -:

قال القاضي عبد الجبار بن أحمد: "وإذ قد فرغنا من بيان أقسام الفعل وما يتصل به، نعود إلى الدلالة على أن أفعال العباد غير مخلوقة فيهم، وأنهم هم المحدثون لها"^(٤).

قال أبو الحسن الأشعري: "أجمعت المعتزلة على أن الله سبحانه لم يخلق الكفر والمعاصي، ولا شيئاً من أفعال غيره، إلا رجلاً منهم فإنه

(١) الملل والنحل (١/٤٣).

(٢) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع (ص ٣٧).

(٣) مروج الذهب ومعادن الجوهر (٣/٢٢٢).

وقد تناول هذه الأصول بالشرح والبيان القاضي عبد الجبار بن أحمد رأس الاعتزال في وقته، وله فيها كتابان، أحدهما "المغني في أبواب التوحيد والعدل"، والثاني: "شرح الأصول الخمسة".

(٤) شرح الأصول الخمسة (ص ٣٢١)، وينظر: (ص ٣٣٤، ٧٥٩، ٧٦٦).

زعم أن الله خلقها بأن خلق أسماءها وأحكامها حكى ذلك عن صالح قبة"^(١).

عقيدة المعتزلة في باب الإيمان:

قال القاضي عبد الجبار بن أحمد: "وأما ما أجمعوا عليه: فقد أجمعت المعتزلة على... وأن الإيمان قول ومعرفة وعمل،..."^(٢).

قال أبو محمد ابن حزم: "ذهب المعتزلة والشيعة وجميع الخوارج إلى أن الإيمان هو المعرفة بالقلب بالدين، والإقرار به باللسان، والعمل بالجوارح، وأن كل طاعة وعمل خير فرضاً كان أو نافلة فهي إيمان"^(٣).

عقيدة المعتزلة في باب الصفات:

اتفقت كلمت المعتزلة بمختلف طوائفها على نفي جميع الصفات، لأنه بزعمهم لو اتصف بالصفات، للزم من ذلك مماثلته في القدم، ولزم تعدد القدماء، ومن ثم يقولون: أن الله تعالى عالم بلا علم، أو عالم بعلم هو ذاته، وقادر بقدرته هي ذاته.

قال أبو الحسين الخياط المعتزلي: "إن الله تعالى لو كان عالمًا بعلم، فإما أن يكون ذلك العلم قديمًا، أو يكون محدثًا، ولا يمكن أن يكون قديمًا، لأن هذا يوجب وجود اثنين قديمين، وهو تعدد، وهو قول فاسد"^(٤).

وقال القاضي عبد الجبار بن أحمد: "الأصل في ذلك، أنه تعالى لو كان يستحق هذه الصفات لمعان قديمة، وقد ثبت أن القديم إنما يخالف مخالفته بكونه قديمًا، وثبت أن الصفة التي تقع بها المخالفة عند الافتراق

(١) مقالات الإسلاميين (١/ ١٨١)، الملل والنحل (١/ ٤٤).

(٢) المنية والأمل (١/ ١٣)، شرح الأصول الخمسة (ص ٦٩٥).

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٣/ ١٠٦).

(٤) الانتصار (ص ٨٢).

بها تقع المماثلة عند الاتفاق، وذلك يوجب أن تكون هذه المعاني مثلاً لله تعالى، حتى إذا كان القديم تعالى عالماً لذاته، قادراً لذاته، ووجب في هذه المعاني مثله، ولوجب أن يكون الله تعالى مثلاً لهذه المعاني، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً^(١).

عقيدة المعتزلة في كلام الله تعالى - القرآن :-

قال القاضي عبد الجبار بن أحمد: "وأما مذهبنا في ذلك، فهو أن القرآن كلام الله تعالى ووحيه، وهو مخلوق محدث، أنزله الله على نبيه... هو الذي نسمعه اليوم ونتلوه، وإن لم يكن محدثاً من جهة الله تعالى فهو مضاف إليه على الحقيقة، كما يضاف ما نشده اليوم من قصيدة أمرئ القيس على الحقيقة، وإن لم يكن محدثاً لها الآن"^(٢).

عقيدة المعتزلة في رؤية الله - عز وجل :-

قال القاضي عبد الجبار بن أحمد: "فأما أهل العدل بأسرهم، والزيدية، والخوارج، وأكثر المرجئة، فإنهم قالوا: لا يجوز أن يرى الله تعالى بالبصر، ولا يدرك به على وجهه، لا لحجاب ومانع، ولكن لأن ذلك يستحيل"^(٣).

عقيدة المعتزلة في باب وعيد أصحاب الكبائر:

قال القاضي عبد الجبار بن أحمد: "والذي يدل على أن الفاسق يخلد في النار، ويعذب فيها أبداً، ما ذكرناه من عمومات الوعيد، فإنها كما تدل على أن الفاسق يُفعل به ما يستحقه من العقوبة، تدل على أنه

(١) شرح الأصول الخمسة (ص ١٨٦، ١٨٧)، مقالات الإسلاميين (١/ ١٣٥)، والملل والنحل (٤٢/١).

(٢) شرح الأصول الخمسة (ص ٥١٧)، مقالات الإسلاميين (٢/ ٣٨٠)، والملل والنحل (٤٢/١).

(٣) المغني (٤/ ١٣٩)، شرح الأصول الخمسة (ص ٢٦٦، ٢٦٧)، مقالات الإسلاميين (١/ ١٣١)، والملل والنحل (٤٢/١).

يخلد، إذ ما من آية من هذه الآيات التي مرت، إلا وفيها ذكر الخلود والتأييد وما يجري مجراهما"^(١).

عقيدة المعتزلة في باب الشفاعة:

قال الإمام الأجرى: "اعلموا رحمكم الله أن المنكر للشفاعة يزعم أن من دخل النار فليس بخارج منها، وهذا مذهب المعتزلة يكذبون بها"^(٢).

عقيدة المعتزلة في باب الأمر المعروف والنهي عن المنكر

قال أبو الحسن الأشعري: "وأجمعت المعتزلة إلا الأصم على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع الإمكان والقدرة: باللسان واليد والسيف كيف قدروا على ذلك"^(٣).

المطلب الثاني: التعريف بالقدريّة الأولى ونشأتها:

تعريف القدريّة: هم الذين ينفون القدر، ويقولون: إن الله تعالى لم يخلق أفعال العباد، ويجعلون العبد خالق فعل نفسه، ويقولون: إن الله تعالى لا يعلم الشيء إلا بعد وقوعه، وأن الأمر أنف.

نشأة القدريّة:

اختلفت الآراء حول نشأة القول بالقدر، وعلى يد من نشأ القول به، وأهم الأقوال في ذلك:

القول الأول: أن أول ظهور القول بالقدر كان في البصرة، وكان في آخر عصر الصحابة بعد عصر الخلفاء الراشدين، وفي زمن صغار الصحابة، من أمثال ابن عباس، وابن عمر، وأنس بن مالك، وجابر بن عبد الله رضي الله عنه، وكان أول ظهوره على يد رجل من أهل البصرة يقال له: سيسويه،

(١) شرح الأصول الخمسة (ص ٦٥٦)، مقالات الإسلاميين (١/١٠٩)، والملل والنحل (١/٤٤).
 (٢) الشريعة (٣/١١٩٨)، وينظر في ذلك أيضاً: شرح الأصول الخمسة (ص ٦٧٨)، مقالات الإسلاميين (٢/٣٥٤).
 (٣) مقالات الإسلاميين (٢/٣٥٤)، الفصل في الملل والنحل (٤/١٣٢).

وبعضهم يسميه: سوسن، ثم تلقفها عنه معبد الجهني، وأخذ عن معبد غيلان بن مسلم الدمشقي.

قال أبو عمرو الأوزاعي: "أول من نطق في القدر رجل من أهل العراق يقال له: سوسن، وكان نصرانياً فأسلم، ثم تنصر، فأخذ عنه معبد الجهني، وأخذ غيلان عن معبد"^(١).

وقال معاذ بن معاذ: "سمعت ابن عون، يقول: أول ما تكلم من الناس في القدر بالبصرة، معبد الجهني، وأبو يونس الأسواري.

قال معاذ، قال ابن عون: قال هذا القول يوماً، وصعد إلينا أبو نعامة العدوي، وكان أكبر من ابن عون، فلما رآه ابن عون أجلسه إلى جنبه، فقال: يا أبا نعامة: متى تكلم الناس في القدر، قال: إنما تكلموا فيه حيث تكلم سنسويه، وتابعه معبد الجهني"^(٢).

وقال ابن عون: "أدركت الناس، وما يتكلمون إلا في علي، وعثمان حتى نشأ هاهنا حقيراً يقال له: سنسويه البقال، قال: "فكان أول من تكلم في القدر"^(٣).

وقال يونس بن عبيد: "أدركت البصرة وما بها قدري إلا سنسويه، ومعبد الجهني، وآخر ملعون في بني عوافة"^(٤).

وقال أنس بن عياض: "أرسل إلي عبد الله بن يزيد بن هرمز، فقال: لقد أدركت وما بالمدينة أحد يتهم بالقدر، إلا رجل من جهينة يقال له معبد، فعليكم بدين العواتق اللاتي لا يعرفن إلا الله"^(٥).

ودليل هذا القول ما رواه الإمام مسلم في "صحيحه" من طريق يحيى

(١) القدر للفريابي (ص ٢٠٦)، الإبانة الكبرى لابن بطة (٤/ رقم ١٩٥٤)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٣٩٨).

(٢) القدر للفريابي (ص ٢٠٦).

(٣) الإبانة الكبرى لابن بطة (٤/ رقم ١٩٥٣)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٣٩٦).

(٤) الإبانة الكبرى لابن بطة (٤/ رقم ١٩٥٦)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٣٩٧).

(٥) الإبانة الكبرى لابن بطة (٤/ رقم ١٩٥٣)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٣٩٦).

بن يعمر، قال: كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني أفانطلقت أنا وحميد بن عبد الرحمن الحميري حاجين، أو معتمرين، فقلنا: لو لقينا أحداً من أصحاب رسول الله، فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر، فوفق لنا عبد الله بن عمر بن الخطاب داخلاً المسجد، فاكتنفته أنا وصاحبي أحدنا عن يمينه، والآخر عن شماله، فظننت أن صاحبي سيكل الكلام إلي، فقلت: أبا عبد الرحمن، إنه قد ظهر قبلنا ناس يقرؤون القرآن، ويتقفرون العلم، وذكر من شأنهم، وأنهم يزعمون أن لا قدر، وأن الأمر أنف، فقال ابن عمر: "فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أي بريء منهم، وأنهم برآء مني"، والذي يحلف به عبد الله بن عمر "لو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً، فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر"^(١).

قال النووي: "قوله: "أول من قال في القدر" فمعناه: أول من قال بنفي القدر فابتدع وخالف الصواب الذي عليه أهل الحق،... وزعمت القدرية أنه سبحانه وتعالى لم يقدرها ولم يتقدم علمه سبحانه وتعالى بها، وأنها مستأنفة العلم؛ أي: إنما يعلمها سبحانه بعد وقوعها، وكذبوا على الله سبحانه وتعالى وجل عن أقوالهم الباطلة علواً كبيراً، وسميت هذه الفرقة قدريةً لأنكارهم القدر"^(٢).

وقال أيضاً: "قوله: "وأن الأمر أنف"؛ أي: مستأنف، لم يسبق به قدر ولا علم من الله تعالى، وإنما يعلمه بعد وقوعه، كما قدمنا حكايته عن مذهبهم الباطل، وهذا القول قول غلاتهم، وليس قول جميع القدرية، وكذب قائله وضلّ وافترى، عافانا الله وسائر المسلمين"^(٣).

ثم تلقى ذات الفكرة عن معبد الجهني رجل آخر يقال له غيلان بن مسلم الدمشقي، ويعدونه ثاني من تكلم في القدر من المسلمين.

(١) مسلم، ح(٨).

(٢) شرح النووي (١/١٥٣).

(٣) شرح النووي (١/١٥٦).

القول الثاني: أن أول ما حدث القول بالقدر قبل معبد الجهني، وكان بالحجاز لما احترقت الكعبة، فقال رجل: "احترقت بقدر الله تعالى"، فقال آخر: "لم يقدر الله هذا"^(١).

وهناك قول ثالث: لكنه أضعف من الثاني.

والقول الأول الأرجح والأشهر، والذي تدل عليه آثار العلماء من السلف، كما سبق بيانه.

قال شيخ الاسلام ابن تيمية: "وقد ردّ على هؤلاء من بقى من الصحابة، كعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وواثلة بن الأسقع، وكان أكثره بالبصرة والشام، وقليل منه بالحجاز، فأكثر كلام السلف في ذم هؤلاء القدرية؛ ولهذا قال وكيع بن الجراح: القدرية يقولون: الأمر مستقبل، وأن الله لم يقدر الكتابة والأعمال... لكن لما اشتهر الكلام في القدر، ودخل فيه كثير من أهل النظر والعباد، صار جمهور القدرية يقرون بتقدم العلم، وإنما ينكرون عموم المشيئة والخلق"^(٢).

قال الحافظ ابن كثير: "كان معبد الجهني ممن خرج مع ابن الأشعث، فعاقبه الحجاج عقوبة عظيمة بأنواع العذاب ثم قتله، وقال سعيد بن عفير: بل صلبه عبد الملك بن مروان في سنة ثمانين بدمشق ثم قتله،... وقيل إن الأقرب قتل عبد الملك له والله سبحانه وتعالى أعلم"^(٣).

وبموت هذين الرجلين وكثير من أتباعهما كاد ما كانوا يدعون إليه "أن الأمر أنف"، وأن الله لم يقدر على العباد أفعالهم "أن يندثر وينقرض، حتى ظهرت فرقة جديدة تحمل نفس الاسم "القدرية" وتعديل بعض الشيء مما كان عليه شيوخهم الأول، وهم ما يسمون الآن بالمعتزلة.

قال الحافظ ابن حجر: "قال القرطبي وغيره: قد انقرض هذا

(١) الإيمان لابن تيمية (ص ٣٠١).

(٢) الإيمان (ص: ٣٠٢).

(٣) البداية والنهاية (٣٦/٩ - ٣٧)، تاريخ الإسلام للذهبي (٢٩٤/٣).

المذهب ولا نعرف أحداً يُنسب إليه من المتأخرين، قال: والقدرية اليوم مطبقون على أن الله عالم بأفعال العباد قبل وقوعها، وإنما خالفوا السلف في زعمهم بأن أفعال العباد مقدورة لهم، وواقعة منهم على جهة الاستقلال، وهو مع كونه مذهباً باطلاً، أخف من المذهب الأول"^(١).

المطلب الثالث: التعريف بالجهمية:

الجهمية فرقة كلامية ترجع نسبتها إلى رجل من أهل خراسان، ظهر في المائة الثانية من الهجرة سنة ٢هـ، يقال له الجهم بن صفوان الترمذي^(٢).

قال شيخ الإسلام بن تيمية: "وقد ذكرنا في غير هذا الموضع، أن مبدأ التجهم في هذه الأمة كان أصله من المشركين ومبدلة الصابئين من الهند واليونان، وكان من مبدلة أهل الكتاب من اليهود، وأن الجعد بن درهم ثم الجهم بن صفوان ومن اتبعهما أخذوا ذلك عنهم، وأنه بعد ذلك أواخر المائة الثانية وقبيلها وبعدها، اجتلبت كتب اليونان وغيرهم من الروم من بلاد النصارى، وعربت، وانتشر مذهب مبدلة الصابئة مثل أرسطو وذويه"^(٣).

قال الإمام أحمد وهو يتكلم عن الجهم: "أضلَّ بكلامه بشراً كثيراً، وتبعه على قوله رجال من أصحاب أبي حنيفة، وأصحاب عمرو بن عبيد بالبصرة ووضع دين الجهمية"^(٤).

ولعل أبرز الأسباب التي ساعدت على نشر مذهب الجهمية في الأمة، هو ميول الدولة الإسلامية وحكامها إليهم، وذلك في أوائل المائة الثالثة على عهد المأمون وأخيه المعتصم ثم الواثق، دعوا الناس

(١) فتح الباري (١/١١٩).

(٢) ينظر: الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٦/٣٥٩).

(٣) بيان تلبس الجهمية (٢/٤٧٢).

(٤) الرد على الجهمية والزنادقة (ص ٢٠).

إلى التجهم وإبطال صفات الله تعالى، وهو المذهب الذي ذهب إليه متأخرو الرافضة وكانوا قد أدخلوا معهم من أدخلوه من ولادة الأمور، وعتوا واستكبروا واضهدوا المخالفين لهم، حينما تمكنوا منهم كما هي طريقة أهل البدع في كل زمان، إلا أن أهل السنة والجماعة لم يوافقوهم فهددهم الجهمية بالقتل، وقيدوا بعضهم وعاقبوهم وأخذوهم بالرهبة والرغبة، وثبت الإمام أحمد بن حنبل على ذلك الأمر حتى حبسوه مدة...^(١).

ومما ينبغي أن يشار إليه أن الجهمية ليسوا على درجة واحدة في جميع مسائل المعتقد، وإنما هم درجات.

قال شيخ الإسلام: "الجهمية على ثلاث درجات:

فشرها الغالية: الذين ينفون أسماء الله وصفاته، وإن سموه بشيء من أسمائه الحسنى قالوا: هو مجاز فهو في الحقيقة عندهم ليس بحي ولا عالم ولا قادر ولا سميع ولا بصير ولا متكلم ولا يتكلم... وهذا القول الذي هو قول الغالية النفاة للأسماء حقيقة، هو قول القرامطة الباطنية، ومن سبقهم من إخوانهم الصابئة الفلاسفة.

والدرجة الثانية: من التجهم هو تجهم المعتزلة ونحوهم، الذين يقرون بأسماء الله الحسنى في الجملة، لكن ينفون صفاته، وهم أيضاً لا يقرون بأسماء الله الحسنى كلها على الحقيقة، بل يجعلون كثيراً منها على المجاز، وهؤلاء هم الجهمية المشهورون.

وأما الدرجة الثالثة: فهم الصفاتية المثبتون المخالفون للجهمية، لكن فيهم نوع من التجهم، كالذين يقرون بأسماء الله وصفاته في الجملة، لكن يردون طائفة من أسمائه وصفاته الخبرية، أو غير الخبرية، ويتأولونها كما تأول الأولون صفاته كلها، ومن هؤلاء من يقر بصفاته الخبرية الواردة

(١) ينظر: منهاج السنة النبوية (٢/٦٠٢) بتصرف يسير مع إضافة.

في القرآن دون الحديث، كما عليه كثير من أهل الكلام والفقهاء وطائفة من أهل الحديث، ومنهم من يقر بالصفات الواردة في الأخبار أيضاً في الجملة، لكن مع نفي وتعطيل لبعض ما ثبت بالنصوص وبالمعقول، وذلك كأبي محمد بن كلاب ومن اتبعه.

وفي هذا القسم يدخل أبو الحسن الأشعري وطوائف من أهل الفقه والكلام والحديث والتصوف، وهؤلاء إلى أهل السنة المحضة أقرب منهم إلى الجهمية والرافضة والخوارج والقدرية، لكن انتسب إليهم طائفة هم إلى الجهمية أقرب منهم إلى أهل السنة المحضة، فإن هؤلاء ينازعون المعتزلة نزاعاً عظيماً فيما يثبتونه من الصفات أعظم من منازعتهم لسائر أهل الإثبات فيما ينفونه^(١).

أشهر عقائد الجهمية إجمالاً:

في باب الإيمان: الجهمية هم المرجئة الغلاة، وإنما سموا مرجئة لأنهم يؤخرون العمل من الإيمان، فعندهم الإيمان مجرد المعرفة بالقلب، والكفر هو الجهل به فقط، ولا علاقة للأعمال بمسمى الإيمان، ولا يتفاضل أهله فيه، فإيمان الأنبياء وإيمان الأمة على نمط واحد، إذ المعارف لا تتفاضل.

ومن قولهم أيضاً: أن أصحاب الكبائر مؤمنون كاملين بالإيمان موحدون، فهم من أهل الجنة، إذ لا يضر مع الإيمان ذنبٌ، كما لا ينفع مع الشرك عملٌ^(٢).

في باب القدر: الجهمية هم الجبرية الغلاة، قالوا بأن العبد مجبور على أفعاله، ولا مشيئة له ولا إرادة له في أفعاله وكامل تصرفاته، وأن الإرادة كلها لله، فهو الخالق لها والفاعل كذلك.

(١) الفتاوى الكبرى (٦/٣٧٠).

(٢) مقالات الإسلاميين (١/١١٤، ٢١٩)، التبصير في معالم الدين للطبري (ص ٩٧، ١٧٩)، الفرق بين الفرق (ص ١٩٩)، الملل والنحل (١/٨٥).

قال الشهرستاني: "منها: قوله -الجهم- في القدرة الحادثة: إن الإنسان لا يقدر على شيء ولا يوصف بالاستطاعة وإنما هو مجبور في أفعاله لا قدرة له ولا إرادة ولا اختيار، وإنما يخلق الله تعالى الأفعال فيه على حسب ما يخلق في سائر الجمادات وتنسب إليه الأفعال مجازاً كما تنسب إلى الجمادات"^(١).

في باب الأسماء والصفات: قالوا: "لا يجوز أن يوصف الباري تعالى بصفة يوصف بها خلقه لأن ذلك يقضي تشبيهاً، فنفي كونه حياً عالمياً وأثبت كونه: قادراً فاعلاً خالقاً لأنه لا يوصف بشيء من خلقه بالقدرة والفعل والخلق"^(٢).

قال الإمام أحمد وهو يتكلم عن الجهم: "تأول القرآن على غير تأويله، وكذب بأحاديث رسول الله ﷺ وزعم أن من وصف الله بشيء مما وصف به نفسه في كتابه أو حدث عنه رسوله كان كافراً، وكان من المشبهة، فأضل بكلامه بشراً كثيراً"^(٣).

ومن ضلالات جهم: أن الله تعالى لا يرى بالأبصار، وأن رؤيته مستحيلة، لان ذلك يستلزم التجسيم^(٤).

القول بفساد الجنة والنار: ومن ضلالات جهم قوله إن الجنة والنار يفيان كما يفنى سائر الأشياء^(٥).

وقال الشهرستاني: "ضلالات جهم قوله: إن حركات أهل الخلدتين تنقطع والجنة والنار تفيان بعد دخول أهلها فيهما وتلذذ أهل الجنة

(١) الفرق بين الفرق (ص ١٩٩)، التبصير في الدين (ص ١٠٧)، الملل والنحل (١/٨٥).

(٢) الملل والنحل (١/٨٥)، الفرق بين الفرق (ص ١٩٩).

(٣) الرد على الجهمية والزنادقة (ص ٢٠).

(٤) ينظر: مقالات الإسلاميين (١/٢٢٠)، المغني (٤/١٣٩)، شرح الأصول الخمسة (ص ٢٦٦، ٢٦٧) لعبد الجبار بن أحمد.

(٥) مقالات الإسلاميين (١/٢١٩)، التبصير في الدين (ص ١٠٨).

بنعيمها وتألم أهل النار بجحيمها إذ لا تتصور حركات لا تنتهى آخرأ
كما لا تتصور حركات لا تنتهى أولاً^(١) .

ومن ضلالاته قوله: إن علم الله تعالى حادث، وإنه لا يعلم ما يكون
حتى يكون^(٢) .

وكان يقول كلام الله حادث ولكن لا يجوز أن يسمى متكلماً بكلامه^(٣) .

ومن ضلالاته: أنه كان يحمل السلاح ويقا تل السلطان، وخرج مع
شريح بن الحرث على نصر بن يسار، وقتله سلم بن اجون المازني في
آخر زمان بنى مروان^(٤) .

قال الأشعري: "وكان جهم يتحل الأمر بالمعروف والنهي عن
المنكر"^(٥) .

ومن ضلالاته: أنه كان يقول بخلق القرآن^(٦) .

ومن ضلالاته: إنكار الصراط والميزان.

وقال أبو الحسين المَلْطِي: "وأنكروا الميزان: أنكروا أن يكون لله
ميزان يزن فيه الخلق أعمالهم، وأنكروا الصراط: أن يكون الله عز وجل
يجيز على الصراط أحداً، وأنكروا الكرام الكاتيين: أن يكون الله عز
وجل يجعل على عباده حفظة"^(٧) .

قال الأشعري: "قال أهل البدع بإبطال الميزان وقالوا: موازين وليس

(١) الملل والنحل (١/ ٨٥).

(٢) مقالات الإسلاميين (١/ ٢٢٠)، الفرق بين الفرق (ص ١٩٩)، التبصير في الدين (ص ١٠٨).

(٣) الفرق بين الفرق (ص ١٩٩)، التبصير في الدين (ص ١٠٨).

(٤) الفرق بين الفرق (ص ١٩٩)، التبصير في الدين (ص ١٠٨).

(٥) مقالات الإسلاميين (١/ ٢٢٠).

(٦) مقالات الإسلاميين (١/ ٢٢٠)، الفرق بين الفرق (ص ١٩٢).

(٧) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع (ص ٩٨، ١١٠).

بمعنى كفات وألسن، ولكنها المجازاة يجازيهم الله بأعمالهم وزناً بوزن، وأنكروا الميزان وقالوا: يستحيل وزن"^(١).
وللجهمية عقائد أخرى لم أذكرها هنا، بعضها مما انفردت به، وبعضها شاركت فيه غيرها من أهل البدع، وإنما اكتفيت بذكر المسائل الأصول بما يناسب حاجة البحث.

(١) مقالات الإسلاميين (ص ٤٧٢).

المبحث الثاني: المقارنة بين عقيدة الفرق الثلاث: المعتزلة، والقدرية، والجهمية، من حيث الاشتراك والاختلاف، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المقارنة بين عقيدة من رمي بالقدر من أهل الحديث، والمعتزلة:

معلوم أن أول هذه الفرق ظهوراً قوم قالوا بأن لا قدر وأن الأمر
أنف، ومن ثم لقبوا بالقدرية، والأصل في هؤلاء أنهم كانوا في أصل
دينهم وعقيدتهم على عقيدة السلف في سائر أصول الدين، إلا أنهم شذو
في بعض المسائل عما كانوا عليه من قبل، فظهر خلافهم للسلف في
مسألتين من أصول الدين.

المسألة الأولى: ففيهم للقدر عن الله، وأن الله لم يخلق أفعال العباد،
وأن العباد أنفسهم من يوجد هذه الأفعال ويحدثها.

المسألة الثانية: الاسم الذي يطلق على من يرتكب كبيرة من
المسلمين، قالوا: هل نطلق عليه اسم الإيمان فيقال مؤمن بما معه من
إيمان، فاسقٌ بكبيرته كما هو قول مشايخهم من علماء التابعين أمثال
الحسن البصري وعامة السلف؟ أم نسميه كافراً لأن كبيرته أزالته عنه
كل خير كان فيه، فمن ثم زال عنه الإيمان كما تقول الخوارج؟ فلما لم
يسعهم ما كان عليه السلف، ووجدوا أن وصف الخوارج له بالكفر فيه
زيادة ظاهرة، ابتدعوا قولاً ثالثاً لا يعلم لهم فيه سلف، وهو "المنزلة
بين المنزلتين"، أي لا نقول عنه أنه مؤمن، كما أننا لا نقول أنه كافر،
ونقول هو في منزلة بين الكفر والإيمان.

فانخدع بقول هؤلاء جماعة من أهل الحديث، مثل: عبد الله بن أبي
نجيح، وثور بن يزيد، وقتادة بن دعامة السدوسي، وشبل بن عباد،
وجماعة، فقالوا بقول هؤلاء في الأصل الأول -القدر- مع برأتهم من

القول بـ: "المنزلة بين المنزلتين"، والذي هو من أعظم أصول المعتزلة، وعلى سبيل المثال: هذا قتادة بن دعامة، أحد من رُمي بالقدر، يتبرأ من المعتزلة ويذمهم.

قال الإمام أحمد: "حدثنا عفان حدثني معاذ بن معاذ قال: جاء الأشعث بن عبد الملك إلى قتادة فقال له قتادة: من أين؟ لعلك دخلت في هذه المعتزلة؟ فقال: قال له رجل: إنه لزم الحسن ومحمداً، قال: هي ها الله إذا فالزمهما"^(١).

وقال ابن أبي العز الحنفي: "المعتزلة هم عمرو بن عبيد، وواصل بن عطاء وأصحابهما، ... وكانوا يجلسون معتزلين، فيقول قتادة وغيره: أولئك المعتزلة"^(٢).

فُعلم من هذا أن من قال بالقدر من أهل الحديث لا يلزمهم شيء من أصول المعتزلة، التي منها "المنزلة بين المنزلتين"، وأن من رماهم بالاعتزال فرضاً، إنما كان قصده أنهم في القدر على طريقة المعتزلة المذمومة، فرماهم بهذا تعظيماً في ذمهم لمشابهتهم لهم.

أما ما يخالف فيه من رمي بالقدر من أهل الحديث لهؤلاء المعتزلة، فقد خالفهم في سائر أصول الدين، كالإيمان، والصفات، والقول بخلق القرآن، والرؤية، والشفاعة، والأسماء والأحكام، وأصول الاستدلال، ... إلخ.

المطلب الثاني: المقارنة بين عقيدة المعتزلة، والجهمية، وبيان ما بينهم من ارتباط وثيق.

أما عن مواطن الاختلاف بين عقيدة المعتزلة، والجهمية، فلم يحصل إلا في مسائل قليلة، ولهذا السبب بدأت بما حصل فيه الخلاف،

(١) العلل ومعرفة الرجال (١/٣٣٩)، الإبانة الكبرى لابن بطة (٤/٣٠٥).

(٢) شرح الطحاوية (ص٥٣٧).

ولم أتكلم كثيراً عن مواطن الاتفاق؛ إذ أن غالب عقائد الفرقتين واحدة، ولهذا لن نتعرض كثيراً لما اتفقوا عليه من مسائل أصول الدين. وأول مواطن الاختلاف بينهم إجمالاً:

أولاً: القول في الإيمان:

المعتزلة في باب الإيمان: يرون أن الإيمان قول وعمل واعتقاد كقول السلف ظاهراً.

أما الجهمية فقالوا في باب الإيمان: أنه مجرد المعرفة، ولا علاقة للأعمال بالإيمان.

ثانياً: حكم صاحب الكبيرة في الدنيا:

أما المعتزلة: فسلبوا عنه اسم الإيمان كليةً، ولم يدخلوه في الكفر كذلك، وقالوا: هو في منزلة بين الكفر والإيمان.

وأما الجهمية فقالوا: صاحب الكبيرة مؤمن كامل الإيمان، إذ لا يضر مع الإيمان ذنبٌ، صغيرةً كانت أو كبيرةً، كما لا ينفع مع الشرك عملٌ^(١).

ثالثاً: حكم صاحب الكبيرة في الآخرة:

أما المعتزلة فقالوا: لو مات العبد قبل أن يتوب من كبيرته، ولقي الله بها كان من أهل الخلود في النار^(٢).

وأما الجهمية فقالوا: أصحاب الكبائر مؤمنون كاملوا الإيمان موحدون، فهم من أهل الجنة.

رابعاً: الفرق بينهما في القدر:

(١) التبصير في معالم الدين للطبري (ص ١٧٩).

(٢) التبصير في معالم الدين للطبري (ص ١٧٩).

أما المعتزلة: فقدرية ينفون القدر عن الله، وينكرون خلق الله لأفعال العباد، وينكرون مشيئة الله لها، وقد سبق.

وأما الجهمية: فهم مجبرة، قالوا بأن العبد مجبور على أفعاله، ولا مشيئة له ولا إرادة في أفعاله، وأن الإرادة كلها لله، فهو الخالق لها والفاعل كذلك.

خامساً الفرق بينهما في باب الأسماء:

أما المعتزلة فيقولون: إن الله تعالى عالم بلا علم، أو عالم بعلم هو ذاته، وقادر بقدره هي ذاته^(١).

وأما الجهمية: فعطلوا حتى الأسماء، بدعوى أن إثباتها مستلزم للتجسيم، وتعدد القدماء.

هذه أهم الأصول التي فارقت فيها المعتزلة الجهمية، إلا أنهما وإن اختلفا في هذه المسائل وربما غيرها، إلا أن العلاقة بينهما وثيقة وقوية، لا اشتراكهما في كثير من الأصول.

(١) الانتصار (ص ٨٢).

المبحث الثالث: في توجيه العلماء لقبول مرويات أهل البدع:

اختلف أهل السنة في الرواية عن المبتدعة، فمنهم من رد الرواية عنهم مطلقاً^(١)، ومنهم من أجاز الرواية عنهم بشروط، وهو الصحيح والراجح الذي اختاره الجماهير من السلف والخلف.

وتتمثل شروط قبول ما يرويه أهل البدع في التالي:

الشرط الأول: ألا تكون بدعته مكفرة، فمن كفره العلماء بعينه، فهذا لا يستحق أن يذكر في زمرة المسلمين فضلاً عن أن يكون من الرواة المقبولين، كغلاة الروافض المعتقدين حلول الألوهية في علي^(٢).

قال النووي: "قال العلماء من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول: المبتدع الذي يكفر بدعته لا تقبل روايته بالاتفاق"^(٣).

الشرط الثاني: أن يكون معروفًا بالتقوى والورع، ومُعظماً لحرمت الدين، صادق اللهجة، وضابطاً لمروياته^(٤).

والمقصود: أن يستوفي شروط قبول الرواية من العدالة والضبط وغيرهما، وعلى رأسها الصدق، فقد قال الذهبي في أبان بن تغلب: "شيعي جلد، ولكنه صدوق، فلنا صدقه، وعليه بدعته"^(٥).

الشرط الثالث: أن يكون غير معاندٍ ولا متبع للهوى داعية إليه^(٦).

قال الامام مسلم: "اعلم وفقك الله تعالى أن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها، وثقات الناقلين لها من المتهمين، أن لا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه، والستارة في

(١) انظر: الكفاية (ص ١٩٤)، علوم الحديث (ص ٢٢٨)، شرح علل الترمذي (١/ ٣٥٦).

(٢) شرح مسلم (١/ ٦٠).

(٣) الثقات لابن حبان (٦/ ١٤٠)، سير أعلام النبلاء (٧/ ١٥٤).

(٤) ميزان الاعتدال (١/ ٥).

(٥) المجروحين (١/ ٧٨)، الكفاية في علم الرواية (١/ ٣٠٢)، شرح مسلم (١/ ٦٠)، هدى الساري (ص ٤٠٩).

ناقليه، وأن يتقي منها ما كان منها عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع"^(١).

ويظهر من كلام الامام مسلم أن الداعية الذي ترد روايته الداعية المعاند الذي يتبع الهوى، فيعرف الحق ويصبر على الباطل استكباراً وعناداً، فهذا غير متأول، فلا نقبل روايته مطلقاً، أما المتأول فيتسامح في روايته دون الأول.

الشرط الرابع: أن لا يروي حديثاً منكراً يؤيد بدعته"^(٢).

قال أبو إسحاق الجوزجاني شيخ أبي داود والنسائي: "ومنهم زائغ عن الحق، أي عن السنة، صادق اللهجة، فليس فيه حيلة إلا أن يؤخذ من حديثه ما لا يكون منكراً إذا لم يقوبه بدعته"^(٣).

ومن ثم فإنه لا يكفي أن يكون الحديث مؤيداً لبدعته فحسب حتى يرد، فلا بد من قيد النكارة، فقد يروي المبتدع حديثاً يؤيد بدعته، لكن لا يكون منكراً، كما أخرج الإمام مسلم حديث عدي بن ثابت وهو من الراضة عن زر قال: قال علي: "وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ إِنَّهُ لَعَهْدُ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ ﷺ إِلَيَّ أَنْ لَا يُحِبَّنِي إِلَّا مُؤْمِنٌ وَلَا يُبْغِضَنِي إِلَّا مُنَافِقٌ".

ومن أبرز الأسباب للرواية عنهم، ما يلي:

١ - حرص السلف على حفظ العلم، وتدوينه، والخوف عليه من الضياع والانداس.

قال الإمام أحمد: "لو تركنا الرواية عن القدرية لتركنا أكثر أهل البصرة"^(٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية معلقاً على قول الإمام أحمد: "كذلك

(١) صحيح مسلم (٨/١).

(٢) تدريب الراوي (١/٣٨٥)، نزهة النظر: (ص: ١٣٨).

(٣) تدريب الراوي (١/٣٨٥).

(٤) مجموع الفتاوى (٧/٣٨٦).

لما كثر القدر في أهل البصرة فلو ترك رواية الحديث عنهم لا ندرس العلم والسنن والآثار المحفوظة فيهم، فإذا تعذر إقامة الواجبات من العلم والجهاد وغير ذلك إلا بمن فيه بدعة مضرتها دون مضرة ترك ذلك الواجب كان تحصيل مصلحة الواجب مع مفسدة مرجوحة معه خيراً من العكس" (١).

٢- كون هؤلاء الذي رووا عنهم ثقات موصوفون بالصدق وصالح الحال.

قال ابن حبان: "وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها أن الاحتجاج بأخباره جائز فإذا دعا إلى بدعته سقط الاحتجاج بأخباره" (٢).

وقال الذهبي: "هذه مسألة كبيرة، وهي: القدري، والمعتزلي، والجهمي، والرافضي، إذا علم صدقه في الحديث وتقواه، ولم يكن داعياً إلى بدعته، فالذي عليه أكثر العلماء قبول روايته، والعمل بحديثه، وترددوا في الداعية... " (٣).

٣- كون بعض هؤلاء الذي رووا عنهم ليسوا من الدعاة لبدعتهم:

قال أحمد بن أبي يحيى: "سمعت أحمد بن حنبل وذكر شبابة، فقال: تركته، لم أكتب عنه للإرجاء، ف قيل له: يا أبا عبد الله، وأبو معاوية كان مرجئاً؟ فقال: شبابة كان داعية" (٤).

وقال ابن حبان: "أخبرنا مكحول، حدثنا جعفر بن أبان، قال: قلت لأحمد بن حنبل: نكتب عن المرجئ والقدري وغيرهما من أهل

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/٢١٢).

(٢) الثقات (٦/١٤٠).

(٣) سير أعلام النبلاء (٧/١٥٤).

(٤) تهذيب الكمال (١٢/٣٤٦)، هدي الساري (ص ٤٠٩).

الأهواء؟ قال: نعم إذا لم يكن يدعو إليه، ويكثر الكلام فيه، فأما إذا كان داعياً فلا"^(١).

وقال الخطيب البغدادي: "اختلف أهل العلم في السماع من أهل البدع والأهواء كالتدرية والخوارج والرافضة، وفي الاحتجاج بما يروونه... وذهبت طائفة من أهل العلم إلى قبول أخبار أهل الأهواء، الذين لا يعرف منهم استحلال الكذب والشهادة لمن وافقهم بما ليس عندهم فيه شهادة، وممن قال بهذا القول من الفقهاء أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي... وحكي أن هذا مذهب ابن أبي ليلى وسفيان الثوري، وروي مثله عن أبي يوسف القاضي.

وقال كثير من العلماء: تقبل أخبار غير الدعاة من أهل الأهواء، فأما الدعاة فلا يحتج بأخبارهم، وممن ذهب إلى ذلك أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل"^(٢).

وقال النووي: "ومنهم من قال: تقبل إذا لم يكن داعية إلى بدعته، ولا تقبل إذا كان داعية، وهذا مذهب كثيرين أو الأكثر من العلماء، وهو الأعدل الصحيح،... ففي الصحيحين وغيرهما من كتب أئمة الحديث، الاحتجاج بكثيرين من المبتدعة غير الدعاة، ولم يزل السلف والخلف على قبول الرواية منهم، والاحتجاج بها والسماع منهم، وإسماعهم من غير إنكار منهم والله أعلم"^(٣).

وقال ابن حجر: "الثالث التفصيل بين أن يكون داعية أو غير داعية فيقبل غير الداعية، ويرد حديث الداعية، وهذا المذهب هو الأعدل

(١) المعجروحين (١ / ٧٨).

(٢) الكفاية (١ / ٣٠٢).

(٣) شرح مسلم (١ / ٦٠، ٦١).

وصارت إليه طوائف من الأئمة، وادعى بن حبان إجماع أهل النقل عليه لكن في دعوى ذلك نظر"^(١).

٤- كون هؤلاء الذي رووا عنهم عندهم من المرويات ما ليس عند غيرهم فتقدم مصلحة حفظ العلم.

قال ابن دقيق العيد: "الثاني أنا نرى أن من كان داعية لمذهبه المبتدع متعصباً له متجاهراً بباطله أن تترك الرواية عنه إهانة له وإخماً دأب بدعته فإن تعظيم المبتدع تنوية لمذهبه.

اللهم إلا أن يكون ذلك الحديث غير موجود لنا إلا من جهته، فحينئذ تقدم مصلحة حفظ الحديث على مصلحة إهانة المبتدع"^(٢).

٥- أن المسائل التي خالفوا فيها من جملة المسائل التي وقع فيها إشكالات لغموضها، وقوة الشبهة التي دفعتهم إلى ذلك.

قال الإمام أحمد: "لو تركنا الرواية عن القدرية لتركنا أكثر أهل البصرة"^(٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية معلقاً كما سبق: "هذا لأن مسألة خلق أفعال العباد، وإرادة الكائنات، مسألة مشكلة، وكما أن القدرية من المعتزلة وغيرهم أخطئوا فيها، فقد أخطأ فيها كثير ممن رد عليهم أو أكثرهم"^(٤).

٦- غالباً لم يخرجوا لهم أصولاً، وإنما خرجوا لهم في المتابعات، كما ذكر الحافظ ابن حجر حيث قال:

"عمران بن حطان أخرج له البخاري في المتابعات

ولا يضر التخريج عن هذا سبيله في المتابعات والله أعلم.

(١) فتح الباري (١/٣٨٥).

(٢) الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص ٥٩).

(٣) مجموع الفتاوى (٧/٣٨٦).

(٤) مجموع الفتاوى (٧/٣٨٦).

ثم قال: محمد بن إسحاق بن يسار، مختلف في الاحتجاج به، والجمهور على قبوله في السير، أخرج له مسلم في المتابعات، وله في البخاري مواضع عديدة معلقة عنه^(١)، ونقل ابن الملقن عن ابن التين قال: "عمران بن حطان خارجي، وإنما أدخله البخاري في المتابعة لا في الأصول"^(٢).

٧- ربما يكون هذا المبتدع قد تاب قبل موته من بدعته، مثل عمران بن حطان.

قال الحافظ ابن حجر:

"ذكر أبو زكريا الموصلي في "تاريخ الموصل" عن محمد بن بشر العبدي الموصلي، قال: لم يمت عمران بن حطان حتى رجع عن رأي الخوارج، انتهى كلام أبي زكريا".

قال الحافظ: "هذا أحسن ما يعتذر به عن تخريج البخاري له"^(٣).

(١) هدى الساري (ص ٤٣٣، ٤٥٨).

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٢٧/٦٧٥).

(٣) تهذيب التهذيب (٨/١٢٨)، هدى الساري (ص ٤٣٣).

المبحث الرابع: في ذكر الرواة الذين رموا بالاعتزال، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: من رمي بالاعتزال من رجال الكتب الستة:

١ - (ق) إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي المدني.

أولاً: أقوال الأئمة في عقيدته:

قال عبد الرزاق: "ناظرته فإذا هو معتزلي فلم أكتب عنه"^(١).

وقال الشافعي، وعلي ابن المدني: "كان قديراً"^(٢).

وقال أحمد بن حنبل: "كان قديراً معتزلياً جهمياً، كل بلاء فيه"^(٣).

وقال يحيى بن معين: "كان قديراً، وكان رافضياً"^(٤).

وقال البخاري: "جهمي، كان يرى القدر"^(٥).

وقال البزار: "كان قديراً"^(٦).

وقال العجلي: "كان قديراً معتزلياً رافضياً"^(٧).

وقال ابن حبان: "كان يرى القدر، ويذهب إلى كلام جهم"^(٨).

ثانياً: أقوال أئمة الجرح والتعديل في روايته:

اتفقوا على ضعفه، منهم: ابن سعد، ويحيى بن سعيد، ويزيد بن زريع، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المدني، وأبو

(١) إكمال تهذيب الكمال (١/٢٨٥).

(٢) تهذيب التهذيب (١/١٥٩).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (١/٣٥٤).

(٤) تهذيب التهذيب (١/١٥٩).

(٥) التاريخ الكبير (١/٣٢٣).

(٦) تهذيب التهذيب (١/١٥٩).

(٧) إكمال تهذيب الكمال (١/٢٨٦).

(٨) المجروحين لابن حبان (١/١٠٥).

زرعة، ويعقوب بن سفيان، والنسائي، والبزار، وابن حبان، والدارقطني، وأبو أحمد الحاكم، وقال أبو إسحاق الحربي: "رغب المحدثون عن حديثه"، وقال ابن عيينة: "احذروه لا تجالسوه"، وقال بشر بن المفضل: "سألت فقهاء أهل المدينة عنه، فكلهم يقولون: كذاب".

وكان الشافعي حسن الظن فيه، يقول: "لأن يخر إبراهيم من بعد -أو من السماء- أحب إليه من أن يكذب، وكان ثقة في الحديث"^(١).

ثالثاً: خلاصة أقوال من اتهمه بالاعتزال:

الذي يبدو أن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى كان قدرياً معتزلياً جهمياً، مجاهراً بمذهبه المنحرف، وداعية إليه، كما قال ابن المبارك: كان مجاهراً بالقدر.

رابعاً: درجته في الحديث

ضعيف الحديث عند جمهور المحدثين سوى الإمام الشافعي؛ فله رأي فيه، انفرده به.

خامساً: مروياته:

له حديث واحد عند ابن ماجه، ولا علاقة له ببدعته، ولفظه: "من مات مريضاً مات شهيداً، ووقى فتنة القبر، وغدي وريح عليه برزقه من الجنة"^(٢).

٢- (خت ت ق) الربيع بن صبيح السعدي، أبو بكر البصري.

أولاً: أقوال الأئمة في عقيدته:

(١) التاريخ الكبير للبخاري (١/٣٢٣)، الضعفاء الكبير للعقيلي (١/٦٢)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/١٢٥)، المجروحين (١/١٠٥)، الكامل في ضعفاء الرجال (١/٣٥٤)، تهذيب الكمال (٢/١٨٦)، تهذيب التهذيب (١/١٥٩).

(٢) السنن، ح (١٦١٥).

قال أحمد بن حنبل: "كان الربيع بن صبيح معتزلياً، وكان خيراً من عمرو بن عُبيد"^(١).

ثانياً: أقوال أئمة الجرح والتعديل في روايته:

قال الدوري، وابن محررز عن يحيى بن معين، الربيع بن صبيح: "ثقة".

وقال شعبة، والعقيلي: "الربيع بن صبيح من سادات المسلمين".

وقال يعقوب بن شيبة: "رجل صالح صدوق ثقة، ضعيف جداً".

وقال أحمد بن حنبل: "لا بأس به، رجل صالح".

وقال علي بن المدني: "الربيع بن صبيح صالح، ليس بالقوي".

وقال أبو زرعة: "الربيع بن صبيح: شيخ صالح صدوق".

وقال الفلاس: "ليس بالقوي".

وقال العجلي: "لا بأس به".

وقال الدارمي: "سألته عن الربيع بن صبيح فقال: ليس به بأس، وكأنه لم يُطره".

وقال عبد الله بن أحمد: "سألت يحيى بن معين عن المبارك بن فضالة فقال: ضعيف الحديث مثل الربيع بن صبيح في الضعف".

وقال عمرو بن علي، ومحمد بن المثنى: "كان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه، وكان عبد الرحمن يحدث عنه".

وقال ابن سعد، والنسائي: "ربيع بن صبيح بصري ضعيف".

وقال ابن عدي: "له أحاديث صالحة مستقيمة، ولم أر له حديثاً منكراً جداً وأرجو أنه لا بأس به وبرواياته".

(١) مسائل أحمد بن حنبل رواية ابن هانئ (١٩٠٣)، تهذيب الكمال (٩/ ٨٩).

وقال ابن أبي خيثمه: "سمعت يحيى بن معين يقول: الربيع بن صبيح ضعيف الحديث".

وقال عمرو بن علي: "الربيع بن صبيح ليس بالقوي".

وقال أبو حاتم: "الربيع بن صبيح رجل صالح، ومبارك بن فضالة أحب إلي منه".

وقال خالد بن خدّاش: "هو في هديه رجل صالح، وليس عنده حديث يحتاج إليه".

وقال الساجي: "ضعيف الحديث، أحسبه كان يهيم، وكان عبداً صالحاً".

وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالمتين عندهم".

وقال ابن حبان: "لم يكن الحديث من صناعته، فكان يهيم فيما يروى كثيراً، حتى وقع في حديثه المناكير من حيث لا يشعر، لا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد".

وقال الذهبي، وابن حجر: "صدوق"، زاد ابن حجر: "سيء الحفظ"^(١).

ثالثاً: خلاصة أقوال من اتهمه بالاعتزال:

لم أقف على أحد رماه بالاعتزال غير الإمام أحمد، فإله أعلم بمراده من قوله!، لا سيما وقد سُئل عنه فقال: لا بأس به رجل صالح، وقد وصفه بالصلاح أيضاً جماعة من العلماء كما سلف.

رابعاً: درجته في الحديث: صدوق سيء الحفظ.

(١) الطبقات لابن سعد (٧/٢٧٧)، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المدينة (ص٥٩)، أحوال الرجال (ص١٢٣)، الجرح والتعديل (٣/٤٦٥)، الضعفاء للعقيلي (٢/٥٢)، المجروحين (١/٢٩٦)، المتفق والمفترق (٢/٩٠٩)، تاريخ الإسلام (٤/٤٧)، الكاشف (١/٣٩٢)، تهذيب التهذيب (٣/٢٤٨)، التقريب (١٨٩٥).

خامساً: مروياته: له عند الترمذي حديثان، أحدهما: "من كانت الآخرة همه..."^(١)، والآخر في ذم الخوارج "كلاب النار..."^(٢)، وهو حديث يخالف بدعة المعتزلة، وله عند ابن ماجه حديثان آخران، أحدهما: في الرباط في سبيل الله^(٣)، والثاني في الحج^(٤).

٣- (خ د س) فق شبل بن عبّاد المكي القارئ صاحب ابن كثير.

أولاً: أقوال الأئمة في عقيدته:

قال علاء الدين مغلطاي: "ذكره القاضي عبد الجبار في "طبقات المعتزلة"^(٥).

وقال أبو داود: "ثقة، إلا أنه يرى القدر"^(٦).

وقال أبو داود: "أصحاب ابن أبي نجيح يرون القدر عيسى الجرشي، وشبل بن عباد"^(٧).

وقال ابن خلفون: "تكلم في مذهب شبل هذا، ونُسب إلى القدر"^(٨).

وقال الساجي: "أصحاب ابن أبي نجيح عامتهم قدرية، ولم يكونوا أصحاب كلام إلا شبل بن عباد"^(٩).

(١) الجامع، ح (٢٤٦٥).

(٢) الجامع، ح (٣٠٠٠).

(٣) السنن، ح (٢٧٨٠).

(٤) السنن، ح (٢٨٩٠).

(٥) هكذا أشار الحافظ ابن حجر بأن النسائي قد أخرج له في "المجتبى"، ولم أف عليه، وإنما وقفت عليه في "الكبرى".

(٦) إكمال تهذيب الكمال (٢٠٩/٦).

(٧) تهذيب التهذيب (٣٠٦/٤).

(٨) سؤالات الأجرى لأبي داود (١٦٦)، إكمال تهذيب الكمال (٢١٠/٦).

(٩) إكمال تهذيب الكمال (٢١٠/٦).

(١٠) إكمال تهذيب الكمال (٢١٠/٦).

ثانياً: أقوال أئمة الجرح والتعديل في روايته:

قال عباس الدوري: "سمعت يحيى يقول: شبل بن عباد المكي: ثقة".

وقال عبد الله بن أحمد: "قال أبي: شبل ثقة".

وقال علي بن المديني: "شبل بن عباد المكي وسط ولم يكن به بأس".

وقال أبو حاتم: "هو أحب إلي من ورقاء".

وقال أبو داود: "ثقة إلا أنه يرى القدر".

وقال يعقوب بن سفيان: "شبل بن عباد مكي ثقة".

وقال الدارقطني: "شبل بن عباد المكي ثقة".

وقد وثقه ابن خلفون، وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال الحافظ ابن حجر: "ثقة رمي بالقدر"^(١).

ثالثاً: خلاصة أقوال من اتهمه بالاعتزال:

أما عن الاعتزال فلم يثبت أن أحداً من العلماء نسبه إليه، وأصرح ما وقفت عليه في رميته بالقدر قول أبي داود: "كان يرى القدر"، ولو سلمنا بنسبة القدر إليه، فلا يلزم من كونه نُسب إلى القدر أن يكون من المعتزلة، كما صنّفه القاضي عبد الجبار، وقد ترجم له عدد من الأئمة المنصفين، ووثقوه، ولم يشيروا إلى اتهامه بالقدر، فكيف بالاعتزال؟!.

رابعاً: درجته في الحديث: متفق على توثيقه، ورمي بالقدر.

خامساً: مروياته: روى له البخاري في ثلاثة مواضع أصولاً: أحدها في

(١) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص ١٢٥)، تاريخ ابن معين رواية الدوري (٩٨/١)، المعرفة والتاريخ (١/٤٣٥)، الجرح والتعديل (٤/٣٨٠)، الثقات لابن حبان (٨/٣١٢)، سؤالات الحاكم للدارقطني (ص ٢٢٤)، تهذيب التهذيب (٤/٣٠٦)، التقريب (٢٧٣٧).

الحجج^(١)، واثنان في الطلاق^(٢)، وفي موضع معلقاً^(٣)، وله عند أبي داود حديثان: أحدهما في العدة^(٤)، والآخر في الرجم^(٥)، وله عند النسائي ثلاثة أحاديث: في الزكاة^(٦)، واثنان في التفسير^(٧).

٤ - (ع) عبد الله بن أبي نجيح المكي، صاحب التفسير.

أولاً: أقوال الأئمة في عقيدته:

قال ابن أبي شيبة: "سألت علي بن المديني عن عبد الله بن أبي نجيح المكي؟ فقال: أما الحديث فهو فيه ثقة، وأما الرأي فكان قدرياً معتزلياً"^(٨).

وقال البخاري: "عبد الله بن أبي نجيح كان يُتهم بالاعتزال والقدر"^(٩).

وقال جرير بن عبد الحميد: "رأيت ابن أبي نجيح ولم أكتب عنه، كان يرى القدر"^(١٠).

وقال أحمد بن حنبل: "كان يرى القدر، أفسدوه بأخرة، وكان جالس عمرو بن عبيد فأفسدوه، وكان قدرياً"^(١١).

وقال يحيى بن معين: "كان مشهوراً بالقدر"^(١٢).

(١) صحيح البخاري، ح (١٨١٧).

(٢) صحيح البخاري، ح (٤٥٣١) وح (٥٣٤٤).

(٣) صحيح البخاري، (٩/٣).

(٤) السنن، ح (٢٣٠١).

(٥) السنن، ح (٤٤١٤).

(٦) السنن الكبرى، ح (٢٢٢٨).

(٧) السنن الكبرى، ح (١١٢٣٦) وح (١١٣٦٧).

(٨) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (١٠٠).

(٩) الضعفاء الكبير للعقيلي (٣١٧/٢).

(١٠) الضعفاء الكبير للعقيلي (٣١٧/٢).

(١١) تهذيب التهذيب (٥٤/٦).

(١٢) تهذيب التهذيب (٥٤/٦).

وقال أبو حاتم: "إنما يقال في ابن أبي نجیح القدر"^(١).

وقال ابن سعد: "يذكرون أنه كان يقول بالقدر"^(٢).

وقال العجلي: "كان يرى القدر، أفسده عمرو بن عبید"^(٣).

ثانياً: أقوال أئمة الجرح والتعديل في روايته:

قال عباس الدوري، وإسحاق بن منصور عن يحيى بن معين: "ابن أبي نجیح ثقة".

وقال أبو زرعة الرازي: "عبد الله بن أبي نجیح مكّي ثقة".

وقال علي بن المديني: "أما الحديث فهو فيه ثقة".

وقال أبو الحسن الميموني، عن أحمد بن حنبل: "ابن أبي نجیح ثقة".

وقال أبو حاتم الرازي: "ابن أبي نجیح، صالح الحديث".

وقال النسائي: "ثقة".

وقال العجلي: "ثقة، ويقال: إنه كان يرى القدر، ويقال: إن عمرو بن عبید أفسده".

وقال الذهبي، وابن حجر: "ثقة"^(٤).

ثالثاً: خلاصة أقوال من اتهمه بالاعتزال:

أما القدر فلا يخفي أن ابن أبي نجیح كان يرى رأي القدرية، وأما

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٠٣/٥).

(٢) الطبقات الكبرى (٤٨٣/٥).

(٣) الثقات (٦٤/٢).

(٤) الطبقات الكبرى (٤٨٣/٥)، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (١٠٠)، الضعفاء الكبير للعقيلي (٣١٧/٢)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٠٣/٥)، الثقات للعجلي (٦٤/٢)، الكاشف (٦٠٣/١)، تهذيب التهذيب (٥٤/٦)، التقريب (ص ٣٢٦).

رميه بالاعتزال، فقد رماه به علي بن المديني، وتلميذه البخاري، بل كان من الدعاة كما قال يحيى القطان وغيره^(١).
 رابعاً: درجته في الحديث: اتفقوا على توثيقه، إلا أبو حاتم قال: "صالح الحديث".

خامساً: مروياته: عبد الله بن أبي نجيح من الرواة الثقات الذين أكثر البخاري ومسلم والأربعة من الإخراج له، فقد أخرج له البخاري ما يقارب ثلاثين حديثاً، وأغلبها أصول، بينما أخرج له مسلم ما يقارب (١٤) موضعاً، وله عند أبي داود ما يقارب (١٨) موضعاً، وله عند الترمذي ما يقارب (١١) موضعاً، وله عند النسائي ما يقارب (١٦) موضعاً، وله عند ابن ماجه خمسة مواضع؛ (وكل رواياته في أبواب مختلفة وليس في جميع هذه الروايات ما يؤيد بدعة القدر).

٥- (ع) عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان العبّري، أبو عبيدة التنّوري.

أولاً: أقوال الأئمة في عقيدته:

قال العقيلي: "حدثنا محمد بن مروان القرشي، حدثنا أحمد بن المقدم العجلي، قال: كنا في مجلس يزيد بن زريع قال: من أتى جعفر بن سليمان الضبعي، وعبد الوارث التنّوري فلا يقربني، وكان التنّوري ينسب إلى الاعتزال، وكان جعفر ينسب إلى الرفض"^(٢).

وقال الحسن بن الربيع: "قيل لابن المبارك: كيف رويت عن عبد الوارث وتركت عمرو بن عبيد؟ قال: إن عمراً كان داعياً"^(٣).

(١) الضعفاء الكبير للعقيلي (٣١٧/٢).

(٢) الضعفاء الكبير (٥٠٧/١).

(٣) المعرفة والتاريخ (٢/٢٦٣)، وتاريخ بغداد (١٤/٨٣).

وقال عبيد بن محمد التميمي: "كنا إذا جلسنا إلى عبد الوارث كان أكثر حديثه عن عمرو بن عبيد"^(١).

وقد رماه بالقدر الحسن بن الربيع، وابن حبان، والساجي، ويحيى بن معين، وقال: "كان يرى القدر ويظهره"^(٢).

ثانياً: أقوال أئمة الجرح والتعديل في روايته:

وثقه محمد بن سعد، ويحيى بن معين، وابن نمير، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، والعجلي، وابن حجر، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: "كان متقناً في الحديث".

وقال شعبة: "ما رأيت أحداً أحفظ لحديث أبي التياح منه، وقال: تعرف الاتقان في قفاه".

وقال القواريري: "كان يحيى بن سعيد لا يحدث عن أحد ممن أدرنا مثل حماد، وأصحابه، إلا عن عبد الوارث فإنه كان يثبته، فإذا خالفه أحد من أصحابه، قال: ما قال عبد الوارث".

وقال ابن عليّة: "إذا حدثك عبد الوارث بحديث وشد إسماعيل يده -أي خذه-".

وقال أحمد: "كان عبد الوارث أصح الناس حديثاً عن حسين المعلم، وكان صالحاً في الحديث".

وقال الساجي: "كان قديراً، صدوقاً متقناً، ذم لبدعته".

وقال الذهبي: "أحد الحفاظ، إليه المنتهى في الثبوت، إلا أنه قدرى متعصب".

وقال ابن حجر: "ثقة ثبت رمي بالقدر ولم يثبت عنه"^(٣).

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٥١٥/٧).

(٢) تهذيب التهذيب (٤٤٣/٦).

(٣) الطبقات لابن سعد (٢٩٠/٩)، الثقات للعجلي (١٠٧/٢)، الجرح والتعديل (٧٦/٦)، الثقات لابن حبان (١٤٠/٧)، ميزان الاعتدال (٥٨٩/٢)، تهذيب التهذيب (٤٤١/٦)، التقريب (٤٢٥١).

ثالثاً: خلاصة أقوال من اتهمه بالاعتزال:

والذي يظهر أن الاعتزال مجرد تهمة لحقت بعبد الوارث بن سعيد بسبب مجالسته عمرو بن عبيد، وكثرة حديثه عنه، وأنه بريء منه، قال هدبة بن خالد: سمعت عبد الوارث يقول: "ما رأيت الاعتزال قط"^(١)، وقال البخاري: "قال عبد الصمد: إنه لمكذوب على أبي، وما سمعته يقول قط في القدر، وكلام عمرو بن عبيد"، وقال الحافظ ابن حجر: "يحتمل أنه رجع عنه، بل الذي اتضح لي أنهم اتهموه به لأجل ثنائه على عمرو بن عبيد، فإنه كان يقول: لولا أنني أعلم أنه صدوق ما حدثتُ عنه، وأئمة الحديث كانوا يكذبون عمرو بن عبيد، وينهون عن مجالسته، فمن هنا اتهم عبد الوارث"^(٢).

رابعاً: درجته في الحديث: ثقة ثبت.

خامساً: مروياته: عبد الوارث بن سعيد من الرواة الثقات الذين أكثر البخاري ومسلم والأربعة من الإخراج له، فقد أخرج له البخاري (٨٠) موضعاً، في الأصول، وفي أبواب مختلفة، بينما أخرج له مسلم (٦٥) موضعاً في الأصول، وفي أبواب مختلفة، وله عند أبي داود في ما يقارب من (٤٧) موضعاً، في أبواب مختلفة، وله عند الترمذي (٣٠) موضعاً، وله عند النسائي (٣٥) موضعاً، في أبواب مختلفة، وله عند ابن ماجه (١٨) موضعاً ليس في جميع هذه الروايات ما يشيد بدعة القدر.

٦ - (د ت ق) الفضل بن دَلْهَم الواسطي ثم البصري، القَصَاب.

أولاً: أقوال الأئمة في عقيدته:

(١) إكمال تهذيب الكمال (٨/٣٦٩).

(٢) فتح الباري (١/٤٢٢).

قال يزيد بن هارون: "كان الفضل بن دلهم عندنا قصاباً شاعراً معتزلياً"^(١).

وقال أبو داود: "كان معتزلياً، له رأي سوء"^(٢).

وقال الحافظ ابن حجر: "رمي بالاعتزال"^(٣).

ثانياً: أقوال أئمة الجرح والتعديل في روايته:

قال وكيع بن الجراح: "حدثنا الفضل بن دلهم وكان ثقة".

وقال أبو بكر الأثرم: "سألت أحمد بن حنبل عن الفضل بن دلهم فقال: ليس به بأس".

وقال الحسن بن علي الحلواني، عن أحمد: "لا يحفظ الفضل بن دلهم، وذكر أشياء أخطأ فيها".

وقال ابن أبي خيثمة: "سئل يحيى بن معين، عن الفضل بن دلهم فقال: حديثه صالح".

وقال أبو حاتم الرازي: "الفضل بن دلهم صالح الحديث".

وقال أبو داود: "ليس بالقوي، ولا بالحافظ، حديثه منكر، وليس هو برضي".

وقال ابن الجنيد: "في القلب من أحاديثه شيء".

وقال البزار: "لم يكن بالحافظ".

وقال أبو الفتح الأزدي: "ضعيف جداً"^(٤).

وقال الحافظ ابن حجر: "لین، رمي بالاعتزال"^(٥).

(١) العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله (٤٧٢/٣).

(٢) تهذيب التهذيب (٢٧٧/٨).

(٣) التقريب (٥٤٠٢).

(٤) الضعفاء الكبير للعقيلي (٤٤٥/٣)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦١/٧)، المجروحين لابن حبان (٢١٠/٢)، تاريخ واسط (ص ١٠٨)، ميزان الاعتدال (٣٥١/٣)، تهذيب التهذيب (٢٧٧/٨).

(٥) التقريب (٥٤٠٢).

ثالثاً: خلاصة أقوال من اتهمه بالاعتزال:

يتبين من أقوال العلماء الجارحين لعقيدته أن الفضل بن دلهم كان يرى مذهب المعتزلة، ويذهب إليه.
 رابعاً: درجته في الحديث: لئن الحديث.
 خامساً: مروياته: له عند أبي داود موضعان: أحدهما في الوضوء^(١)، والثاني في الرجم^(٢)، وله عند الترمذي موضعان: أحدهما في الإمامة^(٣)، والآخر في الفرائض^(٤)، وله عند ابن ماجه موضع واحد: في باب الرجل يجد مع امرأته رجلاً^(٥).

٧- (ق) الفضل بن عيسى بن أبان الرقاشي، أبو عيسى البصري الواعظ.

أولاً: أقوال الأئمة في عقيدته:

قال يعقوب الفسوي: "الفضل بن عيسى الرقاشي معتزلي ضعيف الحديث"^(٦).

وقال سفيان بن عيينة: "كان يرى القدر"^(٧).

وقال يحيى بن معين: "قدري خبيث"^(٨).

وقال أبو داود: "كان من أخبث الناس قولاً"^(٩).

(١) السنن، ح (٣٠٩٧).

(٢) السنن، ح (٤٤١٧).

(٣) الجامع، ح (٣٥٨).

(٤) السنن، ح (٢٠٩١).

(٥) السنن، ح (٢٦٠٦).

(٦) المعرفة والتاريخ (١٣٩/٣).

(٧) التاريخ الكبير للبخاري (١١٨/٧)، الضعفاء الكبير للعقيلي (٤٤٢/٣)،

(٨) المجروحين لابن حبان (٢١١/٢).

(٩) سؤالات الأجرى لأبي داود (١٠١٠).

وقال العقيلي: "كان يرى القدر"^(١).

وقال الساجي: "كان قدرياً"^(٢).

ثانياً: أقوال أئمة الجرح والتعديل في روايته:

متفق على ضعفه، قال سفيان بن عيينة: لا شيء، كان يرى القدر، وكان أهلاً ألا يروى عنه.

وقال أيوب السختياني: "لو أن فضلاً الرقاشي ولد أخرس كان خيراً له".

وقال ابن المثنى: "كان يحيى، وعبد الرحمن لا يحدثان عنه".

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة، عن يحيى بن معين: "كان قاصاً، وكان رجل سوء، قلت: فحديثه؟ قال: لا تسأل عن القدري الخبيث".

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: "ضعيف".

وقال أبو زرعة، وأبو حاتم: "منكر الحديث".

وقال الأجري: "قلت لأبي داود: أكتب حديث فضل الرقاشي؟ قال: لا ولا كرامة، وقال: كان هالكاً، وقال: كان من أخبث الناس قولاً".

وقال النسائي: "ضعيف، ليس بثقة".

وقال ابن عدي: "الضعف بين على ما يرويه".

وقال الساجي: "كان ضعيف الحديث قدرياً".

وقال الذهبي: "ساقط".

وقال ابن حجر: "منكر الحديث، ورمي بالقدر"^(٣).

ثالثاً: خلاصة أقوال من اتهمه بالاعتزال:

(١) الضعفاء الكبير للعقيلي (٣/٤٤٢)،

(٢) تهذيب التهذيب (٨/٢٨٤).

(٣) التاريخ الكبير (٧/١١٨)، الضعفاء الكبير للعقيلي (٣/٤٤٢)، الجرح والتعديل (٧/٦٤)، الكامل في ضعفاء الرجال (٧/١١٩)، الكاشف (٢/١٢٢)، تهذيب التهذيب (٨/٢٨٤)، التقريب (١٣/٥٤١٣).

ثبت أن الفضل بن عيسى كان يرى مذهب المعتزلة، ويذهب إليه، وفي قول أبي داود: كان من أخبث الناس قولاً، إشارة واضحة إلى سوء مذهبه.

رابعاً: درجته في الحديث: ضعيف منكر الحديث.

خامساً: مروياته: له حديث واحد في الرد على الجهمية^(١).

٨- (خت م د ت س ق) محمد بن إسحاق بن يسار المدني، أبو بكر المُطَّلبي، صاحب المغازي.

أولاً: أقوال الأئمة في عقيدته:

قال يزيد بن زريع: "كان محمد بن إسحاق معتزلياً"^(٢).

وقال سفيان بن عيينة: "رأيت ابن إسحاق في مسجد الخيف فاستحييت أن يراني معه أحد، اتهموه بالقدر"^(٣).

وقال أبو داود: "محمد بن إسحاق قدري معتزلي"^(٤).

وقال دحيم: "اتهمه مالك بالقدر"^(٥).

وقال أبو بكر ابن المنذر: "كان يتشيع، وينسب إلى القدر"^(٦).

وقال ابن حجر: "رمي بالتشيع والقدر"^(٧).

قال محمد بن عبد الله بن نمير: "رمي بالقدر، وكان أبعد الناس منه"^(٨).

(١) السنن، ح (١٨٤).

(٢) سؤالات البرذعي لأبي زرعة (ص ٣٠٢).

(٣) ميزان الاعتدال (٣/٤٦٩).

(٤) تهذيب الكمال (١٦/٥٢٤).

(٥) تهذيب التهذيب (٩/٤٥).

(٦) تهذيب التهذيب (٩/٤٥).

(٧) التقريب (٥٧٢٥).

(٨) تهذيب التهذيب (٩/٤٥).

ثانياً: أقوال أئمة الجرح والتعديل في روايته:

وثقه محمد بن سعد، ويحيى بن معين، والعجلي، والبوشنجي، وزاد ابن معين: "ليس بحجة".

وقال شعبة: "أمير المؤمنين في الحديث".

وقال شعبة، وأبو زرعة: "صدوق في الحديث".

وقال أحمد بن حنبل: "حسن الحديث".

وقال البخاري: "رأيت علي بن المديني يحتج بحديثه".

وقال علي بن المديني: "صالح وسط".

وقال يحيى بن معين، وأبو حاتم، والنسائي: "ضعيف".

وقال يحيى بن معين: "لم يزل الناس يتقون حديثه، ليس هو بذاك".

وكذبه هشام بن عروة، ويحيى القطان، وسليمان التيمي، ووهيب بن خالد، واتهمه مالك.

وقال ابن عيينة يسأل إبراهيم بن المنذر: "ما يقول أصحابك في محمد بن إسحاق؟ قال يقولون: أنه كذاب، قال: لا تقل ذلك".

وقال أحمد بن حنبل: "كثير التدليس جداً"^(١).

وقال ابن حجر: "صدوق يدلّس، رمي بالتشيع والقدر"^(٢).

ثالثاً: خلاصة أقوال من اتهمه بالاعتزال:

الذي يبدو والله أعلم أن محمد بن إسحاق بريء من تهمة الاعتزال، إذ كيف يكون الرجل معتزلياً ثم يجتمع الأئمة الكبار من أهل العلم من أمثال الثوري، وشعبة، وابن عيينة، وحماد بن زيد، وحماد بن

(١) تاريخ ابن معين رواية الدارمي (ص ٤٣)، رواية الدوري (٣/ ٢٢٥)، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص ٨٩)، الطبقات الكبرى (٩/ ٣٢٣)، الضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ٢٣)، الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٢٦١)، الجرح والتعديل (٧/ ١٩١)، تاريخ بغداد (٢/ ٢٠)، ميزان الاعتدال (٣/ ٤٦٨)، تهذيب التهذيب (٩/ ٤٥).

(٢) التقريب (٥٧٢٥).

سلمة، وعبد الله بن المبارك، وإبراهيم بن سعد، وغيرهم من الأئمة ورؤوس السنة على الأخذ عنه^(١)، والذي يظهر أن من نسبه إلى الاعتزال إنما اعتمد على أن بعضهم اتهمه بالقدر، ولو سلمنا بثبوت القول بالقدر له، فلا يلزم أبداً من كون الرجل نُسب إلى القدر أن يكون من المعتزلة، كيف وقد قال محمد بن عبد الله بن نمير الثقة الثبت: "محمد بن إسحاق رُمي بالقدر، وكان أبعد الناس منه"^(٢)، وابن نمير بهذا يرفع عنه ما يراه مجرد اتهام رُمي به الرجل، ويُفهم هذا أيضاً من قول ابن عيينة: "فاستحييت أن يراني معه أحد، اتهموه بالقدر"، ولم يقل كان قدرياً، ولو كان ابن إسحاق قدرياً لجهر بدعته في العراق بيئة القدرية الخصبة، وكان له فيها أتباع وتلاميذ ينشرون بدعته، قال محمد بن سعد: "كان ثقة، ومن الناس من يتكلم فيه، وكان خرج من المدينة قديماً فأتى الكوفة، والجزيرة، والري، وبغداد، فأقام بها حتى مات"^(٣)، وكذا يظهر فيما قاله ابن المنذر: "يُنسبُ إلى القدر"، وما قاله ابن حجر: "رمي بالتشيع والقدر"، ولم يقولوا: "كان قدرياً"، وليس ذلك إلا لأنه من أهل السنة وأهل الحديث والأثر، قال شعبة: "محمد بن إسحاق أمير المؤمنين في الحديث"، وقد ختم ابن عدي القول فيه بقوله: "ربما أخطأ كما يخطئ غيره، ولم يتخلف في الرواية عنه الثقات والأئمة، وهو لا بأس به"^(٤).

رابعاً: درجته في الحديث: صدوق يدلّس، وقد جعله الحافظ ابن حجر في المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين^(٥).

(١) تهذيب التهذيب (٩/ ٤٥).

(٢) تهذيب التهذيب (٩/ ٤٥).

(٣) الطبقات الكبرى (٧/ ٣٢٢).

(٤) تهذيب التهذيب (٩/ ٤٥).

(٥) تعريف أهل التقديس ص (٥١).

خامساً: مروياته: له عند مسلم ما يقارب من (٩) مواضع بعضها أصول، وأكثر من الإخراج لحديثه أبو داود، فزادت مروياته عنده على (١٠٠)، أما الترمذي فأخرج له ما يزيد على (٧٠) موضعاً، وله عند النسائي ما يقارب (٢٤) موضعاً، وله عند ابن ماجه ما يقارب (٧٩) موضعاً، وليس من هذه الروايات ما يؤيد بدعة القدر.

٩- (د ت س ق) محمد بن راشد الخزاعي، أبو عبد الله الشامي المكحولي.

أولاً: أقوال الأئمة في عقيدته:

قال محمود بن غيلان: "سمعت أبا النصر يقول: كنت عند باب الرصافة فسلم علي شعبة، فمر بي محمد بن راشد الخزاعي، فقال لي: كتبت عن هذا شيئاً؟ فقلت: نعم، حديث كذا وكذا، فقال: لا تكتب عنه، فإنه معتزلي خشبي رافضي"^(١).
وقال عبد الله بن المبارك: "أراه اتهم بالقدر".

وقال ابن معين: "كان يقول بالقدر".

وقال عبد الرحمن بن إبراهيم: "كان يُذكر بالقدر إلا أنه مستقيم الحديث".

وقال الساجي: "إنما تكلموا فيه لموضع القدر لا غير"^(٢).

ثانياً: أقوال أئمة الجرح والتعديل في روايته:

وثقه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، ودحيم عبد الرحمن بن إبراهيم، وعلي بن المديني، والنسائي، ومحمد بن عثمان بن أبي الجماهر.

(١) الضعفاء الكبير (٤/٦٥).

(٢) تهذيب التهذيب (٩/١٦٠).

وقال عبد الله بن المبارك، ويعقوب بن شيبه، وأبو حاتم الرازي، والساجي: "صدوق".

وقال عبد الرزاق: "ما رأيت رجلاً أورع في الحديث منه".

وقال الجوزجاني: "كان مشتتلاً على غير بدعة، وكان فيما سمعت متحرياً للصدق في حديثه".

وقال ابن حبان: "كان من أهل الورع والنسك، ولم يكن الحديث من صنعته، فكثير المناكير في روايته، فاستحق ترك الاحتجاج به".

وقال الدارقطني: "يعتبر به".

وقال ابن خراش: "ضعيف الحديث"^(١).

وقال ابن حجر: "صدوق يهم، ورمي بالقدر"^(٢).

ثالثاً: خلاصة أقوال من اتهمه بالاعتزال:

أما نسبة القول بالاعتزال لمحمد بن راشد الخزاعي؛ فقد رواه أبو النضر هاشم بن القاسم، واختلف عليه:

فرواه أحمد بن حنبل، قال: قال أبو النضر: "كنت أوضيء شعبة بالرصافة، فدخل محمد بن راشد هذا، فقال شعبة: ما كتبتُ عنه، أما إنه صدوق، ولكنه شيعي، أو قدرى".

أخرجه عبد الله بن أحمد^(٣)، وابن أبي حاتم^(٤)، والعقيلي^(٥).

ورواه الحسن بن الصباح، عن أبي النضر، قال: "قال لي شعبة: أين

(١) التاريخ الكبير (١/٨١)، الضعفاء الكبير للعقيلي (٤/٦٥)، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله (٣٣٢٢)، الكامل في ضعفاء الرجال (٤/١٠١)، الجرح والتعديل (٧/٢٥٣)، المجروحين لابن حبان (٢/٢٥٣)، تاريخ بغداد (٣/١٨١)، تهذيب التهذيب (٩/١٦٠).

(٢) التقريب (٥٨٧٥).

(٣) العلل (٢/١٧٥، ٣٧٠).

(٤) الجرح والتعديل (٧/٢٥٣).

(٥) الضعفاء (٥/٢٥٧).

كنت؟ أو من أين جئت؟ قلت: من عند محمد بن راشد، قال: شيعي قدري"، أخرجه العقيلي^(١).

خالفهما محمود بن غيلان، فرواه عن أبي النضر، عن شعبة، بلفظ: لا تكتب عنه، فإنه معتزلي خشبي رافضي.

أخرجه العقيلي^(٢) حدثنا محمد بن إسماعيل الصائغ، عن محمود... به، - وقد تفرد بذكر الاعتزال دون غيره-.

وعليه فإن غاية ما يقال في محمد بن راشد، أنه يرى القدر، كما قال ابن المبارك، وأحمد، وابن معين، ولما ذكر بعضهم أن ابن مهدي يحدث عنه، فقال عبد الرحمن بن مهدي: "لم؟ فقال السائل: كان قدرياً؟ فغضب، وقال: فما يضره أن يكون قدرياً؟"، ولا يلزم من كون الرجل قدرياً أن يكون من المعتزلة.

رابعاً: درجته في الحديث: صدوق يهيم، حديثه حسن، ما لم يكن من أوهامه؛ كأن ينفرد بلفظ لا يتابع عليه.

خامساً: مروياته: روى له أبو داود في سننه في سبعة مواضع، أما الترمذي فأخرج له في جامعه في موضع واحد، وروى له النسائي في السنن في موضعين، وله عند ابن ماجه في السنن في خمسة مواضع، ليس من هذه الروايات ما يقوي بدعته.

المطلب الثاني: من رمي بالاعتزال من رجال أصحاب الكتب الستة في غير الكتب الستة.

١- (بخ) حمزة بن نَجِيح، أبو عمار، ويقال أبو عمار، البصري.

(١) الضعفاء (٥/ ٢٥٧).

(٢) الضعفاء (٥/ ٢٥٧).

أولاً: أقوال الأئمة في عقيدته:

قال البخاري: "قال موسى بن إسماعيل: كان معتزلياً"^(١).

وقال أبو أحمد الحاكم: "يقال كان معتزلياً"^(٢).

وقال ابن حبان: "كان قدرياً"^(٣).

وقال ابن حجر: "لين، رمي بالاعتزال"^(٤).

ثانياً: أقوال أئمة الجرح والتعديل في روايته:

قال أبو بكر الآجري: "سألت أبا داود، عن حمزة بن نجيح؟ فقال: ثقة".

وذكره البخاري، والعقيلي في "الضعفاء".

وقال ابن أبي حاتم: "سمعت أبي يقول: هو ضعيف الحديث، قلت: يكتب حديثه؟ قال زحفاً".

وقال العجلي: "حمزة بن نجيح أبو عمارة ضعيف".

وقال أبو الفتح الأزدي: "ضعيف الحديث".

وقال ابن حجر: "لين، رمي بالاعتزال"^(٥).

ثالثاً: خلاصة أقوال من اتهمه بالاعتزال:

رُمي حمزة بن نجيح بالاعتزال من قبل أئمة منهم: موسى بن إسماعيل كما نقل عنه الإمام البخاري.

رابعاً: درجته في الحديث: ليين الحديث.

(١) التاريخ الكبير (٥٢/٣).

(٢) تهذيب التهذيب (٣٤/٣).

(٣) الثقات (٢٢٨/٦).

(٤) التقريب (١٥٣٦).

(٥) الضعفاء الصغير للبخاري (ص ٥١)، سؤالات الآجري لأبي داود (١٣٤٩)، الضعفاء الكبير للعقيلي (٢٩٠/١)، الثقات للعجلي (٣٢٣/١)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢١٦/٣)، تهذيب التهذيب (٣٤/٣)، التقريب (١٥٣٦).

خامساً: مروياته: روى له البخاري في الأدب^(١) في موضع واحد، ولا علاقة له ببدعته.

٢- (أبو داود في القدر) سهل بن أبي الصلت العيشي البصري السراج.

أولاً: أقوال الأئمة في عقيدته:

قال يزيد بن هارون: "كان سهل بن أبي الصلت معتزلياً، وكنت ألمي معه في المسجد فلا أسمع منه، وكنت أعرف ذلك فيه"^(٢).

ثانياً: أقوال أئمة الجرح والتعديل في روايته:

قال يحيى بن معين: "ليس به بأس".

وقال مسلم بن إبراهيم: "هو ثقة".

وقال الحافظ ابن حجر: "قال البخاري، ومسلم: كان ثقة"، وكذا قال الأجري، عن أبي داود.

وقال مغلطاي: "قال عباس، عن ابن معين: بصري ثقة".

وقال أبو حاتم: "بصري صالح الحديث، لا بأس به".

وقال أبو داود عن أحمد: "مقارب الحديث إلا أن عنده حديثين منكرين".

وقال الساجي، وابن حجر: "صدوق"، وزاد ابن حجر: "له أفراد، كان القطان لا يرضاه".

وقال ابن عدي: "هو في عداد من يجمع حديثه، ... وهو غريب الحديث".

(١) الأدب المفرد ح (١٣٩).

(٢) العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله (٣/ ٤٧٢).

وقال عمرو بن علي: "سمعت يحيى بن سعيد ذكر سهلاً السراج، فقال: روى شيئاً منكراً".

وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال الذهبي: "هو صالح الحديث"^(١).

ثالثاً: خلاصة أقوال من اتهمه بالاعتزال:

انفرد يزيد بن هارون برميته بالاعتزال، ولا أعرف أحداً نسب إليه القول بالاعتزال، أو حتى بالقدر، إلا ما كان من قول يزيد بن هارون هذا، وقوله محتمل، وقد ترجم لسهل هذا ووثقه جماعة من الأئمة، ولم ينسب واحد منهم له القول بالاعتزال؟.

رابعاً: درجته في الحديث: صدوق، حسن الحديث.

٣- (د: في القدر، ق: في التفسير) عمرو بن عُبيد بن باب التميمي، أبو عثمان البصري.

أولاً: أقوال الأئمة في عقيدته:

قال ابن سعد: "معتزلي صاحب رأي، ليس بشيء في الحديث"^(٢).

وقال أحمد بن حنبل: "كان عمرو بن عُبيد رأس المعتزلة، وأولهم في الاعتزال"^(٣).

وقال العقيلي: "حدثنا معاذ بن المثنى، حدثنا أبي، عن أبيه قال: كان قدرياً معتزلياً"^(٤).

(١) التاريخ الكبير (٤/١٠١)، تاريخ ابن معين رواية الدوري (٤/٢٠٠)، الضعفاء الكبير للعقيلي (٢/١٥٦)، الجرح والتعديل (٤/٢٠٠)، الثقات لابن حبان (٦/٤٠٦)، الكامل لابن عدي (٦/٣٩)، تهذيب التهذيب (٤/٢٥٥)، التقريب (٢٦٦٣).

(٢) الطبقات الكبرى (٧/٢٠١).

(٣) مسائل أحمد بن حنبل رواية ابن هانئ (١٩٠٣).

(٤) الضعفاء الكبير (٣/٢٧٩).

وقال ابن حبان: "أحدث من البدع، واعتزل مجلس الحسن ومعه جماعة، فسموه المعتزلة، وكان عمرو بن عبيد داعية إلى الاعتزال، يشتم أصاب رسول الله ﷺ ويكذب مع ذلك في الحديث توهمًا لا تعمدًا"^(١).

وقال الطبراني: "عمرو بن عبيد كان معتزليًا"^(٢).

وقال مغلطاي: "شيخ القدرية والمعتزلة"^(٣).

وقال المزي: "شيخ القدرية والمعتزلة"^(٤).

وقال الذهبي: "القدرية، كبير المعتزلة وأولهم"^(٥).

وقال ابن حجر: "المعتزلي المشهور كان داعية إلى بدعته"^(٦).

ثانيًا: أقوال أئمة الجرح والتعديل في روايته:

اتفقوا على ضعفه، وبعضهم كذبه، ومنهم: يونس بن عبيد، وابن سعد، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وعمرو بن علي، وأبو حاتم الرازي، وأبو داود، والنسائي، ابن حبان، والناس، وقال الساجي: "كان الحسن، وأيوب، وابن عون، وسليمان التيمي، ويونس بن عبيد يذمون عمرواً وينهون الناس عنه، وكانوا أعلم به، وله مثالب يطول ذكرها، وحديثه لا يشبه رواية أهل البيت"^(٧).

(١) المجروحين (٢/٦٩).

(٢) تاريخ دمشق (١١/١٩٣).

(٣) إكمال تهذيب الكمال (١٠/٢١٤).

(٤) تهذيب الكمال (٢٢/١٢٣).

(٥) المغني في الضعفاء (٢/٤٨٦)، سير أعلام النبلاء (٦/١٠٤).

(٦) هدى الساري (ص٥٨)، التقريب (٥٠٧١).

(٧) مسائل أحمد بن حنبل رواية ابن هانئ (١٩٠٣)، الضعفاء الكبير (٣/٢٧٩)، الطبقات الكبرى

(٧/٢٠١)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/٢٤٦)، المجروحين (٢/٦٩)، تاريخ بغداد

(١٤/٧٦)، تاريخ دمشق (١١/١٩٣)، تهذيب الكمال (٢٢/١٢٣)، سير أعلام النبلاء (٦/١٠٤)،

تهذيب التهذيب (٨/٧٠).

ثالثاً: خلاصة أقوال من اتهمه بالاعتزال:

عمرو بن عبید شیخ المعتزلة، وإليه المنتهى في الاعتزال والقدر.

رابعاً: درجته في الحديث: ضعيف الحديث، متهم بالكذب.

الخاتمة:

من أبرز النتائج والتوصيات التي توصلت إليها من خلال العمل في هذا البحث:

١. أن من وصّفوا بالاعتزال من رجال الكتب الستة: (تسع رواة)، و(ثلاثة آخرون) رُموا بالاعتزال وهم من رواة أصحاب الكتب الستة خارج الكتب الستة، في الأدب المفرد للبخاري، وفي القدر لأبي داود، وفي التفسير لابن ماجه.

٢. وقد ثبتت نسبة بدعة الاعتزال إلى (أربعة) منهم، ممن هو من رجال الكتب الستة، وهم: (إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، وعبدالله بن أبي نَجِيح المكي، والفضل بن دَلْهَم الواسطي، والفضل بن عيسى بن أبان الرَّقَاشي)، وإلى (اثنين) من رجال أصحاب الكتب الستة، خارج الكتب الستة وهما: (حمزة بن نَجِيح البصري، وعمرو بن عبيد بن باب التميمي).

٣. وهؤلاء الذين ثبت اعتزالهم لديّ؛ إما أن يكون معروفًا مشهوراً ببدعته ورأسًا فيها، مثل: عمرو بن عبيد، أو نصّ جماعة من العلماء على كونه معتزليًا، وليس لقولهم معارض يدفع به.

٤. بيان أن غالب من وصّفوا بالاعتزال من رجال الكتب الستة، ليسوا كذلك، وأن مراد من رماهم بالاعتزال أن يبين أن فيهم شَبَهًا من المعتزلة، كما تقدم في أول البحث من أن من عقائد المعتزلة ما وافقوا فيه القدرية.

٥. أن الأئمة الذين رووا عن رومي بالاعتزال معذورون، ولهم تأويل سائغ: لثلاثيفوت شيء من الرواية عن هؤلاء الذين رُموا بالاعتزال، وأن بدعة الاعتزال ليست بدعة مكفرة عندهم وإلا لما رووا عنهم.

٦. أن وصف الراوي بالبدعة لا يؤثر في قبول مروياته؛ طالما أنه من أهل الديانة والضبط والحفظ لما يرويه، ما لم يكن مكفرًا ببدعته، أو

معانداً مكابراً لا يقبل الحق إذا بان له، أو كان ممن يستحلون الكذب لترويج بدعته، ويدل هذا على إنصاف الأئمة لمثل هؤلاء، وهذا شأن غالب من وقع في البدع من الرواة المشاهير.

٧. لا بد لطالب العلم من البحث في حال الراوي لا سيما من وُصف ببدعة كالاعتزال، والوقوف على حقيقة بدعته، ووصفها، والوقوف على كلام أهل العلم في ضبطه لما يرويه، قبل أن يحكم عليه بمجرد وصفه بالبدعة.

٨. والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المصادر والمراجع

الإبانة الكبرى. لأبي عبد الله ابن بطّة العكبري، تحقيق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري، الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ.

أحوال الرجال. لإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، تحقيق: صبحي البدري السامرائي الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة النشر: ١٤٠٥ هـ.

أسامي الضعفاء لأبي زرعة الرازي، تحقيق: أبو عمر الأزهرري، نشر: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٣٠ هـ.

اعتقادات فرق المسلمين والمشركين. لأبي عبد الله محمد بن عمر الرازي، تحقيق: علي سامي النشار، الناشر: دار الكتب العلمية || بيروت.

الاقتراح في بيان الاصطلاح. لتقي الدين ابن دقيق العيد، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

إكمال تهذيب الكمال. لعلاء الدين مغلطاي بن قليج الحنفي، تحقيق: عادل بن محمد، وأسامة بن إبراهيم، نشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ.

الإيمان. لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية الحراني، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، عمان، الأردن، الطبعة: الخامسة، ١٤١٦ هـ.

البدایة والنهاية. لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ.

بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية. لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ.

الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار. لأبي الحسين يحيى بن أبي الخير العمراني، تحقيق: سعود بن عبد العزيز الخلف، الناشر: أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.

تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. لشمس الدين الذهبي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، نشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م.

التاريخ. لأبي زرعة الدمشقي، تحقيق: شكر الله بن نعمة الله القوجاني، نشر: مجمع اللغة العربية - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٩٨٠م.

تاريخ ابن معين. رواية الدوري، تحقيق: عبد الله بن أحمد بن حسن، نشر: دار المأمون للتراث بيروت، الطبعة: الأولى سنة ١٤٠٠هـ.

تاريخ ابن معين. رواية الدارمي تحقيق أبي عمر الأزهري، نشر: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة، الطبعة: الأولى سنة ١٤٢٩هـ.

التاريخ الأوسط. لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: تيسير بن سعد، الناشر: دار الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ.

تاريخ بغداد. لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: بشار عواد معروف، نشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

تاريخ الثقات. لأبي الحسن العجلي، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، نشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ.

تاريخ دمشق، لأبي القاسم ابن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، نشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥ هـ.

التاريخ الكبير. لأبي عبد الله البخاري، تحقيق: محمد بن صالح الدباسي - محمود النحال، الناشر: الناشر المتميز، الطبعة: الأولى، ١٤٤٠ هـ.

التاريخ الكبير. لابن أبي خيثمة، تحقيق: صلاح بن فتحى هلال، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ.

التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين. لأبي المظفر طاهر بن محمد الأسفراييني، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الناشر: عالم الكتب - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ.

تقريب التهذيب. لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، نشر: دار الرشيد - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ.

التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع. لأبي الحسين المَلْطِي العسقلاني، تحقيق: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث - مصر.

تهذيب التهذيب. لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، نشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند - حيدر آباد الدكن، الطبعة: الأولى، ١٣٢٥ هـ.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال. لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزني، تحقيق: د. بشار عواد معروف، نشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ.

الثقات. لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، تحقيق: الدكتور محمد عبد المعيد خان، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ.

الجرح والتعديل. لابن أبي حاتم، تحقيق: المعلمي اليماني، نشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، مصوراً من الطبعة الهندية الطبعة: الأولى، ١٩٥٢م إلى ١٩٥٣م.

ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجاهدين وثقات فيهم لين. لشمس الدين الذهبي، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، نشر: مكتبة النهضة الحديثة - مكة الطبعة: الثانية، ١٣٨٧ هـ.

الرد على الزنادقة والجهمية. لأبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: محمد حسن راشد، الناشر: المطبعة السلفية - القاهرة، ١٣٩٣ هـ.

سؤالات أبي داود السجستاني للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: أبو عمر الأزهري، نشر: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ.

سؤالات أبي عبيد الآجري. لأبي داود السجستاني، تحقيق: أبي عمر الأزهري، نشر: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة، الطبعة: الأولى سنة ١٤٣١ هـ.

سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي تحقيق: أبو عمر الأزهري، نشر: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ.

سؤالات الحاكم لأبي الحسن الدارقطني. للحاكم، تحقيق: أبو عمر الأزهري، نشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ.

سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة للإمام علي بن المديني. لأبي جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة الكوفي، تحقيق: أبو عمر الأزهري، نشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ.

سؤالات يحيى بن معين، رواية ابن الجنيدي، تحقيق أبي عمر الأزهري، نشر دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة، الطبعة: الأولى سنة ١٤٢٨ هـ.

سير أعلام النبلاء. لشمس الدين الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، نشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: التاسعة، ١٤١٣ هـ.

شرح الأصول الخمسة. لعبد الجبار بن أحمد المعتزلي، تحقيق الدكتور: عبد الكريم عثمان، القاهرة - مكتبة وهبة، الطبعة الثانية: ١٤٣١ هـ.

شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة. لأبي القاسم هبة الله بن الحسن اللالكائي، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، الناشر: دار طيبة - السعودية، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٣ هـ.

شرح العقيدة الطحاوية. لابن أبي العز الحنفي، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الرابعة، ١٣٩١ هـ.

الشريعة. لأبي بكر محمد بن الحسين الأجرئي، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميحي، الناشر: دار الوطن - الرياض / السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠ هـ.

صحيح مسلم. لمسلم بن الحجاج النيسابوري. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

العلل ومعرفة الرجال. للإمام أحمد، رواية ابنه عبد الله، تحقيق أبي عمر الأزهرى، نشر دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة، الطبعة: الأولى سنة ١٤٣٤هـ.

العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل، رواية الميموني، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهرى، نشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ.

العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل، رواية المروزي، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهرى، نشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ.

العلل الواردة في الأحاديث النبوية. لأبي الحسن الدارقطني. تحقيق: محمد صالح الدباسي، الناشر: مؤسسة الريان - بيروت. الطبعة الثالثة ١٤٣٢هـ.

غريب الحديث. لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، الناشر: مطبعة العاني - بغداد، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧هـ.

الضعفاء، لأبي عبد الله البخاري، تحقيق: أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، نشر: مكتبة ابن عباس، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

الضعفاء. للعليلي، تحقيق: الدكتور مازن السرساوي، الناشر: دار الرشد - الرياض الطبعة: الأولى ١٤٣٧هـ.

الطبقات الكبير. لمحمد بن سعد، تحقيق: علي عمر، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.

الفتاوى الكبرى. تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم ابن تیمیة،
الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ.

فتح الباري شرح صحيح البخاري. لأبي الفضل أحمد بن علي بن
حجر العسقلاني الشافعي، نشر: المكتبة السلفية، المعرفة - بيروت،
سنة: ١٣٧٩.

الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية. لعبد القاهر بن طاهر، أبو منصور
البغدادي، الناشر: دار الآفاق الجديدة - بيروت، الطبعة: الثانية،
١٩٧٧ م.

الفصل في الملل والأهواء والنحل. لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم
الظاهري، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة.

القدر. لأبي بكر جعفر بن محمد الفريابي، تحقيق: عبد الله بن حمد
المنصور، الناشر: أضواء السلف - السعودية، الطبعة: الأولى،
١٤١٨ هـ.

الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة. لشمس الدين الذهبي
تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، نشر: دار القبلة
للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى،
١٤١٣ هـ.

الكامل في ضعفاء الرجال. لابن عدي، تحقيق: الدكتور مازن بن محمد
السرساوي، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤
هـ.

الكفاية في علم الرواية. للخطيب البغدادي، تحقيق: الدكتور أحمد عمر
هاشم أستاذ الحديث بجامعة الأزهر، الناشر دار الكتاب العربي،
بيروت الطبعة: الأولى ١٤٠٥ هـ.

المتفق والمفترق. لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي،
تحقيق: الدكتور محمد صادق آيدن الحامدي، نشر: دار القادري
للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ.

المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين. لابن حبان، تحقيق:
محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي - حلب، الطبعة: الأولى،
١٣٩٦ هـ.

مجموع الفتاوى. لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية
الحراني، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع
الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة
العربية السعودية.

مروج الذهب ومعادن الجوهر. لأبي الحسن علي بن الحسين بن علي
المسعودي، تحقيق: أسعد داغر، الناشر: دار الهجرة - تاريخ النشر:
١٤٠٩ هـ.

مسائل أحمد بن حنبل. - رواية ابن هانئ-، رواية: إسحاق بن إبراهيم
بن هانئ النيسابوري، تحقيق: أبو عمر الأزهرى، نشر: دار الفاروق
الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ.

معالم السنن، لأبي سليمان الخطابي، الناشر: المطبعة العلمية - حلب،
الطبعة: الأولى ١٣٥١ هـ.

المعرفة والتاريخ. لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: د/
أكرم العمري، نشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى،
١٩٨١ هـ.

معرفة الرجال. ليحيى بن معين. رواية ابن محرز. تحقيق أبي عمر
الأزهرى، نشر: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة،
الطبعة: الأولى سنة ١٤٣٠ هـ.

المغني. لعبد الجبار بن أحمد المعتزلي، المكتبة الأزهرية للتراث، تحقيق محمد علي النجار، وعبدالحليم النجار - مراجعة إبراهيم مدكور - إشراف طه حسين. سنة الطبع: ١٩٨٠ م.

مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين. لأبي الحسن الأشعري، تحقق: نعيم زرزور

الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ.

الملل والنحل. لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٤٠٤ هـ.

منهاج السنة النبوية. لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: د/ محمد رشاد سالم، الناشر: مؤسسة قرطبة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ.

المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. لأبي زكريا النووي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢ هـ.

المنية والأمل. القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني المعتزلي، تحقيق: الدكتور سامي النشار - الدكتور عصام الدين محمد، الناشر: دار المطبوعات الجامعية - الإسكندرية، تاريخ الطبع: ١٩٧٢ م.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال. لشمس الدين الذهبي، تحقيق: محمد رضوان عرقسوسي، ومحمد بركات،...، نشر: مؤسسة الرسالة العالمية - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ.

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم ابن خلكان تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٩٤.

هدى الساري مقدمة فتح الباري. لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: نشر: المكتبة السلفية، سنة النشر: ١٣٧٩ هـ.



رواية و دراية

باب يعنى بالدراسات المتعلقة بجمع وتخريج الأحاديث
والكلام عليها روايةً ودرايةً.



مرويات فضل الرُّوحَاء وما جاورها من
الأودية والجبال
جمعاً ودراسةً



د. أيمن بن أحمد بن صالح الرحيلي

الأستاذ المشارك في كلية الحديث الشريف والدراسات
الإسلامية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

ملخص البحث

يعنى البحث بجمع المرويات الواردة في فضل وادي الرّوحاء وما جاوره من الأودية والجبال، ودراستها دراسة حديثة نقدية تفصيلية، ويهدف إلى جمع ما تفرّق من أحاديث موضوع البحث في مكان واحد، مع بيان حكمها، وتصحيح بعض الاعتقادات الخاطئة والتصرفات المبتدعة، المبنية على الأحاديث الضعيفة جداً والمكذوبة، ومن أهمية البحث وسبب التأليف فيه: ورود أحاديث متعددة جاء فيها ذكر الروحاء، ومنها ما هو في فضلها وما جاورها، وتفرّقها في أبواب شتى وفي مصادر متعددة من كتب الحديث والسيرة والمغازي وتاريخ المدينة وغيرها، مع عدم بيان درجتها في تلك المصادر، وكون هذه الأماكن على طريق الحجاج والزائرين. وقد جُمع البحث باتباع المنهج الاستقرائي، بحيث جمعت الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة من كافة المصادر، وتخريجها ودراستها دراسة حديثة، مع خدمة النص بما يحتاج إليه من شرح غريب وتحديد بلدان، وغير ذلك. وقد بلغ عدد المرويات الواردة في البحث سبعة عشر رواية بغير تكرار، المرفوعة منها إلى النبي صلى الله عليه وسلم: ثلاثة عشرة. والموقوفة على الصحابة: ثلاثة. والمقطوعة على التابعين: واحدة. وكل هذه الفضائل لم يصح منها شيء، ويغلب عليها النكارة والضعف الشديد. ويلاحظ عدم عناية كتب البلدان والسيرة ببيان ما صح وضعف من أحاديث في فضائل البقاع والأماكن التي وقفت عليها، بل ربّما ذكروا ما لا أصل له.

الكلمات المفتاحية:

الروحاء - عِرْقُ الظِّبَةِ - حَمْت - وَرِقَان - قُدْس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف النبيين والمرسلين، وعلى آله وصحبه والتابعين، ومن تبعهم إحسان، واقتفى أثرهم، وترسم خطاهم إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن جمع المرويات الواردة في باب ما، طريقة سلكها العلماء، وسار على جادتها طلاب علم الحديث، وفيها من الفوائد العلمية، والنفائس الحديثية؛ ما يجد فيه الطلاب بغيتهم، من جمع الشتات، وبيان الألفاظ، وبيان صحيح الأحاديث من سقيمها.

وكنت أسمع منذ زمن طويل بعض الأحاديث الواردة في فضل الروحاء، وبعض الأماكن القريبة منها كعرق الظبية، وحمى، وجبل ورقان، وقدس، وربما سئلت عن حديثٍ مروى في فضل بعضها، فأجبت السائل باقتضاب، وانضاف إلى ذلك رغبة قديمة في جمع مرويات فضل الروحاء وما جاورها من الأودية والجبال، فتم لي ذلك في هذا البحث بحمد الله تعالى.

وهذه البقاع لها أهمية كبيرة في التاريخ والسيرة، وفي مسير الناس بين مكة والمدينة المدينتين العظيمتين المقدستين التي يؤمهما أهل الإسلام على مر التاريخ والأزمان، والطريق الذي يمر بين المدينتين هو طريق القوافل القديم، ماراً بقري وأودية مشهورة، سيأتي ذكرها وتحديد موضعها، كملل، والفريش، والسيالة، والروحاء، وعرق الظبية، والمنصرف، وغيرها.

سلكه النبي صلى الله عليه وسلم في ذهابه إلى مكة وإيابه منها، عداً سفر الهجرة.

مشى معه في غزوة بدر، وعمرة الحديبية، وعمرة القضاء، وفتح مكة، وحجة الوداع.

وسلكه الخلفاء الراشدون وسائر الصحابة ومن بعدهم.

وقد بقي الناس يسلكون الطريق القديم إلى نحو ٤٥ سنة، لما افتتح طريق الهجرة السريع، فصار هو الطريق السريع إلى مكة، وإن بقي الطريق السابق على حاله، ولا يكاد يسلكه ممن أراد الذهاب إلى مكة إلا من كان ساكنًا في بعض قرّاه.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

يمكن إجمالها في الآتي:

١. كثرة الأحاديث التي ورد فيها ذكر الروحاء خصوصًا، منها ما صحّ في الصحيحين وغيرهما، ومنها ما دون ذلك، ومما ورد فيها أحاديث في فضلها، وجمعها والنظر فيها له أهمية بالغة.
٢. تفرق الأحاديث الواردة في أبواب شتى، وفي كتب متعددة، في المسانيد، وكتب تاريخ المدينة، وكتب المغازي، وغيرها، وجمع المتفرّق أحد أنواع التصنيف.
٣. عدم بيان درجة هذه الأحاديث في الكتب التي أوردتها ككتب تاريخ المدينة، وكتب البلدان.
٤. كون أغلب هذه الأماكن على طريق الحجّاج والزائرين لمدينة النبي صلى الله عليه وسلم منذ قرون، وقلّ سلوك هذا الطريق بعد فتح طريق الهجرة.

تصحيح الاعتقادات الخاطئة، والتصرفات المبتدعة، من شدّ الرّحال إلى أماكن لم تثبت فضيلتها، أو التبرّك بما لا يُشرع فيه التبرّك، واعتقاد ما لا يصح، بناءً على أحاديث مكذوبة أو ضعيفة جدًا لا تقوم بها الحجة.

الدراسات السابقة:

الكتب المؤلفة في فضائل البلدان كثيرة ومتعددة، وهو منهج مسلوک عند أهل العلم، ومن ذلك:

فضائل مكة، وفضائل المدينة كلاهما لأبي سعيد الجندي (ت: ٣٥٥هـ)، وفضائل مصر المحروسة، لابن الكندي (ت: ٣٥٥هـ)، وفضائل الشام ودمشق، لأبي الحسن الربيعي (ت: ٤٤٤هـ)، وفضائل الشام للسمعاني (ت: ٥٦٢هـ)، ولابن رجب (ت: ٧٩٥هـ)، وفضائل بيت المقدس لابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، ولضياء الدين المقدسي (ت: ٦٤٣هـ)، وغيرها.

وكتاب: الأحاديث الواردة في فضل المدينة. للدكتور: صالح الرفاعي، هو كتابٌ خاص بما ورد من أحاديث في فضل المدينة خاصة، وقد يشتهر بموضوع هذا البحث، إذ هو في أماكن قريبة من المدينة وليست منها. ومن الكتب التي لها علاقة بموضوع البحث، ثلاثة كتب اشتملت على مادة تاريخية نفيسة:

- الروحاء تاريخ ومعالم، لعبد الخالق بن سلامة الرحيلي -رحمه الله- وهو كتاب كما وصفه مؤلفه -رحمه الله- بقوله: (دراسات ميدانية عن قرية الروحاء بمنطقة المدينة المنورة). وساق فيه جملةً من الأحاديث الواردة في الروحاء دون دراسة حديثة تخصصية^(١).
- كتاب: جبل وِرْقَان في الجغرافيا والتاريخ والأدب، دراسة وصفية ميدانية، تأليف: فهد عيد الصاعدي، وطلال سلمان الصاعدي.
- كتاب: جبل وِرْقَان في الآثار والأخبار والأشعار، دراسة جغرافية وتاريخية وأدبية، لبندر بن حسين الزُّبالي الحربي.

والكتابان كما ظهر من الوصف المكتوب على الغلاف: في الجغرافيا والتاريخ والأدب.

وتطرقا لذكر بعض النصوص الحديثية التي ورد فيها ذكر ورقان، مع عزو مختصر للأحاديث، وأورد الثاني أحكام الهيثمي على الأحاديث^(١).

خطة البحث:

جعلت البحث في مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث، وخاتمة.
أما المقدمة ففيها مقدمة للموضوع، وبيان أسباب البحث فيه.
وأما التمهيد ففيه تعريف بالأماكن التي رويت في فضلها مرويات.
واشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالروحاء.

المطلب الثاني: التعريف بعرق الظبية.

المطلب الثالث: التعريف بوادي حمت.

المطلب الرابع: التعريف بجبل ورقان.

المطلب الخامس: التعريف بقُدس.

أما موضوع البحث فمقسّم إلى خمسة مباحث:

المبحث الأول: ما رُوي في فضل وادي الروحاء.

المبحث الثاني: ما رُوي في فضل عِرْق الظبية.

المبحث الثالث: ما رُوي في فضل وادي حَمْت.

المبحث الرابع: ما رُوي في فضل جبل وَرِقَان.

المبحث الخامس: ما رُوي في فضل جبل قُدس.

(١) جبل وَرِقَان في الآثار والأخبار والأشعار، (ص/ ٥٥-٦٠). جبل ورقان في الجغرافيا والتاريخ والأدب (ص/ ١٣٢-١٣٥).

منهج البحث:

أولاً: جمع المادة العلمية، وحد الموضوع:

- السير في إعداد البحث على المنهج الاستقرائي، بحيث قمتُ باستقراء المرويات التي وردت في موضوع البحث.
- جمع الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة من كافة مصادر السنة والسيرة والتاريخ.
- مراعاة التوسعة في معنى الفضيلة، لأن بعض أفرادها مما يختلف فيه، ومقصود البحث جمع كل ما ثبت أنه فضيلة، وكذا ما يُظن أنه فضيلة وإن لم يكن كذلك.

ثانياً: ترتيب الأحاديث وتخريجها والكلام على روايتها وما يتعلق بخدمة النص:

١. ترقيم كل حديثٍ من أحاديث البحث بترقيمين، الأول عام تسلسلي لكافة المباحث، والثاني خاص بالمبحث الوارد فيه.
٢. تخريج الحديث والأثر من كافة كتب السنة وغيرها، مع بيان ما له من متابعات وشواهد حسب الحاجة إليها.
٣. ترتيب المخرجين للحديث والأثر حسب وفياتهم، إلا إن كان الحديث مروياً من طريق أحد المصنفين فأقدمه لهذه المناسبة.
٤. الاقتصار في الترجمة للرواة على مَنْ له تأثير في الحكم على الحديث.
٥. العزو إلى الكتب الستة، وموطأ مالك، وسنن الدارمي، بذكر اسم الكتاب، وترجمة الباب، وأرقام الأجزاء والصحائف، والأحاديث. والعزو إلى مَنْ عداهم بذكر أرقام الأجزاء والصحائف، والأحاديث.
٦. تبين درجة الحديث وفقاً لقواعد أهل الحديث، مع الاستعانة بأحكامهم.

٧. شرح الألفاظ الغريبة من كتب غريب الحديث وشروحه وغيرها عند الحاجة.
٨. التعليق على ما يحتاج إلى تعليق.
٩. عزو الآيات القرآنية بذكر اسم السورة، ورقم الآية، مع كتابتها بالرسم العثماني.
١٠. التعريف الموجز بالبقاع والوقائع غير المشهورة، وكل ما يحتاج إلى تعريف.
١١. الالتزام بعلامات الترقيم، وضبط ما يحتاج إلى ضبط.

التمهيد

المطلب الأول: التعريف بالرُّوحَاء.

الرُّوحَاء: بفتح الرَّاء، وسكون الواو، والحاء المهملة، زنة فُعلاء، من الراحة والروح والاستراحة، ويوم روح أي طيب وبقة روحاء أي ذات راحة وانبساط.

وهي فُجٌ طويلٌ ووادٍ ضيِّقٌ في أوله، واسع في أوسطه، يقع في وادي الصفراء^(١)، يبدأ من السيادة وينتهي بالمنصرف^(٢) "المسيجد حاليًا".

وتبعد حاليًا عن المدينة بالتقدير الحالي: سبعون كيلو متر (٧٠ كم) تحديداً من ميقات ذي الحليفة إلى بئر الروحاء عن طريق خط السيارات السريع.

وشرف الروحاء هو آخر السيادة^(٣)، وهو يشمل: عرق الظبية، وبئر الروحاء، وتنتهي بالمنصرف "المسيجد".

(١) من أودية الحجاز الفحول كثير القرى والخيوف، يبدأ إذا خرجت من المدينة فتجاوزت قرية "الفريش" فهذا أوله، ثم تسير فيه ماراً بالروحاء، فالمسيجد، والخييف، والواسطة، حتى تتجاوز بدرًا، أي: أنه يلقي المسافر من هذا الطريق على (٥١) كيلاً من المدينة، ثم يفارقه على (١٦٣) كيلاً منها تقريباً، ثم يدفع في البحر، على آثار مدينة الجار التاريخية، ووصف في كتب البلدان قديماً بأنه واد كثير النخل والزرع والخير، سلكه النبي صلى الله عليه وسلم غير مرّة. وقرية الصفراء كانت تطلق قديماً على "الواسطة" يُنظر: ما اتفق لفظه وافترق مسماه من الأمكنة (ص/٦٠٣)، ومعجم البلدان (٤١٢/٣)، معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية (ص/١٧٦-١٧٧)، بدر التاريخ الغزوة المحافظة (ص/٣٠-٣٥).

(٢) قرية عامرة في طريق المدينة ينبع. بينها وبين المدينة ٨٥ كيلاً. يُنظر: معجم البلدان (٢١١/٥)،

(٣) كَسْحَابَة مفرد السيال وهي أشجار شوكية سوقية تكثر في هذه المنطقة تُشبه الطلح. وهي أول محطة للمسافر من المدينة نحو مكة، بينها وبين المدينة في عَرَف القدماء مرحلة. وحاليًا المسافة بينها وبين المدينة انتهاءً بميقات ذي الحليفة عن طريق الخط القديم القائم حاليًا ٤٠ كم. وهي على التحديد بعدما تقطع فرش ملل "الفريش" وأنت متجه نحو الغرب وكانت صخورات اليمام عن يمينك، إلى أن ينحني الطريق إلى جهة اليسار ويستقبل القبلة، فتلك السيادة، ونهاية السيادة هو شرفها، ومنه تبدأ الروحاء. وكانت قرية عامرة ومحطة مهمة يؤمها الناس، وتنتشر فيها الأسواق، وتجري بها العيون. يُنظر: المناسك للحربي (ص/٤٤٢)، ووفاء الوفاء (٩٦/٤)، والمغانم المطابة (ص/١٩٤)، والتعريف بما أسست الهجرة من معالم دار الهجرة (ص/١٩٢-١٩٣)، ومعجم ما استعجم (٣/٧٧٠)، والطريق النبوي إلى بدر (ص/٣٤-٣٥).

وَتُسَمَّى سَجْسَجٌ. وَسَجْسَجٌ^(١). قال ابن الكلبي: لما رجع تبع من قتل أهل المدينة نزل بالروحاء، وأقام بها وأراح، فسمها الروحاء. وسئل كثير: لم سميت الروحاء؟ قال: لانفتاحها وروحها، ويقال: بقعة روحاء، طيبة ذات راحة. وكانت بها آبارٌ كثيرة معروفة، منها بئر لعثمان بن عفان، وبئر لعمر بن عبد العزيز، وبركتان تعرف بمحمد بن زبيدة^(٢). وحصل عند المتقدمين من المؤرخين والبلدانيين اختلافٌ في تحديد المسافة بينها وبين المدينة، ابتداءً بستة وثلاثين ميلاً وانتهاءً باثنين وأربعين ميلاً. وجمع السهمودي بين تلك الأقوال بقوله: (فالجَمع بين ذلك أن الروحاء اسم للوادي وفي أثنائه منزلة الحجاج، فيُحمل أقل المسافات على إرادة أوله مما يلي المدينة، وأكثرها على آخره، ومتوسطها على وسطه)^(٣).

ومما ورد في ذكر الروحاء من الأحاديث:

عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم لقي ركبا بالروحاء، فقال: «مَنْ الْقَوْمُ؟» قالوا: المسلمون، فقالوا: من أنت؟ قال: «رَسُولُ اللَّهِ»، فرفعت إليه امرأة صبيا، فقالت: ألهذا حج؟ قال: «نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ». رواه مسلمٌ في الصحيح^(٤).

حديثٌ آخر: روى البخاري في الصحيح^(٥)، من طريق موسى بن عقبة، قال: رأيت سالم بن عبد الله يتحرَّى أماكن من الطريق فيُصلِّي فيها،

(١) قيل: هي اسم بئر الروحاء، والسَجْسَجُ: هو الهواء الذي لا حرَّ فيه ولا برد. يُنظر: معجم ما استعجم (٧٢٤/٣) ووفاء الوفاء (٤/٨٤، ٩٠)، والمعالم الأثيرة (ص/١٣٨).

(٢) يُنظر: معجم ما استعجم (٢/٦٨١)، ووفاء الوفاء (٤/٨٣)، ومعجم المعالم الجغرافية في السيرة (ص/١٤٣).

(٣) يُنظر ما تقدم وتفصيله كتاب الطريق النبوي إلى بدر (ص/٢٦-٢٧)، وكتاب الروحاء تاريخ ومعالم (ص/٩-١٤).

(٤) ترجم عليه النووي بقوله: (كتاب الحج، باب صحة حج الصبي، وأجر من حجَّ به، ٩٧٤/٢، رقم: ١٣٣٦).

(٥) (كتاب الصلاة، باب المساجد التي على طرق المدينة والمواضع التي صلَّى فيها النبيُّ صلى الله عليه وسلم، ١/١٠٣-١٠٤، رقم: ٤٨٣، ٤٨٥، ٤٨٦).

ويُحدِّثُ أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يُصَلِّي فِيهَا «وَأَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصَلِّي فِي تِلْكَ الْأَمْكَنَةِ». وحدثني نافعٌ، عن ابن عمر أنه كان يصلي في تلك الأمكنة، وسألت سالما، فلا أعلمه إلا وافق نافعًا في الأمكنة كلها إلا أنهما اختلفا في مسجد بشرف الرُّوحَاء.

وروى البخاري - كذلك عقبه بحديثٍ - من طريق موسى بن عُقبة، عن نافع أن عبد الله بن عمر حدثه " أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى حيثُ المسجد الصَّغِيرِ الذي دونَ المسجد الذي بشرف الرُّوحَاء، وقد كان عبد الله يعلمُ المكان الذي كان صَلَّى فيه النبيُّ صلى الله عليه وسلم، يقول: ثُمَّ عن يمينك حين تقوم في المسجد تصلي، وذلك المسجد على حَافَةِ الطَّرِيقِ اليُمْنَى، وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى مَكَّةَ، بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ الْأَكْبَرِ رَمِيَةٌ بِحَجْرٍ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ".

وَأَنَّ ابْنَ عَمَرَ: كَانَ يُصَلِّي إِلَى الْعِرْقِ الَّذِي عِنْدَ مُنْصَرَفِ الرُّوحَاء، وَذَلِكَ الْعِرْقُ أَنْتَهَاءُ طَرَفِهِ عَلَى حَافَةِ الطَّرِيقِ دُونَ الْمَسْجِدِ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُنْصَرَفِ، وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى مَكَّةَ، وَقَدْ ابْتَنَيْتُمْ مَسْجِدًا، فَلَمْ يَكُنْ عَبْدُ اللَّهِ يُصَلِّي فِي ذَلِكَ الْمَسْجِدِ، كَانَ يَتْرُكُهُ عَنْ يَسَارِهِ وَوَرَاءَهُ، وَيُصَلِّي أَمَامَهُ إِلَى الْعِرْقِ نَفْسِهِ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَرُوحُ مِنَ الرُّوحَاءِ فَلَا يَصَلِّي الظُّهْرَ حَتَّى يَأْتِيَ ذَلِكَ الْمَكَانَ، فَيَصَلِّي فِيهِ الظُّهْرَ، وَإِذَا أَقْبَلَ مِنْ مَكَّةَ، فَإِنْ مَرَّ بِهِ قَبْلَ الصُّبْحِ بِسَاعَةٍ أَوْ مِنْ آخِرِ السَّحْرِ عَرَّسَ حَتَّى يُصَلِّي بِهَا الصُّبْحَ. وَهَذِهِ الْمَوَاضِعُ قَدْ ائْتَتْ وَلَا يُعْلَمُ مِنْهَا شَيْءٌ إِلَّا مَسْجِدَ الشَّجَرَةِ "مِيقَاتُ ذِي الْحَلِيفَةِ".

وذكر الحافظ ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ)^(١) أن هذه المساجد لا يُعرف اليوم منها غير مسجد ذي الحليفة، والمساجد التي بالرُّوحَاء يَعْرِفُهَا أَهْلُ تِلْكَ النَّاحِيَةِ.

(١) فتح الباري (ص/ ٥٧٠).

إلا أن تلك المساجد أيضًا لم تكن معروفة قبل الحافظ ابن حجر، فقد قال جمال الدين المطري المدني^(١) (ت: ٧٤١هـ): (والمساجد التي من الروحاء إلى مكة مذكورة في كتب الصحاح وغيرها، وليس منها اليوم شيء يُعرف).

وهي غير معروفة اليوم كذلك، وإن حدّدها بعضهم بغير مستند واضح صحيح.

وقصد الأماكن التي صلّى فيها النبيّ صلى الله عليه وسلم اتفاقاً في الطريق نهى عنه ومنعه جمهور أهل العلم.

ومنهم من قال بأنه لا بأس باليسير من ذلك كما فعله ابن عمر.

وحجة الجمهور ثبوت نهى عمر الفاروق رضي الله عنه عن ذلك، وأمره بقطع الشجرة التي بويع تحتها النبي صلى الله عليه وسلم، ولأن التتبع يُشبه الصلاة عند المقابر إذ هو ذريعة إلى اتخاذها أعياداً، وإلى التشبه بأهل الكتاب^(٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٣): (ولأنّ ما فعله ابنُ عمر لم يوافقهُ عليه أحدٌ من الصحابة، فلم يُنقل عن الخلفاء الراشدين ولا غيرهم من المهاجرين والأنصار، أنّه كان يتحرّى قصد الأمكنة التي نزلها النبي صلى الله عليه وسلم. والصواب مع جمهور الصحابة، لأنّ متابعة النبي صلى الله عليه وسلم تكون بطاعة أمره، وتكون في فعله، بأن يفعل مثل ما فعل على الوجه الذي فعله). ثم بيّن أنّ ما نزله النبي صلى الله عليه وسلم من غير تحرّره، ولم يُعلم أنّه كان يتحرى نزوله والصلاة فيه، إن قصدناه لم نكن متبعين له.

(١) التعريف بما أنست الهجرة من معالم دار الهجرة (ص/١٩٨).

(٢) يُنظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٢/٢٧١-٢٧٩)، ومجموع فتاوى ابن تيمية (١/٢٨٠-٢٨١)، وفتح الباري لابن رجب (٣/١٧٨، ٤٢٧)، وفتح الباري لابن حجر (١/٥٦٩)، وهذه مفاهيمنا (ص/٢٠٦-٢٠٨)، وحكم زيارة أماكن السيرة النبوية (ص/٩-١٧).

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/٢٧١-٢٧٦).

ومن الأحاديث في ذكر الروحاء: ما رواه مسلمٌ في صحيحه^(١)، من طريق الأعمش - سليمان بن مهران - عن أبي سفيان عن جابر رضي الله عنه قال: سمعتُ النبيَّ صلى الله عليه وسلم يقول: «إِنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا سَمِعَ النَّدَاءَ بِالصَّلَاةِ ذَهَبَ حَتَّى يَكُونَ مَكَانَ الرُّوحَاءِ»
ووردت أحاديث أخرى^(٢).

المطلب الثاني: التعريف بعرق الظبية.

العرق: صخرة أو كهف.

والظبية: إمَّا أن يكون "الظبية" بفتح الظاء المعجمة، ثم باء ساكنة. هكذا ضبطه ابن إسحاق. وهكذا ينطقه الناس اليوم، ويسمونه: "طَرْف ظبية". والطرف والعرق والنعف: واحدٌ. نسبة إلى واحدة الأطباء، الحيوان المعروف، وما يزال يعيش في جبال المنطقة بقلّة.

أو يكون "الظبية" بظاء معجمة مضمومة، ثم باء ساكنة، ثم ياء مثناة تحت، ثم هاء. كذا ضبطه الحازمي في كتابه المؤتلف في الأماكن^(٣)، ونقله عنه النووي في شرح مسلم^(٤)، وذكر ابن هشام^(٥) أن غير ابن إسحاق يضبطه بضم الهمزة. وهو علمٌ مرتجل لا معنى له.

ويقع هذا المكان: على يمين طريق القادم من المدينة والمتجه إلى

(١) (كتاب الصلاة، باب فضل الأذان، وهروب الشيطان عند سماعه، ١/ ٢٩٠-٢٩١، رقم: ٣٨٨).
(٢) تنبيه: وقع في رواية عند البخاري (٣/ ٨٤، رقم: ١١٣٥) في قصة قدوم النبي صلى الله عليه وسلم من خيبر، وزواجه من صفيّة أم المؤمنين رضي الله عنه (فخرج بها حتى بلغنا سدَّ الرُّوحَاء حلت، فبنى بها، ثم صنع حبسًا في نطع صغير) الحديث. هكذا وقع في رواية واحدة عند البخاري فقط، وفي سائر رواياته وروايات غيره "الصهباء" وهو الصواب. ويبيّن ذلك الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٧/ ٤٨٠). والصهباء: سُمّيت بذلك لسهولة لوئها وهو حمرتها أو شقرتها، وهو اسم موضع قريب من خيبر، وقيل: جبلٌ يطل على خيبر من الجنوب، ويُسمى اليوم بجبل: "عطوة" يُشرف على بلدة الشريف، قاعدة خيبر من الجنوب. يُنظر: معجم البلدان (٣/ ٤٣٥)، ومراسد الاطلاع (٢/ ٨٥٨)، ووفاء الوفاء (٤/ ٩١)، والمعالم الأثيرة (ص/ ١٦٢)، والروحاء تاريخ ومعالم (ص/ ٢٠-٢١).
(٣) الأماكن، أو ما اتفق لفظه وافترق مسمّاه من الأمكنة (ص/ ٦٤٣).
(٤) (٦/ ١٥٣).
(٥) (١/ ٦٤٤) لكن في المطبوع لم يفرق بينهما.

مكة أو ينبع، عند انحناء الطريق إلى جهة الغرب، وقبل وصولك إليه بنحو نصف كيلو متر، ستري على يسارك "جنوبًا" وادي سفى، ويظهر جبل ورقان بارزًا بقمته الشامخة، وبين عرق الظبية وبئر الروحاء أربعة كيلو مترات^(١).

قال جمال الدين المطري المدني (ت: ٧٤١هـ)^(٢) في تحديده: (ثم تهبط في وادي الروحاء مستقبل القبلة، ويُعرف اليوم بوادي بني سالم بطنٌ من حرب عرب الحجاز، فتمشي مستقبل القبلة، وشعب علي رضي الله عنه على يسارك إلى أن تدور الطريق بك إلى المغرب وأنت مع أصل الجبل الذي على يمينك) إلى أن قال: (ويعرف ذلك المكان بعرق الظبية، ويبقى جبل ورقان على يسارك).

وذكر إبراهيم الحربي في المناسك^(٣)، أن عرق الظبية فيه كانت مشاورة النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه لقتال أهل بدر. وفيه قتل النبي صلى الله عليه وسلم عقبة بن أبي مُعَيْط^(٤).

وروى إبراهيم الحربي في غريب الحديث^(٥)، عن محمد بن صالح، عن محمد بن عمر، عن معمر، وأسامة، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «أصبح النبي صلى الله عليه وسلم بمَلَك^(٦)، ثم راح وتعشى بشرف السّيالة،

(١) يُنظر في تحديد المكان والكلام عليه: مغازي الواقدي (١/٤٠)، ومعجم ما استعجم (٣/٩٠٣)، والجبال والأماكن (١/٢٤٤)، معجم البلدان (٤/٥٨)، التعريف بما أنست الهجرة من معالم دار الهجرة (ص/١٩٣)، ووفاء الوفاء (٣/١٦٤)، ومعجم المعالم الجغرافية في السيرة (ص/٢٠٤)، والطريق إلى بدر (ص/٣٨)، المعالم الأثرية (ص/١٨٣).

(٢) التعريف بما أنست الهجرة من معالم دار الهجرة (ص/١٩٤).

(٣) (ص/٤٤٣).

(٤) يُنظر: سيرة ابن هشام (١/٦٤٤)، تاريخ الطبري (٢/٤٥٩)، والسنن الكبرى (٦/٣٢٣) والفصول في سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم (ص/١٣٦).

(٥) (١/٣٣٥).

(٦) بلامين محرّكًا، واد على طريق بدر، يبعد من المدينة ٤٠ كيلًا تقريبًا، يتجه من الجنوب إلى الشمال، ينحدر من ورقان حتى يصب في فرش ملل، ثم ينحدر فيصب في إضم، ويلقى إضم بذبي خشب. قيل: إن تبعًا لَمَّا صدر عن المدينة نزل ملل، وقد أعياء ومل فسَمَّاه ملل. وقيل: لأن ساكنه مل المقام به. يُنظر: وفاء الوفاء (٤/١٥٠)، والمعالم الأثرية (ص/٢٧٩).

وَصَلَّى الْمَغْرَبَ وَالْعِشَاءَ، وَصَلَّى الصُّبْحَ بِعِرْقِ الظُّبَيْةِ دُونَ الرُّوحَاءِ، فِي مَسْجِدٍ عَنِ يَسَارِ الطَّرِيقِ».

والحديث في مغازي الواقدي^(١)، في بيان مسير النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع، لكن لم يذكر إسناده، إنما قال: قالت عائشة، وفي بعض لفظه اختلافٌ عمّا ذكره الحربي عن الواقدي، ولفظه هكذا مطولٌ: (قَالَتْ عَائِشَةُ: وَأَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْأَحَدِ بِمَكَّةَ، ثُمَّ رَاحَ فَتَعَشَّى بِشَرْفِ السِّيَالَةِ، وَصَلَّى بِالشَّرْفِ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءَ، وَصَلَّى الصُّبْحَ بِعِرْقِ الظُّبَيْةِ - بَيْنَ الرُّوحَاءِ وَالسِّيَالَةِ - وَهُوَ دُونَ الرُّوحَاءِ، فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي عَنْ يَمِينِ الطَّرِيقِ. ثُمَّ نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرُّوحَاءَ، فَإِذَا بِحِمَارٍ عَقِيرٍ) فذكر الحديث، ثم قال: (ثم راح رسول الله صلى الله عليه وسلم من الرُّوحَاءِ فَصَلَّى الْعَصْرَ بِالْمُنْصَرَفِ، ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَتَعَشَّى بِهِ، وَصَلَّى الصُّبْحَ بِالْأَثَايَةِ^(٢))، وَأَصْبَحَ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ بِالْعَرَجِ^(٣)).

ويلاحظ الاختلاف في تحديد "المسجد" ففي رواية الحربي أنه يسار الطريق، وفي مغازي الواقدي: "يمين الطريق". وسيأتي أن الواقدي مجمع على تركه، فالحديث ضعيفٌ جداً.

(١) (١٠٩٢/٣).

(٢) بالفتح، وبعد الألف بياء مفتوحة. وقيل: بضم الهمزة. وتُعرف اليوم بالشُّفَيْة، تقع بعد المسيجيد "المنصرف" مما يلي بدر، وبينها وبين المسيجيد نحو ٣٤ كيلاً تقريباً، ويحدها القدماء بأنه بينها وبين الجحفة خمسة وعشرون فرسخاً. يُنظر: معجم ما استعجم (١/١٠٦)، ووفاء الوفاء (٣/١٦٧)، ومعجم معالم الحجاز (١/٥٠)، والمعالم الأثيرة في السنة والسيرة (ص/١٦).

(٣) بفتح أوله، وإسكان ثانيه، واد فحل من أودية الحجاز الغربية ووافده عديدة، يسيل من مجموعة جبال عند الشُّفَيْة (شرف الأثاية) حيث يقطعه طريق الحاج القديم من رأسه، على بعد ١١٣ كيلاً، ثم ينحدر غرباً فيسُمى الملف، ويمر الملف بين سلسلتين جبليتين: ثافل الأكبر من الجنوب، وفِعْرَى من الشمال، فإذا تجاوز هذه الجبال توسع الوادي وبعثت عنه الجبال نوعاً فسمي (غَيْقة). يُنظر: المناسك للحربي (ص/٤٤٨) ومعجم ما استعجم (٣/٩٣٠)، ومعجم معالم الحجاز (١/١١٢٢-١١٢٣)، معجم معالم السيرة (ص/٢٠٣).

المطلب الثالث: التعريف بوادي حمت.

حَمَتْ: بفتح أوله وإسكان ثانيه، وبالتاء المعجمة باثنتين. كذا ضبطه البكري (ت: ٤٨٧هـ)^(١). ويذكرها القدماء كعرام^(٢) ومَنْ بعده^(٣) بأنها عقبه بين قدس الأبيض وقدس الأسود. وعلى هذا القول قيل هي ما تُسمَّى اليوم: خَصْلَةٌ^(٤).

وزعم السمهودي^(٥) أن "حمت" اسم لجبل ورقان، ثم نقل عن عَرَام، قوله المتقدم، ثم قال: قال الزبير: حَمْتُ وصورَى من صدور أئمة ابن الزبير. يعني من أعالي: "اليتمة".

ويبدو أن مستند السمهودي في كون "حمت" اسم لجبل ورقان، الحديث الذي سيأتي وفيه: (حتى إذا كنا بالروحاء نزل بعرق الظبية، فصلَّى بها، ثم قال: «هَلْ تَدْرُونَ مَا اسْمُ هَذَا الْجَبَلِ؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «هَذَا حَمْتُ، جَبَلٌ مِنْ جِبَالِ الْجَنَّةِ»). والواقف في عرق الظبية يرى جبل ورقان بوضوح. ولكن الحديث ضعيف جداً.

ولعل ذلك الاسم غلب على ما جاوره غرباً فاكْتَسَب منه الاسم.

والمشهور اليوم أن "حمت" وادي كبير تصب فيه مجموعة كبيرة من الأودية والشعاب ويفيض في وادي الروحاء "سجاسج" بين عرق الظبية وبئر الروحاء، موقعه على جهة التحديد بعدما تتجاوز عرق الظبية متجهاً إلى بئر الروحاء بكيلو متر واحدٍ فإنَّ الوادي الذي عن يسارك من جهة القبلة "الجنوب". هذا وادي حمت، ويبلغ طوله ٨ كم تقريباً. وينطقه الناس اليوم: "هَبْت" بالهاء المفتوحة، ثم باء موحدة ساكنة،

(١) معجم ما استعجم (٢/٤٦٨).

(٢) أسماء جبال تهامة (ص/١٥).

(٣) معجم ما استعجم (٢/٤٦٨)، والمغانم المطابة (٣/١٠٢٥).

(٤) نص على هذا صاحب كتاب: جبل ورقان في الآثار (ص/٥٥).

(٥) وفاء الوفاء (٤/٦٤).

وأخره تاء مثناة من فوق^(١)، ولا يُدري متى تغير اسمها. ويبدو أن الحاء استبدلت هاء لقرب مخرجهما، وكذا الباء استبدلت ميمًا لقرب المخرج كذلك. والله أعلم.

قَالَ حَسَّانٌ^(٢):

لَسْنَا بِرِيمٍ^(٣) وَلَا حَمْتٍ وَلَا صَوْرِي^(٤) لَكِنْ بِمَرْجٍ مِنَ الْجَوْلَانِ^(٥) مَغْرُوسٍ
يُغْدَى عَلَيْنَا بِرَاوِقٍ وَمُسْمِعَةٍ إِنَّ الْحِجَازَ رَضِيعَ الْجُوعِ وَالْبُوسِ

المطلب الرابع: التعريف بجبل ورقان.

وَرِقَان: بفتح الواو، وكسر الرَّاء، وفتح القاف، هكذا يضبطه الجغرافيون. ويُروى بسكون الراء، وأهله اليوم ينطقونه: بكسر الواو وإسكان الراء "وَرِقَان".

جبلٌ يضرب إلى الحُمْرَة والسُّمْرَة يتدرج لونه للانفتاح كلما صُعد إلى أعلى، شاهقُ الارتفاع، يتكون من كتلة جبلية وسلسلة متصلة ببعضها على هيئة سفوح وقمم بها رؤوس تتفاوت في الطول ذات شناخيب عسيرة المرتقى، يبلغ طوله ٣٠ كيلاً، وعرضه حوالي ١٠ كيلاً،

(١) يُنظر: معجم معالم الحجاز (١٠/ ١٨٢١)، والروحاء تاريخ ومعالم (ص/ ٦٧-٦٨)، وجبل ورقان في الآثار (ص/ ٤٨-٤٩).

(٢) نسبه لحسان بن ثابت ياقوت الحموي في كتابه: معجم البلدان (٣/ ١١٤)، ونقلها السهمودي في وفاء الوفاء (٤/ ١٢٢٦)، والفيروز آبادي في المغانم المطابة (٢/ ٨٢٧)، وقيل: إنه ربما قالها في الجاهلية إن ثبتت نسبتها إليه.

(٣) بكسر أوله، وسكون الياء، على اسم الغزال، وكذا تنطق اليوم، أو بهمز ثانية وسكونه "رئم" اسم وادٍ يصب فيه ورقان، وهو من روافد وادي النقيع، بينه وبين المدينة من جهة الجنوب الغربي نحو ٦٠ كلم، يُنظر: معجم البلدان (٣/ ١١٤)، ووفاء الوفاء (٤/ ٨٦)، المعالم الأثرية (ص/ ١٣١).

(٤) بفتح أوله وثانيه وثالثه، بجهة النقيع، أعلى اليَتِّمة "الأئمة" كان يُعرف بصوريَّة، ونطقه المعاصر: صَوْرِي، وهو شعب ينحدر سيَّله من سلسلة جبل قُدس الأسود المعروف اليوم بـ"أُدَّس" إلى ناحية الشمال الغربي، ويتجه إلى فرشة الشامي، ثم ينعطف بعدها إلى جهة الشرق، ويلتقي بعدة روافد منحدرة باتجاه الأئمة، ومنها تفيض جميعاً في وادي النقيع شرقاً. يُنظر: معجم البلدان (٤/ ٨٧) ووفاء الوفاء (٤/ ١٠٧)، وعمدة الأخبار في مدينة المختار (ص/ ٣٥٦)، ومعجم معالم الحجاز (١٠/ ١٨٥٠)، وجبل ورقان في الآثار والأخبار (ص/ ٥٥).

(٥) قرية بدمشق. ووفاء الوفاء (٤/ ٨٧).

ويعد أعلى جبل بين مكة والمدينة حيث يبلغ ارتفاعه ٢٤٠٠ متراً عن سطح البحر، وبه أنواع كثيرة من الأشجار والنباتات، ولا ارتفاعه يُرى من أماكن متعددة، منها: يُرى عن يسار الآتي من المدينة إذا أُقبل على الروحاء، قبيل عِرْق الظبية، من الجهة الجنوبية "القبلة"، ويبدو واضحاً عند منطقة الروحاء، ويبعد عن المدينة جنوباً نحو ٧٠ كيلاً^(١).

ومن الأحاديث التي ورد فيها ذكر ورقان: عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **ضُرْسُ الْكَافِرِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِثْلُ أَحَدٍ، وَعَرْضُ جِلْدِهِ سَبْعُونَ ذِرَاعًا، وَفَخْدُهُ مِثْلُ وَرْقَانٍ، وَمَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ مِثْلُ مَا بَيْنِي وَبَيْنَ الرَّبْدَةِ**^(٢). رواه أحمد^(٣)، والحاكم^(٤). وصححه الحاكم.

المطلب الخامس: التعريف بقُدس.

قُدس: بضم أوله، وإسكان الدال، بعده سين مهملة، سلسلة جبلية في الحجاز تُشرف على مضيق الفرع جنوباً، وتمتد شمالاً إلى قرب الطريق من مكة إلى المدينة، بين ملل والعقيق، يبلغ طولها قرابة: (١٥٠ كيلاً) وارتفاعها (٢٠٤٩ م) جنوبها جبال المعرض، وتُسمى عند الناس اليوم: "أدُقس" وهي لغتهم في قدس^(٥).

(١) يُنظر: أسماء جبال تهامة (ص/ ١٥)، ومعجم ما استعجم (٤/ ١٣٧٧)، وما اتفق لفظه وافترق معناه (ص/ ٩١٢)، ومعجم البلدان (٥/ ٣٧٢)، ومراصد الاطلاع (٣/ ١٤٣٤)، والمغانم المطابة (٣/ ١١٤٥)، ووفاء الوفاء (٤/ ١٦٣)، ومعجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية (ص/ ٣٣٣)، وجبل ورقان في الآثار والأخبار والأشعار (ص/ ١٠-١٤).

(٢) قرية سكنها الصحابي الجليل أبو ذر الغفاري بأطراف الحجاز مما يلي نجدًا، ومنهم من عدّها من نجد، حماها عمر لإبل الصدقة، قيل: خربت سنة: ٣١٩هـ، تقع جنوب شرق الحناكية "بين الحناكية وبين المدينة ١٠٠ كيلاً"، وبين الربذة والحناكية ٨٠ كيلاً تقريباً. يُنظر: معجم البلدان (٣/ ٢٤)، ومعجم المعالم الجغرافية (ص/ ١٣٥).

(٣) (١٤/ ٨٧، رقم: ٨٣٤٥).

(٤) (٥/ ٥٩، رقم: ٨٨٢٠).

(٥) معجم معالم الحجاز (١/ ١٣٥١)، ويُنظر: معجم ما استعجم (٣/ ١٠٥٠)، والمعالم الأثرية (ص/ ٢٢٢).

ويصفها القدماء بجبل العَرَج يتصل بَوَرِقَان، وينقاد إلى المُتَعَشَّى بين العَرَج والسُّقْيَا، ويقطع بينه وبين قُدْس الآخر الأسود عقبة: حَمَت^(١). وذكر المطري^(٢) أنهما جبلان يقال لهما: القدس، قُدْس الأبيض، وقدس الأسود، وهما عند ورقان. أمَّا الأبيض فيقطع بينه وبين ورقان عَقَبَة يُقال لها: رَكُوبَة. وهو جبلٌ شامخ يناقد بين العرج والسُّقْيَا. وأمَّا قُدْس الأسود فيقطع بينه وبين وَرِقَان عَقَبَة يُقال لها: حَمَت.

(١) يُنظر: أسماء جبال تهامة (ص/١٥)، ومعجم ما استعجم (٣/١٠٥٠)، والمغانم المطابة (٣/١٠٢٥).

(٢) يُنظر: المغانم المطابة (٣/١٠٢٥).

المبحث الأول: ما روي في فضل وادي الروحاء.

(١ / ١) عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف بن زيد بن ملحثة المزني، عن أبيه، عن جده قال: غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أول غزاة غزاها الأبواء^(١)، حتى إذا كنا بالروحاء نزل بعزق الظبية، فصلّى بها، ثم قال: «هَلْ تَدْرُونَ مَا اسْمُ هَذَا الْجَبَلِ؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «هَذَا حَمْتٌ، جَبَلٌ مِنْ جِبَالِ الْجَنَّةِ، اللَّهُمَّ بَارِكْ فِيهِ وَبَارِكْ لِأَهْلِهِ فِيهِ» ثم قال للروحاء: «هَذَا سَجَاسُجٌ، وَادٍ مِنْ أوديةِ الْجَنَّةِ، لَقَدْ صَلَّى فِي هَذَا الْمَسْجِدِ قَبْلِي سَبْعُونَ نَبِيًّا، وَلَقَدْ مَرَّ بِهَا مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَيْهِ عِبَاءُ تَانِ قَطْوَانِيَّانِ^(٢)، وَعَلَى نَاقَةٍ وَرَقَاءَ^(٣)، فِي سَبْعِينَ أَلْفًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، حَاجِّي الْبَيْتِ الْعَتِيقِ، وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَمُرَّ بِهَا عَيْسَى بْنُ مَرْيَمَ، عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا، أَوْ يَجْمَعُ اللَّهُ لَهُ ذَلِكَ».

هذا الحديث رواه إبراهيم الحربي في المناسك^(٤)، والطبراني في المعجم الكبير^(٥)، وابن عدي في الكامل في الضعفاء^(٦) واللفظ له - وابن عساكر في تاريخ دمشق^(٧)، من طرق عن إسماعيل بن أبي أويس.

والطبراني في المعجم الكبير^(٨)، عن علي بن عبد العزيز. وابن شبة

(١) وادٍ من أودية الحجاز التهامية، كثير المياه والزرع، يلتقي فيه وادي الفُرع والقاحة فيتكوّن من التقائهما وادي الأبواء، وينحدر إلى البحر، ويُسمى اليوم: "وادي الخُريّة". والمسافة بين الأبواء ورابع ٤٣ كيلاً. يُنظر: معجم ما استعجم (١/ ١٠٢)، ومعجم المعالم الجغرافية في السيرة (ص/ ١٤)، والمعالم الأثيرة (ص/ ١٧).

(٢) هي عباءة بيضاء قصيرة الخَمَل. يُنظر: غريب الحديث لابن الجوزي (٢/ ٢٥٥)، والنهاية في غريب الحديث (٤/ ٨٥).

(٣) أي: سَمَرَاء. يُنظر: الغريبين في القرآن والحديث (٦/ ١٩٩٠)، والنهاية في غريب الحديث (٥/ ١٧٥).

(٤) (ص/ ٤٤٦).

(٥) (١٧/ ١٦-١٧، رقم: ١٢).

(٦) (٨/ ٦٤٩).

(٧) (١/ ١٦٦-١٦٧).

(٨) (١٧/ ١٧، رقم: ١٣).

في أخبار المدينة^(١). كلاهما (البغوي، وابن شبه) عن محمد بن روين البصري، عن عطف بن خالد.

وابن شبه في أخبار المدينة^(٢) كذلك من طريق معن بن عيسى. ورواه الزبير بن بكار^(٣)، عن محمد بن الحسن بن زباله، عن أخيه. والواقدي في مغازيه^(٤).

خمسهم (إسماعيل، والعطف، ومعن، وأخي محمد، والواقدي) عن كثير بن عبد الله، به.

ولفظ للطبراني من طريق إسماعيل بنحوه، ولم يذكر الطبراني لفظ محمد بن روين، وذكر أنه نحوه.

ولفظ إبراهيم الحربي: (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في مسجد الروحاء الذي عند عرق الظبية). وفيه (مرَّ به موسى بن عمران حاجًّا أو معتمرًا)

وساقه ابن شبه في تاريخه، ولفظه مختصرٌ: صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد الذي ببطن الروحاء عند عرق الظبية ثم قال «هَذَا سَجَاسِجٌ وَإِ مِنْ أَوْدِيَةِ الْجَنَّةِ».

وفي لفظ معن: (نزل بعرق الظبية، وهو المسجد الذي دون الروحاء فقال: «أتدرون»). ثم ذكر باقيه، وليس فيه ذكر موسى وعيسى.

وفي لفظ أخي محمد بن الحسن بن زباله (أول غزاة غزاها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا معه غزوة الأبواء).

(١) (٧٨-٧٩). وفيه تسمية شيخه: (زوين) والصواب: روين. كما في المصادر الأخرى، ومصادر ترجمته، يُنظر: الجرح والتعديل (٧/٢٥٤).

(٢) (١/٨٠).

(٣) كما في التعريف بما أنست الهجرة من معالم دار الهجرة (ص/١٩٤).

(٤) (ص/٤٠).

ولفظ الواقدي: (لَقَدْ سَلَكَ فَجَّ الرَّوْحَاءِ مُوسَى النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي سَبْعِينَ أَلْفًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَصَلُّوا فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي بَعْرَقَ الظُّبْيَةَ).

وفي بعض الأسانيد المتقدمة محمد بن بن الحسن بن زباله، وهو الإخباري المشهور وقد كذَّبه جمعٌ من أهل العلم، منهم: يحيى بن معين^(١)، وأبو داود^(٢)، والساجي^(٣)، وذكر أحمد بن صالح المصري الحافظ^(٤) أنه كتب عنه مئة ألف حديث، ثم تبين له أنه يضع الحديث، فترك حديثه، وذكر الساجي^(٥) أنه وضع حديثًا على الإمام مالك.

وضَعَفَهُ جَدًّا آخَرُونَ^(٦) منهم: مسلم^(٧)، وأبو زرعة^(٨)، والنسائي^(٩)، والدارقطني^(١٠)، والذهبي^(١١). ومما ذُكر من أسباب ذلك: أنه كان يسرق الحديث، ويُحدِّث عن الثقات ما لم يسمعه منهم. ويروي محمد بن الحسن بن زباله هذا الحديث عن أخيه هكذا مهملاً، ويُشبهه أن يكون: عبد العزيز بن محمد بن زباله المدني، ذكر ابن حبان في المجروحين^(١٢)، أنه يروي عن الرواة المدنيين الثقات المرويات الموضوعية المعضلات. وفي بعض أسانيده - كذلك -: الواقدي، وهو متروك، وسيأتي تفصيل الكلام عليه في الحديث الآتي.

(١) تاريخ ابن معين رواية الدوري (٢٢٧/٣)، والضعفاء للعقيلي (٢٤٨/٥).

(٢) تهذيب التهذيب (٥٤١/٣).

(٣) تهذيب التهذيب (٥٤١/٣).

(٤) تهذيب الكمال (٦٥/٢٥).

(٥) تهذيب التهذيب (٥٤١/٣).

(٦) يُنظر: ميزان الاعتدال (٥١٤/٣).

(٧) تهذيب التهذيب (٥٤١/٣).

(٨) الجرح والتعديل (٢٢٧/٧).

(٩) الضعفاء والمتروكين (ص/٢١٨).

(١٠) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص/٥٩).

(١١) الكاشف (ص/١٦٤).

(١٢) (١٢١/٢)، ويُنظر: لسان الميزان (٢٠١/٥).

وهذه الطرق مدارها على كثير بن عبد الله المزني، وقد أورد ابن عدي حديثه هذا في ترجمته في الكامل في الضعفاء فيما أنكر عليه، وذكر أنه لا يُتابع على أحاديثه.

وأورد الحديث الهيثمي في المجمع^(١)، وعزاه للطبراني في المعجم الكبير، وذكر أن فيه كثيرًا وهو ضعيف عند الجمهور، وأن الترمذي حسن حديثه، وباقي رجال الحديث ثقات.

وليعلم أن الترمذي لم يشترط لتحسين الحديث ثقة رجاله، ولا كونهم من أهل الصدق، بل إذا توفرت شروط الحديث الحسن التي ذكرها حكم بحسنه، ولو كان ذلك من رواية الضعفاء^(٢).

وكثير بن عبد الله المزني، أجمع النَّقَاد على تضعيفه، قال ابن عبد البر^(٣): (مجمع على ضعفه). وضعفه تضعيفًا غير شديد: ابنُ سعد^(٤)، وأبو حاتم^(٥)، وابن حجر^(٦)، وغيرهم.

وأكثر النَّقَاد على تضعيفه جدًّا، وقد كذَّبَه الشافعي^(٧)، وأبو داود^(٨)، وممن ضعَّفه جدًّا الإمام أحمد^(٩) - وأمر بالضرب على حديثه،

(١) (٦٨/٦).

(٢) يُنظر: شرح علل الترمذي (٦٠٦/٢).

(٣) تهذيب التهذيب (٤٦٢/٣).

(٤) الطبقات (٤١٢/٥).

(٥) الجرح والتعديل (١٥٤/٧).

(٦) التقريب (ص/٤٦٠).

(٧) ميزان الاعتدال (٤٠٧/٣).

(٨) ميزان الاعتدال (٤٠٧/٣).

(٩) العلل ومعرفة الرجال، رواية ابنه عبد الله (٢١٣/٣).

ولم يحدث بها في المسند- وابن معين^(١)، وأبو زرعة الرازي^(٢)، والنسائي^(٣)، والدارقطني^(٤)، والذهبي^(٥)، وقال: (واهِ).

وأورد ابن عدي هذا الحديث فيمَا أنكر عليه، ذكر أن عامة أحاديثه لا يُتابع عليها. وقال ابن حبان: (روى عن أبيه عن جده نسخة موضوعة لا يحل ذكرها في الكتب ولا الرواية إلا على جهة التعجب).

وحكم أبو زرعة الرازي^(٦) على أحاديثه عن أبيه عن جده، بأنها واهية، وجعل كثيراً هو سبب وهائها.

وهذا الحديث منها. والحديث ضعّفه جدًّا الألباني^(٧)، وأعله بكثير بن عبد الله.

وقد جاء بعض ما ورد في هذا الحديث من أحاديث صحيحة فقوله في الحديث: (وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَمُرَّ بِهَا عَيْسَى بْنُ مَرْيَمَ...) إلى آخره. ورد نحوه في حديث صحيح رواه مسلم في الصحيح^(٨)، من طريق الزهري، عن حنظلة الأسلمي قال: سمعتُ أبا هريرة يُحدِّث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لِيَهْلِكَ ابْنُ مَرْيَمَ بِفَجِّ الرُّوحَاءِ، حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا، أَوْ لَيْسَ يَنْهَمَا». وفي لفظ له قال في أوله: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ».

(٢/٢) قال الواقدي: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه

(١) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٣/٢٣٢)، وسؤالات ابن محرز (ص/٦١)، وتاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص/١٩٥).

(٢) الجرح والتعديل (٧/١٥٤).

(٣) (ص/٢٢٨).

(٤) سؤالات السلمى (ص/٢٧٢).

(٥) الكاشف (٢/١٤٥).

(٦) الضعفاء له (٢/٥٠١).

(٧) سلسلة الأحاديث الضعيفة (٩/١٢)، رقم: ٥٥٠٨.

(٨) فيما ترجم عليه النووي (كتاب الحج، باب إهلال النبي صلى الله عليه وسلم وهديه، ٢/٩١٥، رقم: ١٢٥٢).

بالرُّوحَاء: «هَذِهِ سَجَاسِجٌ -يعني وادي الرُّوحَاء- هَذَا أَفْضَلُ أَوْدِيَةِ الْعَرَبِ».

هكذا ذكره الواقدي في مغازيه ^(١) بغير إسناد، والواقدي توفي سنة (٢٠٧هـ). فالحديث معلق، ومعضل، بين الواقدي وبين النبي صلى الله عليه وسلم نحو قرنين من الزمان، ومع ذلك فإنَّ محمد بن عمر الواقدي نفسه إخباري عالمٌ بالسير والمغازي، أثنى عليه بعضهم ^(٢)، إلا أنَّه متروك الحديث وكذبه أئمة أجلاء، وذكروا أنه كان يضع الحديث، وقد تفرَّد بنحو عشرين ألف حديث لم يروها غيره، وليس لها أصلٌ ^(٣). وقد ضعَّفه جدًّا جماعةٌ من النقاد، منهم الإمام البخاري ^(٤)، وحكاه عن الإمام أحمد، وابن نمير، وابن المبارك، ومنهم كذلك: ابن معين ^(٥)، وعلي بن المديني ^(٦)، ومسلم ^(٧)، وأبو زرعة الرازي ^(٨)، والنسائي ^(٩)، والذهبي ^(١٠)، وابن حجر ^(١١)، وجماعةٌ. وكذَّبه بعض أهل العلم منهم: الأئمة: الشافعي ^(١٢)، وأحمد ^(١٣)،

(١) (١/٤٦-٤٧).

(٢) يُنظر: تهذيب التهذيب (٣/٦٥٦).

(٣) يُنظر: ميزان الاعتدال (٣/٦٦٢-٦٦٦).

(٤) الضعفاء الصغير (ص/١٠٩)، وتهذيب الكمال (٢٦/١٨٨).

(٥) تهذيب الكمال (٢٦/١٨٨).

(٦) تهذيب التهذيب (٣/٦٥٦).

(٧) تهذيب الكمال (٢٦/١٨٨).

(٨) الجرح والتعديل (٨/٢٠).

(٩) تهذيب التهذيب (٣/٦٥٦).

(١٠) الكاشف (٢/٢٠٥).

(١١) التقريب (ص/٨٨٢).

(١٢) الجرح والتعديل (٨/٢١).

(١٣) تهذيب الكمال (٢٦/١٨٨).

وإسحاق^(١)، وأبو حاتم الرازي^(٢)، وأبو داود^(٣)، والنسائي^(٤). وذكر النسائي أنه كان من المعروفين بالكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقال الذهبي^(٥): (استقرّ الإجماع على وهن الواقدي).

(٣ / ٣) عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه - رضي الله عنه - رفعه:

«نِعْمَ أَوْدِيَةُ الْمَدِينَةِ سَجَاسِجٌ، وَنِعْمَ وَادِي الْمَاشِيَةِ».

رواه أبو منصور شهردار بن شيرويه الديلمي في مسند الفردوس^(٦)، قال أخبرنا أبي، أخبرنا أبو محمد أحمد بن علي بن عثمان الدقاق ببغداد، أخبرنا إسماعيل بن الحسن الصرصري، حدثنا المحاملي، حدثنا عبد الله بن شبيب، حدثنا محمد بن عمر، حدثني وهب مولى آل عثمان، عن سالم، به.

والحديث أورده السيوطي في جمع الجوامع^(٧)، وعزاه للدلمي

فحسب .

وفي الإسناد: عبد الله بن شبيب وهو الربعي المدني الإخباري، قال فيه ابن حبان^(٨): (يقلب الأخبار ويسرقها، لا يجوز الاحتجاج به؛ لكثرة ما خالف أقرانه في الروايات عن الأثبات). وقال أبو أحمد الحاكم^(٩): (ذاهب الحديث). ويين الذهبي^(١٠) أنه واهٍ. ومحمد بن عمر هو الواقدي، وهو متروك كما تقدم.

(١) الجرح والتعديل (٢١ / ٨).

(٢) الجرح والتعديل (٢٠ / ٨).

(٣) تهذيب التهذيب (٦٥٨ / ٣).

(٤) الضعفاء للنسائي (ص / ٢٣٣).

(٥) ميزان الاعتدال (٦٦٦ / ٣).

(٦) كما في زهر الفردوس (٦ / ٤٣١-٤٣٢، رقم: ٢٥٣٣).

(٧) (١٠ / ٤٧٠، رقم: ٢٣٨٦٥).

(٨) المجروحين (١١ / ٢).

(٩) كما في ميزان الاعتدال (٢ / ٤٣٨).

(١٠) ميزان الاعتدال (٢ / ٤٣٨)، ويُنظر: لسان الميزان (٤ / ٤٩٩).

وأحمد بن علي بن عثمان الدقاق، ووهب مولى آل عثمان لم أقف عليهما بعد البحث.

(٤ / ٤) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَقَدْ مَرَّ بِالصَّخْرَةِ^(١) مِنَ الرُّوحَاءِ سَبْعُونَ نَبِيًّا حُفَاءً، عَلَيْهِمُ الْعِبَاءَةُ، يُؤْتَمُونَ بَيْتَ اللَّهِ الْعَتِيقَ، مِنْهُمْ مُوسَى نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

رواه أبو يعلى في المسند^(٢)، من طريق يونس بن بكير، عن سعيد بن ميسرة، عن أنس، به.

وسعيد بن ميسرة ضعيفٌ جداً، ويروي عن أنس بن مالك المناكير^(٣). وكذبه يحيى القطان^(٤)، وذكر ابن حبان^(٥) أنه يروي الموضوعات، وبين الحاكم^(٦) أنه يروي عن أنس الموضوعات. وقيل: إنه ضعيف^(٧). وهذا الحديث من روايته عن أنس، وأقل أحواله أنه ضعيفٌ جداً.

(٥ / ٥) عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَقَدْ مَرَّ بِالصَّخْرَةِ مِنَ الرُّوحَاءِ سَبْعُونَ نَبِيًّا، مِنْهُمْ مُوسَى نَبِيُّ اللَّهِ، حُفَاءً عَلَيْهِمُ الْعِبَاءُ، يُؤْتَمُونَ بَيْتَ اللَّهِ الْعَتِيقَ».

رواه أبو يعلى في المسند^(٨)، -واللفظ له، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق^(٩) - وأحمد بن عبد الجبار العطاردي في روايته لسيرة ابن إسحاق^(١٠)، من طريق يونس بن بكير.

(١) لم أقف على مَنْ عَيَّنَهَا.

(٢) (٧/٢٦٢، رقم: ٤٢٧٥).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٥/٥٠٢).

(٤) لسان الميزان (٤/٧٨).

(٥) المجروحين (١/٣٩٦).

(٦) يُنظر: لسان الميزان (٤/٧٨).

(٧) يُنظر: الجرح والتعديل (٤/٦٣)، ولسان الميزان (٤/٧٨).

(٨) (١٣/٢٠١، رقم: ٧٢٣١).

(٩) (١/١٦٦).

(١٠) (ص/٩٦).

وراه أبو يعلى في المسند^(١) - ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق^(٢) - والعقيلي في الضعفاء^(٣)، وأبو نعيم في الحلية^(٤)، من طريق عبيد الله بن موسى.

كلاهما (يونس وعبيد الله) عن إبراهيم بن إسماعيل، عن صالح بن كيسان، عن يزيد الرقاشي، عن أبيه، عن أبي موسى، به.

وليس في رواية يونس: (عن صالح بن كيسان).

وهذا الاضطراب في رواية إسناد الحديث من إبراهيم بن إسماعيل وهو ابن مجمع الأنصاري المدني، وعليه يدور الإسناد، وهو ضعيف كثير الوهم^(٥). قال البخاري^(٦): (كثير الوهم).

ويزيد الرقاشي ضعيف^(٧).

ووالده أبان الرقاشي، لا راوي عنه إلا ابنه، ولم يرو عنه إلا هذا الحديث الواحد فيما ذكره جمع من أهل العلم^(٨)، وحكم بجهالته الدارقطني^(٩).

(١) (١٣/٢٥٥، رقم: ٧٢٧١).

(٢) (١٦٦/١).

(٣) (١٣٢/١).

(٤) (١/٢٥٩-٢٦٠). والحديث عزاه للطبراني في معجمه الكبير، ابن الملقن في البدر المنير (٦/١٧٦)، والهيثمي في المجمع (٣/٢٣٠) ويبدو أن هذا الحديث من الجزء المفقود من المعجم الكبير.

(٥) يُنظر: الجرح والتعديل (٢/٨٤)، وميزان الاعتدال (١/١٩)، وتقريب التهذيب (ص/١٠٤).

(٦) الضعفاء له (ص/١٦).

(٧) يُنظر: التاريخ الكبير (٨/٣٢٠)، والكامل في الضعفاء (٧/٢٥٧)، وميزان الاعتدال (٤/٤١٨)، وتقريب التهذيب (ص/١٠٧١).

(٨) يُنظر: التاريخ الكبير (١/٤٥١)، والجرح والتعديل (٩/٢٥١)، والكامل في الضعفاء (٢/٢٨٣)، ولسان الميزان (١/٢٢٥).

(٩) الضعفاء والمتروكين (ص/١٤٩).

وأورد العقيلي في الضعفاء^(١) قول البخاري^(٢) فيه: (لم يصح حديثه). ثم بيّن أنه هو هذا الحديث، وأسنده.

وكذا حكم أبو حاتم الرازي على حديثه الواحد بأنه لم يصح^(٣).
والحديث ضعفه ابن الملقن^(٤)، والبوصيري^(٥).

(٦/٦) قال عثمان: وأخبرني صادق أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لَقَدْ مَرَّ بِفَجِّ الرُّوحَاءِ - أَوْ قَالَ: لَقَدْ مَرَّ بِهَذَا الْفَجِّ سَبْعُونَ نَبِيًّا عَلَى نُوقِ حُمْرٍ حُطْمَهَا اللَّيْفُ، وَلَبَّسُهُمُ الْعَبَاءُ، وَتَلَبَّيْتُهُمْ شَتَّى، مِنْهُمْ يُونُسُ بْنُ مَتَّى، فَكَانَ يُونُسُ يَقُولُ: لَبَّيْكَ فَرَّاجَ الْكَرْبِ لَبَّيْكَ، وَكَانَ مُوسَى يَقُولُ: لَبَّيْكَ أَنَا عَبْدُكَ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ - قَالَ: - وَتَلَبَّيْتُهُ عِيسَى: لَبَّيْكَ أَنَا عَبْدُكَ، ابْنُ أُمَّتِكَ، بِنْتِ عَبْدِكَ لَبَّيْكَ".

رواه الأزرقى في أخبار مكة^(٦)، عن جده، عن سعيد بن سالم، عن عثمان، به.

وعثمان هو ابن عمرو بن ساج القرشي، فيه ضعف. ذكره ابن حبان في الثقات^(٧)، وحكم عليه أبو حاتم^(٨) بأنه يكتب حديثه ولا يحتاج به. وبيّن العقيلي^(٩) أنه لا يُتابع على حديثه^(١٠).

ومع ضعف عثمان فإنه يرويه عن مَبْهَم لا يُعلم مَنْ هو، ولا يقبل الإبهام مع التعديل على الصحيح. ثم إنَّ هذا المَبْهَم بلغه هذا الحديث

(١) (١٣٢/١).

(٢) قاله في التاريخ الكبير (١/٤٥١)، والضعفاء (ص/٢٣).

(٣) الجرح والتعديل (٩/٢٥١).

(٤) خلاصة البدر المنير (٢/٤).

(٥) إتحاف الخيرة (٣/١٥٣).

(٦) (٧٣/١).

(٧) (٨/٤٤٩).

(٨) الجرح والتعديل (٦/١٦٢).

(٩) الضعفاء له (٣/٦٩).

(١٠) يُنظر: الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٢/١٧١)، وميزان الاعتدال (٣/٤٩).

ولم يسمعه، فاجتمع في هذا الحديث راوي ضعيف، يرويه عن مبهم، ويحكيه بلاغاً. فالحديث ضعيفٌ جداً.

وجاء في طرح التريب للعراقي^(١): (وفي تاريخ مكة للأزرقي بإسنادٍ مفصل) ثم ذكره. هكذا في المطبوع، والظاهر أنه خطأ مطبعي، وصوابه: "معضل". وصورة الكلمتين واحدة.

(٧/٧) عن عثمان بن الأسود أنه بلغه أن رسول الله صلى عليه وسلم، قال: "لقد مرّ بفجّ الروحاء سبعون نبياً على نوقٍ حُمْرٍ، خَطَمُهَا اللَّيْفُ، وَلِبَاسُهُمُ الْعَبَاءُ وَتَلْبِيئُهُمْ شَتَّى، سَأَلْتُهُمْ يُؤْنَسُ بِنُ مَتَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، يَقُولُ: لَبَيْكَ فَارِحَ الْكَرْبِ لَبَيْكَ".

رواه إسحاق بن بشر القرشي، في الرابع من كتاب المبتدأ^(٢)، عن عثمان، به.

وعلقه ابن عساكر في تاريخ دمشق^(٣)، عن إسحاق، به.

وإسحاق بن بشر هو البخاري أبو حذيفة معروف بأنه صاحب كتاب المبتدأ، كذابٌ يضع الحديث. حكم عليه علي بن المديني^(٤)، وابن أبي شيبه^(٥)، والدارقطني^(٦)، بأنه كذاب^(٧).

فالحديث مع كونه معضلاً هو موضوع من هذا الوجه.

(٨/٨) عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: (لقد سلكَ فجّ

(١) (٩٥/٥).

(٢) رقم: (٣٢).

(٣) (٢٩٤/٧٤).

(٤) ميزان الاعتدال (١/١٨٤).

(٥) لسان الميزان (٢/٤٦).

(٦) الضعفاء والمتروكين (ص/١٤٢).

(٧) يُنظر كذلك: الكنى لمسلم (١/٢٦٥)، ولسان الميزان (٢/٤٤-٤٦) الكشف الحثيث عمّن رمي بوضع الحديث (ص/٦٣).

الرُّوحَاء سَبْعُونَ نَبِيًّا حُجَّاجًا، عَلَيْهِمْ ثِيَابُ الصُّوفِ، وَلَقَدْ صَلَّى فِي مَسْجِدِ الْحَيْفِ ^(١) سَبْعُونَ نَبِيًّا).

رواه الحاكم في المستدرک ^(٢) - واللفظ له، وعنه البيهقي في السنن الكبير ^(٣) - عن أبي العباس محمد بن يعقوب، عن أحمد بن عبد الجبار، ثنا يونس بن بكير، عن محمد بن إسحاق، عن الحسن بن مسلم، عن مِقْسَم، عن ابن عباس، به.

وفي الإسناد: أحمد بن عبد الجبار، وهو العطاردي ضعيف ^(٤). ومحمد بن إسحاق صدوق مدلس ^(٥) وقد رواه بالعنعنة.

واختلف على ابن إسحاق في إسناده:

فرواه الأزرق في أخبار مكة ^(٦) من طريق عثمان بن ساج. وإسحاق بن بشر في المبتدأ ^(٧). كلاهما عن محمد بن إسحاق، قال: حدثني من لا أتهم، عن عبد الله بن عباس، فذكره، وفيه: (مخطمي إبلهم بحبال الليف).

وعثمان بن ساج مضى أن فيه ضعفًا. وإسحاق بن بشر مضى أنه كذابٌ.

فالوجه الأول عن ابن إسحاق - مع ضعفه - هو أشبه، فالأثر موقوف ضعيفٌ.

(١) المسجد المعروف بمنى. يُنظر: معالم مكة التاريخية والأثرية (ص/ ٢٧١).

(٢) (٢/ ٧٠٢، رقم: ٤٢٢٨).

(٣) (١٠/ ٢٦٨، رقم: ٩٩٢٥).

(٤) يُنظر: الجرح والتعديل (٢/ ٦٢)، والكامل في الضعفاء (١/ ١٩١)، وميزان الاعتدال (١/ ١١٢)، والتقريب (ص/ ٩٣).

(٥) يُنظر: التاريخ الكبير (١/ ٤٠)، والجرح والتعديل (٧/ ١٩١)، وتهذيب التهذيب (٣/ ٥٠٤)، والتقريب (ص/ ٨٢٥).

(٦) (١/ ٧٢-٧٣).

(٧) رقم: (٢٥).

(٩/٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما: أَنَّ مُوسَى حَجَّ الْبَيْتَ عَلَى جَمَلٍ أَحْمَرَ، عَلَيْهِ عَبَاءَةٌ قَطَوَانِيَّةٌ^(١)، وَهُوَ يُلَبِّي وَتَجَاوَبُهُ جِبَالُ الرَّوْحَاءِ". رواه أبو الشيخ في العظمة^(٢)، عن جعفر - هو ابن أحمد بن فارس - حدثنا ابن حميد، حدثنا تميم بن عبد المؤمن، حدثنا أشعث، عن عكرمة، عن ابن عباس، به.

وفي الإسناد: ابن حميد: وهو محمد بن حميد الرازي، مختلف في حاله، وثقه بعضهم^(٣)، وضعفه آخرون منهم ابن حجر^(٤). وقال فيه البخاري^(٥): (فيه نظر). وقال يعقوب بن شيبة^(٦): (كثير المناكير). وضعفه جداً النسائي وجماعة^(٧). وقال الذهبي^(٨): (الأولى تركه). وهو كما قال، فالأشبه في حاله أنه متروك.

وشيخه تميم بن عبد المؤمن هو التميمي، ترجم له ابن بي حاتم في الجرح والتعديل^(٩)، وابن حبان في الثقات^(١٠)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكروا أنه يروي عنه أهل بلده، وذكر ابن أبي حاتم أنه سكن الري. وقال ابن حبان: (يروي المقاطيع). وأشعث هو ابن سَوَّار الكندي ضعيف^(١١). فالأثر ضعيف جداً.

(١) تقدم معناها.

(٢) (١٧٠٤/٥).

(٣) يُنظر: الجرح والتعديل (٢٣٢/٧)، وتهذيب التهذيب (٥٤٦-٥٤٨).

(٤) التقريب (ص/٨٣٩).

(٥) التاريخ الكبير (١/٦٩).

(٦) تهذيب الكمال (١٠٢/٢٥).

(٧) يُنظر: أحوال الرجال (ص/٣٥٠)، وتهذيب الكمال (١٠٢/٢٥) وميزان الاعتدال (٣/٥٣٠).

(٨) الكاشف (٢/١٦٦).

(٩) (٤٤٤/٢).

(١٠) (١٥٦/٨).

(١١) يُنظر: الكامل في الضعفاء (١/٣٧١)، وميزان الاعتدال (١/٢٦٣)، والتقريب (ص/١٤٩).

والذي ثبت من حديث ابن عَبَّاسٍ في هذا الباب، ما رواه مسلم في صحيحه ^(١)، من طريق أبي العالية، عن ابن عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِوَادِي الْأَزْرَقِ، فَقَالَ: «أَيُّ وَادٍ هَذَا؟» فَقَالُوا: هَذَا وَادِي الْأَزْرَقِ، قَالَ: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ هَابِطًا مِنَ النَّبِيَّةِ ^(٢)، وَلَهُ جُجُورٌ ^(٣) إِلَى اللَّهِ بِالتَّلْبِيَةِ»، ثُمَّ أَتَى عَلَى نَبِيَّةٍ هَرَشَى ^(٤)، فَقَالَ: «أَيُّ نَبِيَّةٍ هَذِهِ؟» قَالُوا: نَبِيَّةٌ هَرَشَى، قَالَ: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى يُونُسَ بْنِ مَتَّى عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى نَاقَةٍ حَمْرَاءَ جَعْدَةٍ عَلَيْهِ جُبَّةٌ ^(٥) مِنْ صُوفٍ، خِطَامٌ ^(٦) نَاقَتِهِ حُلْبَةٌ ^(٧) وَهُوَ يُكَلِّبِي ^(٨)».

وفي لفظ له: «سِرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، فَمَرَرْنَا بِوَادٍ». ثم ذكره.

(١٠/١٠) عن غالب بن عبيد الله قال: سمعتُ مجاهدًا يذكُرُ عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: «مَرَّ بِصَفْحِ الرُّوحَاءِ سِتُّونَ نَبِيًّا، إِيْلَهُمْ مُحَطَّمَةٌ بِاللَّيْفِ».

(١) (كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله صلى الله عليه وسلم إلى السماوات، وفرض الصلوات، ١٥٢/١-١٥٣، رقم: ١٦٦).

(٢) الطريق المرتفع بين جبلين. وقيل: الطريق المرتفع في العجل. وقيل: أعلى المسيل في رأسه. يُنظر: كشف المشكل من أحاديث الصحيحين (٣٠٦/٢)، والنهاية في غريب الحديث (٢٢٦/١).

(٣) الجُور: رَفَع الصَّوْت. كشف المشكل من أحاديث الصحيحين (٣٤٩/٢)، والنهاية في غريب الحديث (٢٣٢/١).

(٤) نبية في طريق مكة قريبة من الجحفة، يرى منها البحر. يُنظر: معجم ما استعجم (١٣٥٠/٤)، ومعجم البلدان (٣٩٧/٥)، والمعالم الأثيرة (ص/٢٩٤).

(٥) أي: مُجْتَمَعَةُ الخَلْقِ شديدة. النهاية في غريب الحديث (٢٧٥/١).

(٦) الجُبَّة: ثوبان يُطَارَقَان ويُجَعَل بينهما قُطْن، فإن كانت من صُوفٍ جاز أن يكون واحدًا غير مَحْشُوءٍ. المجموع المعيث في غريب القرآن والحديث (٢٩١/١).

(٧) هو جبلٌ يجعل في طرفه حلقة، ثم يقلد البعير به، ويُنتى على مخطمه. وسُمِّيَ خطامًا لأنه على الخطم وهو الأنف، فأما الذي يجعل في الأنف دقيقًا فهو الزمام. يُنظر: تهذيب اللغة (١١٦/٧)، وكشف المشكل من أحاديث الصحيحين (٢١٥/٢).

(٨) أي: ليف. يُنظر: الدلائل في غريب الحديث (٩٨٦/٣)، والنهاية في غريب الحديث (٥٨/٢).

(٩) الصَّفْح: الحجر العريض. وكل حجر عريض: صَفِيحَة. يُنظر: الصحاح للجوهري (٣٨٣/١)، ومجمل اللغة لابن فارس (ص/٥٣٦).

هذا الحديث رواه الأزرقى في أخبار مكة^(١) - واللفظ له - من طريق عثمان بن ساج. ورواه إسحاق بن بشر في المبتدأ^(٢)، عن عثمان بن الأسود. كلاهما عن غالب بن عبيد الله، به. وفي لفظ إسحاق "بصفائح".

وعثمان بن ساج مضى أن فيه ضعفاً. وإسحاق بن بشر مضى أنه كذابٌ.

وغالب بن عبيد الله الذي يدور عليه الإسناد هو الجزري العقيلي: متروك الحديث. ضعفه جداً ابن المديني^(٣)، والبخاري^(٤)، وأبو حاتم^(٥)، وغيرهم^(٦).

وحولف غالبٌ في روايته هذا الحديث عن مجاهدٍ إسناداً ومثلاً.

خالفه خُصيفٌ والأعمش، فاتفقا في كونه من قول مجاهد، واختلفا في لفظه:

أما رواية خُصيف: فرواها الأزرقى في أخبار مكة^(٧)، من طريق عثمان بن ساج، عن خُصيف، عن مجاهد أنه قال: (حَجَّ مُوسَى النَّبِيُّ عَلَى جَمَلٍ أَحْمَرَ، فَمَرَّ بِالرُّوحَاءِ، عَلَيْهِ عَبَاءَتَانِ قَطَوَانِيَّتَانِ مُتَّزِرٌ بِأَحَدِهِمَا، مُرْتَدِيٌّ بِالْأُخْرَى، فَطَافَ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَبَيْنَا هُوَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ إِذْ سَمِعَ صَوْتًا مِنَ السَّمَاءِ، وَهُوَ يَقُولُ: لَبَّيْكَ عَبْدِي أَنَا مَعَكَ، فَخَرَّ مُوسَى سَاجِدًا).

(١) (٧٢/١).

(٢) رقم: (٢٩).

(٣) سؤالات عثمان بن أبي شيبة للابن المديني (ص/١٧٢).

(٤) الضعفاء الصغير (ص/٩٦)، والتاريخ الكبير (٧/١٠١).

(٥) الجرح والتعديل (٧/٤٨).

(٦) يُنظر: الضعفاء للعقيلي (٣/٣٢٧)، ولسان الميزان (٦/٢٩٧).

(٧) (٦٨-٦٩).

وعثمان بن ساج تقدم أنه فيه ضعفٌ، وشيخه خُصيف هو ابن عبد الرحمن ضعيف الحديث ^(١).

وأما رواية الأعمش فرواها الإمام أحمد في الزهد ^(٢)، من طريق يحيى بن سعيد، وأبي معاوية. وأبو الشيخ في العظمة ^(٣)، من طريق عبد الرحمن بن عمر عن محمد بن سعيد ^(٤). ثلاثتهم عن الأعمش، عن مجاهد أنه قال: «حَجَّ الْبَيْتَ سَبْعُونَ نَبِيًّا؛ مِنْهُمْ مُوسَى بْنُ عِمْرَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، عَلَيْهِ عِبَاءَتَانِ قَطَوَانِيَّتَانِ، فَكَانَ يَلْبِي وَالْجِبَالَ تُجَاوِبُهُ».

هذا لفظ يحيى، وقريبٌ منه لفظ محمد بن سعيد إلا أنه لم يذكر "قطوانيتان" والجملة الأخيرة فيه: (كلما أتى جاوبه الجبال). ويبدو أن في النسخة الخطية للكتاب خللاً.

وفي لفظ أبي معاوية زيادة: "وَفِيهِمْ يُؤْنَسُ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ يَقُولُ: لَبَّيْكَ كَاشِفَ الْكُرْبِ، لَبَّيْكَ". وليس في لفظه: "فكان يلبي... إلى آخره.

ورواية الإمام أحمد صحيحة عن مجاهد، فهذا هو الثابت في هذا الحديث أنه من قول مجاهد، وليس فيه ذكر الروحاء.

ولا يُعلم من أين أخذه مجاهد. والله أعلم.

(١١/١١) عن سعيد بن المسيب قال: "مَرَّ مُوسَى -عَلَيْهِ السَّلَامُ- بِفَجِّ الرُّوحَاءِ، وَعَلَيْهِ عِبَاءَتَانِ قَطَوَانِيَّتَانِ، تُجَاوِبُهُ صَفَاحُ الرُّوحَاءِ، وَهُوَ يَقُولُ: لَبَّيْكَ عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدَيْكَ، وَمَرَّ عَيْسَى ابْنُ مَرْيَمَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ يُلْبِي، وَهُوَ يَقُولُ: لَبَّيْكَ عَبْدُكَ وَابْنُ أُمَّتِكَ بِنْتِ عَبْدَيْكَ، وَمِنْ قَبْلِ أَوْ مِنْ

(١) يُنظر: الجرح والتعديل (٣/٤٠٣)، والكامل في الضعفاء (٣/٦٩)، والميزان (١/٦٥٣)، والتقريب (ص/٢٩٧).

(٢) (ص/٧٣، رقم: ٤٤٨) (ص/٣١، رقم: ١٨٢).

(٣) (٥/١٧٠٣، رقم: ١١٥٨).

(٤) كذا في المطبوع. ولم أف على راو في هذه الطبقة اسمه "محمد بن سعيد". ويظهر لي أن محمد مصحفة عن "يحيى" لأن الراوي عنه هنا هو عبد الرحمن بن عمر بن يزيد الأصبهاني المعروف برُسْتَه، يروي عن يحيى بن سعيد القطان. تهذيب الكمال (١٧/٢٩٦). وتقدم أن الحديث عند أحمد من رواية يحيى القطان. والله أعلم.

بَعْدُ سَبْعُونَ نَبِيًّا خَاطَمِي رَوَّاحِلِهِمْ بِجِبَالِ اللَّيْفِ حَتَّى صَلَّوْا فِي مَسْجِدِ الْخَيْفِ".

هذا الأثر رواه الفاكهي في أخبار مكة^(١)، عن ابن أبي عمر قال: ثنا سفيان، عن ابن جدعان، عن سعيد بن المسيب، به.

وفي الإسناد ابن جدعان، وهو علي بن زيد بن جدعان ضعيف^(٢). وسعيد بن المسيب من كبار التابعين، والحديث غير مرفوع.

وفي هذا الأثر أَنَّ عَيْسَى مَرَّ يَلْبِي. وهذا يخالف الحديث الصحيح الذي تقدم في التمهيد أن عيسى سيمر في آخر الزمان، فعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَيُهْلِكَنَّ ابْنُ مَرْيَمَ بِفَجِّ الرُّوحَاءِ، حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا، أَوْ لَيْشِيئَهُمَا». رواه مسلم.

المبحث الثاني: ما روي في فضل عرق الظبية.

(١/٠٠٠) عن كثير بن عبد الله بن عمرو عوف بن زيد بن ملحمة المزني، عن أبيه، عن جده قال: غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أول غزاة غزاها الأبواء، حتى إذا كنا بالروحاء نزل بعرق الظبية، فصلّى بها، ثم قال: «هَلْ تَدْرُونَ مَا اسْمُ هَذَا الْجَبَلِ؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «هَذَا حَمْتٌ، جَبَلٌ مِنْ جِبَالِ الْجَنَّةِ، اللَّهُمَّ بَارِكْ فِيهِ وَبَارِكْ لِأَهْلِهِ فِيهِ» ثم قال للروحاء: «هَذَا سَجَاسُجٌ، وَادٍ مِنْ أَوْدِيَةِ الْجَنَّةِ، لَقَدْ صَلَّيْتُ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ قَبْلِي سَبْعُونَ نَبِيًّا، وَلَقَدْ مَرَّ بِهَا مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَيْهِ عَبَاءَتَانِ قَطْوَانِيَّتَانِ، وَعَلَى نَاقَةٍ وَرَقَاءَ، فِي سَبْعِينَ أَلْفًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، حَاجِّي الْبَيْتِ الْعَتِيقِ، وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَمُرَّ بِهَا عَيْسَى بْنُ مَرْيَمَ، عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا، أَوْ يَجْمَعُ اللَّهُ لَهُ ذَلِكَ».

(١) (٤/٢٦٩-٢٧٠، رقم: ٢٦٠١).

(٢) يُنظر: الجرح والتعديل (٦/١٨٦)، والكامل في الضعفاء (٥/١٩٥)، وميزان الاعتدال (٣/١٢٧)، وتهذيب التهذيب (٣/١٦٢)، والتقريب (ص/٦٩٦).

وفي لفظ: (أن النبي صلى الله عليه وسلم صَلَّى في مسجد الروحاء الذي عند عِرْقِ الظبية). وفي لفظ: (مرَّ به موسى بن عمران حاجًّا أو معتمرًا).

وفي لفظٍ مختصرٍ: صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد الذي بطن الروحاء عند عرق الظبية ثم قال «هَذَا سَجَاسِجٌ وَادٍ مِنْ أَوْدِيَةِ الْجَنَّةِ».

وفي لفظ: (نزل بعرق الظبية، وهو المسجد الذي دون الروحاء فقال: (أتدرون).

وفي لفظ الواقدي: (لَقَدْ سَلَكَ فَجَّ الرُّوحَاءِ مُوسَى النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي سَبْعِينَ أَلْفًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَصَلُّوا فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي بِعِرْقِ الظَّبْيَةِ).

تقدم تخريج هذا الحديث برقم: (١)، وهو حديثٌ ضعيفٌ جدًا.

المبحث الثالث: ما رُوي في فضل وادي حمت.

(١/٠٠٠) عن كثير بن عبد الله بن عمرو عوف بن زيد بن ملحثة المزني، عن أبيه، عن جده قال: غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أول غزاة غزاها الأبواء، حتى إذا كنا بالروحاء نزل بعِرْقِ الظبية، فصلَّى بها، ثم قال: «هَلْ تَدْرُونَ مَا اسْمُ هَذَا الْجَبَلِ؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «هَذَا حَمْتُ، جَبَلٌ مِنْ جِبَالِ الْجَنَّةِ، اللَّهُمَّ بَارِكْ فِيهِ وَبَارِكْ لِأَهْلِهِ فِيهِ».

تقدم تخريج هذا الحديث برقم: (١)، وهو حديثٌ ضعيفٌ جدًا.

المبحث الرابع: ما رُوي في فضل جبل وِرقان

(١/١٢) عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لَمَّا تَجَلَّى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِلْجَبَلِ طَارَتْ لِعَظْمَتِهِ سِتَّةُ أَجْبَلٍ، فَوَقَعَتْ ثَلَاثَةٌ بِالْمَدِينَةِ، وَثَلَاثَةٌ بِمَكَّةَ، وَقَعَ بِالْمَدِينَةِ أَحَدٌ وَوَرِقَانٌ وَرَضْوَى ^(١)، وَوَقَعَ بِمَكَّةَ حِرَاءٌ ^(٢) وَثَبِيرٌ ^(٣) وَثَوْرٌ ^(٤)".

هذا الحديث رواه ابن شبه في تاريخ المدينة ^(٥) - واللفظ له - والفاكهي في أخبار مكة ^(٦)، وإبراهيم الحربي في المناسك ^(٧)، وابن أبي حاتم في التفسير ^(٨)، والمحاملي في أماليه ^(٩) - ومن طريقه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ^(١٠) - وابن الأعرابي في المعجم ^(١١)، وابن حبان في

(١) جبل ضخم شامخ يضرب إلى الحُمْرة، ذو شعاب وأودية، يقع على الضفة اليمنى لوادي ينبع، ثم يُشرف على الساحل، يُرى بوضوح من ينبع شمالاً شرقياً. يُنظر: معجم البلدان (٣/٥١)، ومعجم المعالم الجغرافية (ص/١٤١)، والمعالم الأثرية (ص/١٢٨).

(٢) على وزن فَعَال، أشهر جبال مكة، يقع في شرقيها إلى الشمال، كان النبي صلى الله عليه وسلم يتعبّد الله في غاره، وفيه أول ما نزل عليه من القرآن. يُنظر: معجم ما استعجم (٢/٤٣٢)، ومعالم مكة التاريخية والأثرية (ص/٨٢).

(٣) إذا أُطلق ثَبِيرٌ فهو الجبل الذي يُشرف على مكة من شرقيها، ويُشرف على منى من الشمال، وكان أهل الجاهلية لا يفيضون من مزدلفة حتى تطلع الشمس فوق رأسه، ويقولون: "أشرق ثَبِيرٌ كيما نغير". ويُسميه أهل مكة اليوم: "جبل الرخم". يُنظر: معجم ما استعجم (١/٣٣٥)، ومعالم مكة التاريخية والأثرية (ص/٥٥)، ومعجم المعالم الجغرافية في السيرة (١/٧١).

(٤) جبل يقع جنوب مكة عالٍ يُرى من المزدلفة ومن المسفلة، ومن جميع جوانبها المرتفعة، يُشبه ثوراً مستقبلاً الجنوب، وبه غار ثور الذي اختبأ فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبه أبو بكر الصديق رضي الله عنه. يُنظر: مرصد الاطلاع (١/٣٠٢)، ومعالم مكة التاريخية والأثرية (ص/٥٧)، ومعجم المعالم الجغرافية في السيرة (ص/٧٢).

(٥) (١/٧٩).

(٦) (٨٢/): رقم: ٢٤١٥.

(٧) (ص/٤٠٦).

(٨) (٥/١٥٦٠).

(٩) (ص/٣٣، رقم: ٣٣).

(١٠) (١٢/٢٠١).

(١١) (٢/٨٢١، رقم: ١٦٨٢).

المجروحين^(١)، وأبو الشيخ وابن مردويه في تفسيرهما^(٢)، من طرق عن عبد العزيز بن عمران، عن معاوية بن عبد الله الأودي.

ورواه الفاكهي في أخبار مكة^(٣)، وأبو نعيم في الحلية^(٤)، من طريق محمد بن الحسن بن زباله، عن معاوية بن عبد الكريم الضَّال^(٥).

كلاهما (الأودي، وابن عبد الكريم) عن الجلد بن أيوب^(٦)، عن معاوية بن قررة، عن أنس بن مالك، به.

قال أبو نعيم: (غريبٌ من حديث معاوية بن قررة، والجلد ومعاوية الضال، تفرَّد به عنه محمد بن الحسن بن زباله المخزومي).

وقال الخطيب البغدادي: (هذا الحديث غريب جداً، لم أكتبه إلا بهذا الإسناد).

وقال ابن كثير^(٧): (حديث غريب، بل منكر).

وفي الإسناد الأول: عبد العزيز بن عمران بن أبي ثابت المدني، وهو متروك الحديث، مجمع على ضعفه^(٨). وبه أعلمه ابن حبان حيث أورد هذا الحديث في كتابه المجروحين - كما تقدم - فيما أنكر على عبد العزيز بن عمران، وقال: (موضوع لا أصل له).

وأورده ابن الجوزي في الموضوعات^(٩)، وأعله بعبد العزيز، ونقل

(١) (١/٢٤٩).

(٢) كما في اللآلئ المصنوعة (١/٢٨).

(٣) (١/٨٢-٨١، رقم: ٢٤١٤).

(٤) (٦/٣١٤).

(٥) سُمي في أخبار مكة: معاوية بن عبد الله بدل: معاوية بن عبد الكريم. ويُشبه أنه خطأ؛ لقول أبي نعيم الآتي، أن ابن زباله تفرَّد به عن معاوية الضال.

(٦) في طبعة تاريخ ابن شبة: "خالد" بدل: جلد.

(٧) تفسير القرآن العظيم (٣/٤٧١).

(٨) يُنظر: الضعفاء للبخاري (ص/٧٨)، والضعفاء للعقيلي (٢/٥٠١)، وميزان الاعتدال (٢/٦٣٢)، وديوان الضعفاء والمتروكين (ص/٢٥٣).

(٩) (١/١٤٨).

حكم ابن حبان، وكذا حكم عليه الألباني^(١). وأعله المعلمي في حاشية الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة^(٢) بأن عبد العزيز تالفٌ جدًّا، فإن لم يكن يتعمد الكذب صراحًا فقد كان لا يُيالي ما حدّث به، فيقع منه الكذب بكثرة.

وتعقب السيوطي في اللآلئ المصنوعة^(٣)، ابنَ الجوزي، وأنَّ الحكم بوضعه فيه نظرٌ، وأن عبد العزيز بن عمران لم يُتهم بكذب. ثم ذكر أنَّه وجد متابعًا لعبد العزيز. ثم ذكر الطريق الثانية لهذا الحديث. وأنَّ ابن زباله متروك.

وتعقَّبَه ابن عَرَّاق في تنزيه الشريعة^(٤) فقال: (قلت: بل كذابٌ، فلا يصلح تابعًا). وهو كما قال، وقد تقدم أنَّ ابن زباله كذَّبه جماعةٌ، فإن لم يكن كذابًا، فهو متروك. والحديث لا يصلح للاعتبار.

فالحديث بإسناده ضعيفٌ جدًّا ولم يصحاح عن جلد بن أيوب، ومع ذلك فإن جلد بن أيوب أكثر العلماء على تضعيفه جدًّا. تركه شعبة ويحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي^(٥)، وقال الإمام أحمد^(٦): (ليس يسوي حديثه شيئًا).

(٢/١٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لَمَّا تَجَلَّى اللَّهُ لِمُوسَى بْنِ عِمْرَانَ تَطَايَرَتْ سَبْعَةُ أَجْبَالٍ،

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة (١/٣٠٠، رقم: ١٦٢).

(٢) (ص/٤٤٥).

(٣) (١/٢٨-٢٩).

(٤) (١/١٤٣).

(٥) يُنظر: الضعفاء للبخاري (ص/٣١)، والضعفاء للعقيلي (١/٤٠٤)، ولسان الميزان (٢/٤٨٣).

(٦) العلل، رواية عبد الله (١/٣٩١).

فَقِي الْحَجَّازِ مِنْهَا حَمْسَةٌ، وَفِي الْيَمَنِ اثْنَانِ، فِي الْحَجَّازِ: أَحَدٌ، وَثَبِيرٌ،
وَجِرَاءٌ، وَثَوْرٌ، وَوَرِقَانٌ، وَفِي الْيَمَنِ: حَضُورٌ^(١)، وَصَبِيرٌ^(٢)».

رواه الطبراني في المعجم الأوسط^(٣) - واللفظ له - عن موسى بن جمهور، عن هشام بن خالد الأزرق.

ورواه الأصم في جزءٍ من حديثه^(٤)، عن بكر بن سهل، عن عبد الله بن يوسف.

وابن الجوزي في الموضوعات^(٥)، من طريق أبي مسهر.

ثلاثتهم (هشام، وعبد الله، وأبو مسهر) عن خالد بن يزيد بن صبيح المرِّي، عن طلحة بن عمرو المكي، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس، به.

وفي لفظ الأصم: (مِنْهَا بِالْمَدِينَةِ أَحَدٌ وَوَرِقَانٌ، وبمكة ثور وثَبِير وحرَاء).

وفيه: (وباليمن صَبِيرٌ وَحَضُورٌ).

قال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن عطاء إلا طلحة بن عمرو).

والحديث أورده ابن الجوزي في الموضوعات، وحكم بعدم صحته، وأعله بطلحة بن عمرو، وذكر أقوال العلماء فيه، وبه أعله الذهبي

(١) كذا بالصاد المهملة، وذكر ابن الجوزي في الموضوعات أن أبا مسهر رواه كذا بالصاد المهملة، وفي جزء الأصم: بالصاد المعجمة. وكذا هو في كتب البلدان، فَحَضُورٌ: بفتح الحاء المهملة، ثم ضاد معجمة مضمومة، ثم سكون الواو، وآخره راء مهملة. جبلٌ شامخٌ غربي صنعاء، ويُعرف بجبل شُعَيْب. يُنظر: مراصد الاطلاع (١/ ٤١٠)، ومعجم البلدان والقبائل اليمنية (ص/ ٤٧٩)، والمعالم الأثيرة (ص/ ١٠١).

(٢) كذا: بياء تحتانية قبل الراء مصغراً. والذي في مجمع الزوائد "صَبِيرٌ مكبر، وكذا هو في جزء الأصم، وكذلك هو في كتب البلدان، فَصَبِيرٌ: بفتح أوله، وكسر ثانيه، جبل شامخ عظيم باليمن، ارتفاعه: ٣٠٠٠ متر، تقع في سفح منحدره الشمالي مدينة تعز، فيه عدّة حصون وقرى. يُنظر: مراصد الاطلاع (٢/ ٨٣٢)، معجم البلدان والقبائل اليمنية (ص/ ٨٩٤).

(٣) (٨/ ١٥٨، رقم: ٨٢٦٣).

(٤) (ص/ ١٢٩، رقم: ٢١٩).

(٥) (١/ ١٢١).

كذلك في تلخيص الموضوعات^(١)، وقال: (تالف^٢). وأورده الهيثمي في المجمع^(٣)، وعزاه إلى معجم الطبراني الأوسط، وأعله بطلحة بن عمرو المكي وقال إنه متروك.

وهو متروك كما قالوا^(٤). فالحديث ضعيفٌ جدًّا.

وتعقب السيوطي في اللآلئ المصنوعة^(٥)، ابن الجوزي، وأن الحكم بوضعه فيه نظرٌ، وأن طلحة مع تضعيف العلماء له إلا أنه لم يهتم بكذب، ثم ذكر بعض كلام العلماء فيه وأنه ضعيفٌ فحسب، ونقل بعض الثناء عليه من جهة حفظه. وأعلّنه المعلمي في حاشية الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعية^(٦) بأن طلحة تالفٌ جدًّا، فإن لم يكن يتعمد الكذب صراحًا فقد كان لا يُبالي ما حدّث به، فيقع منه الكذب بكثرة.

فالحديث ضعيفٌ جدًّا لما تقدم.

(٣ / ١٤) عن عمرو بن عوف المزني - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: - أَرْبَعَةٌ أَجْبَلٌ مِنْ جِبَالِ الْجَنَّةِ: - أُحُدٌ - جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ، جَبَلٌ مِنْ جِبَالِ الْجَنَّةِ، وَ- وَرْقَانٌ - جَبَلٌ مِنْ جِبَالِ الْجَنَّةِ، وَ- لُبْنَانٌ^(٧) جَبَلٌ مِنْ جِبَالِ الْجَنَّةِ، وَ- طُورٌ^(٨) - جَبَلٌ مِنْ جِبَالِ الْجَنَّةِ -.

(١) (ص/٢٣، رقم: ١٧).

(٢) (٧/٢٤).

(٣) يُنظر: التاريخ الكبير (٤/٣٥٠)، والجرح والتعديل (٤/٤٧٨)، وميزان الاعتدال (٢/٣٤٠)، والتقريب (ص/٤٦٤).

(٤) (١/٢٨-٢٩).

(٥) (ص/٤٤٥).

(٦) جبلٌ مطل على حمص. يُنظر: معجم ما استعجم (٤/١١٥٠)، ومعجم البلدان (٥/١١)، ومراصد الاطلاع (٣/١١٩٧).

(٧) الطور في كلام العرب: الجبل. وقيل: لا يُسمى طورًا حتى يكون ذا شجر. ويُقال لبلاد الشام: الطور. ويُطلق على مواضع متعددة، وهو هنا مطلق غير مضاف. فمن ذلك أنه يطلق على الجبل المشرف على نابلس. وعلى طور سَيْنَاءَ بالقرب من مصر عند مدين، وغير ذلك. يُنظر: معجم البلدان (٤/٤٧)، ومراصد الاطلاع (٢/٨٩٦)، والمعالم الأثيرة (ص/١٧٦).

رواه ابن شَبَّه في تاريخ المدينة^(١) - واللفظ له - عن محمد بن خالد. والطبراني في المعجم الكبير^(٢)، وابن عدي في الكامل في الضعفاء^(٣) - ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق^(٤)، وابن الجوزي في الموضوعات^(٥)، وابن العديم في بغية الطلب في تاريخ حلب^(٦) - وأبو عبد الله المقدسي البشاري في أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم^(٧)، كلاهما (محمد بن خالد، وإسماعيل) من طريق إسماعيل بن أبي أويس. كلاهما عن كثير بن عبد الله، قال: حدثني أبي، عن أبيه به.

وفي لفظ ابن أبي أويس: (وأربعة أنهار من أنهار الجنة، وأربعة ملاحم من ملاحم الجنة، قيل: فما الأجيل يا رسول الله؟ قال) فذكرها، وليس فيه ذكر الجبل الرابع. ولذا قال ابن العديم: (وسقط ذكر الجبل الرابع).

(١) (١/٨٠-٨١).

(٢) (١٧/١٨-١٩، رقم: ١٩).

(٣) (٨/٦٥٢).

(٤) (٢/٣٤٦).

(٥) (١/١٤٨).

(٦) (١/٣٨٦).

(٧) (١/١٣٦-١٣٧).

وتمام اللفظ (والأنهار: النيل^(١) والفرات^(٢)، وسيحان^(٣) وجيحان^(٤)، والملاحم: بدر^(٥)، وأحد^(٦)، والخندق^(٧) وخيبر^(٨)). كذا في لفظ ابن عدي، وابن الجوزي، وعند الطبراني "حنين" بدل "خيبر".

(١) نهر النيل من عجائب مصر، ومن نعم الله عليها، ينبع من هضبة البحيرات عند خط الاستواء من بحيرات فكتورية، وغيرها ويتجه شمالاً، ويمرّ بدول كاثيوبيا والسودان ثم مصر حتى يصب في البحر الأبيض المتوسط، ويبلغ طوله: ٦٦٩٥ كم. يُنظر: معجم البلدان (٥/٣٣٤)، ومراصد الاطلاع (٣/١٤١٣)، وأطلس الحديث النبوي (ص/٣٦٤).

(٢) أصل معنى الفرات عند العرب: أعذب المياه، وهو نهر ينبع من شمال شرق تركيا، ويخترق جبال طوروس، ثم يمر بسوريا عند بلدة جرابلس، إلى أن يصل العراق عند بلدة البوكمال، يلتقي بنهر دجلة عند القرنة ليكونا "شط العرب" الذي يصب في الخليج العربي. يُنظر: معجم البلدان (٤/٢٤١)، وأطلس الحديث النبوي (ص/٢٩٣).

(٣) بفتح أوله، وسكون ثانيه، ثم حاء مهملة، وآخره نون، فعلان من ساح الماء يسبح إذا سال، وهو نهر كبير من نواحي المصيصة، وهو نهر أذنة بين أنطاكية والروم، وهو غير سيحون الذي بما وراء النهار. يُنظر: معجم البلدان (٣/٢٩٣)، ومراصد الاطلاع (٢/٧٦٤).

(٤) بالفتح، ثم السكون، والحاء مهملة، وألف، ونون: نهر بالمصيصة، ومخرجه من بلاد الروم ويمرّ حتى يصب بمدينة تعرف بكفريّا بإزاء المصيصة، وهو غير جيحون. يُنظر: معجم البلدان (٢/١٩٦)، ومراصد الاطلاع (١/٣٦٤).

(٥) بلدة مشهورة معروفة، تقع أسفل وادي الصفراء، بينها وبين المدينة ١٥٥ كيلاً، وتبعد عن البحر: نحواً من ٤٥ كيلاً، فيها حدثت معركة الفصل والفرقان بين المسلمين وكفار قريش السنة الثانية من الهجرة. يُنظر: معجم ما استعجم (١/٢٣٢)، ومعجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية (ص/٤١)، وأطلس الحديث (ص/٦٥).

(٦) الجبل المعروف بالمدينة، يقع شمال المدينة مشرقاً عليها، لوته أحمر جميل، يرى بوضوح، وهو داخل حرم المدينة، ويحبه أهل المدينة، وردت في شأنه أحاديث، ووقعت بجواره معركة أحد السنة الثالثة من الهجرة. يُنظر: معجم ما استعجم (١/١١٧)، ومعجم المعالم الجغرافية (ص/١٩)، وأطلس الحديث النبوي (ص/٢٣).

(٧) ويُقال للغزوة: الأحزاب، وقد اجتمعت الأحزاب وتآلفت لقتال المسلمين بالمدينة، فحضر المسلمون بالمدينة خندقاً، واختلف في تحديده، وقد حدّه السهمودي -بعد حكاية ما قيل فيه- بأن الهمدق كان شامي المدينة -أي: من الجهة الشمالية- من طرف الحرّة الشرقية "الوبرة" إلى طرف الحرّة الغربية. وأما الجهات الأخرى فكانت محاطة بالحرار، ويُقدّر طوله: ٥٥٤٤ م، وتوسط عرضه: ٦٢، ٤ م وعمقه: ٣٢٣٤ م، فُرغ من حفره بعد ستة أيام، وقيل: قريب من عشرين ليلة، وقيل: خمسة عشر يوماً، وعمل فيه جميع المسلمين وهم يومئذ ثلاثة آلاف، وقد عفا أثره منذ زمن، ولم يبق منه شيء؛ والله أعلم. وكانت الوقعة في السنة الخامسة من الهجرة. يُنظر: التعريف بما أنست الهجرة (ص/١٧٣)، والمغانم المطابة (٢/٧٨٢)، ووفاء الوفاء (٤/٧٠-٧٣)، ومرويات غزوة الخندق (ص/١٨٣-٢٠٣)، والمعالم الأثيرة (ص/١٠٩)، وأطلس الحديث (ص/١٦٤).

(٨) بلدٌ يقع شمالي المدينة على طريق تبوك المؤدي إلى الشام، بينه وبين المدينة نحو ١٧٠ كيلاً، وهو بلد نخل وعيون، عامرٌ بالسكان، وغزوة خيبر كانت في السنة السابعة من الهجرة. يُنظر: معجم ما استعجم (٢/٥٢١)، والمغانم المطابة (٢/٧٨٣)، ومعجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية (ص/١١٨)، وأطلس الحديث (ص/١٦٨).

والحديث ذكره ابن الجوزي في الموضوعات، وقال: (لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) وأعله بكثير، ذاكراً أقوال النقاد فيه. قال ابن حبان: (روى عن أبيه عن جده نسخةً موضوعةً لا يحل ذكرها في الكتب ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجب).

وتعقب السيوطي في اللآلئ المصنوعة^(١) ابن الجوزيَّ بأنَّ حديث كثير لا يصل إلى درجة الوضع أو الضعف الشديد، وأنَّ حديثه هذا لا ينحط إلى درجة الموضوع.

والحديث أورده الهيثمي في المجمع^(٢)، وعزاه للطبراني، وأعله بكثير، وقال: (وهو ضعيف). وهذا تساهلٌ منه، فقد تقدم أنه ضعيفٌ جداً. فالحديث ضعيفٌ جداً.

(٤/١٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أَرْبَعَةٌ أَنْهَارٌ فِي الْجَنَّةِ، وَأَرْبَعَةٌ أَجْبُلٌ، وَأَرْبَعٌ مَلَا حِمٌّ فِي الْجَنَّةِ: فَأَمَّا الْأَنْهَارُ فَسَيْحَانُ وَجَيْحَانُ وَالنَّيْلُ وَالْفُرَاتُ، وَأَمَّا الْأَجْبُلُ فَالطُّورُ وَبُنَّانُ وَأَحُدٌ وَوَرِقَانُ". وَسَكَتَ عَنِ الْمَلَا حِمِّ.

رواه ابن شبة في تاريخ المدينة^(٣)، عن أبي غسان، قال: وأخبرني عبد العزيز، عن أبي معشر، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، به.

وفي الإسناد: عبد العزيز وهو عبد العزيز بن عمران بن أبي ثابت المدني، وهو متروك الحديث كما تقدم.

وخولف في روايته:

فقد علَّقه الدارقطني في العلل^(٤) عن سَوْرَةَ بن الحكم، عن أبي معشر،

(١) (١/٨٦).

(٢) (٤/١٤).

(٣) (١/٨٥).

(٤) (١٠/٣٩٧).

عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة به، مرفوعاً. ولم يذكر "عن أبيه".

وخالفهما ابنُ أبي فُديك، فرواه عن أبي معشر، به. موقوفاً. علّقه عنه الدارقطني في العلل^(١). ولم يذكر الدارقطني لفظهما في الموضوعين. وسورة بن الحكم هو الكوفي الفقيه، ترجم له ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل^(٢)، والخطيب في تاريخ بغداد^(٣)، والذهبي في تاريخ الإسلام^(٤)، وذكروا رواية جماعة عنه، ولم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكر الذهبي أنه من كبار الحنفية.

قال الدارقطني: (والموقوف أشبه بالصواب).

وأبو معشر المختلف عنه: هو نجیح بن عبد الرحمن، قال فيه الإمام أحمد^(٥): (عندي حديثه مضطرب لا يُقيم الإسناد). وضعفه بعض النقاد تضعيفاً شديداً، ومع ضعفه فقد اختلط^(٦).

والحديثُ ذكر طرفه الأول الدارقطني في العلل^(٧)، من طريق فرج بن فضالة، عن أبي رافع إسماعيل بن رافع، عن المقبري، عن أبي هريرة، به. ولم يذكر إلا طرفه الأول - كما تقدم.

ثم ذكر الخلاف على أبي معشر، ورجح الموقف.

ورواه الطبراني في الأوسط^(٨)، عن محمد بن موسى الاصطخري، عن الحسن بن كثير، عن يحيى بن سعيد اليمامي، عن نصر بن يحيى بن

(١) (٣٩٧/١٠).

(٢) (٣٢٧/٤).

(٣) (٣١٤/١٠).

(٤) (٨٨/٥).

(٥) تاريخ بغداد (٥٩٦/١٥).

(٦) ينظر: المجروحين (٤٠٤/٢)، وتهذيب التهذيب (٢١٤/٤)، ومعجم المختلطين (ص/٣١٦).

(٧) (٣٩٧/١٠).

(٨) (٧/٣٤٢، رقم: ٧٦٧٣).

أبي كثير، عن أبيه، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة، به مرفوعاً ولفظه: «أَزْبَعَةُ أَجْبَالٍ مِنْ أَجْبَالِ الْجَنَّةِ، وَأَزْبَعَةُ أَنْهَارٍ مِنْ أَنْهَارِ الْجَنَّةِ، فَأَمَّا الْأَجْبَالُ: فَالطُّورُ، وَلُبْنَانُ، وَطُورُ سَيْنَاءَ، وَطُورُ رَيْثَا^(١)، وَالْأَنْهَارُ مِنَ الْجَنَّةِ: الْفُرَاتُ، وَالنَّيْلُ، وَسَيْحَانُ، وَجَيْحَانُ».

وفي الطريق الأول: فرج بن فضالة ضعيف الحديث، وتكلم فيه بكلام شديد. قال فيه ابن حبان^(٢): (يقلب الأسانيد، ويلزق المتون الواهية بالأسانيد الصحيحة، لا يحل الاحتجاج به). وشيخه أبو رافع إسماعيل بن رافع مختلف فيه، فقد ضعفه بعضهم تضعيفاً ليس بشديد^(٣)، وبه قال الحافظ ابن حجر في التقریب^(٤)، والأشبهه في حاله أنه متروك فقد تركه جماعة^(٥)، وحكم الإمام أحمد^(٦) وأبو حاتم^(٧) وعمر بن علي الفلاس^(٨) بأنه منكر الحديث. وذكر ابن حبان^(٩) أنه كان رجلاً صالحاً إلا أنه كان يقلب الأخبار حتى غلب على أحاديثه المناكير، وذكره الفسوي^(١٠) في باب مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرَّوَايَةِ عَنْهُ، وقال الذهبي^(١١): (متروك الحديث).

وأما طريق الطبراني: فشيخه محمد بن موسى الاصطخري قال

(١) جبل بقرب رأس عين، عند قنطرة الخابور، على رأسه شجر زيتون يسقيه المطر. وجبل مشرف على مسجد بيت المقدس من شرقيه، بينه وبينه وادي جهنم الذي فيه عين سلوان. يُنظر: معجم البلدان (٤/٤٧-٤٨)، ومراصد الاطلاع (٢/٨٩٦).

(٢) المجروحين (٢/٢٠٧).

(٣) يُنظر: تهذيب التهذيب (٤/٢١٤).

(٤) (ص/١٣٩).

(٥) يُنظر: ميزان الاعتدال (١/٢٢٧).

(٦) تهذيب الكمال (٣/٨٧). ويُنظر: الجرح والتعديل (٢/١٦٩)، وموسوعة أقوال الإمام أحمد (١/١٠٣).

(٧) الجرح والتعديل (٢/١٦٩).

(٨) المجروحين (١/١٣١)، والكامل في الضعفاء (١/٢٨١).

(٩) المجروحين (١/١٣١).

(١٠) المعرفة والتاريخ (٣/٤٠).

(١١) ديوان الضعفاء والمتروكين (ص/٣٣). ويُنظر: الكاشف (١/٢٤٥).

فيه ابن حجر^(١): (شيخ مجهول) وذكر أنه روى حديثاً موضوعاً. وشيخه الحسن بن كثير من آل يحيى بن أبي كثير قال فيه أبو حاتم^(٢): (مجهول). وشيخه يحيى بن سعيد اليمامي، لم أقف على ترجمته إلا عند ابن حبان في الثقات^(٣)، ذكر أنه يروي عن أبيه، ويروي عنه عمر بن يونس اليمامي. وكذا شيخه نصر بن يحيى بن أبي كثير لم أقف على من ذكره سوى ابن حبان في الثقات^(٤)، وذكر له رواية يرويها عنه يحيى بن سعيد اليمامي.

فالإسناد مسلسل بالمتروكين والمجهولين. واللفظ ليس فيه الشاهد. والحاصل أن ذكر جبل ورقان لم يرد إلا في الطريق الأول، وفيه متروك. فالحديث ضعيفٌ جداً.

والثابت في الحديث ما رواه مسلمٌ في صحيحه^(٥)، من طريق حفص بن عاصم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «سَيْحَانُ وَجَيْحَانُ، وَالْفُرَاتُ وَالنَّيْلُ كُلُّهُ مِنْ أَنْهَارِ الْجَنَّةِ».

(٥/١٦) عن إسحاق بن يحيى بن طلحة، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أُحُدٌّ، وَوَرِقَانُ، وَقُدْسٌ، وَرَضْوَى، مِنْ جِبَالِ الْجَنَّةِ».

رواه ابن شبة في تاريخ المدينة^(٦)، عن أبي غسان محمد بن يحيى الكناني، عن محمد بن طلحة التيمي، عن إسحاق به.

في الإسناد: إسحاق بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله، اختلف النقاد فيه فضعفه جداً جماعة، وآخرون جعلوه ضعيفاً.

(١) لسان الميزان (٧/٥٤١)، ويُنظر: إرشاد القاضي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني (ص/٦٢١).

(٢) الجرح والتعديل (٣/٣٤)، ويُنظر: لسان الميزان (٣/١٠٨).

(٣) (٩/٢٥٣).

(٤) (٩/٢١٦).

(٥) كتاب صفة الجنة ونعيمها وأهلها، باب ما في الدنيا من أنهار الجنة، ٤/٢١٨٣، رقم: ٢٨٣٩.

(٦) (١/٨٣).

فضعفه جداً ابنُ مهدي^(١)، وابن القطان^(٢)، وابن معين^(٣)، والإمام أحمد^(٤)، وأبوزرعة وأبو حاتم^(٥)، والنسائي^(٦)، والذهبي^(٧)، وغيرهم^(٨). وضعفه البخاري^(٩)، والعجلي^(١٠)، وابن حجر^(١١). وقول الجماعة هو الأشبه فهو متروك الحديث، وهو يروي عن التابعين، فروايته هذه معضلة. فالحديث ضعيفٌ جداً.

المبحث الخامس: ما رُوي في فضل جبل قُدُس.

(١ / ٠٠٠) عن إسحاق بن يحيى بن طلحة، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أُحُدٌ، وَوَرِقَانٌ، وَقُدُسٌ، وَرَضْوَى، مِنْ جِبَالِ الْجَنَّةِ». هذا الحديث تقدم تخريجه برقم: (١٦) وهو حديث ضعيفٌ جداً. (٢ / ١٧) قال ابن الفقيه (ت: ٣٦٥هـ) في كتاب البلدان^(١٢): قال رسول الله: رَضْوَى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَقُدُسٌ قَدَّسَهُ اللهُ، وَأُحُدٌ جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ، جَاءَنَا سَائِرًا إِلَيْنَا مُتَعَبِّدًا، لَهُ تَسْبِيحٌ يَزِفُّ رَفًّا.

(١) إكمال تهذيب الكمال (ص/١١٨).

(٢) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين لابن شاهين (ص/٥٥).

(٣) الجرح والتعديل (٢/٢٣٧).

(٤) العليل، رواية عبد الله (٢/٤٨٣).

(٥) الجرح والتعديل (٢/٢٣٧).

(٦) الضعفاء (ص/٥٣).

(٧) الكاشف (١/٢٣٩).

(٨) يُنظر: الجرح والتعديل (٢/٢٣٧)، والضعفاء لابن الجوزي (١/١٠٥)، وميزان الاعتدال (١/٢٠٤).

(٩) الضعفاء (ص/١٩).

(١٠) الثقات (ص/٢٢١).

(١١) التقريب (ص/١٣٣).

(١٢) (ص/٨١).

هذا الحديث المنسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم أقدم من ذكره -فيما وقفتُ عليه- ابنُ الفقيه في كتابه البلدان، وذكره ياقوت الحموي (ت: ٦٢٦هـ) في معجم البلدان^(١)، والفيروزآبادي (ت: ٨١٧هـ) في المغنم المطابة^(٢)، والسمهودي (ت: ٩١١هـ) في وفاء الوفاء^(٣)، والديار بكري (ت: ٩٦٦هـ) في تاريخ الخميس في أحوال أنفس النفيس^(٤)، والعصامي المكي (ت: ١١١١هـ) في سمط النجوم العالي^(٥).

ولم أقف له على إسناد، ولم أره في كتب الحديث المسندة، فيُشبه أنه لا أصل له، وأمّارات الوضع عليه لائحة.

والله أعلم.

(١) (٣/ ٥١).

(٢) (٢/ ٨١١).

(٣) (٢/ ٨١).

(٤) (١/ ٣٦٣).

(٥) (٢/ ٣٤).

الخاتمة:

- بعد جمع ودراسة هذه المرويات خلصت إلى جملة من النتائج:
- عدد المرويات الواردة في البحث بلغت بالترتيب: ٢٠ مروية، وسبعة عشر مروية بغير تكرار، المرفوعة منها إلى النبي صلى الله عليه وسلم: ثلاثة عشرة. والموقوفة على الصحابة: ثلاثة. والمقطوعة على التابعين: واحدة.
 - أمّا من حيث درجاتها: فرواية واحدة موضوعة. وروايتان ضعيفتان: واحدة موقوفة على ابن عباس، والأخرى مقطوعة عن ابن المسيب. وبقية الروايات وعددها: "١٤" ضعيفة جدًا.
 - عدد ما ورد في فضل الروحاء إحدى عشرة رواية، ست روايات مرفوعة، وثلاثة موقوفة، ورواية واحدة مقطوعة.
 - أما من حيث درجاتها: فرواية واحدة مرفوعة موضوعة، ورواية واحدة موقوفة ضعيفة، ورواية واحدة مقطوعة ضعيفة، وبقية الروايات ضعيفة جدًا.
 - والفضيلة المروية: أن الروحاء وادي من أودية الجنة، وأنه أفضل أودية العرب، وأنه نعم أودية المدينة، ونعم وادي الماشية، وأنه صلى في مسجدها سبعون نبيًا، وأنه مرّ بالصخرة من الروحاء سبعون نبيًا يؤمّون بيت الله العتيق، وأنه مرّ بفتح الروحاء سبعون نبيًا تليتهم شتى منهم يونس بن متى، وأن موسى مرّ بها في سبعين ألفًا من بني إسرائيل حاجي البيت العتيق، وأن موسى كان يلبي وتجاوبه جبالٌ وصفّاح الروحاء، وأن عيسى ابن مريم مرّ به يلبي، وأنه لا تقوم الساعة حتى يمرّ بها عيسى عليه السلام حاجًا أو معتمرًا أو قارئًا، وهذا الأخير ثابت في صحيح مسلم.

• عدد ما ورد في فضل عرق الظبية: رواية واحدة مرفوعة ضعيفة جداً. والفضيلة المروية: أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في مسجد عرق الظبية، وذكر للناس أن موسى عليه السلام ومعه سبعون ألفاً من بني إسرائيل صلّوا في المسجد الذي بعرق الظبية.

• عدد ما ورد في فضل وادي حَمْت: رواية واحدة مرفوعة ضعيفة جداً. والفضيلة: حَمْت جبلٌ من جبال الجنة، ودعا لأهله: اللهم بَارِكْ فيه وبارك لأهله فيه.

• عدد ما ورد في فضل جبل ورقان: خمس روايات مرفوعة كلها ضعيفة جداً. والفضيلة: أنه لما تجلّى الله عز وجل طارت لعظمته ستة أجبل: منها ورقان ووقع بالمدينة، وأنه جبلٌ من جبال الجنة.

• عدد ما ورد في فضل جبل قُدُس: روايتان مرفوعتان: واحدة ضعيفة جداً. والأخرى لا أصل لها. والفضيلة: أنه جبلٌ من جبال الجنة. وأن الله قدّسه.

• كل هذه الفضائل لم يصح منها شيء، ويغلب عليها النكارة والضعف الشديد.

• المصادر التي خرّجت هذه الأحاديث ليس فيها مصدرٌ واحدٌ من الكتب التي اشترطت الصحة أو انتقت أحاديثها، أو من المصادر الأصول المشهورة كالكتب الستة، ومسند أحمد، وسنن الدارمي وموطأ مالك.

• عدم عناية كتب البلدان والسيرة ببيان ما صح وضعف من أحاديث في فضائل البقاع والأماكن التي وقفت عليها، بل ربّما ذكروا ما لا أصل له.

• ثبتت أحاديث متعددة ورد فيها ذكر الروحاء، وكذا ورقان. أمّا حمت وقدس فلم يذكر في حديث أصلاً إلا في الرواية المذكورة

في هذا البحث.

• وادي الروحاء وما جاوره من الأودية والجبال لها مكانة تاريخية في كتب التاريخ والسير، والرحلات، والشعر، فإنها كانت في طريق الناس والقوافل منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم وقبله، وإلى آخر الزمان - فيما يظهر - بدليل أنه قد ثبت في صحيح مسلم - كما مضى - أن عيسى عليه السلام سيمرّ بالروحاء حاجباً أو معتمراً، أو قارناً بهما.

وأوصي الباحثين: بتتبع ما ورد في كتب البلدان وتواريخ المدن من أحاديث في ذكر تلك البقاع أو بيان فضلها، جمعاً لها وبياناً لحكمها. وأوصي أهل البقاع بتدوين تاريخها ومسمياتها التي توارثوها عن آبائهم حتى لا يندثر تاريخُ تناقلتهُ الأجيال.

كما أوصي المسلمين بالتمسك بالسنة، والحذر من البدع صغيرها وكبيرها، ومنها: التبرك بالأماكن التي لم يرد فيها نصٌّ صحيح يدل على فضلها وبركتها، وأمّا ما صحّ من ذلك فإنما يكون التبرك به على الوجه الشرعي الذي فعله النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه. والله أعلم، وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

ثبت المصادر والمراجع.

القرآن الكريم.

إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، لأحمد بن أبي بكر البوصيري (ت: ٨٤٠هـ)، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، نشر: دار الوطن، الرياض، ط: ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، لأحمد بن علي بن حجر، (ت: ٨٥٢هـ)، حققه: زهير الناصر، وآخرون، نشر: مجمع الملك لطباعة المصحف الشريف، بالتعاون مع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط: ١، من عام: ١٤١٥هـ - ١٤٢٥هـ.

أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، لمحمد بن أحمد المقسي البشاري، نشر: مكتبة مدبولي القاهرة، ط: ٣، ١٤١١هـ.

أحوال الرجال للجوزجاني، طبع باسم الشجرة في أحوال الرجال، تحقيق: عبد العليم البستوي، حديث أكاديمي، نشاط أباد، فيصل آباد باكستان.

أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق الفاكهي، تحقيق: د. عبد الملك بن دهيش، نشر: دار خضر، بيروت، ط: ٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار، لأبي الوليد محمد بن عبد الله الأزرق، (ت: ٢٥٠هـ)، تحقيق: رشدي الصالح، نشر: دار الأندلس، بيروت، ط: ٣، ١٤٠٣هـ.

إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني، لナイف بن صلاح المنصوري، نشر: دار الكيان، الرياض، ط: ١، ١٤٢٧هـ.

الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار، ليوسف بن عبد البر النمري، (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، نشر: دار قتيبة، دمشق - دار الوعي، حلب، ط: ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

أسماء جبال تهامة وسكانها، لعرام بن الأصبغ السلمي، تحقيق: عبد السلام هارون، نشر: مطبعة أمين عبد الرحمن، القاهرة، ط: ١، ١٣٧٣هـ.

أطلس الحديث النبوي، من الكتب الصحاح الستة، للدكتور: شوقي أبو خليل، نشر: دار الفكر، بيروت، دمشق، ط: ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

اقتضاء الصراط المستقيم لمخافة أصحاب الجحيم، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية، (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: د. ناصر بن عبد الكريم العقل، نشر: دار إشبيلية، الرياض، ط: ٢، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لمغلطاي بن قليج، (ت: ٧٦٢هـ)، تحقيق: عادل بن محمد، وأسامة بن إبراهيم، نشر: الفاروق الحديثة، القاهرة، ط: ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٠م.

أمالي المحاملي، الحسين بن إسماعيل المحاملي (ت: ٣٣٠هـ)، رواية ابن مهدي الفارسي (ت: ٤١٦هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، نشر: دار النوادر، دمشق، ط: ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

بدر التاريخ الغزوة المحافظ، للدكتور تنيضب بن عواده الفايدي، ط: ١، ١٤٣٧هـ.

البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لعمر بن علي بن الملقن، (ت: ٨٠٤هـ)، حققه: مصطفى أبو الغيط، وآخرون، نشر: دار الهجرة، الرياض، ط: ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

بغية الطلب في تاريخ حلب، لابن العديم، عمر بن أحمد بن أبي جرادة، تحقيق: د. سهيل زكار، نشر: دار الفكر، بيروت.

البلدان، لأحمد بن محمد الهمداني المعروف بابن الفقيه (ت: ٣٦٥هـ)، تحقيق: يوسف الهادي، نشر: عالم الكتب، بيروت، ط: ١، ١٤١٦هـ.

تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لعمر بن أحمد بن شاهين، تحقيق: د. عبد الرحيم القشقري، ط: ١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

تاريخ الإسلام، للذهبي، تحقيق: د. بشار عواد، نشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: ١، ١٤٢٤هـ.

تاريخ الخميس في أحوال أنفس النفيس، لحسين بن محمد الديار بكري (ت: ٩٦٦هـ)، نشر: دار صادر، بيروت.

التاريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل البخاري، (ت: ٢٥٦هـ)، نشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، (مصورة عن الطبعة الهندية).

تاريخ المدينة، لعمر بن شبة زيد بن عبيدة النميري البصري أبو زيد (ت: ٢٦٢هـ)، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، سنة النشر: ١٣٩٩هـ.

تاريخ بغداد، (تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قاطناتها العلماء من غير أهلها ووارديها)، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. بشار عواد، نشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: ١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، (ت: ٥٧١هـ)، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، نشر: دار الفكر، بيروت، ط: ١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي (ت: ٢٨٠هـ)، عن أبي زكريا يحيى بن معين (ت: ٢٣٣هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، نشر: دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت.

التاريخ، ليحيى بن معين، رواية الدوري، دراسة وترتيب وتحقيق،
للدكتور: أحمد محمد نور سيف، نشر: مركز البحث العلمي وإحياء
التراث الإسلامي، بجامعة الملك عبد العزيز، بمكة المكرمة، ط: ١،
١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

التعريف بما أنست الهجرة من معالم دار الهجرة، لمحمد بن أحمد
المطري، تحقيق: أ.د. سليمان الرحيلي، نشر: دار الملك عبد
العزيز، الرياض، ط: ١، ١٤٢٦هـ.

تفسير القرآن العظيم، لإسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، (ت:
٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي السلامة، نشر: دار طيبة، الرياض، ط: ٢،
١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

تفسير القرآن العظيم، لعبد الرحمن بن أبي حاتم، (ت: ٣٢٧هـ)، تحقيق:
أسعد الطيب، نشر: مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، ط: ١، ١٤١٧هـ -
١٩٩٧م.

تقريب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر (ت: ٨٥٢هـ)، حققه وعلق
عليه وصححه وأضاف إليه: أبو الأشبال صغير أحمد شاغف
الباكستاني، نشر: دار العاصمة، الرياض، ط: ١، ١٤١٦هـ.

تلخيص الموضوعات لابن الجوزي، تأليف: محمد بن أحمد الذهبي،
(ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، نشر: مكتبة الرشد،
الرياض، ط: ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ليوسف بن عبد البر
النمري، (ت: ٤٦٣هـ)، حققه: مصطفى العلوي، وآخرون، نشر:
وزارة لأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، من سنة: ١٣٨٧هـ إلى
سنة: ١٤١٢هـ.

تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعية، لعلي بن محمد بن عراق الكناني، (ت: ٩٦٣ هـ)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الله محمد الصديق، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ٢، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

تهذيب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر (ت: ٨٥٢ هـ)، باعثناء: إبراهيم الزبيق، وعادل مرشد، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م. "الأصل".

تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لجمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي (ت: ٧٤٢ هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: د. بشار عواد معروف، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.

تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد الأزهري، (ت: ٣٧٠ هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، نشر: الدار المصرية.

الثقات لمحمد بن حبان التميمي البستي (ت: ٣٥٤ هـ)، نشر: دائرة المعارف العثمانية بحيد آباد الدكن، الهند، ط: ١، ١٣٩٣ هـ، ومصورة في دار الفكر، بيروت، ط: ٣، ١٤١٥ هـ. مصورة عن الطبعة القديمة.

جامع البيان، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، (ت: ٣١٠ هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، نشر: دار هجر، القاهرة، ط: ١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

جبل وِرقان في الآثار والأخبار والأشعار، دراسة جغرافية وتاريخية وأدبية، لبندر بن حسين الزُبالي الحربي، دار قُدُموس للنشر والتوزيع، ط: ١، ١٤٤٣ هـ.

جبل وِرقان في الجغرافيا والتاريخ والأدب، دراسة وصفية ميدانية، لفهد عيد الصاعدي، وطلال سلمان الصاعدي، ط: ١، ١٤٤٣ هـ.

الجرح والتعديل، لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، (ت: ٣٢٧هـ)،
نشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيد آباد الدكن، الهند، ط:
١، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م.

جزء من حديث أبي العباس محمد بن يعقوب الأصم، (ت: ٣٤٦هـ)،
مما رواه عنه أبو بكر محمد بن أحمد الطوسي، تحقيق: نبيل سعد
الدين جرار، نشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط: ١، ١٤٢٥هـ-
٢٠٠٤م.

جزء من حديث أبي العباس محمد بن يعقوب الأصم، (ت: ٣٤٦هـ)،
مما رواه عنه أبو بكر محمد بن أحمد الطوسي، تحقيق: نبيل سعد
الدين جرار، نشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط: ١، ١٤٢٥هـ-
٢٠٠٤م.

حكم زيارة أماكن السيرة النبوية، للدكتور سعد بن ناصر الشثري.

حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني
(ت: ٤٣٠هـ)، نشر: مكتبة الخانجي القاهرة، ١٤١٦هـ. مصورة عن
الطبعة القديمة.

حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني
(ت: ٤٣٠هـ)، نشر: دار الفكر، بيروت، مصورة عن طبعة قديمة
١٣٥٧هـ.

خلاصة البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير
للإمام أبي القاسم الرافعي، تأليف: عمر بن علي بن الملقن، (ت:
٨٠٤هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، نشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط:
١، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.

الدلائل في غريب الحديث، للقاسم السرقسطي (ت: ٣٠٢هـ)، تحقيق:
د. محمد القناص، نشر: مكتبة العبيكان، الرياض، ط: ١، ١٤٢١هـ.

الدلائل في غريب الحديث، للقاسم السرقسطي (ت: ٣٠٢هـ)، تحقيق: د. محمد القناص، نشر: مكتبة العبيكان، الرياض، ط: ١، ١٤٢١هـ.

ديوان الضعفاء والمتروكين. لشمس الدين بن عثمان الذهبي، (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، نشر: مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة.

الروحاء تاريخ ومعالم، دراسة ميدانية عن قرية الروحاء بمنطقة المدينة المنورة، لعبد الخالق بن سلامه الرحيلي، ط: ١، ١٤٣٥هـ.

الزهد، لأحمد بن حنبل، (ت: ٢٤١هـ)، وضع حواشيه: محمد عبد السلام شاهين، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

سلسلة الأحاديث الضعيفة وأثرها السيء في الأمة، للألباني، نشر: مكتبة المعارف، الرياض، ط: ٢، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

سمط النجوم العالي

السنن الكبير، لأحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: د. عبد الله التركي، نشر: مركز هجر للبحوث، القاهرة، ط: ١، ١٤٣٢هـ.

سؤالات البرقاني للدارقطني، رواية الكرجي عنه، تحقيق: د. عبد الرحيم القشقري، نشر: مكتبة جميلي، ط: ١، ١٤٠٤هـ.

سؤالات السلمى للدارقطني، تحقيق: فريق من الباحثين، بإشراف: د. سعد الحميد، و د. خالد الجريسي، ط: ١، ١٤٢٧هـ.

سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني في الجرح ولا تعديل، تحقيق: موفق بن عبد الله، نشر: مكتبة المعارف، الرياض، ط: ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد الذهبي، (ت: ٧٤٨هـ)، حققه: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

شرح علل الترمذي، لعبد الرحمن بن أحمد البغدادي، الشهير بابن رجب، (ت: ٧٩٥هـ)، تحقيق: د. نور الدين عتر، نشر: دار العطاء، الرياض، ط: ٤، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

الصحاح، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد بن عبد الغفور، نشر: دار العلم للملايين، بيروت، ط: ٢، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

صحيح البخاري، أبي عبد الله محمد بن إسماعيل (ت: ٢٥٦هـ)، تشرف بخدمته والعناية به: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط: ١، ١٤٢٢هـ. مصورة عن طبعة المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر، سنة: ١٣١٢هـ.

صحيح مسلم، أبي الحجاج مسلم بن الحجاج القشيري (ت: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار الفكر، بيروت، ط: ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

الضعفاء الصغیر. لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، نشر: دار المعرفة، بيروت، ط: ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

الضعفاء والكذابين والمتروكين من أصحاب الحديث، لأبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي، تحقيق: سعدي الهاشمي، نشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط: ١، ١٤٢٦هـ.

الضعفاء والمتروكون، لأحمد بن علي بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، نشر: دار المعرفة، بيروت، ط: ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

الضعفاء والمتروكين، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: د. موفق بن عبد القادر، نشر: مكتبة المعارف، الرياض، ط: ١، ١٤٠٤هـ.

الضعفاء والمتروكين، لعبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الله القاضي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

الضعفاء. لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي، (ت: ٣٢٢هـ)، تحقيق: د. مازن السرساوي، نشر: دار مجد الإسلام، القاهرة، ط: ١، ١٤٢٩هـ.

الطبقات الكبير، لمحمد بن سعد الزهري، (ت: ٢٣٠هـ)، تحقيق: د. علي محمد عمر، نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

طرح التريب في شرح التقريب، لزين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي، (ت: ٨٠٦هـ)، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

الطريق النبوي إلى بدر، للدكتور سليمان الرحيلي، نشر: دار الملك عبد العزيز، الرياض.

العظمة. لأبي محمد عبد الله بن محمد أبي الشيخ الأصبهاني، (ت: ٣٦٩هـ)، دراسة وتحقيق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، نشر: دار العاصمة، الرياض، ط: ١، ١٤١١هـ.

العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد (ت: ٢٤١هـ)، رواية عبد الله، تحقيق وتخريج: وصي الله بن محمد عباس، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت - دار الخاني، الرياض، ط: ١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

العلل، لعلي بن عمر الدارقطني، (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، من المجلد الأول إلى الحادي عشر، نشر: دار طيبة، الرياض، ط: ٣، ١٤٢٤هـ.

عمدة الأخبار في مدينة المختار، لأحمد بن عبد الحميد العباسي (ت: القرن العاشر)، تحقيق: محمد الطيب الأنصاري، نشر: المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ط: ٥.

الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس، المسمى "زهر الفردوس" لأحمد بن علي بن حجر (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: د. العربي الفرياطي، نشر: جمعية دار البر، دبي، ط: ١، ١٤٣٩هـ.

غريب الحديث، لابن الجوزي عبد الرحمن بن علي، (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

غريب الحديث، للحربي إبراهيم بن إسحاق، (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: د. سليمان العايد، نشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، ط: ١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

الغريبين في القرآن والحديث، لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي، (ت: ٤٠١هـ)، تحقيق ودراسة: أحمد فريد المزيدي، نشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة - الرياض، ط: ١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر، (ت: ٨٥٢هـ)، أخرجه و صححه: محب الدين الخطيب، نشر: المكتبة السلفية.

الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ط: ٢، ١٣٩٢هـ.

الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تعليق: محمد عوامة، وأحمد محمد الخطيب، نشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط: ١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، تحقيق: مازن السرساوي، نشر: مكتبة الرشد، ط: ١، ١٤٣٤هـ.

الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث، لبرهان الدين الحلبي، (ت: ٨٤١هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، نشر: عالم الكتب، بيروت - مكتبة النهضة العربية، ط: ١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث، لبرهان الدين الحلبي، (ت: ٨٤١هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، نشر: عالم الكتب، بيروت - مكتبة النهضة العربية، ط: ١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

كشف المشكل من حديث الصحيحين، لعبد الرحمن بن علي بن الجوزي، (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: علي البواب، نشر: دار الوطن، الرياض، ط: ١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

الكنى والأسماء لمسلم بن الحجاج (ت: ٢٦١هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، نشر: المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط: ١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، لمحمد بن أحمد المعروف بابن الكيال، (ت: ٩٣٩هـ)، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، نشر: المكتبة الإمدادية، مكة المكرمة، ط: ٢، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعية، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت: ٩١١هـ)، تعليق: صلاح بن عويضة، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤١٧هـ.

لسان الميزان، لأحمد بن علي بن حجر، (ت: ٨٥٢هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، نشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط: ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

ما اتفق لفظه وافترق مسماه من الأمكنة، لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي (ت: ٥٨٤هـ)، تحقيق: حمد الجاسر، نشر: دار اليمامة، الرياض، ١٤١٥هـ.

المبتدأ "الرابع منه"، لإسحاق بن بشر القرشي، (ت: ٢٠٦هـ)، منشور في برنامج جوامع الكلم.

المبتدأ والمبعث والمغازي أو "السير والمغازي"، لمحمد بن إسحاق بن يسار، (ت: ١٥١هـ)، تحقيق: سهيل زكار، نشر: دار الفكر، بيروت، ط: ١، ١٣٩٨هـ.

المجروحين من المحدثين، لابن حبان، (ت: ٣٥٤هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، نشر: دار الصميعي، ط: ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لعلي بن أبي بكر الهيثمي، (ت: ٨٠٧هـ)، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط: ٢، ١٩٦٧م.

مجمل اللغة، لأحمد بن فارس بن زكريا (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

المجموع المغيـث في غريبي القرآن والحديث، لأبي موسى محمد بن أبي بكر المدني، (ت: ٥٨١هـ)، تحقيق: عبد الكريم الغرباوي، نشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، ط: ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، بمساعدة ابنه، نشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، لعبد المؤمن بن عبد الحق، (ت: ٧٣٩هـ)، تحقيق: علي البجاوي، نشر: دار المعرفة، بيروت، ط: ١، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

مرويات غزوة الخندق، للدكتور إبراهيم المدخلي، نشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط: ١، ١٤٢٤هـ.

المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله محمد بن محمد الحاكم النيسابوري، (ت: ٤٠٥هـ)، تحقيق: الشيخ مقبل الوداعي، نشر: الحرمين، القاهرة، ط: ١، ١٤١٧هـ.

مسند أبي يعلى الموصلي أحمد بن علي بن المثنى، (ت: ٣٠٧هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسين سليم أسد، نشر: دار الثقافة العربية، دمشق، ط: ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

مسند أحمد بن حنبل، (ت: ٢٤١هـ)، حققه وخرج أحاديثه، وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، عدة أجزاء من سنة: ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م إلى: ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

المعالم الأثيرة في السنة والسير، لمحمد محمد حسن شراب، نشر: دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط: ١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

معالم مكة التاريخية والأثرية، لعاتق بن غيث البلادي، نشر: دار مكة، مكة المكرمة، ط: ١، ١٤٠٠هـ.

المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: قسم التحقيق بدار الحرمين، طارق بن عوض الله. وعبد المحسن الحسيني، نشر: دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

معجم البلدان والقبائل اليمينية، لإبراهيم المقحفي، نشر: دار الكلمة، صنعاء-المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

معجم البلدان، لياقوت بن عبد الله الحموي، نشر: دار صادر، بيروت، ط: ٢، ١٩٩٥م.

المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حمدي عبد المجيد السلفي، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

معجم المختلطين، لمحمد بن طلعت، نشر: أضواء السلف، الرياض، ط: ١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية، لعاتق بن غيث البلادي، نشر: دار مكة، مكة المكرمة، ط: ١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

معجم معالم الحجاز، لعاتق البلادي، نشر: دار مكة، مكة المكرمة، ط: ١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

المعجم، لابن الأعرابي، أحمد بن محمد بن زياد. (ت: ٣٤٠هـ)، تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، نشر: دار ابن الجوزي، ط: ١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

معرفة الثقات، لأحمد بن صالح العجلي، (ت: ٢٦١هـ)، بترتيب: علي بن أبي بكر الهيثمي، وعلي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: عبد العليم البستوي، نشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط: ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

معرفة الرجال، ليحيى بن معين، (ت: ٢٣٣هـ)، رواية: ابن محرز، تحقيق: محمد القصار، نشر: مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: د. أكرم العمري، نشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط: ١، ١٤١٠هـ.

المغازي، لمحمد بن عمر الواقدي، (ت: ٢٠٧هـ)، تحقيق: د. مارسدن جونس، نشر: عالم الكتب، بيروت.

المغانم المطابة في معالم طابة، لمحمد بن يعقوب الفيروزابادي، تحقيق: مجموعة من المحققين، نشر: مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، ط: ١، ١٤٢٢هـ.

المناسك وأماكن طرق الحج ومعالم الجزيرة، لإبراهيم بن إسحاق الحربي، (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: حمد الجاسر، المطابع الأهلية، الرياض، ط: ١، ١٤٠١هـ.

المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لمحي الدين النووي، (ت: ٦٧٦هـ)، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: ١، ١٣٩٢هـ، مصورة عن الأصل: ١٣٤٧هـ.

موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله، جمعه ورتبه: السيد أبو المعاطي النوري، وآخرون، نشر: عالم الكتب، بيروت، ط: ١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

الموضوعات، لعبد الرحمن بن علي بن الجوزي، (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن محمد عثمان، نشر: المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ١٣٨٦هـ.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لمحمد بن أحمد الذهبي، (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي البجاوي، نشر: دار الفكر، بيروت.

النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، نشر: دار الفكر، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين المبارك بن محمد
الجزري ابن الأثير، نشر: دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

هذه مفاهيمنا، للشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، نشر: الرئاسة
العامة للإفتاء بالمملكة العربية السعودية.

وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى، لعلي بن أحمد السمهودي، (ت:
٩١١هـ)، تحقيق: خالد عبد الغني محفوظ، نشر: دار الكتب
العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤٢٧هـ.

البرامج الحاسوبية:

برنامج جوامع الكلم في السنة النبوية.

خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز للسنة النبوية.

برنامج المكتبة الشاملة.



علل الحديث

باب يعنى بالدراسات المتعلقة بعلى الحديث و النقد الحديثي .



تعارض الوصل والإرسال عند الإمام مسلم
"دراسة نظرية تطبيقية على صحيحه"



د. إيهاب سليمان سليمان

دكتوراه الحديث الشريف وعلومه
جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم - السودان

 <https://doi.org/10.36772/ATANJ.2024.10>

ملخص البحث

يتناول هذا البحث دراسة مسألة تعارض الوصل والإرسال عند الإمام مسلم من خلال كتابه الصحيح، وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز منهج الإمام مسلم في إيراد الحديث موصولاً ومرسلاً، وتزداد أهمية هذا البحث في ما قد يبدو من وجود اختلاف وتباين بين منهجي المتقدمين والمتأخرين في حكمهم عند وقوع التعارض بين الوصل والإرسال، وقد اشتملت هذه الدراسة على ثلاثة مباحث: أولها: تعريف تعارض الوصل والإرسال، وثانيها: حكم تعارض الوصل والإرسال، وثالثها: منهج الإمام مسلم في تعارض الوصل والإرسال، وقد خُتِمَ هذا البحث بجملته من النتائج والتوصيات، من أهمها: أن الإمام مسلم لم يحكم في مسألة تعارض الوصل والإرسال بحكم عام مطّرد، بل كان منهجه دائراً مع القرائن والمرجحات التي توفرت له في كل رواية، إذ إن لكل رواية واقعاً حديثياً ونقداً خاصاً بها، وأن الاختلاف في سياق إسناد الحديث الواحد بين الوصل والإرسال لا يؤثر في قبوله.

الكلمات المفتاحية:

تعارض، الوصل، الإرسال، مسلم، تطبيقية.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه، وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليماً، أما بعد:

فإن للسنة النبوية منزلة عليّة، ورتبة سنيّة، فهي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، اتفقت الأمة على قبولها والتسليم لها، والإيمان بمعانيها، والعمل بأحكامها، ولقد قيض الله ﷻ لسنة نبيه ﷺ جهابذة العلماء من الرجال الذين بذلوا أنفسهم لهذا الشأن العظيم، فعصوا على سنة نبيهم ﷺ بالنواجذ، وأزال الله عن قلوبهم كل عائق وعائق قد يحجبهم عنها، فأعطوا السنة ما تستحقه من التعظيم والإجلال، والحفظ والصيانة، واعتنوا بها عناية فاقت كل عناية، فساروا في كل حدب وصوب على خطى كلمات النبي ﷺ يقطعونها ويجمعونها حتى صنفوا في ذلك الدواوين كالصحيح والسنة والمعجم والمسانيد والأجزاء، واعتنوا بالحديث سنداً ومتناً، فكتبوا وألفوا في شتى فنونه وعلومه كعلم العليل ونقد الرجال.

وكان من بين هؤلاء الأئمة الأعلام، والعلماء العظام الذين أسهموا في الحفاظ على السنة النبوية وإبقائها سليمة من تحريف الغالين، وتأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، الإمام الفذ العبقرى الناقد أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صاحب أحد أصحّ كتابين بعد كتاب الله ﷻ، ولما كان كتابه من الأهمية بمكان، وأنه من أبرز الكتب التي عيّنت بالجوانب النقدية لعلوم الحديث المختلفة، رغبت

بأن أتشرف بدراسة موضوع يتعلق بالإمام مسلم وبصحيحه، وسمته بـ: "تعارض الوصل والإرسال عند الإمام مسلم، دراسة نظرية تطبيقية على صحيحه"، وقد توجهت همتي إلى جمع ودراسة نماذج من الأحاديث التي أوردها الإمام مسلم في صحيحه على الوجهين وصلًا وإرسالًا، سائلًا الله تعالى دوام التوفيق والسداد في الفكرة والعبارة، وأن يجعله عملاً خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفعني به في حياتي وبعد مماتي، وينفع به من انتهى إليه، فإنه أكرم مأمول، وأحسن مسؤول، وهو حسبنا ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

أولاً - أهمية الموضوع، وبواعث اختياره:

تكمن أهمية الموضوع وبواعث اختياره في نقاط عدة، منها:

١. لتعلقه بالسنة النبوية، والتي هي أصل من أصول الإسلام بعد القرآن الكريم.
٢. ما لعلم الحديث الشريف وعلله من شرف وأهمية، إذ لا يرقى أحدٌ للحكم على حديثٍ ما بصحةٍ، أو سقمٍ بغير معرفته بعلمه ورجاله.
٣. مكانة الإمام مسلم، ومنزلة صحيحه عند العلماء، إذ إنه ميدان واسع للدراسات التطبيقية والنقدية.
٤. اختلاف النقاد في بيان منهج الإمام مسلم في الأحاديث التي أوردها في صحيحه من وجهين وصلًا وإرسالًا.
٥. ما قد يبدو من وجود اختلاف وتباين بين منهجي المتقدمين والمتأخرين في حكمهم عند وقوع التعارض بين الوصل والإرسال.

ثانيًا - مشكلة الدراسة:

١. ما منهج الإمام مسلم في إيراد الحديث الواحد موصولًا ومرسلًا؟
٢. ما مقصد الإمام مسلم من إيراد الحديث الواحد موصولًا ومرسلًا؟

٣. ما القرائن الدالة على صحة وجهي الحديث المختلف في إسناده بين الوصل والإرسال؟
٤. ما هي قرائن الترجيح بين وجهي الحديث المختلف في إسناده وصلاً وإرسالاً مع تصحيحه لهما؟

ثالثاً - أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق أهداف عدّة، منها:

١. الكشف عن منهج الإمام مسلم في إيراد الحديث الواحد موصولاً ومرسلاً.
٢. بيان مقصد الإمام مسلم من إيراد الحديث الواحد من وجهين موصولاً ومرسلاً.
٣. إبراز القرائن الدالة على صحة وجهي الحديث المختلف في إسناده بين الوصل والإرسال.
٤. إظهار القرائن الدالة على رجحان أحد الوجهين على الآخر عند الإمام مسلم مع صحتهما عنده.
٥. المساهمة في الدفاع التطبيقي عن صحيح مسلم، والرد على الطاعنين فيه، وإبطال شبهاتهم وزيفهم من خلال بيان الحكمة من إيراد الحديث الواحد موصولاً ومرسلاً.

رابعاً - الدراسات السابقة، وما يضيفه البحث إليها:

بعد الاطلاع والبحث المستمر حول ما كُتِبَ عن موضوع الدّراسة من خلال المراسلة مع مراكز البحوث العلمية^(١) عبر شبكة الإنترنت، وسؤال أهل العلم والتّخصص من مشايخنا وأساتذتنا، لم أعثر على دراسة علمية وافية ومعقّمة، تناولت موضوع: "تعارض الوصل والإرسال

(١) مثل: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية - الرياض، ومؤسسة القدس للبحوث والدراسات الإسلامية، فلسطين - غزة.

عند الإمام مسلم من خلال صحيحه"، وإن بدا لأحد أن هناك دراسات سابقة فإنما هي دراسات متناثرة في بطون الكتب، ودراسات ذات صلة بالموضوع، من أهمها:

١. تصحيح أوجه الرواية المختلفة عند الإمام مسلم في كتابه الصحيح، دراسة نقدية: وهي رسالة علمية للباحثة: راما أبو طربوش، بإشراف الدكتور: عبد ربه أبو صعيليك، نالت بها الباحثة درجة الدكتوراة في الحديث الشريف وعلومه، من الجامعة الأردنية، تناولت الباحثة في الفصل الثاني من رسالتها الحديث عن تصحيح أوجه الرواية المختلفة في الأسانيد عند الإمام مسلم، وذكرت بعضاً من أجناس الروايات التي وقع اختلاف في سياق أسانيدها، وذكرت منها: الرواية المختلفة بين الوصل والإرسال.

• ما يضيفه البحث:

يمتاز هذا البحث أنه تناول موضوع: "تعارض الوصل والإرسال عند الإمام مسلم، دراسة نظرية تطبيقية على صحيحه" بشكل مستقل ومعتمق، ويمتاز أيضاً في أنه يُبرز: تعريف الوصل والإرسال، وبيان حكم تعارضهما، وبيان منهج الإمام مسلم في إيراد الحديث الواحد موصولاً ومرسلاً، وهذا ما أضافته هذه الدراسة، وانفردت به عن الدراسات السابقة، وما توفيقني إلا بالله، عليه توكلتُ، وإليه أُنيب.

خامساً - حدود البحث:

اقتصر نطاق الدراسة على بيان مفهوم الوصل والإرسال لغة واصطلاحاً، وتعريف تعارض الوصل والإرسال، وبيان حكمه، والكشف عن منهج الإمام مسلم في الأحاديث التي وقع اختلاف في سياق إسنادها بين الوصل والإرسال.

سادساً- منهج البحث، وطبيعة عملي فيه:

اعتمدتُ على المنهج الوصفي والاستقرائي لصحيح مسلم، وقيمتُ بجمع الأحاديث النبوية التي وقع الاختلاف في سياق إسنادها بين الوصل والإرسال، وقد انتقيتُ منها ما احتجتُ إليه في الاستدلال والتعرف على منهج الإمام مسلم، ووزعتها على المباحث والمطالب كُلُّ بما يُناسبه، وكانت خطوات العمل على النحو الآتي:

١. تقسيم البحث: إلى مقدمة، وثلاثة مباحث، وكل مبحث إلى مطالب حسب الحاجة، وخاتمة.

٢. عزو الآيات القرآنية: ذكرتُ اسم السورة ورقم الآية بعد إيرادها مباشرة.

٣. جمع الأحاديث وإيرادها: قُمتُ بجمع وإيراد بعض الأحاديث التي وقع اختلاف في سياق إسنادها بين الوصل والإرسال، وما كان له وجه ارتباط بالموضوع؛ فيوردُ للحاجة إليه.

٤. تخريج الأحاديث النبوية: قُمتُ بتخريج الأحاديث النبوية من مصادرها الأصلية على قدر الحاجة، وكانت طريقتي في ذلك بأن ذكرت الحديث وعزوته إلى مصادره الأصلية، ثم أتبعه بذكر المتابعات في التخريج، ثم أحلتُ إلى نقطة الاشتراك بقولي: "به".

٥. تراجم الرواة والأعلام: ترجمتُ للصَّحابة المغمورين والمختلف في صحبتهم، وأستعين في ذلك بما قاله ابن حجر في الإصابة في تمييز الصَّحابة، وترجمتُ لرواة الدراسة المُختلف فيهم جرَّحاً وتعديلاً عند الحاجة إلى ذلك فقط.

٦. عرَّفتُ بالكلمات والمصطلحات والبلدان التي تحتاج إلى تعريف وبيان وذلك بالرُّجوع إلى الكتب المختصة بذلك.

٧. ضبط المُشكِل: ضبطتُ ما يُشكِل قراءته من الكلمات.

٨. التوثيق: اقتصرْتُ على ذكر اسم الكتاب، والجزء، والصَّفحة في الحاشية، وباقى التعريف بالكتاب ذكرته في قائمة المصادر والمراجع للاختصار.

سابعاً- خطة البحث:

يتكون البحث من: مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وذلك على النحو التالي:

المقدمة: وتشتمل على أهمّية الموضوع وبواعث اختياره، ومشكلة الدراسة، وأهداف البحث، والدِّراسات السَّابقة وما يضيفه البحث إليها، وحدود البحث، ومنهجه، وخطته التي نحن بصددِها.

المبحث الأول: تعريف تعارض الوصل والإرسال:

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأوَّل: تعريف الوصل لغةً واصطلاحًا.

المطلب الثاني: تعريف الإرسال لغةً واصطلاحًا.

المطلب الثالث: تعريف تعارض الوصل والإرسال.

المبحث الثاني: حكم تعارض الوصل والإرسال.

المبحث الثالث: منهج الإمام مسلم في إيراد الحديث الواحد موصولاً ومرسلاً:

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأوَّل: تصحيح الإمام مسلم للوصل والإرسال معاً.

المطلب الثاني: ترجيح الإمام مسلم الوصل على الإرسال.

المطلب الثالث: ترجيح الإمام مسلم الإرسال على الوصل.

الخاتمة: وتشتمل على أهمِّ النتائج والتوصيات التي توصلتُ إليها من خلال البحث.

المبحث الأول تعريف تعارض الوصل والإرسال

نتعرض في هذا المبحث لبيان مفهوم الوصل والإرسال لغةً واصطلاحًا، وتعريف تعارض الوصل والإرسال، وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: تعريف الوصل لغةً واصطلاحًا:

يشتمل هذا المطلب على بيان معنى الوصل لغةً واصطلاحًا على النحو التالي:

أولاً- تعريف الوصل لغةً:

الوصل لغةً: وَصَلَ: الْوَاوُ وَالصَّادُ وَاللَّامُ: أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى صَمِّ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ حَتَّى يَعْلقَهُ. وَيُقَالُ: وَصَلَ فُلَانٌ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ وَصَلًا: أَيَّ صَمَّهُ بِهِ وَجَمَعَهُ. وَالْوَصْلُ: مَصْدَرٌ لِلْفِعْلِ وَصَلَ، وَهُوَ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ، أَي: مَوْصُولٌ، وَيُطْلَقُ عَلَى الْمُتَّصِلِ: وَهُوَ اسْمٌ فَاعِلٌ مِنَ الْإِتِّصَالِ، ضِدَّ الْإِنْفِطَاعِ، وَالْمُتَّصِلِ ضِدَّ الْمُنْقَطِعِ^(١).

ثانيًا- تعريف الوصل اصطلاحًا:

الوصل اصطلاحًا: اسم المفعول منه موصول، ويطلق على المتصل: وهو الذي اتصل إسناده، فكان كل واحد من رواته قد تحمَّله وسمعه ممن فوقه، حتى ينتهي إلى منتهاه^(٢).

(١) انظر: مقاييس اللغة، لابن فارس (١١٥/٦)، والعين، للفراهيدي (١٥٢/٧)، وتهذيب اللغة، للأزهري (١٦٤/١٢)، والصحاح، للجوهري (١٨٤٢/٥).

(٢) انظر: علوم الحديث، لابن الصلاح (ص ٤٤)، والتقريب والتيسير، للنووي (ص ٣٢)، والمقنع في علوم الحديث، لابن الملقن (١١٢/١)، ونزهة النظر، لابن حجر (ص ٧٠).

المطلب الثاني: تعريف الإرسال لغةً واصطلاحًا:

يشتمل هذا المطلب على بيان معنى الإرسال لغةً واصطلاحًا على النحو التالي:

أولاً- تعريف الإرسال لغةً:

الإرسال لغةً: رَسَلَ: الرَّاءُ وَالسَّيْنُ وَاللَّامُ أَصْلٌ وَاحِدٌ مُطَرِّدٌ مُتْقَاسٌ، يَدُلُّ عَلَى الْإِنْبِعَاثِ وَالْإِمْتِدَادِ^(١)، وَيُقَالُ: أَرْسَلَ الشَّيْءَ يُرْسَلُهُ إِرْسَالًا أَيَّ بَعَثَهُ وَمَدَّدَهُ، وَالْإِرْسَالُ: الْإِطْلَاقُ وَالتَّخْلِيَةُ، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ مِنْهُ الْمُرْسَلُ: وَهُوَ الْمُطْلَقُ، وَضِدُّهُ الْمُقَيَّدُ، وَيُقَالُ: أَرْسَلَ الشَّيْءَ يُرْسَلُهُ أَيَّ أَطْلَقَهُ، وَيُطْلَقُ الْمُرْسَلُ بِمَعْنَى: الْمَوْجَّه، وَالْإِرْسَالُ: التَّوَجِيهُ، وَمِنْهُ الرَّسَالَةُ: الشَّيْءُ الْمَوْجَّهُ إِلَى الْغَيْرِ^(٢).

ثانياً- تعريف الإرسال اصطلاحًا:

الإرسال اصطلاحًا: اسم المفعول منه المرسل، والمرسل: هو ما يُقابل المُتَّصِل، ويدخل فيه ما أضافه أو رفعه التابعي - صغيرًا كان أو كبيرًا - إلى النبي ﷺ، ولا يُعدُّ إبهام الصحابي من قبيل المرسل^(٣).
قال الحميدي: "إِذَا صَحَّ الْإِسْنَادُ عَنِ الثَّقَاتِ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ فَهُوَ حَجَّةٌ، وَإِنْ لَمْ يَسْمِ ذَلِكَ الرَّجُلُ؛ لِأَنَّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ كُلَّهُمْ عَدُولٌ"^(٤).

وقال ابن دقيق العيد: "عدم ذكر اسم الصحابي لا يجعل الحديث مرسلًا"^(٥).

(١) انظر: مقاييس اللغة، لابن فارس (٣٩٢/٢).

(٢) انظر: الصحاح، للجوهري (١٧٠٩/٤)، وتهذيب اللغة، للأزهري (٢٧٤/١٢)، ولسان العرب، لابن منظور (٢٨١/١١).

(٣) انظر: المراسيل، لأبي داود (ص ١٢٥)، وعلوم الحديث، لابن الصلاح (ص ٥١)، ونزهة النظر، لابن حجر (ص ١٠٠).

(٤) انظر: بيان الوهم والإيهام، لابن القطان الفاسي (٦١١/٢).

(٥) نقله عنه الزيلعي في نصب الراية (٣٥/١).

المطلب الثالث: تعريف تعارض الوصل والإرسال:

بعد أن عرفنا المقصود بالوصل والإرسال لغةً واصطلاحًا يجدر بنا أن نتعرف على مفهوم تعارض الوصل والإرسال: "هو أن يختلف الرواة الثقات في حديث ما؛ فيرويه بعضهم متصلًا، ويرويه آخرون مرسلًا"^(١).

المبحث الثاني

حكم تعارض الوصل والإرسال

اختلف العلماء في حكم تعارض الوصل والإرسال إلى عدّة أقوال، وفي هذا المبحث سنعرض أقوال العلماء في حكم تعارض الوصل والإرسال، وذلك على النحو الآتي:

القول الأول: إذا تعارض الوصل والإرسال، كان الحكم لمن وصله، وهذا القول هو رأي جمهور الفقهاء والأصوليين، وهو مذهب الخطيب البغدادي، حيث قال: "ومنهم مَنْ قال: الحكم للمُسْنِدِ إذا كان ثابت العدالة ضابطًا للرواية فيجب قَبُولُ خَبَرِهِ ويلزم العمل به وإن خالفه غيراً وسواء كان المُخَالِفُ له واحداً أو جماعةً وهذا القول هو الصحيح عندنا"^(٢).

وهو القول الذي صححه الحافظ ابن الصلاح فقال: "... فالحكم على الأصح في كل ذلك لما زاده الثقة من الوصل والرفع"^(٣).
وصححه الحافظ العراقي، فقال: "وهو الأظهر الصحيح"^(٤).

واختاره الإمام النووي لنفسه، ونسبه إلى المحققين من المحدثين، والفقهاء، وأصحاب الأصول، حيث قال: "فالصحيح الذي قاله

(١) انظر: فتح المغيـث، للسـخاوي (١/ ٢١٤).

(٢) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي (ص ٤١١).

(٣) علوم الحديث، لابن الصلاح (ص ٧٢).

(٤) انظر: شرح التبصرة والتذكرة، للعراقي (١/ ٢٢٧).

المحققون من المحدثين، وقاله الفقهاء وأصحاب الأصول، وصححه الخطيب البغدادي: أن الحكم لمن وصله أو رفعه سواء كان المخالف له مثله أو أكثر وأحفظ؛ لأنه زيادة ثقة وهي مقبولة"^(١).

وقالوا في توجيه هذا القول:

١. إن الوصل زيادة ثقة وهي مقبولة، والوصل فيه زيادة علم؛ لأنه يدل على أن الراوي حفظ ما غاب عن غيره، ومَنْ حَفِظَ حِجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ"^(٢).

٢. قالوا: إن الذي وصل الحديث مثبت وغيره ساكت، ولو كان نافيًا، فالمثبت مقدم على النافي؛ لأنه علم ما خَفِيَ عَلَيْهِ، ولاحتمال أن يكون سمع الوجهين"^(٣).

وقال الخطيب البغدادي: "وهذا القول هو الصحيح عندنا؛ لأن إرسال الراوي للحديث ليس بجرح لمن وصله ولا تكذيب له ولعله أيضًا مسند عند الذين رووه مرسلاً أو عند بعضهم إلا أنهم أرسلوه لغرض أو نسيان أو الناسي لا يقضى له على الذاكر وكذلك حال راوي الخبر إذا أرسله مرة ووصله أخرى لا يُضَعَّفَ ذلك أيضًا؛ لأنه قد ينسى فيرسله ثم يذكر بعده فيسندُه أو يفعل الأمرين معًا عن قصد منه لغرض له فيه"^(٤).

القول الثاني: هو إذا تعارض الوصل والإرسال، كان الحكم للإرسال، وهذا القول نَسَبَهُ الخطيب البغدادي إلى أكثر أصحاب الحديث، ولم ينص على أحد بعينه"^(٥)، وقيل إنه مذهب ابن القطان الفاسي"^(٦).

(١) شرح النووي على مسلم، للنووي (١/٣٢).

(٢) انظر: صحيح ابن حبان (١/١٥٧)، واختصار علوم الحديث، لابن كثير (ص ٦١).

(٣) انظر: علوم الحديث، لابن الصلاح (ص ٧٢)، وفتح المغيبي، للسخاوي (١/٢١٩).

(٤) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي (ص ٤١١).

(٥) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي (ص ٤١١).

(٦) انظر: محاسن الاصطلاح، للبلقيني (ص ٩٥).

وقالوا في توجيه هذا القول:

١. إن مَنْ أرسله معه زيادة علم على مَنْ وصل؛ لأن الغالب في الألسنة الوصل، فإذا جاء الإرسال علم أن مع المرسل زيادة علم، وأنه قد سلك غير الجادة، وهذا دليل على مزيد حفظه^(١).

واعترض على هذا التوجيه بأن الإرسال نَقْصٌ في الحفظ، وذلك لما جُبِلَ عليه الإنسان من السهو والنسيان، فتبين أن النظر صحيح، وأن زيادة العلم إنما هي مع مَنْ أسند^(٢).

٢. إن إرسال الحديث نوع قدح في الحديث، فترجيحه على الموصول، من قبيل تقديم الجرح على التعديل، ومن المقرر تقديم الجرح على التعديل عند التعارض، وهذا التوجيه ذكره المحب الطبري فيما نقله الزركشي عنه، قال: "وَعَلَّلَ الْمُحِبُّ الطَّبْرِيُّ هَذَا الْقَوْلَ بِأَنَّ الْإِرْسَالَ جَرَحٌ، وَالْجَرَحُ مَقْدَمٌ عَلَى التَّعْدِيلِ"^(٣).

القول الثالث: أن الحكم للأكثر: والمعنى إذا كان عدد مَنْ أرسله أكثر ممن وصله، كان الحكم للإرسال، وإذا كان عدد من وصله أكثر ممن أرسله، كان الحكم للموصل، وهذا القول هو اختيار الحاكم النيسابوري، ونسبه إلى أئمة الحديث^(٤).

وقالوا في توجيه هذا القول: إن الظن يدور مع الكثرة^(٥)، وإن الحفظ على الجماعة أقرب منه إلى القلة، وإن تطرق السهو والخطأ إلى الأكثر أبعد^(٦).

(١) انظر: محاسن الاصطلاح، للبلقيني (ص ٩٥)، والنكت على ابن الصلاح، للزركشي (٢/ ١٨٩).

(٢) انظر: محاسن الاصطلاح، للبلقيني (ص ٩٥).

(٣) النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي (٢/ ٥٨)، وفتح الباقي، لزكريا الأنصاري (١/ ٢١٧).

(٤) المدخل إلى كتاب الإكليل، لأبي عبد الله الحاكم (ص ٤٧).

(٥) انظر: توضيح الأفكار، للصنعاني (١/ ٣١١).

(٦) انظر: الرسالة، للشافعي (١/ ٢٨١)، النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي (٢/ ٥٩).

قال الإمام مسلم: "الصَّحِيحُ مِنَ الرَّوَايَاتِ مَا حَدَّثَ الْجَمَاعَةَ مِنَ الْحِفَازِ دُونَ الْوَاحِدِ الْمُنْفَرِدِ، وَإِنْ كَانَ حَافِظًا عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ، رَأَيْنَا أَهْلَ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ يَحْكُمُونَ فِي الْحَدِيثِ مِثْلَ: شُعْبَةَ، وَسُفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ، وَيَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَغَيْرَهُمْ مِنْ أَئِمَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ"^(١).

وقال ابن عبد البر: "وفيه دليل على أن المحدث إذا خالفته جماعة في نقله أن القول قول الجماعة، وأن القلب إلى روايتهم أشدُّ سكوتًا من رواية الواحد"^(٢).

وقال البيهقي في عدَّة مواضع من كتابه السنن الكبرى: "العدد أولى بالحفظ من الواحد"^(٣).

وقال الحازمي: "فمما يُرْجَحُ بِهِ أَحَدَ الْحَدِيثَيْنِ عَلَى الْآخَرِ كَثْرَةُ الْعَدَدِ فِي أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ، وَهِيَ مُؤَثِّرَةٌ فِي بَابِ الرَّوَايَةِ؛ لِأَنَّهَا تُقَرِّبُ مِمَّا يُوجِبُ الْعِلْمَ، وَهُوَ التَّوَاتُرُ"^(٤).

وقال السيوطي في سياق حديثه عن وجوه الترجيح: "أحدها: كثرة الرواة، كما ذكر المصنف - النووي -؛ لأن احتمال الكذب والوهم على الأكثر أبعد من احتمالهما على الأقل"^(٥).

وممن قال بالترجيح بالكثرة: شعبة بن الحجاج، وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي^(٦).

وتجدر الإشارة إلى أن الترجيح بالكثرة لا يكون إلا إذا كان الرواة في الطرفين متساويين في الحفظ والإتقان.

(١) التمييز، لمسلم بن الحجاج (ص ١٧٢).

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر (١/ ٣٤٢).

(٣) السنن الكبرى، للبيهقي (٢/ ٣٩).

(٤) الاعتبار في النسخ والمنسوخ، للحازمي (ص ٩).

(٥) تدريب الراوي، للسيوطي (٢/ ٦٥٥).

(٦) انظر: التمييز، لمسلم بن الحجاج (ص ١٧٢).

القول الرابع: أن الحكم للأحفظ:

فإذا كان من وصله أحفظ ممن أرسله فالحكم للوصل، وإذا كان من أرسله أحفظ ممن وصله فالحكم للإرسال، وهذا القول ذهب إليه بعض أصحاب الحديث^(١)، ومنهم يحيى بن سعيد القطان^(٢)، وهو منسوب إلى الإمام أحمد^(٣).

وينبني على هذا القول والذي قبله - أي الترجيح بالأكثر والأحفظ -، مسألة وهي: مدى تأثير مخالفة مسند الحديث للحفظ، وأثر ذلك في أهلية الراوي المخالف، أي عدالته وضبطه، وفي روايته التي أسندها؟ للعلماء في هذه المسألة قولان:

القول الأول: أن مخالفة الأكثر أو الأحفظ تقدح في مسند الراوي المخالف، وفي أهليته، وذلك أن مخالفتهم قدحت في حديثه فتقدح في عدالته^(٤).

القول الثاني: أن ذلك غير قادح في مسنده الذي لم يقع فيه التعارض ولا في عدالته، وهو رأي الأكثرين من أهل العلم، ومنهم: ابن الصلاح^(٥)، والنووي^(٦)، والعراقي^(٧)، والسخاوي^(٨).

القول الخامس: الترجيح بالقرائن:

ذهب جماعة من أهل التحقيق والدراية والتدقيق إلى أنه ليس لأهل الحديث حكم عام مطرد عند الاختلاف في الوصل والإرسال، بل مرجع

(١) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي (ص ٤١١).

(٢) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٧٩/١).

(٣) شرح علل الترمذي، لابن رجب (٦٣٧/٢).

(٤) انظر: الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي (ص ٤١١)، وفتح المغي، للسخاوي (٢١٨/١).

(٥) انظر: علوم الحديث، لابن الصلاح (ص ٧١).

(٦) انظر: التقريب والتيسير، للنووي (ص ٣٨).

(٧) انظر: شرح التبصرة والتذكرة، للعراقي (٢٣٢/١).

(٨) انظر: فتح المغي، للسخاوي (٢١٨/١).

ذلك ومرده إلى القرائن والمُرجحات، وهذا القول منسوب إلى طائفة من أهل العلم المتقدمين، وممن صرح بهذا القول منهم:

١. ابن دقيق العيد، حيث قال: "إنَّ مَنْ حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم أنه إذا تعارض رواية مُرسِل ومُسند، أو واقفٍ ورافع، أو ناقصٍ وزائد: أنَّ الحكمَ للزائد، فلم يُصبْ في هذا الإطلاق، فإنَّ ذلك ليس قانوناً مطَّرداً، وبمراجعة أحكامهم الجزئية تُعرفُ صواب ما نقول"^(١).

٢. وابن سيد الناس، إذ قال: "ليس لأكثر أهل الحديث في تعارض الوصل والإرسال عمل مطرد"^(٢).

٣. والحافظ العلائي، حيث قال: "كلام الأئمة المتقدمين في هذا الفن كعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وأمثالهم يقتضي أنهم لا يحكمون في هذه المسألة بحكم كلي بل عملهم في ذلك دائر مع الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند أحدهم في كل حديث"^(٣).

٤. والحافظ ابن رجب، حيث قال: "وربما يستنكر أكثر الحفاظ المتقدمين بعض تفردات الثقات الكبار، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه"^(٤).

٥. والحافظ ابن حجر، فقد قال: "والتحقيق أنهما - البخاري ومسلم - ليس لهما في تقديم الوصل عمل مطرد، بل هو دائر مع القرينة،

(١) شرح الإمام بأحاديث الأحكام، لابن دقيق العيد (١/٢٧).

(٢) انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (٢/٦٠٤).

(٣) انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (٢/٦٠٤)، وتوضيح الأفكار، للصنعاني (١/٣١٢).

(٤) شرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/٥٨٢).

فمهما ترجح بها اعتماداه، وإلا فكم حديث أعرضاً عن تصحيحه للاختلاف في وصله وإرساله"^(١).

٦. والإمام السخاوي، حيث قال: "الحق حسب الاستقراء من صنيع متقدمي الفن عدم اطراد حكم كلي، بل ذلك دائر مع الترجيح، فتارة يترجح الوصل، وتارة الإرسال، وتارة يترجح عدد الذوات على الصفات، وتارة العكس، ومن راجع أحكامهم الجزئية تبين له ذلك"^(٢).

قلتُ: والقول بالترجيح بالقرائن، هو القول الراجح؛ لأنه يتأتى مع الواقع الحديثي للروايات، ولأن القرائن والمرجحات التي اعتمد عليها النقاد في ترجيحهم للوصل وفي ترجيحهم للإرسال، تختلف اختلافاً واسعاً، ولا تنحصر في الحفظ، ولا في كثرة العدد، وإنما يدركها الأئمة نتيجة ما لديهم مما جباهم الله به من حصيلة واسعة ناتجة عن دراسة الطرق والأسانيد، وخبرة دقيقة واعية بالرواية ودرجاتهم في الحفظ والإتقان، ومدى معرفتهم بأحاديث الشيوخ.

قال الحافظ ابن حجر: "وجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص، وإنما ينهض بذلك الممارس الفطن الذي أكثر من الطرق والروايات، ولهذا لم يحكم المتقدمون في هذا المقام بحكم كلي يشمل القاعدة، بل يختلف نظرهم بحسب ما يقوم عندهم في كل حديث بمفرده، والله أعلم"^(٣).

(١) فتح الباري، لابن حجر (١٠/٢٠٣).

(٢) فتح المغيبي، للسخاوي (١/٢١٦).

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (٢/٧١٢).

المبحث الثالث

منهج الإمام مسلم في إيراد الحديث الواحد موصولاً ومرسلاً

نتعرف في هذا المبحث على منهج الإمام مسلم في إيراد الحديث موصولاً ومرسلاً، وتبين أنه ليس له في تعارض الوصل والإرسال حكم عام أو قاعدة مطّردة، بل إن منهجه دائر مع القرائن والمرجّحات، فتارة يُرجح الوصل، وأخرى يُرجح الإرسال، وأحياناً يُصحح الوصل والإرسال معاً دون ترجيح، وذلك وفق القرائن التي توفرت له في كل رواية، إذ إن لكل رواية واقعاً حديثياً ونقداً خاصاً بها، وبيان ذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: تصحيح الإمام مسلم للوصل والإرسال معاً.

ويشتمل هذا المطلب على مثال تطبيقي لحديث صحّح فيه الإمام مسلم الوصل والإرسال معاً، وذلك على النحو التالي:

الوجه الأول "الوصل": قال الإمام مسلم: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ، حَدَّثَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَمِيرِيِّ، عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ، كُلُّهُمْ يُحَدِّثُهُ عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى سَعْدٍ يَعُودُهُ^(١) بِمَكَّةَ، فَبَكَى، قَالَ: "مَا يُبْكِيكَ؟" فَقَالَ: قَدْ خَشِيتُ أَنْ أَمُوتَ بِالْأَرْضِ الَّتِي هَاجَرْتُ مِنْهَا، كَمَا مَاتَ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ^(٢)، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "اللَّهُمَّ اشْفِ سَعْدًا، اللَّهُمَّ اشْفِ سَعْدًا" ثَلَاثَ مَرَارٍ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي مَالًا كَثِيرًا، وَإِنَّمَا يَرِثُنِي ابْنَتِي، أَفَأَوْصِي بِمَالِي كُلِّهِ؟ قَالَ: "لَا"، قَالَ: فَبِالْثَّلَاثِينَ؟، قَالَ: "لَا"،

(١) يَعُودُهُ: من العيادة: وهي زيارة المريض وافتقاده، [انظر: مشارق الأنوار، للفاضل عياض (٢/ ١٠٥)].

(٢) سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ: القرشي العامري من بني عامر بن لؤي، وقيل: من حلفائهم، وقيل: من مواليهم، من اليمن، وكان بدرياً، يرثي له رسول الله ﷺ أن مات بمكة، زوجته سبيعة الأسلمية توفي عنها في حجة الوداع وهي حامل، فأنبت النبي ﷺ، فقال لها: قد حلت فانكحي... [انظر: الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (٣/ ٤٥)].

قَالَ: فَالْتَّصِفُ؟ قَالَ: "لَا"، قَالَ: فَالْتُّلْتُ؟ قَالَ: "الْتُّلْتُ وَالْتُّلْتُ كَثِيرٌ، إِنَّ صَدَقَتَكَ مِنْ مَالِكَ صَدَقَةٌ، وَإِنَّ نَفَقَتَكَ عَلَى عِيَالِكَ صَدَقَةٌ، وَإِنَّ مَا تَأْكُلُ أَمْرًا تَك مِنْ مَالِكَ صَدَقَةٌ، وَإِنَّكَ أَنْ تَدَعَ أَهْلَكَ بِخَيْرٍ - أَوْ قَالَ: بِعَيْشٍ - خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدَعَهُمْ يَتَكَفَّفُونَ^(١) النَّاسَ" وَقَالَ: بِيَدِهِ^(٢).

الوجه الثاني "الإرسال": قال مسلم عقب الحديث السابق: وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَمِيرِيِّ، عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ، قَالُوا: مَرَضَ سَعْدٌ بِمَكَّةَ، فَأَتَاهُ رَسُولُ اللَّهِ يُعَوِّدُهُ بِنَحْوِ حَدِيثِ الثَّقَفِيِّ^(٣).

أولاً- وجه الاختلاف في إسناد الحديث:

هذا الحديث مداره على أيوب السخيتاني، واختلف عنه على وجهين: الأول: رواه عبد الوهاب الثقفي، عن أيوب، عن عمرو بن سعيد، عن حميد بن عبد الرحمن الحميري، عن ثلاثة من ولد سعد، عن أبيهم، عن النبي ﷺ موصولاً، والثاني: رواه حماد بن زيد، عن أيوب، عن عمرو بن سعيد، عن حميد الحميري، عن ثلاثة من ولد سعد، عن النبي مرسلًا، من غير ذكر أبيهم.

ثانياً- تخريج الحديث:

رُويَ هذا الحديث من وجهين: الوصل والإرسال، على النحو الآتي:

• تخريج الوجه الموصول:

رُويَ الحديث موصولاً من طريق: عبد الوهاب الثقفي^(٤)، ووهيب بن

(١) يَتَكَفَّفُونَ: أي يمدون أكفهم إلى الناس يسألونهم. [انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (٤/١٩٠)].

(٢) صحيح مسلم، كتاب الوصية، باب الوصية بالثلث، (٣/١٢٥٣/ح١٦٢٨).

(٣) صحيح مسلم، كتاب الوصية، باب الوصية بالثلث، (٣/١٢٥٣/ح١٦٢٨).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الوصية، باب الوصية بالثلث، (٣/١٢٥٣/ح١٦٢٨)، وابن خزيمة في صحيحه (٤/٦١/ح٢٣٥٥)، والبيهقي في الكبرى (٩/٣١/ح١٧٧٨٤).

خالد^(١)، وحماد بن زيد^(٢)، ثلاثتهم عن أيوب السخيتاني، عن عمرو بن سعيد، عن حميد الحميري، عن ثلاثة من أولاد سعد، عن أبيهم سعد بن أبي وقاص^(٣)، عن النبي ﷺ، موصولاً.

وروي الحديث من طريق: ابن شهاب الزهري^(٤)، وسعد بن إبراهيم^(٥)، وسماك بن حرب^(٦)، ويونس بن جبير^(٧)، وبكير بن مسمار^(٨)، خمستهم عن أبناء سعد، عن أبيهم سعد بن أبي وقاص^(٩)، عن النبي ﷺ، موصولاً.

• تخريج الوجه المرسل:

رُوي الحديث مرسلًا من طريق: حماد بن زيد - كما في الصحيح - عن أيوب، عن عمرو بن سعد، عن حميد الحميري، عن أبناء سعد، عن النبي ﷺ مرسلًا، من غير ذكر سعد ﷺ.

وهذا يعني أن حمادًا روى الحديث مرة عن أيوب السخيتاني بالوصل كعبد الوهاب الثقفي ووهيب بن خالد، ورواه مرة أخرى عن أيوب بالإرسال.

وقد تابع أيوب السخيتاني في إرسال الحديث، عبد الله بن عون^(٨).

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٣/٥٠/ح ١٤٤٠).

(٢) أخرجه أبو عوانة في مستخرجه (٣/٤٨٤/ح ٥٧٨٢).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب ما جاء إن الأعمال بالنية والحسبة، (١/٢٠/٥٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب الوصية، باب الوصية بالثلث، (٣/١٢٥٠/ح ١٦٢٨).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النفقات، باب فضل النفقة على الأهل، (٧/٦٢/ح ٥٣٥٤)، والنسائي في سننه، كتاب الوصايا، باب الوصية بالثلث، (٦/٢٤٢/ح ٣٦٢٧).

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الوصية، باب الوصية بالثلث، (٣/١٢٥٢/ح ١٦٢٨).

(٦) أخرجه النسائي في سننه، كتاب الوصايا، باب الوصية بالثلث، (٦/٢٤٤/ح ٣٦٣٥)، وفي الكبرى (٦/١٥٥/ح ٦٤٢٩).

(٧) أخرجه النسائي في سننه، كتاب الوصايا، باب الوصية بالثلث، (٦/٢٤٣/ح ٣٦٣٠).

(٨) أخرجه سعيد بن منصور في سننه (١/١٢٩/ح ٣٣١)، وأبو يعلى في مسنده (٢/١١٦/ح ٧٨١).

ثالثاً- بيان الراجح من الوجوه السابقة:

هذا الحديث من الأحاديث التي استدرکها الدارقطني على الإمام مسلم، فقد ذكره في كتابه التتبع، وحكى الاختلاف فيه دون ترجيح، حيث قال: "وأخرج مسلم حديث حميد بن عبد الرحمن الحميري، عن ثلاثة نفر من ولد سعد، وهذا أسنده الثقفى عن أيوب، عن عمرو بن سعيد، عن حميد الحميري، عن ثلاثة كلهم يحدث عن أبيه، وقال حماد، عن أيوب، عن عمرو، عن ثلاثة، قالوا: مرض سعد مرسلًا. وقال هشام، عن محمد، عن حميد، عن ثلاثة من بني سعد أن سعدًا. وأخرجها كلها مسلم"^(١).

والاختلاف في الحديث دائر بين عبد الوهاب الثقفي وحماد بن زيد، فقد اختلفا على شيخهما أيوب السخيتاني؛ فرواه الثقفي عن أيوب موصولًا، ورواه حماد عن أيوب مرسلًا، وقد أشار العلماء إلى هذا الاختلاف، وذكروا أن مسلمًا أخرجها ليبين الاختلاف بينها، ومن تلك الأقوال: قال القاضي عياض: "أرى مسلمًا أدخل هذه الروايات ليبين الخلاف فيها، وهى وشبهها عندي من العلل التي وعد بذكرها في مواضعها"^(٢).

وقال الرشيد العطار: "إنما أورده مسلم من الوجهين المذكورين عن أيوب؛ لينبه على الاختلاف عليه في إسناده، والله عَجَلٌ أَعْلَمُ"^(٣).

وقال النووي: "إنما ذكر مسلم هذه الروايات المختلفة في وصله وإرساله؛ ليبين اختلاف الرواة في ذلك.... إلى أن قال: "ولا يقدر هذا الخلاف في صحة هذه الرواية، ولا في صحة أصل الحديث؛ لأن أصل

(١) الإلزامات والتتبع، للدارقطني (ص ١٩٥).

(٢) إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض (٣٦٩/٥).

(٣) غرر الفوائد المجموعة، للرشيد العطار (ص ٣٢١).

الحديث ثابت من طرق من غير جهة حميد عن أولاد سعد، وثبت وصله عنهم في بعض الطرق التي ذكرها مسلم^(١).

والذي يظهر لي من خلال تخريج الحديث أن الاختلاف في وصل الحديث وإرساله وقع من حميد الحميري، فرواه مرة بالوصل، وأخرى بالإرسال، فاختلف الرواة عنه، وحميد من التابعين، والوصل والإرسال غالبًا ما يقع في هذه الطبقة أو من طبقة الصحابة، فقد ينشط الراوي فيرويه موصولًا، وقد لا ينشط فيرويه مرسلًا.

قال الشيخ مقبل الوداعي عن هذا الحديث: "فالظاهر أن حميدًا تارة يرويه مرسلًا، وتارة ينشط فيرويه متصلًا، وأن الوصل والإرسال كلاهما صحيح"^(٢).

قلتُ: بالإضافة إلى أن الوصل والإرسال وقع من تابعي ثقة، فإن الرواية فيها حكاية قصة أبيهم، فيمكن أن تكون روايتهم المرسلة هي من باب حكاية القصة لا الرواية المباشرة عن النبي ﷺ، وهذا موجود عند المحدثين، فقد يروون بالعنونة دون قصد الرواية، وإنما حكاية القصة، ويؤكد ذلك ما قاله الحافظ ابن رجب، حيث قال: "ولكن كان القدماء كثيرًا ما يقولون: "عن فلان" ويريدون به الحكاية عن قصته، والتحديث عن شأنه، ولا يقصدون الرواية عنه"^(٣).

وخلاصة القول: إن الحديث صحيح بكلا الوجهين عند الإمام مسلم، ويؤكد ذلك القرائن والمُرجّحات التالية:

١. أن حماد بن زيد روى الحديث عن أيوب السخيتاني بالوجهين الوصل والإرسال، وهو من أثبت الناس في أيوب، قال ابن معين:

(١) شرح النووي على مسلم، للنووي (١١/٨١).

(٢) تحقيق كتاب الإلزامات والتتبع، لمقبل الوداعي (ص ١٩٦).

(٣) شرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/٦٠٣).

"ليس أحد أثبت في أيوب من حماد بن زيد"^(١)، ورواية الواحد للحديث بالوجهين ليست قاذحة.

٢. أن أيوب قد تُوبع متابعة تامة من قبل عبد الله بن عون في رواية الحديث بالإرسال، وهذا يعني أن الاختلاف وقع من شيخهم حميد الحميري، وهو تابعي ثقة^(٢)، وقد تقدم ذكر أن الوصل والإرسال غالبًا ما يقع من طبقة الصحابة والتابعين.

٣. إن الرواية فيها حكاية قصة مرض سعد رضي الله عنه، يرويها عنه أبناءؤه، وليس المقصود منها رواية الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما حكاية القصة عن أبيهم.

٤. تقديم الإمام مسلم للرواية الموصولة، لا يلزم منه تعليقه للرواية المرسلة، وإنما قدمها؛ لأن الأصل في الحديث هو الوصل، ومن رواه بالإرسال كان على سبيل حكاية القصة.

المطلب الثاني: ترجيح الإمام مسلم الوصل على الإرسال.

ويشتمل هذا المطلب على مثال تطبيقي لحديث رجّح فيه الإمام مسلم الوصل على الإرسال، وذلك على النحو التالي:

الوجه الأول "الوصل": قال الإمام مسلم رحمه الله: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لَمَّا تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ،

(١) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (١/١٨١).

(٢) انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص ١٨٢).

أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا، وَقَالَ: "إِنَّهُ لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ"^(١)، إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ لَكَ، وَإِنْ سَبَعْتُ لَكَ، سَبَعْتُ لِنِسَائِي".

♦ وقال رحمه الله: حَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا حَفْصُ يَعْنِي ابْنَ غِيَاثٍ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَيْمَنَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، ذَكَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا، وَذَكَرَ أَشْيَاءَ هَذَا فِيهِ، قَالَ: "إِنْ شِئْتَ أَنْ أُسَبِّحَ لَكَ، وَأُسَبِّحَ لِنِسَائِي، وَإِنْ سَبَعْتُ لَكَ، سَبَعْتُ لِنِسَائِي".

الوجه الثاني "الإرسال": قال الإمام مسلم رحمه الله: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ، وَأَصْبَحَتْ عِنْدَهُ، قَالَ لَهَا: "لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ، إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ عِنْدَكَ، وَإِنْ شِئْتَ ثَلَّثْتُ، ثُمَّ دُرْتُ"^(٢)، قَالَتْ: ثَلَّثْتُ.

♦ ثم قال: وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ يَعْنِي ابْنَ بَلَالٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا، فَأَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ أَخَذَتْ بَثْوِيهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنْ شِئْتَ زِدْتُكَ، وَحَاسَبْتُكَ بِهِ، لِلْبِكْرِ سَبْعٌ، وَلِلثِيْبِ ثَلَاثٌ".

♦ ثم قال أيضًا: وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو صَمْرَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ^(٣).

(١) أَهْلِكَ هَوَانٌ: أَرَادَ بِالْأَهْلِ نَفْسَهُ ﷺ، وَالْمَعْنَى الْمُرَادُ أَيُّ لَا يَغْلِقُ بِكَ وَلَا يُصِيْبُكَ هَوَانٌ عَلَيْهِمْ، وَلَا يَضِيعُ مِنْ حَقِّكَ شَيْءٌ بَلَّ تَأْخِذِيْنَهُ كَامِلًا. [انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (١/٨٤)].

(٢) ثُمَّ دُرْتُ: أَيُّ لَا أَحْتَسِبُ بِالثَّلَاثِ عَلَيْكَ. [انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (٢/٣٣٦)].

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيْحِهِ، كِتَابُ الرِّضَاعِ، بَابُ قَدْرَ مَا تَسْتَحِقُّهُ الْبَكْرُ وَالثِّيْبُ مِنْ إِقَامَةِ الزَّوْجِ عِنْدَهَا عَقِبَ الزَّفَافِ، (٢/١٠٨٣ ح/١٤٦٠).

أولاً- وجه الاختلاف في إسناد الحديث:

هذا الحديث مداره على عبد الملك بن أبي بكر، واختلف عنه على وجهين: الوجه الأول: رواه محمد بن أبي بكر، عن عبد الملك بن أبي بكر، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أم سلمة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ، موصولاً، والوجه الثاني: رواه عبد الله بن أبي بكر، عن عبد الملك، عن النبي ﷺ مرسلًا، ولم يذكر أباه، ولا أم سلمة، ورواه عبد الرحمن بن حميد، عن عبد الملك، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن النبي ﷺ مرسلًا، وليس فيه ذكر لأم سلمة.

ثانياً- تخريج الحديث:

رُوِيَ هذا الحديث من وجهين: الوصل والإرسال، على النحو الآتي:

• تخريج الوجه الموصول:

رُوِيَ الحديث موصولاً من طريق: محمد بن أبي بكر^(١)، وعبد الله بن أبي بكر^(٢)، كلاهما عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أم سلمة، عن النبي ﷺ.

وقد تابع عبد الملك بن أبي بكر على وصله، كل من: عبد الواحد بن أيمن^(٣)، وعبد الحميد بن أبي عمرو، والقاسم بن عبد الرحمن^(٤)، وحبیب بن أبي ثابت^(٥).

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب النكاح، باب في المقام عند البكر، (٢/٢٤٠ ح/٢١٢٢)، وابن ماجه في سننه، كتاب النكاح، باب الإقامة على البكر والثيب، (١/٦١٧ ح/١٩١٧).

(٢) أخرجه مالك في الموطأ - رواية يحيى الليثي (٢/٥٢٩ ح/١٤)، وعبد الرزاق في مصنفه (٦/٢٣٦ ح/١٠٦٤٥)، والدارقطني في سننه (٤/٤٣١ ح/٣٧٣٣).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الرضاع، باب قدر ما تستحقه البكر والثيب من إقامة الزوج عندها عقب الزفاف، (٢/١٠٨٣ ح/١٢٦٠)، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (٥/٤٢٤ ح/٣٠٨٢).

(٤) أخرجه أحمد في مسنده (٤٤/٢٣٣ ح/٢٦٦١٩)، وعبد الرزاق في مصنفه (٦/٢٣٥ ح/١٠٦٤٤)، والنسائي في الكبرى (٨/١٦٦ ح/٨٨٧٧)، وابن حبان في صحيحه (٩/٣٧٢ ح/٤٠٦٥).

(٥) أخرجه الطبراني في الكبير (٢٣/٢٧٤ ح/٥٨٦).

• تخريج الوجه المرسل:

رُوِيَ الحديث مرسلًا من طريق: عبد الله بن أبي بكر^(١)، عن عبد الملك بن أبي بكر، عن النبي ﷺ، ولم يذكر أباه ولا أم سلمة. ورواه محمد بن أبي بكر^(٢)، وعبد الرحمن بن حميد^(٣)، كلاهما عن عبد الملك بن أبي بكر، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلًا، من غير ذكر أم سلمة.

ومن خلال تخريج الحديث نجد أن مَنْ أُرسل الحديث رواه موصولًا أيضًا، كعبد الله بن أبي بكر، وكذلك من وصل الحديث فقد رواه مرسلًا أيضًا، كمحمد بن أبي بكر.

وهذا يعني أن أبا بكر بن عبد الرحمن هو مَنْ روى الحديث مرة بالوصل، وأخرى بالإرسال، وهو من التابعين، والوصل والإرسال يُحتمل من هذه الطبقة والتي فوقها.

ثالثًا- بيان الراجح من الوجوه السابقة:

لقد ذكر الإمام الدارقطني هذا الحديث في كتابه التتبع، وحكى الاختلاف فيه، قائلًا: "وأخرج مسلم حديث الثوري، عن محمد بن أبي بكر، عن عبد الملك بن أبي بكر، عن أبيه، عن أم سلمة متصلًا: "إن شئت سبعت لك"، وحديث حفص بن غياث، عن عبد الواحد بن أيمن، عن أبي بكر، عن أم سلمة متصلًا، وقد أرسله عبد الله بن أبي بكر وعبد الرحمن بن حميد، عن عبد الملك بن أبي بكر، عن أبي بكر مرسلًا، قاله سليمان بن بلال وأبو ضمرة عن عبد الرحمن بن حميد"^(٤).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الرضاع، باب قدر ما تستحقه البكر والثيب من إقامة الزوج عندها عقب الزفاف، (٢/١٠٨٣/ح ١٤٦٠)، والدارقطني في سننه (٤/٤٣٠/ح ٣٧٣٢).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٦/٢٣٦/ح ١٠٦٤٦).

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرک (٤/١٩/ح ٦٧٦٠)، والبيهقي في الكبرى (٧/٤٩٠/ح ١٤٧٥٦).

(٤) الإلزامات والتتبع، للدارقطني (ص ٢٤٩).

وحاصل كلام الدارقطني أن الاختلاف في الحديث على عبد الملك بن أبي بكر، فقد اختلف عليه في وصل الحديث وإرساله؛ فرواه محمد بن أبي بكر بن عبد الرحمن، وعبد الواحد بن أيمن، متصلًا، ورواه عنه آخران مرسلًا، وهما: عبد الله بن أبي بكر، وعبد الرحمن بن حميد، وقد أشار العلماء إلى هذا الاختلاف، وذكروا أن مسلمًا أوردها ليبين الاختلاف فيها، ومن تلك الأقوال:

قال القاضي عياض: "ولا تتبّع على مسلم فيه - يعني الحديث - إذ قد بيّن علته، وهذا يدل على ما ذكرناه أول الكتاب؛ أن ما وعد به من ذكر علل الحديث، قد وفّى به وذكره في الأبواب"^(١).

وقال الرشيد العطار: "وهذا حديث انفرد به مسلم دون البخاري، وأخرجه في صحيحه متصلًا من وجه آخر من حديث سفیان الثوري، عن محمد بن أبي بكر بن حزم، عن عبد الملك بن أبي بكر، عن أبيه، عن أم سلمة، عن النبي ﷺ، ثم أردفه بحديث مالك وغيره مرسلًا كما ذكرناه، وإنما أراد بذلك والله أعلم؛ ليبين الاختلاف الواقع في إسناده بين رواته، ويخرج من عهده"^(٢).

وقد ذكر الإمام النووي استدراك الدارقطني، وتعبه قائلاً: "وهذا الذي ذكره الدارقطني من استدراكه هذا على مسلم فاسد؛ لأن مسلمًا قد بيّن اختلاف الرواة في وصله وإرساله، ومذهبه ومذهب الفقهاء، والأصوليين، ومحققين المحدثين أن الحديث إذا رُوِيَ متصلًا ومرسلًا حكم بالاتصال، ووجب العمل به؛ لأنها زيادة ثقة، وهي مقبولة عند الجماهير فلا يصح استدراك الدارقطني"^(٣).

قلتُ: وما قاله الإمام النووي من استدراك الدارقطني على مسلم فيه

(١) إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض (٤/٦٦٣).

(٢) غرر الفوائد المجموعة، للرشيد العطار (ص ٢٩٢).

(٣) شرح النووي على مسلم، للنووي (١٠/٤٣).

نظر؛ لأن الدارقطني ذكر أوجه الرواية وبيّن الاختلاف من غير ترجيح أو تعقيب على الإمام مسلم في ذكر تلك الأوجه، ومما يؤكد عدم استدراكه على مسلم ما ذكره في كتابه العلل من تصحيح تلك الأوجه، حيث قال: "ورواه الثوري، عن محمد بن أبي بكر، عن عبد الملك بن أبي بكر، عن أبيه، عن أم سلمة، متصلًا"^(١)، وهي الرواية التي صدّر بها مسلم بابه.

ثم قال: "ورواه مالك، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عبد الملك بن أبي بكر، عن أبيه، عن أم سلمة متصلًا، والمرسل عن مالك أصح"^(٢). قلتُ: والإمام مسلم قد أخرج رواية مالك المرسلة عن عبد الله بن أبي بكر دون الموصولة، وهذا يدل على أنها الأصح كما قال الدارقطني. ثم قال: "ورواه عبد الواحد بن أيمن، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أم سلمة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ متصلًا، وحديث عبد الواحد بن أيمن صحيح، وحديث الثوري، عن محمد بن أبي بكر صحيح"^(٣). فيتضح مما سبق أن الإمام الدارقطني يُصحح وجهي الرواية الموصولة والمرسلة كما أخرجهما الإمام مسلم في صحيحه.

وقد ذهب ابن عبد البر إلى ترجيح الوصل على الإرسال، حيث قال: "هذا حديث ظاهره الانقطاع، وهو متصل مسند صحيح، قد سمعه أبو بكر من أم سلمة كما في صحيح مسلم، وأبي داود، وابن ماجه، من طريق محمد بن أبي بكر، عن عبد الملك، عن أبيه، عن أم سلمة"^(٤).

وقال أبو مسعود الدمشقي ما حاصله، أن سفيان الثوري، وعبد الواحد بن أيمن قد روياه مُجوّدًا، وقد جوّده عبد الله بن داود عن عبد

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني (٢١٧/١٥).

(٢) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني (٢١٨/١٥).

(٣) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني (٢١٨/١٥).

(٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر (٢٤٣/١٧).

الرحمن بن أيمن، ثم ذكر من أرسله، ثم قال: "وإذا جوّده ثقات، وقصّر به ثقات أيضاً وبينه - الإمام مسلم -، فلا يلزمه عيب في ذلك"^(١).

وخلاصة القول أن مسلماً يرى ترجيح الرواية الموصولة على المرسلة، وهو ما ذهب إليه ابن عبد البر، وأبو مسعود الدمشقي، والنووي، ومما يؤيد القرائن والمرجحات التالية:

١. ليس للإرسال على فرض ثبوته من المرجحات ما يُوجب تقديمه على الوصل.

٢. أن الوصل زيادة من ثقات فيجب قبوله والأخذ به.

٣. إن هناك قولاً بسماع عبد الملك بن أبي بكر من أم سلمة رضي الله عنها^(٢)، فلا يبعد أن يكون مسلم ممن كان يرى أخذ عبد الملك من أم سلمة مباشرة، وبواسطة أبيه كما يحصل مثل هذا لغيره من الرواة، ويؤيد ذلك أن مسلماً لا يشترط ثبوت السماع للراوي بل يكفي بالمعاصرة مع إمكان السماع، وقد ذكر ذلك في مقدمته وشدد النكير على من يشترط ثبوت السماع من المعاصر لشيخه.

وقد أخرج الإمام مسلم الرواية المرسلة لبيان الاختلاف بين الروايات لا لبيان علتها، ومما يؤكد ذلك:

٤. أن الحديث رُوِيَ موصولاً من طريق: محمد بن أبي بكر^(٣)، وعبد الواحد بن أيمن^(٤)، ورُوِيَ مرسلًا من طريق: عبد الله بن أبي بكر، وعبد الرحمن بن حميد^(٥)، وجميعهم حفاظ ثقات.

(١) جواب أبي مسعود الدمشقي للدارقطني، لأبي مسعود الدمشقي (ص ١٠٣).

(٢) انظر: تهذيب الكمال، للزمي (١٨/٢٨٩)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر (٦/٣٨٧).

(٣) انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص ٤٧٠).

(٤) انظر: تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (ص ١١١)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٦/٢٠).

(٥) انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص ٢٩٧) (ص ٣٣٩).

٥. أن مَنْ روى الحديث موصولاً، رواه مرسلًا، كمحمد بن أبي بكر، ومَنْ رواه مرسلًا، رواه موصولًا، كعبد الله بن أبي بكر، وهذا يعني أن مَنْ أرسل الحديث يعلم بوصله.
٦. أن الاختلاف في الوصل والإرسال وقع على أبي بكر بن عبد الرحمن وهو من طبقة التابعين، فيُحتمل أن يكون رواه متصلًا مرة، ورواه مرسلًا مرة أخرى.

المطلب الثالث: ترجيح الإمام مسلم الإرسال على الوصل.

أشار الإمام مسلم إلى الاختلاف في وصل الحديث وإرساله؛ ورجّح الإرسال أحيانًا، ولم أقف إلا على مثال واحد ساق فيه مسلم الرواية المرسلة ثم الموصولة، وفي هذا المطلب أدرس هذا المثال مبيّنًا فيه ترجيح الإرسال على الوصل، وذلك على النحو التالي:

الوجه الأول "الإرسال": قال الإمام مسلم رحمه الله: وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذِ الْعَنْبَرِيِّ، حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهْدِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ غَاصِمٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ".

الوجه الثاني "الوصل": قال الإمام مسلم عقب الحديث السابق: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ غَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ ذَلِكَ^(١).

أولاً- وجه الاختلاف في إسناد الحديث:

هذا الحديث مداره على شعبة بن الحجاج، واختلف عنه على

(١) صحيح مسلم، المقدمة، باب النهي عن الحديث بكل ما سمع، (١/١٠).

وجهين: الوجه الأول: رواه معاذ بن معاذ العنبري، وعبد الرحمن بن مهدي، كلاهما عن شعبة بن الحجاج، عن حبيب بن عبد الرحمن، عن حفص بن عاصم، عن النبي ﷺ، مرسلًا، والوجه الثاني: رواه علي بن حفص، عن شعبة بن الحجاج، عن حبيب بن عبد الرحمن، عن حفص بن عاصم، عن أبي هريرة ؓ، عن النبي ﷺ موصولًا، حيث زاد في إسناده أبا هريرة ؓ.

ثانيًا - تخريج الحديث:

رُويَ هذا الحديث من وجهين: الوصل والإرسال، على النحو الآتي:

• تخريج الوجه الموصول:

رُويَ الحديث موصولًا من طريق: علي بن حفص - كما في الصحيح وغيره^(١)، وحماد بن أسامة^(٢)، كلاهما عن شعبة بن الحجاج، عن حبيب بن عبد الرحمن، عن حفص بن عاصم، عن أبي هريرة ؓ، عن النبي موصولًا.

• تخريج الوجه المرسل:

رُويَ الحديث مرسلًا من طريق: معاذ بن معاذ العنبري، وعبد الرحمن بن مهدي - كما في الصحيح -، وغندر محمد بن جعفر^(٣)، وأدم بن أبي إياس^(٤)، وسليمان بن حرب^(٥)، وحفص بن عمر^(٦)، جميعهم عن

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في التشديد في الكذب، (٤/٢٩٨/ح٤٩٩٢)، وابن حبان في صحيحه (١/٢١٣/ح٣٠)، والحاكم في المستدرک (١/١٩٥/ح٣٨١).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٥/٢٣٧/ح٢٥٦١٧).

(٣) أخرجه القضاعي في مسند الشهاب (٢/٣٠٥/ح١٤١٦).

(٤) أخرجه الحاكم في المستدرک (١/١٩٥/ح٣٨٢).

(٥) أخرجه الحاكم في المستدرک (١/١٩٥/ح٣٨٢).

(٦) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في التشديد في الكذب، (٤/٢٩٨/ح٤٩٩٢)، والحاكم في المستدرک (١/١٩٥/ح٣٨٢).

شعبة بن الحجاج، عن خبيب بن عبد الرحمن، عن حفص بن عاصم، عن النبي ﷺ مرسلًا، ولم يذكر فيه أبا هريرة رضي الله عنه.

ثالثًا- بيان الراجح من الوجوه السابقة:

لقد أورد الإمام الدارقطني هذا الحديث في كتابه التتبع، وحكى الاختلاف فيه، ورجح الرواية المرسلة على الموصولة معللاً ذلك بأن الذين أرسلوه جماعة، حيث قال: "وأخرج مسلم عن أبي بكر، عن علي بن حفص، عن شعبة، عن خبيب، عن حفص بن عاصم، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: "كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع"، والصواب مرسل، قاله معاذ، وغندر، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم"^(١).

وروى الحديث أبو داود في سننه من طريقين عن شعبة:

الأول: من طريق علي بن حفص المتصلة.

الثاني: من طريق حفص بن عمر المرسلة.

وقال عقبهما: "وَلَمْ يَذْكُرْ حَفْصُ أَبِي هُرَيْرَةَ"، وقال أيضاً: "وَلَمْ يُسْنِدْهُ إِلَّا هَذَا الشَّيْخُ يَعْنِي عَلِيَّ بْنَ حَفْصِ الْمَدَائِنِيِّ"^(٢)، ويؤخذ من كلامه أنه يُرْجِحُ الرواية المرسلة على الموصولة.

وأخرج الحاكم هذا الحديث في المستدرک من طريق علي بن حفص مسنداً، وقال عقبه: "قد ذكر مسلم هذا الحديث في أوساط الحكايات التي ذكرها في خطبة الكتاب عن محمد بن رافع، ولم يخرجها محتجاً به في موضعه من الكتاب، وعلي بن جعفر المدائني^(٣) ثقة، وقد نبهنا في أول الكتاب على الاحتجاج بزيادات الثقات، وقد أرسله جماعة

(١) الإلزامات والتتبع، للدارقطني (ص ١٣٠).

(٢) سنن أبي داود (٤/٢٩٨/ح ٤٩٩٢).

(٣) كذا في المستدرک على الصحيحين، والصواب: "علي بن حفص".

من أصحاب شعبة"^(١)، وساق أسانيدَه إلى كل من آدم بن أبي إياس، وسليمان بن حرب، وحفص بن عمر، قالوا: "ثنا شعبة، عن خبيب، عن حفص بن عاصم، قال: قال رسول الله ﷺ: "...".

وقال الإمام النووي معقباً على الحديث: "وأما فقه الإسناد فهكذا وقع في الطريق الأول عن حفص، عن النبي ﷺ مرسلًا فإن حفصًا تابعي، وفي الطريق الثاني عن حفص - بن علي - عن أبي هريرة ؓ، عن النبي ﷺ متصلًا، فالطريق الأول رواه مسلم من رواية معاذ، وعبد الرحمن بن مهدي، وكلاهما عن شعبة، وكذلك رواه غندر عن شعبة فأرسله، والطريق الثاني: عن علي بن حفص، عن شعبة"^(٢).

ثم ساق النووي كلام الإمام الدارقطني وترجيحه، وتعقبه قائلاً: "وقد رواه أبو داود في سننه أيضًا مرسلًا ومتصلًا؛ فرواه مرسلًا عن حفص بن عمر النميري، عن شعبة، ورواه متصلًا من رواية علي بن حفص، وإذا ثبت أنه رُوِيَ متصلًا ومرسلًا فالعمل على أنه متصل، هذا هو الصحيح الذي قاله الفقهاء، وأصحاب الأصول، وجماعة من أهل الحديث، ولا يضر كون الأكثرين رووه مرسلًا؛ فإن الوصل زيادة من ثقة، وهي مقبولة"^(٣).

وهذا نرى أن الحاكم، والنووي في الشق المقابل لأبي داود والدارقطني إذ رجحا وصل الحديث على إرساله، وحجتهم أن الوصل زيادة ثقة، وزيادة الثقة مقبولة.

وخلاصة القول أن مسلمًا يُرَجِّح الرواية المرسلة على الموصولة، وقد أخرج الرواية الموصولة للإشارة إلى الاختلاف بين الروايات، لا لبيان تعليلها، ويؤكد ذلك القرائن التالية:

(١) المستدرک على الصحيحین، لأبي عبد الله الحاكم (١/١٩٥).

(٢) شرح النووي على مسلم، للنووي (١/٧٤).

(٣) شرح النووي على مسلم، للنووي (١/٧٤).

١. أن الذين رَووا الحديث مرسلاً جماعة، وهم: عبد الرحمن بن مهدي، ومعاذ العنبري، وغندر محمد بن جعفر، وأدم بن أبي إياس، وسليمان بن حرب، وحفص بن عمر.

٢. أن الذين رَووا الحديث مرسلاً ثقات حفاظ فالحكم لهم، وأما حفص بن علي فقد رواه متصلاً، وهو صدوق، فخالف جماعة يمتازون عليه بالكثرة والحفظ، وبذلك يكون مسلم قد رجح الإرسال على الوصل بقرينتي: كثرة الرواة، والحفظ، وهما من أقوى المرجحات.

٣. إن مسلماً لم يخرج الرواية المرسلة محتجاً بها في موضعه من الكتاب، كما قال الحاكم، فقد أخرجها في مقدمة الصحيح.

٤. لم يُخرج الإمام مسلم الحديث بالوجه الموصول لبيان علته، وإنما إشارة منه إلى الاختلاف بين الروايات، فكلا الوجهين صحيحين، وما كان من العلماء من ترجيحهم للرواية المرسلة على الموصولة؛ لأنها أكثر عدداً، وأوثق رجالاً.

٥. ويؤكد ذلك ما قاله الرشيد العطار، حيث قال: "لكن رواية ابن مهدي، ومن تابعه على إرساله أرجح؛ لأنهم أحفظ وأثبت من المدائني الذي وصله، وإن كان قد وثقه يحيى بن معين، والزيادة من الثقة مقبولة عند أهل العلم، ولهذا أورده مسلم من الطريقتين؛ لبيان الاختلاف الواقع في اتصاله، وقدم رواية مَنْ أرسله؛ لأنهم أحفظ وأثبت كما بيناه" (١).

فكلام الرشيد العطار لا يُفهم منه تعليله لرواية حفص بن علي المدائني الموصولة، ولكن يُفهم منه أنه رجح الرواية المرسلة على الموصولة؛ لأنها الأصح، وهذا فيه إشارة إلى أن الترجيح لا يعني أن الرواية المرجوحة غير مقبولة.

(١) غرر الفوائد المجموعة، للرشيد العطار (ص ٢٩٥).

الخاتمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، فقد توصلتُ من خلال هذا البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات، وهي على النحو الآتي:

أولاً- النتائج:

١. أن الإمام مسلم لم يحكم في مسألة تعارض الوصل والإرسال بحكم عام مطّرد، بل كان منهجه دائراً مع القرائن والمرجحات التي توفرت له في كل رواية، فتارة يحكم بصحة الوجهين معاً، وتارة أخرى يُرجح أحدهما على الآخر من باب بيان الصحيح والأصح دون رد أحدهما.

٢. أن مقصد الإمام مسلم من إيراده للحديث الواحد موصولاً ومرسلاً بيان صحة الوجهين معاً، وأن كلا منهما معضدٌ للآخر، وليس بقادح له.

٣. من القرائن الدالة على صحة وجهي الحديث المختلف في إسناده بين الوصل والإرسال: سعة رواية الراوي، وكون الراوي أثبت الناس في شيخه، وإطباق الشيخين على إخراج الحديث من كلا الوجهين معاً، وكون الراوي قد ينشط فيُسند الحديث، وتارة قد لا ينشط فيرسله، أو أنه يرويه على سبيل الفتوى.

٤. من قرائن الترجيح بين الروايات المختلف في سياق إسنادها بين الوصل والإرسال: ترجيح رواية الأكثر عدداً، وترجيح رواية الأوثق والأحفظ والأثبت، وترجيح إحدى الروايتين على الأخرى؛ لكون راويها أثبت الناس في شيخه وأعلمهم بحديثه، أو لكونه كان طويل الملازمة لشيخه، وترجيح إحدى الروايتين؛ لأن فيها زيادة من ثقة،

وترجيح إحدى الروايتين على الأخرى؛ لأن فيها حكاية قصة، وهي قرينة خاصة بترجيح الإرسال على الوصل وليس العكس.

ثانياً- التوصيات:

١. دراسة القضايا التفصيلية في منهجي البخاري ومسلم؛ كالاختلاف في الأسانيد أو المتون، أو زيادات الثقات، وغير ذلك.
٢. دراسة قرائن تصحيح الوجهين عند البخاري ومسلم خاصة، وعند المحدثين عامة، وذلك بتوضيح مناهجهم التصحيح على الوجهين، وذكر ضوابطه، وبيان الفاصل بينه وبين الإشارة إلى الاختلاف أو التعليل.
٣. عقد المؤتمرات، والمحاضرات، والملتقيات العلمية الحديثة المتخصصة التي تُعنى بكتب السنة عمومًا، وبالصحيحين على وجه الخصوص، ومناقشة مناهج أصحابهما، لدرء ودفع الشبهات والطعون الموجهة صوبها.

فهرس المصادر والمراجع

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد (١٩٥٢م). الجرح والتعديل. ط١. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد. (٢٠٠٦م). العلل. تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد، ود. خالد بن عبد الرحمن الجريسي. ط١. (د.م): مطابع الحميضي.

ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد. (١٤٠٩هـ). المصنف في الأحاديث والآثار. تحقيق: كمال يوسف الحوت. ط١. الرياض: مكتبة الرشد.

ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو. (١٩٩١م). الآحاد والمثاني. تحقيق: باسم فيصل أحمد الجوابرة. ط١. الرياض: مكتبة الرشد.

ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد (١٩٧٩م). النهاية في غريب الحديث والأثر. تحقيق: طاهر الزاوي، ومحمود محمد الطناحي. بيروت: المكتبة العلمية.

ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن (١٩٨٦م). علوم الحديث. تحقيق: نور الدين عتر.

ابن القطان، علي بن محمد (١٩٩٠م). بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام. تحقيق: الحسين آيت سعيد. ط١، الرياض: دار طيبة.

ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي (١٤١٣هـ). المقنع في علوم الحديث. تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع. ط١. السعودية: دار فواز للنشر.

ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان. (١٩٧٣م). الثقات. تحقيق: محمد عبد المعيد خان. ط١. الهند: دائرة المعارف العثمانية.

ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان. (١٩٩٣م). صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. ط ٢. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (١٤٢٢هـ). نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر. تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي. ط ١. الرياض: مطبعة سفير.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (١٩٨٤م). النكت على كتاب ابن الصلاح. تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي. ط ١. المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. (١٣٢٦هـ). تهذيب التهذيب. ط ١. الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. (١٣٧٩هـ). فتح الباري بشرح صحيح البخاري. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار المعرفة.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. (١٤١٥هـ). الإصابة في تمييز الصحابة. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض. ط ١. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. (١٩٨٦م). تقريب التهذيب. تحقيق: محمد عوامة. ط ١. سوريا: دار الرشيد.

ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد الشيباني. (٢٠٠١م). مسند أحمد بن حنبل. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون. إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي. ط ١. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق. (١٩٨٣م). صحيح ابن خزيمة. تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي. بيروت: المكتب الإسلامي.

ابن دقيق العيد، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب (٢٠٠٩م). شرح الإمام بأحاديث الأحكام. حققه وعلق عليه: محمد خروف العبد الله. ط ٢. سوريا: دار النوادر.

ابن دقيق العيد، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب. الاقتراح في بيان الاصطلاح. لبنان: دار الكتب العلمية.

ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد. (١٩٨٧م). شرح علل الترمذي. تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد. ط ١. الزرقاء: مكتبة المنار.

ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله القرطبي (١٣٨٧هـ). التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري. ط ١. المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا القزويني الرازي (١٩٧٩م). معجم مقاييس اللغة. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. دار الفكر.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر. اختصار علوم الحديث. تحقيق: أحمد محمد شاكر. ط ٢. بيروت: لبنان: دار الكتب العلمية.

ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد. سنن ابن ماجه. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء الكتب العربية: فيصل عيسى البابي الحلبي.

ابن معين، يحيى بن معين (١٩٨٥ م)، معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المدني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم/ رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز. تحقيق: الجزء الأول: محمد كامل القصار. ط ١. الناشر: مجمع اللغة العربية || دمشق.

ابن معين، يحيى بن معين. (د. ت). تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي). تحقيق: أحمد محمد نور سيف. ط ١. دمشق: دار المأمون للتراث.

ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم. (١٤١٤ هـ). لسان العرب. ط ٣. بيروت: دار صادر.

أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (١٤٠٨ هـ). المراسيل. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. ط ١. بيروت: مؤسسة الرسالة.

أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (د. ت). سنن أبي داود. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصرية.

أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني. (٢٠٠٩ م). سنن أبي داود. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد كامل قره بللي. دار الرسالة العالمية.

أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني. (١٩٩٨ م). مستخرج أبي عوانة. تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي. ط ١. بيروت: دار المعرفة.

الأزهري، محمد بن أحمد (٢٠٠١ م). تهذيب اللغة. تحقيق: محمد عوض مرعب. ط ١. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الأنصاري، زكريا بن محمد بن زكريا (٢٠٠٢ م). فتح الباقي بشرح ألفية العراقي. تحقيق: عبد اللطيف هميم - ماهر الفحل. ط ١. دار الكتب العلمية.

البخاري، محمد بن إسماعيل. (١٤٢٢هـ). الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، المشهور بـ: صحيح البخاري. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. ط ١. دار طوق النجاة.

البلقيني، عمر بن رسلان. محاسن الاصطلاح. تحقيق: د. عائشة عبد الرحمن بنت الشاطىء أستاذ بكلية الشريعة بفاس، جامعة القرووين. الناشر: دار المعارف.

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي. (٢٠٠٣م). السنن الكبرى. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. ط ٣. بيروت: دار الكتب العلمية.

الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى. (١٩٧٥م). جامع الترمذي. تحقيق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف. ط ٢. مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.

الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد. (١٩٨٧م). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. ط ٤. بيروت: دار العلم للملايين.

الحازمي، محمد بن موسى بن عثمان (١٣٥٩هـ). الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار. ط ٢. حيدر آباد - الدكن: دائرة المعارف العثمانية.

الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (١٩٧٧م). معرفة علوم الحديث. تحقيق: السيد معظم حسين. ط ٢. بيروت: دار الكتب العلمية.

الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله. (١٩٩٠م). المستدرک على الصحيحين. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. ط ١. بغداد: دار الكتب العلمية.

الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله. المدخل إلى كتاب الإكليل. تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد. الاسكندرية: دار الدعوة.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي. الكفاية في علم الرواية. تحقيق: أبو عبد الله السورقي إبراهيم حمدي المدني المدينة المنورة: المكتبة العلمية.

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد. (١٩٨٥م). العلل الواردة في الأحاديث النبوية. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. ط١. الرياض: دار طيبة.

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد. (٢٠٠٤م). سنن الدارقطني. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وأحمد برهوم. ط١. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد. الإلزامات والتبع. دراسة وتحقيق: الشيخ أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوداعي. ط٢. لبنان: دار الكتب العلمية.

الدمشقي، أبو مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد (٢٠١٠م). جواب أبي مسعود الدمشقي لأبي الحسن الدارقطني عما بين غلط أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري. تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري. ط١. القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

الذهبي، محمد بن أحمد. (١٩٩٢م). الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة. تحقيق: محمد عوامة. ط١. جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن.

الرشيد العطار، يحيى بن علي (١٤١٧هـ)، الجزء الأول من غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة. تحقيق: محمد خرشافي، ط١، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (١٩٩٨م). النكت على مقدمة ابن الصلاح. تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج. ط ١. الرياض: أضواء السلف.

الزيلعي، عبد الله بن يوسف (١٩٩٧م). نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي. صححه ووضع الحاشية: عبد العزيز الديوبندي الفنجاني، إلى كتاب الحج، ثم أكملها محمد يوسف الكاملفوري. تحقيق: محمد عوامة. ط ١. بيروت: مؤسسة الريان للطباعة والنشر.

السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد (٢٠٠٣م). فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي. تحقيق: علي حسين علي. ط ١. مصر: مكتبة السنة.

سعيد بن منصور (١٩٨٥م)، السنن. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. ط ١. الهند: الدار السلفية.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي. دار طيبة.

الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس (١٩٤٠م). الرسالة. تحقيق: أحمد شاكر. ط ١. مصر: مكتبة الحلبي.

الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد (١١٨٢هـ). توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار. تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة. ط ١. لبنان: دار الكتب العلمية.

الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، المعجم الكبير. تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. ط ٢. الناشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة.

العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين. شرح التبصرة والتذكرة. تحقيق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل. ط ١. لبنان: دار الكتب العلمية.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد. العين. تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي. دار ومكتبة الهلال.

القاضي عياض، ابن موسى اليحصبي. (١٩٩٨ م)، إكمال المعلم بفوائد مسلم. تحقيق: يحيى إسماعيل. ط ١. مصر: دار الوفاء.

القاضي عياض، ابن موسى اليحصبي. مشارق الأنوار على صحاح الآثار. المكتبة العتيقة ودار التراث.

القضاعي، محمد بن سلامة بن جعفر. (١٩٨٦ م). مسند الشهاب. تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. ط ٢. بيروت: مؤسسة الرسالة.

مالك، مالك بن أنس. (١٩٨٥ م). موطأ الإمام مالك. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. (د. ط). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

المزي، يوسف بن عبد الرحمن. (١٩٨٠ م). تهذيب الكمال في أسماء الرجال. تحقيق: بشار عواد معروف. ط ١. بيروت: مؤسسة الرسالة.

مسلم، مسلم بن الحجاج (٢٦١ هـ). التمييز. تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي. ط ٣. السعودية: مكتبة الكوثر. مسلم، مسلم بن الحجاج. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ المشهور بـ: صحيح مسلم. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. ط ١. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الموصللي، أبو يعلى أحمد بن علي. (١٩٨٤ م). مسند أبي يعلى الموصللي. تحقيق: حسين سليم أسد. ط ١. دمشق: دار المأمون للتراث.

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب. (١٩٨٦م). السنن الصغرى المسمى بـ (المجتبى). تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. ط ٢. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية.

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب. (٢٠٠١م). السنن الكبرى. حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي. أشرف عليه: شعيب الأرنؤوط. قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي. ط ١. بيروت: مؤسسة الرسالة.

النووي، يحيى بن شرف (١٩٨٥م). التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث. تحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت. ط ١. بيروت: دار الكتاب العربي.

النَّووي، يحيى بن شَرَف. (١٣٩٢هـ). صحيح مسلم بشرح النَّووي المعروف بالمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. ط ٢. دار إحياء التراث العربي - بيروت.



نوادِر

باب يعنى بنوادِر الدراسات و الفوائد الحديثية.



صحيح مُسَلِّم
رواياته، وتحريرو زمن تأليفه، وموازنته بزمن
تأليف صحيح البخاري



محمد زياد بن عمر التُّكَلَّة

طالب دكتوراة

باحث شرعي، ومحقق لكتب التراث، محاضر
الدراسات العليا للسنة والسيرة في جامعة مار كفيدل سابقا.

 <https://doi.org/10.36772/ATANJ.2024.11>

ملخص البحث

في هذا البحث تحرير جوانب علمية متعلقة بصحيح مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١)، عبر حصر رواية الكتاب الخمسة المعروفين، وترجمتهم، والتنبيه على سواهم، وتحرير زمن تأليف مسلم لصحيحه، وموازنته مع تاريخ تأليف صحيح البخاري، وذلك لتحديد أول من ألف الصحيح مجرداً، وما يتصل بذلك، ومنه قصة عرض الإمامين لصححيهما على بعض الحفاظ، ومناقشة هل بنى مسلم كتابه على كتاب البخاري؟ وفوائد متعلقة بتحرير بعض النصوص الواردة في الباب وما يتصل به، واستندراكات علمية، وفوائد متنوعة.

الكلمات المفتاحية:

الصحيح، مسلم بن الحجاج، البخاري، روايات، حديث، ابن سفيان، الجلودي، ابن ماهان، ابن الأشقر، مكّي بن عبدان، الجوزقي.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله وسلامٌ على عباده الذين اصطفى. وبعد:

«بعون الله نبتدي، وإياه نستكفي، وما توفيقنا إلا بالله جلّ جلاله»^(١).

فإن صحيح الإمام أبي الحسين مُسَلِّم بن الحجاج القشيري النيسابوري -المتوفى سنة ٢٦١ رحمة الله تعالى- من أجل أصول الحديث في الإسلام وأصحّها، وما زال العلماء يعنون به، ويحرصون على خدمته، شَرْحًا، واستخراجًا، واختصارًا، وصبطًا، ونسخًا، وقرآته رواية، وتدريسًا ودراية، وغير ذلك، والأعمال عليه كثيرة جدًّا، وحرص الحُفَاطُ والمحدثون على نَسْخِهِ ومعارضته، وصيانته من السَّقَطِ والغَلَطِ، وبقي يُروى متصلاً إلى مؤلّفه بالسماع المحقّق إلى وقتنا^(٢)، وكتب الباحثون المعاصرون دراسات كثيرة عن الصحيح. وما يزال تظهر من خدمات العلماء عليه ونُسخه النَّفِيسَة ما يُدهش المتأمل لهذه الجزئية: من عَظْمَة هذا الدين، ومتانة نظام نقل الحديث وضبطه، وتسخير الله لأكابر العلماء المحقّقين والنقاد المدقّقين في سبيل ذلك عبر الدَّهر^(٣). ومما اعتنى به المحدثون وأهل التّقييد في الرواية: بيان روايات أُمَم الكُتُب الحديثية إلى مصنّفيها، وضبطوا ذلك الضبّط الوافي، ومنه اختلاف القدر المرويّ، أو كماله، أو تاريخ العَرَض، وما كان مقدّمًا

(١) مقتبس من افتتاح الإمام مسلم لأحاديث صحيحه بعد المقدمة.

(٢) ذكرت في عددٍ من كتبي توثيق رواية صحيح مسلم بالسماع إلى وقتنا: ومنها «فتح الجليل في ترجمة وثبت شيخ الحنابلة عبد الله بن عبد العزيز العقيل» (ص ٣٨٥ ط ١، ص ٤٤٤ ط ٣)، و«ثبت الكويت» (ص ٥٨٧)، و«نيل الأمان بفهرسة مسند العصر عبد الرحمن بن عبد الحي الكتّاني» (ص ١١٧)، و«الكنز الفريد» وهو ثبت شيخنا محمد مطيع الحافظ (ص ١٦٢). وآخرها في رسالة مفردة بعنوان: «المُسْهِم في انتخاب الأسانيد إلى صحيح مُسَلِّم».

(٣) أشرتُ لمثل هذا المعنى بزيادة بيان في كتابي المفرد عن رواية صحيح البخاري في المتأخرين أحمد بن أبي طالب الحجّار الصالح (ت ٧٣٠)، المسمى: «الاعتبار بأخبار الحجّار».

على غيره، وضمّبت أسانيدها وتحريرها، وعدّوها أنساب الكتب^(١)، وغير ذلك.

وهذا مستفيض في فهارس الحفاظ وأثبتهم عبر الدهر، وفي بعض كتب شروهم للأمت، وفي تراجم الرواة، والكتب المختصة فيهم، مثل كتاب التقييد للحافظ محمد بن عبد الغني ابن نُقطة البغدادي (ت ٦٢٩)، سوى الجهود على بعض النسخ الخطية المعنى بمقابلتها وتمييز فروقات الروايات والنسخ على حواشيتها، ومن أشهرها جهد الحافظ الشرف علي بن محمد اليؤيني (ت ٧٠١) على نسخته المشهورة من صحيح البخاري.

وفي هذا البحث أذكر ما يُيسره الله من الكلام على روايات صحيح الإمام مسلم بن الحجاج القشيري، وتحريروا زمن تأليفه له، وموازنته مع تاريخ تأليف صحيح البخاري، وما يتصل بذلك، حيث لم أجد كتاباً جامعية «أكاديمية» وافيةً مستقلةً عن الموضوع، فرغبت أن أسهم فيه، سائلاً الله التوفيق والإعانة والسداد.

ومن الأبحاث الجزئية السابقة المتعلقة بالموضوع:

♦ «إبراهيم بن محمد بن سفيان رواياته وزياداته وتعليقاته على صحيح مسلم»، للشيخ الدكتور عبد الله بن محمد حسن دُمفُو، منشور في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة ٣٣، العدد ١١١، ٢٠٠١/١٤٢١ م.

♦ «صحيح الإمام مسلم أسانيد ونسخه ومخطوطاته وطبعاته»، للشيخ الدكتور نزار بن عبد القادر ريان، رحمه الله وتقبله شهيداً، منشور في مجلة الجامعة الإسلامية في غزّة، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، ص ٣٠٩، سنة ٢٠٠٣ م. وفيه بحثه ذكر مطلباً في رواة الصحيح، اقتصر

(١) قال ابن حجر أول فتح الباري (١/٥): «سمعت بعض الفضلاء يقول: الأسانيد أنساب الكتب». وقال في مختصر الفتح المسمى التكت (١/١٤٧): «سمعت بعض فضلاء اليمن يقول... فذكره.

فيه على ثلاث رواة مع تراجمهم بإيجاز، في ٣ صفحات.

♦ «رواية صحيح مسلم من طريق ابن ماهان مقارنة برواية ابن سفيان»، رسالة ماجستير للباحث: مصدق أمين عطية الدُّوري، كلية التربية في جامعة تكريت، قسم علوم القرآن، تخصص الحديث النبوي الشريف، بإشراف: أ. د محمد إبراهيم خليل السامرائي (١٤٣٢ - ٢٠١٠م).

وحرصتُ في هذا البحث أن أحصر الطرق التي رُوي الصحيح من خلالها، مع تراجم مختصرة لأبرز رواته، وتحرير ما يُحتاج إليه ضمن تلك السياقات، مستخدمًا منهج الاستقراء التاريخي التحليلي في البحث.

وعليه، فقد قسمتُ البحث إلى:

مقدمة.

المبحث الأول: ترجمة مختصرة للإمام مسلم.

المبحث الثاني: متى أُلّف الإمام مسلم صحيحه؟ وتاريخ تحديثه به، والموازنة مع تاريخ تأليف البخاري لصحيحه.

المبحث الثالث: حصر من ذُكرت روايته لصحيح مسلم، وتراجم مختصرة لهم.

ثم خاتمة والنتائج.

المبحث الأول في ترجمة مختصرة للإمام مسلم

نظرًا إلى أن الإمام مسلم أشهر من نارٍ على علم، فلا أجد حاجة إلى تطويل ترجمته، لكنها كمدخل تكميلي إلى صُلب بحثنا المتخصص عن روايات صحيحه.

ترجم للإمام مسلم جماعة من الحُفَّاظ، من أجلهم إفادة أبو عبد الله الحاكم (ت ٤٠٥) في كتبه، وأهمها تاريخ نيسابور -وعنه نقولُ كثيرة- ومنهم الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (١٢١/١٥). ومن عيون التراجم بعدهما: تاريخ دمشق لابن عساكر (٨٥/٥٨)، وتهذيب الكمال للمزي (٤٩٩/٢٧)، وسير أعلام النبلاء (٥٥٧/١٢)، وتاريخ الإسلام (٤٣٠/٦) كلاهما للذهبي، وله جزء مفرد في ترجمة الإمام مسلم ورواة صحيحه إليه.

وممن أفرد ترجمته من المعاصرين: الشيخ محمود الفاخوري، والشيخ مشهور بن حسن آل سلمان.

وأسوق في هذا المقام الترجمة التي كتبها الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (١٢/٧٢٣ ط. دار البر)، فقال:

«ت- مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ بْنِ مُسْلِمِ الْقَشِيرِيِّ، أَبُو الْحُسَيْنِ النَّيْسَابُورِيِّ
«الحافظ»^(١).

روى عن: القَعْبِيِّ، وأحمد بن يونس، وإسماعيل بن أبي أويس، وداود بن عمرو الضَّبِّي، ويحيى بن يحيى النيسابوري، والهيثم بن

(١) كلمة «الحافظ» مزيدة من طبعة التهذيب المحققة في مؤسسة الرسالة، وهكذا ما سيأتي بين معكوفتين، ولكن اخترتُ عمومًا نصَّ طبعة دار البر (المحققة في رسائل جامعية) لوجود زيادة معتبرة في ترجمة الإمام مسلم من المخطوطات التي اعتمدها.

خارجة، وسعيد بن منصور، وشيبان بن فروخ، وخلق كثير قد ذكروا في هذا الكتاب^(١).

روى عنه: الترمذي حديثاً واحداً - عن يحيى بن يحيى عن أبي معاوية عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة حديث: «أحصوا هلال شعبان لرمضان»، ماله في جامع الترمذي غيره - وأبو الفضل أحمد بن سلمة، وإبراهيم بن أبي طالب، وأبو عمرو الخفاف، وحسين بن محمد القبانى، وأبو عمرو المُستَملي، وصالح بن محمد الحافظ، وعلى بن الحسن الهلالي، ومحمد بن عبد الوهاب الفراء - وهما من شيوخه -، وعلي بن الحسين بن الجُنيد، وابن خزيمة، وابن صاعد، والسراج، ومحمد بن عبد بن حميد، وأبو حامد، وعبد الله ابنا الشَّرقي، وعلي بن إسماعيل الصفار، وأبو محمد بن أبي حاتم الرازي، وإبراهيم بن محمد بن سفيان، ومحمد بن مَخْلَد الدُّوري، وإبراهيم بن محمد بن حمزة، وأبو عَوانة الإسفَرائيني، ومحمد بن إسحاق الفاكهي في كتاب مكة، وأبو حامد الأعمشي، وأبو حامد ابن حُسْنويه، وآخرون^(٢).

قال أبو عمرو المُستَملي: أَملى علينا إسحاق بن منصور سنة إحدى وخمسين؛ ومسلم يَتَخِب عليه وأنا أستملي، فنظر إسحاق بن منصور إلى مسلم فقال: لن نَعِدَم الخير ما أَبَقَاك اللهُ للمسلمين.

وقال الحاكم: سمعت أبا الفضل محمد بن إبراهيم، سمعت أحمد بن سلمة يقول: رأيت أبا زُرعة وأبا حاتم يُقَدِّمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما.

(١) يعني التهذيب، وقد ذكر الحاكم أن مسلماً روى عن بضع وعشرين ومائتي شيخ. يُنظر: الحاكم (١٤٢٠) المدخل إلى كتاب الصحيح (٩٣/٤).

(٢) أورد اليزي في تهذيب الكمال (١٧/٥٠٤-٥٠٥) ٣٠ رواية عن الإمام مسلم. وأورد الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٣/٥٦١) ٣٥ رواية عنه.

وبه عن أحمد: سمعت الحسين بن منصور يقول: سمعت إسحاق بن إبراهيم - يعني ابن راهوييه - وذكر مسلماً؛ فقال بالفارسية كلاماً معناه: أي رجل كان هذا! ^(١)

وقال الحاكم: سمعت محمّد بن يعقوب يقول: سمعت أحمد بن سلّمة يقول: عُقد لمسلم مجلس المذاكرة فذكر له حديثٌ لم يعرفه، فانصرف إلى منزله، وقُدّمت له سلّةٌ فيها تمرٌ، فكان يطلب الحديث؛ ويأخذ تمرّة تمرّة، فأصبح وقد فني التمرُ ووَجَدَ الحديث. زاد غيره: فكان ذلك سبب موته.

قال محمّد بن يعقوب: مات لخمسي بقين من رَجَب سنة إحدى وستين ومائتين.

وقال غيره: وُلد سنة أربع ومائتين ^(٢).

قلتُ: حَصَلَ لمسلم في كتابه حظٌّ عظيمٌ مُفْرِطٌ لم يحصل لأحدٍ مثله؛ بحيث إن بعض الناس كان يُفضّله على صحيح محمّد بن إسماعيل؛ وذلك لما اختصّ به من جَمْع الطُّرُق وجوْدَةِ السياق والمحافظة على أداء الألفاظ [كما] هي من غير تقطيع ولا روايةٍ بمعنى، وقد نَسَج على منواله خَلْقٌ من النِّسَابوريين فلم يبلغوا شأوه، حفظتُ منهم أكثر من

(١) هذا النص ليس في طبعة الرسالة.

(٢) ذكر الحاكم في كتابه المزيّن لرواة الأخبار أنه عاش خمساً وخمسين سنة، وعلى قوله مع تحديده لوفاته: فيكون مولده سنة ٢٠٦. يُنظر: ابن الصلاح (١٤٠٤) صيانة صحيح مسلم (ص ٦٤)، وابن خلكان (١٩٩٤ م) وفيات الأعيان (١٩٥/٥). وقال ابن خلكان: «وأجمعوا أنه وُلد بعد المائتين». وأما الذهبي فصّدّر تعيينه بسنة ٢٠٤ صيغة التضعيف: «قيل»، وقال في تاريخ الإسلام: «وما أظنه إلا وُلد قبل ذلك». وقال: «وقد قارب الستين». والله أعلم.

نعم، يتسق تاريخ المولد بسنة ٢٠٤ بتحديد العمر بخمس وخمسين على قول أحمد بن سلّمة النِّسَابوري ومكي بن عبّادان أنه توفي سنة ٢٥٩. يُنظر له: الأنساب (٣٣٢/٩)، وإكمال تهذيب الكمال (١٧٠/١١).

وللتنبية: فقد جاء في ظاهر نقل أبي بكر ابن خير الإشبيلي أن ابن سفيان عيّن وفاة مسلم سنة ٢٦١. كما في فهرسة ابن خير (ص ١٣٧) وآخر نسخته الخطيّة من صحيح مسلم (خ). ويحتاج مزيد تأمل في عزّوه لهذا من قول ابن سفيان، لعدم وجود نقل الوفاة عند مصدر ابن خير - وهو تقييد المهمل (٦٥/١) على ما في المطبوعة - وكذا في عدد ممن نقل كلام ابن سفيان قبيله، مثل ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم (ص ١٠٧) عن الحاكم.

عشرين إماماً ممن صَنَّفَ المستخرج على مسلم، فسبحان المعطي الوهَّاب.

وله من التصانيف غير الجامع: كتاب «الانتفاع بجلود السَّبَاع»، و«الطبقات» مختصر، و«الكنى» كذلك، و«مسند حديث مالك» ذكره الحاكم في «المستدرک» في كتاب الجنائز استطراداً.

وقيل إنه صَنَّفَ مسنداً كبيراً على الصحابة لم ينتشر^(١).

قال الحاكم: كان تامَّ القامة أبيض الرأس واللَّحْيَة، يُرخي طَرْفَ عِمَامَتِهِ بين كَتْفَيْهِ.

قال فيه شيخه محمَّد بن عبد الوهاب الفَرَّاء: كان مسلم من علماء الناس وأوعية العلم، ما علمته إِلَّا خَيْرًا، وكان بَزَّازًا، وكان أبوه الحَجَّاجُ من المشيخة.

وقال ابن الأخرم: إنما أخرجت مدينتنا هذه من رجال الحديث ثلاثة: محمد بن يحيى، وإبراهيم بن أبي طالب، ومسلم.

وقال ابن عُقْدَة: قَلَّ ما يقع الغَلَطُ لمسلم في الرجال؛ لأنَّه كتب الحديث على وَجْهِهِ.

وقال أبو بكر الجارودي: حدَّثنا مسلم بن الحجاج؛ وكان من أوعية العلم.

(١) في طبعة الرسالة: «لم يتم».

ومصنفاته التي ساقها الحاكم في تاريخ نيسابور نقلاً عن تلخيصه للخليفة النيسابوري (ص ٣٤) -بتصحيحات من النقول عن أصله، مثل شرح الإلمام (١/١٦٨)-: «كتاب المسند الكبير على الرجال، كتاب الجامع الكبير على الأبواب، كتاب الأسماء والكنى، كتاب المسند الصحيح، كتاب التمييز، كتاب العلل، كتاب الوُحْدان، كتاب الأفراد، كتاب الأقران، كتاب سؤالات أحمد بن حنبل، كتاب الانتفاع بأهْب السَّبَاع، كتاب عمرو بن شعيب بذكر من لم يحتج بحديثه وما أخطأ فيه، كتاب مشايخ مالك بن أنس، كتاب مشايخ الثوري، كتاب مشايخ شُعْبَة، كتاب ذكر من ليس له إلا راو واحد من رواة الحديث، كتاب المخضرمين، كتاب أولاد الصحابة فمن بعدهم من المحدثين، كتاب ذكر أوهام المحدثين، كتاب تفضيل السنن، كتاب طبقات التابعين، كتاب أفراد الشاميين من الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم، كتاب [المعرفة]، ذكر ما أخطأ [فيه] معمر». قلت: ومنها: رجال عروة بن الزبير، وأما كتاب الطبقات الذي ذكره ابن حجر -وطُبع- فلعله نفس كتاب أولاد الصحابة فمن بعدهم من المحدثين، والله أعلم.

وقال مسلمة بن قاسم: ثقة، جليل القدر، من الأئمة.
وقال ابن أبي حاتم: كتب عنه، وكان ثقة من الحفاظ، له معرفة بالحديث. وسئل عنه أبي فقال: صدوق.
وقال بُندار: الحفاظ أربعة: أبو زُرعة، ومحمد بن إسماعيل، والدارمي، ومسلم.
وقال^(١): «.

ويُنظر أيضًا: الجرح والتعديل (١٨٢/٨)، والأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم (١٣٥٢ رقم ١٧٧٧)، وتاريخ نيسابور بتلخيص الخليفة النيسابوري (ص ٣٤)، وطبقات الحنابلة (١/٣٣٧)، والأنساب (١٠/٤٢٦)، وجامع الأصول (١/١٨٧)، والأربعون على الطبقات لابن المفضل (ص ٢٩٥)، والتقييد (ص ٤٤٦)، والمُعَلِّم لابن خلفون (ص ٢٧)، وصيانة صحيح مسلم لابن الصلاح (ص ٥٥)، ومرآة الزمان (١٥/٤٤٨)، وشرح النووي على صحيح مسلم (١/١٠)، وتهذيب الأسماء واللغات (٢/٨٩)، ووفيات الأعيان (٥/١٩٤)، وغيرها.
وكتابي: جمهرة مستخرجات الجرح والتعديل (٣/٣٥٥).

(١) هكذا وقفت ترجمة مسلم في طبعتي دار البر والرسالة.

المبحث الثاني

متى أُلّف الإمام مسلم صحيحه، وتاريخ تحديثه به.

شرع الإمام مسلم في الطلب مبكراً سنة ٢١٨ في بلده نيسابور^(١) إحدى مراكز الحديث، وكان أبوه من مشيختها، ثم حجَّ بعد سنتين، وواصل الرحلة لسنوات، ودخل العراق غير مرة والحرَمين ومصر، ناهيك عن بلخ ومدن خراسان وما جاورها، ونبغ مبكراً، وقال أبو عبد الله الحاكم: «إن الإمامين الفاضلين المقدَّمين أبا عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبا الحسين مسلم بن الحجاج سَعياً في طلب العلم، ورَحَلاً، وجالاً، وصَنَفاً، وذاكراً أئمة عصرهما، وطلب كل واحدٍ منهما شرطه في الصحيح في حادثة سنَّه»^(٢).

ففي نصّه هذا تقدّم فكرة الإمام مسلم في تصنيف الصحيح، وقد كتبه باقتراح صاحبه ورفيقه أبي الفضل أحمد بن سلمة النيسابوري الحافظ، فقال عنه الخطيب: «رافق مسلم بن الحجاج في رحلته إلى قتيبة بن سعيد، وفي رحلته الثانية إلى البصرة، وكتب بانتخابه على الشيوخ. ثم جَمَعَ له مسلم الصحيح على كتابه»^(٣). وقال أحمد بن سلمة هذا: «كنتُ مع مسلم في تأليف صحيحه خمسة عشر سنة»^(٤).

قلت: وروى الحاكم في تاريخ نيسابور - كما في الأنساب للسمعاني (٣٣٢/٩) - عن أبي حامد أحمد بن بالُوَيْه العَفْصِي قوله: «سمعتُ أحمد بن سَلَمَةَ يقول: صحبتُ مسلم بن الحجاج من سنة سبع

(١) يُنظر: سير أعلام النبلاء (٥٥٨/١٢)، وطبقات علماء الحديث (٢٨٦/٢).

(٢) يُنظر: الحاكم (١٤٢٠) المدخل إلى كتاب الصحيح (٩٣/٤).

(٣) يُنظر: تاريخ بغداد للخطيب (٣٠٢/٥). وقد ذكر مسلمٌ في مقدمة صحيحه أنه كتبه استجابةً لطلب رجل لم يسمّه.

(٤) نقله الذهبي في التاريخ (٤٣٣/٦) والسير (٥٦٦/١٢).

وأحمد بن سلمة النيسابوري توفي سنة ٢٨٦، مترجم في الجرح والتعديل (٥٤/٢)، وتاريخ بغداد (٣٠٢/٥)، وتاريخ الإسلام (٦٧٤/٦)، وسير أعلام النبلاء (٣٧٣/١٣)، ونص العَفْصِي الآتي من الزوائد عليهم.

وعشرين إلى أن دفتته سنة تسع وخمسين ومائتين». فيكون صحبه نحو ثلاث قرن.

وبالبحث في المصادر لتعيين سنوات تحديث مسلم بصحيحه: وجدت النقل عن إبراهيم بن محمد بن سفيان تصريحه أنه سمعه من مسلم في نيسابور سنة ٢٥٧، وقال: «فرغ لنا مسلم من قراءة الكتاب لعشر خلون من شهر رمضان» من العام المذكور.^(١)

وأستظهر أن سماع ابن سفيان كان أول وقت إخراج مسلم للصحيح للناس وتمام تأليفه، وذلك لقرائن مجتمعة:

منها: ما نقله ابن خيّر الإشبيلي في فهرسته (ص ١٤٠)، فقال: «وقال إبراهيم بن محمد بن سفيان: أخرج مسلم بن الحجاج ثلاثة كتب من المسندات: واحداً الذي قرأ على الناس، والثاني يدخل فيه عكرمة ومحمد بن إسحاق صاحب المغازي وأمثالهما، والثالث يدخل فيه من الضعفاء». فكونه أخرج ما أتمه وحدث به فيه إشارة إلى أنه كان قد تم قريباً.

ويتأيد هذا بقريضة تستفاد من مجموع قصص الإمام مسلم مع أبي زُرعة الرازي: فنقل الحاكم في إحداهما - وعنه الذهبي في تاريخ الإسلام (٦/٤٣٤) - عن أبي قريش، قال: «كنا عند أبي زُرعة، فجاء مُسَلِّمٌ فسَلَّم عليه، وجلس ساعةً، وتذاكراً، فلما ذهب قلتُ له: هذا جمَع أربعة آلاف حديثٍ في الصحيح! فقال أبو زُرعة: لِمَ تَرَكَ الباقي؟ ثم قال: ليس لهذا

(١) يُنظر: تقييد المهمل للجَيَّاني العَسَّاني (١/٦٥)، وعنه: التنوير لابن دحية (ص ٢٣٨)، وفهرسة ابن خيّر (ص ١٣٧)، وآخر نسخته الخطية من الصحيح (خ)، ونقل ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم (ص ١٠٧) عن الحاكم.

وهذا النقل يبيِّن ما أُجْمِلَ أو سقط بآخر نسخة مكتبة الإسكوريال من صحيح مسلم، وفيها: «وفرغ مسلم بن الحجاج الحافظ رحمه الله يوم الأربعاء لعشرٍ خلَّت من شهر رمضان سنة سبع وخمسين ومائتين».

فهذا تاريخ الفراغ من التحديث للكتاب، وأما التأليف فيكون قبيله، وإن كان يتفق مع ما سأذكره من ترجيح أن التحديث هذا كان متزامناً مع سنة فراغ التأليف، ولكن الجزم بهذا اليوم في تاريخ التأليف محل نظر، فإما حصل سقطٌ لذكر القراءة في المخطوط، أو هو اختصار من الناقل.

وسبب التنبيه: أن الباحثين الفضلاء في مقدمتهم المفيدة لطبعة دار التأسيس من صحيح مسلم (١/٥٣) اعتمدوا على النص بالمخطوطة لتعيين هذا اليوم لنهاية التأليف.

عَقْلُ! لو دارى محمد بن يحيى لصار رجلاً». ففي القصة كأنه عَلِمَ بجموع مسلم لصحيحه في تلك الجلسة، وفيها النص أنها بعد الوحشة والقطيعة التي حصلت بين مسلم وشيخه محمد بن يحيى الدُّهلي لأجل البخاري ومسألة اللفظ؛ وذلك قبيل وفاة البخاري ببسير، وهو توفي سنة ٢٥٦.

ثم جرت قصة أخرى جاء فيها ما يدل على حدوثها زمنياً بعد القصتين السابقتين: فقال مكِّي بن عبَّدان - كما في تقييد المهمل (٦٧/١) وعنه فهرسة ابن خير (ص ١٤٠)، وآخر مخطوطته لصحيح مسلم (خ) -: «سمعتُ مسلماً يقول: «عرضتُ كتابي هذا المسند على أبي زُرعة الرازي، فكلُّ ما أشار عليّ في هذا الكتاب أن له علَّةً وسبباً تركته، وكل ما قال: إنه صحيحٌ ليس له علَّةٌ، فهو هذا الذي أخرجتُ». فمن الظاهر بهذا النص أن إخراج مسلم النهائي لكتابه كان بعد عرضه له على أبي زُرعة.

ويُشبهه أن يكون انتقاد أبي زُرعة للصحيح في الرواية عن بعض الرواة - ممَّا نقله البرذعي في سؤالاته له (٦٧٤/٢) - تالياً لهذه القصة، ففيها أن الكتاب كان قد خرج وبدأ بالتداول بين الناس، والله أعلم.

ويظهر من تأمل القصص السابقة أن نقد أبي زُرعة إنما هو لجوانب وأشياء دقيقة محدَّدة، وأما موقفه العام من صلب الكتاب وهو اختيار الصحيح: فتقدَّم نقلُ أحمد بن سلَمَة أنه رآه وأبا حاتم يُقدِّمان مسلم بن الحجَّاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما، وهذا ولا بُدَّ سيكون بعد إخراجه للكتاب.

والعَرَضُ والإخراج والتقديم ما أراه حصل إلا بعد وفاة الإمام البخاري سنة ٢٥٦، لأنه لشدة قرب مسلم منه وتعظيمه إياه - مما سيأتي نقل بعضه - يستبعد ألا يعرضه عليه لو كان حيًّا، وأبو زُرعة وأبو حاتم إنما صاروا مقدَّمي الوقت بعد وفاة البخاري، ولا يظهر من أوائل قصص

مسلم مع أبي زرعة توطد الصلّة ومزيد القرب قبل العرّض منه عليه، رحم الله الجميع، فكلُّ هذا يتسق مع توقيت تحديث مسلم به سنة ٢٥٧. فكتاب مسلم تمّ تأليفه سنة ٢٥٧ غالبًا، عندما حدّث به في نيسابور^(١)، وباعتبار كلام أحمد بن سلمة: فيكون شروع مسلم في تأليف صحيحه نحو سنة ٢٤٢، فيكون طلب منه التأليف بعد خمسة عشر سنة من صحبته له تقديرًا، وشرع فيه وهو بأول الكهولة في العقد الرابع من عمره. والله أعلم.

نعم، ورأيتُ أن مسلمًا حدّث بصحيحه في بغداد سنة ٢٥٩، وهي آخر قدّمة قدّمتها؛ كما صرّح الخطيب البغدادي^(٢).

وهنا مسألة متصلة: هل أخذ مسلم صحيحه من صحيح شيخه البخاري وبنى عليه؟

يوجد من دكر بأن مسلمًا إنّما تبع شيخه الإمام محمد بن إسماعيل البخاري في تأليف الصحيح، وخذًا حدّوه فيه، ولكنه محلّ تأمّل، فكأنه استنباط أو تخصيص من الإطلاق العامّ من قائله، فأذكره مع بعض المناقشة.

فقال الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (١٢٤/١٥): «إنما فقا مسلمٌ طريق البخاري ونظر في علمه، وخذًا حدّوه، ولما ورد البخاري نيسابور في آخر أمره لازمه مسلمٌ، وأدام الاختلاف إليه». ثم روى عن الدارقطني قوله: «لولا البخاري لما ذهب مسلمٌ ولا جاء».

وذكر عبد الغني بن سعيد الأزدي في تعقباته على التاريخ الكبير للبخاري، والمطبوع آخره (٨/٤٥٣-٤٥٤) وهمًا للبخاري تابعه فيه مسلمٌ في الكنى، ونقل بعده عن شيخه الدارقطني قوله: «من ههنا يستدلّ على أن مسلمًا تبع البخاري، وأنه نظر في علمه فععمل عليه».

(١) وللفادة: فنسخة الإمام مسلم من الصحيح بخطه كانت في نيسابور، وأحضرها الحاكم (ت ٤٠٥) إلى إحدى المجالس، والحكاية في السير (٤٦٩/١٥).

(٢) يُنظر: تاريخ بغداد للخطيب (١٢٢/١٥). ويُنظر ما سيأتي في ترجمة أبي عوانة الإسفراييني حول روايته لصحيح مسلم.

قلت: يظهر أن هذا في الرجال، ولا سيما الأسماء والكنى، ولعلّه في بعض دقائق العِلل أيضاً. ويؤكد هذا مقولة من سبقهم جميعاً وهو أبو أحمد الحاكم الكبير في الأسماء والكنى (رقم ٩٥٥) في ترجمة أبي بشر عبد الله بن الديلمي: «ومن تأمل كتاب مُسلم بن الحجاج في الأسماء والكنى عَلِمَ أنه منقولٌ من كتاب محمد بن إسماعيل حَدْوُ القُدَّة بالقُدَّة».. إلى أن قال: «وكتابُ محمد بن إسماعيل -رحمة الله عليه- في التاريخ: كتابٌ لم يُسبق إليه، ومن ألف بعده شيئاً من التاريخ أو الأسماء والكنى لم يَسْتغْنِ عنه».. الخ.

فهذا مصرّح بما ذكرته من أمر التبعية لباب مختصّ في الرجال، على نقاش في ذلك^(١)، وأما في الصحيح تحديدًا فكأنَّ التبعيةَ زمنيّةٌ وحسبٌ، فلا هي من جهة أصل الفكرة، ولا نَهَج العمل، أو اتفاق الشرط، وقد

(١) يُنظر في مناقشة مقولة أبي أحمد الحاكم: مقدمة تحقيق المقتنى في الكنى للذهبي (١/٢٣)، فقد بيّن وجود اختلافات أصلية وفرعية بين كتابي البخاري ومسلم، تجعل إطلاق أبي أحمد -وقد اختصرتُ النقل عنه- فيه شيء من تحامل، فثبوت مطلق الاستفادة شيء، وهو ظاهر ولا يُنكر، ونصّ عليه حُفَاط بإنصاف -كابن الصلاح في علوم الحديث (ص ١٨) ومن تبعه-، وأن يقال إنه أخذ كتابًا دون نسبة خلا أشياء معدودة: شيء آخر، غفر الله للجميع.

وأبّه إلى أن الخليلي في الإرشاد (٣/٩٦٢) المنتخب) روى بعض كلام أبي أحمد الحاكم، ولكن لما نقل الحافظ ابن حجر في هدى الساري قوله ملخصًا (ص ١١)، وفيه إن البخاري من ألف الأصول، زاد ابن حجر للبيان: «يعني: أصول الأحكام من الأحاديث». قلت: وهذا لعله استنباط واجتهاد في فهم النص، وإلا بمراجعة أصل كلام الحاكم هو صريحٌ في أنه يتكلم عن الأسماء والكنى. ومثله مما يحتاج لتنبه ما حكى أن مسلمًا إنما عمَد إلى كتاب البخاري واستخرج عليه: هو كلامٌ بعيدٌ علميًا، فلكلُّ منهما أفراد كثيرة عن الآخر، سوى اختلاف بُنية الكتابين وشرطهما، وربما يكون خرج الكلام مخرج مبالغ أو تفرغ لمناسبة اقتضته، ومنه ظاهر إيراد الخطيب لقول الدارقطني: «ولا البخاري ما راح مسلمٌ ولا جاء»، وأورده متعقبًا لكلام ابن عقدة الذي قدّم فيه مسلمًا على البخاري، والله أعلم.

وهكذا رأيتُ ابن الملقّن في كتابه المُقْنِع في علوم الحديث (١/٥٦) قال: «وادعي القُرطبي في أول مُفهمه أن مسلمًا أخذ كتاب البخاري فجعله في كتابه. ولعلّ جوابه ما ذكره الشيخ من مشاركته له في كثير من شيوخه». قوله: الشيخ: يعني به ابن الصلاح في علوم الحديث (ص ١٧) لمّا تكلم في أول من صنّف الصحيح. وهذا مع أن فيه تعقّب ابن الملقّن على القول بأخذ مسلم لكتاب البخاري: ولكن بمراجعة المفهم فيني لم أجد ما قاله ابن الملقّن، بل إنما أورد القُرطبي (١/٩٥) ضمن ترجمته للبخاري وذكر مناقبه: كلام أبي أحمد الحاكم المتقدّم، ولم يصرّح أو يخصّص بأنه عن كتاب الصحيح، ولا علق عليه ليعزى الكلام إليه، فهو كلام أبي أحمد الحاكم. ولم يتعقبه محقق المقنع، بل زاد في تبينه بحاشيته، فوجب التنبه.

وهكذا الأمر في اختصار القرطبي لصحيح البخاري (٧/١) إنما نقل كلام أبي أحمد الحاكم دون تخصيصه.

قال الذهبي في تاريخ الإسلام (٤٣٦/٦) وفي السير (٥٧٣/١٢-٥٧٤): «قال الحافظ أبو القاسم بن عسّاكر في أول كتاب الأطراف له بعد ذكر صحيح البخاري: ثم سَلَكَ سَبِيلَهُ مُسَلِّمًا، فأخذ في تخريج كتابه وتأليفه وترتيبه على قسمين، وتصنيفه، وقَصَدَ أن يذكر في القسم الأول أحاديث أهل الإتقان، وفي القسم الثاني أحاديث أهل السُّتْرِ والصدق الذين لم يبلغوا درجة المتبشّتين، فحَالَ حُلُولُ المَنِيَّةِ بينه وبين هذه الأمانة، فمات قبل استتمام كتابه. غير أن كتابه مع إعوازه اشتهر وانتشر».

فهذا الكلام هو في سُلُوكِ مَسَلِّكِ إفراد الصحيح بالتأليف، وأما من جهة طريقة تأليف الكتاب وشرطه فيه وفكرته وترتيبه: فالاختلاف ظاهر، وتقدّم كلام أحمد بن سلمة في مدة التأليف، وفي النقل أنه من اقتراحه، وفي تقدير زمن الشروع فيه.

ويبيّنه أكثر أن ملازمة مسلم التامة للبخاري كانت - كما نصّ الخطيب - لما استوطن البخاري آخر عمره نيسابور، وسبّقه إلى ذكر هذا الحاكم - فيما نقله عنه الذهبي في التاريخ (٤٣٥/٦) وفي سير أعلام النبلاء (٤٥٩/١٢) - فقال: «سمعت محمد بن يعقوب الحافظ يقول: لما استوطن البخاري نيسابور أكثر مسلم بن الحجاج الاختلاف إليه. فلما وقع بين الذهلي وبين البخاري ما وقع في مسألة اللفظ، ونادى عليه، ومنع الناس عنه، انقطع عنه أكثر الناس غير مسلم..» الخ.

وانتقال البخاري إلى نيسابور لتوطنها كان سنة ٢٥٠، وأقام فيها خمس سنوات كما قال الحاكم، ونقله عنه الذهبي في السير (٤٠٤/١٢). وإن كان قدّمها مرارًا قبل. وكان مسلم عند توطّن شيخه إياها قد أمضى نحو ٨ سنوات في تأليف صحيحه، وشاركه في كثير من شيوخه، وأما مبتدأ حادثة الذهلي مع البخاري ف وقعت بعد شهر من جنازة أبي عثمان سعيد بن مروان في نيسابور، وكان توفي يوم الاثنين النصف من شعبان

سنة ٢٥٢ وصلى عليه الذهلي في حضور البخاري. وبعد الحادثة بوقتٍ -لعله قصير- حصلت القطيعة بين مسلم والذهلي.^(١)

ويزيد على ذلك: ما اعتذر به ابن رُشيد في السَّنن الأئيين (ص ١٤٩) في أن مسلماً لمَّا شَنَّع في مقدمة صحيحه على بعض من وصفهم بمنتحلي الحديث في عصره في مسألة قبول السند المُعَنَّع: فقد اعتذر له بأنه تكلم عن بعض أقرانه أو من دونه، ولعله ما عَلِمَ بأنه قول شيخه البخاري وشيخه ابن المديني، وإلا لكان خَفَضَ لهما الجَنَاح. هذا ما ذَكَرَه، فيصعُب مع هذا إطلاق أنه بنى كتابه الصحيح على صحيحه، والله أعلم. ولا سيَّما أنه كان شديد التعظيم لشيخه البخاري، ويناضل عنه، وقاطع لأجله شيخه الذُّهلي، بل ذكر الجوزقي عن أبي حامد ابن الشَّرقي أو غيره، قال: «رأيتُ مسلمَ بن الحجاج بين يدي محمد بن إسماعيل البخاري كالصَّبِي بين يدي مُعلِّمه»^(٢). وبمعناه قال محمد بن يعقوب الحافظ: سمعتُ أبي يقول: «رأيتُ مسلم بن الحجاج بين يدي محمد بن إسماعيل البخاري وهو يسأله سؤال الصَّبِي المتعلِّم»^(٣). وقال أبو حامد أحمد بن حمدون ضمن قِصَّة: «سمعتُ مسلم بن الحجاج، وجاء إلى محمد بن إسماعيل البخاري رضي الله عنهما، فقبل بين عينيه، وقال: دَعْنِي حتى أُقبِلَ رَجُلِيكَ يا أستاذَ الأُستاذين، وسيِّدَ المُحدِّثين، ويا طَيِّبَ الحديث في عِلِّه»^(٤). وفي رواية أطول للقصة نقل

(١) يُنظر: تاريخ بغداد للخطيب (٢/٣٥٣ و ١٥/١٢٥)، وعنه تقييد المهمل (١/٣٦ و ٥٥)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (٥٢/٩٥)، وتهذيب الكمال (١١/٥٧).

(٢) رواه الغساني الجباني في تقييد المهمل (١/٥٥)، ومن طريقه ابن المفضل في الأربعين على الطبقات (ص ٢٩٠).

(٣) رواه الخطيب في تاريخ بغداد (٢/٣٥١).

(٤) رواه الحاكم في تاريخ نيسابور - كما في تهذيب الأسماء واللغات (١/٧٠) - وعنه البيهقي في المدخل إلى السنن (٥٧٨)، ورواه السمعاني في أدب الإملاء (ص ١٣٦) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٢/٦٨).

ابن حمدون أن مسلماً قال آخرها للبخاري: «لا يُبغضك إلا حاسدٌ، وأشهدُ أن ليس في الدنيا مثلك»^(١).

فالخلاصة: يتبين أن تبعية مسلم للبخاري في الصحيح إنما هي تبعية الزمن والاستفادة العلمية العامة، ولا سيما السؤالات الحديثية والعِلل، على القدر الذي نُقل، خلافاً لرواية الأحاديث، فإن مسلماً لم يَحْتَجْ للرواية في صحيحه عن البخاري تصريحاً، لمشاركته في كثير من شيوخه وطبقتهم، كما أشار ابن الصلاح في علوم الحديث (ص ١٨)، بل علماً سَنَدُه على شيخه في طُرُقٍ أوردناها لأحاديث، وإنما روى عنه أشياء خارج الصحيح، ونصَّ على روايته خارجه: المزي في تهذيب الكمال (٤٣٦/٢٤)، والذهبي في السير (٣٩٧/١٢)، وابن حجر في تهذيب التهذيب (٣٠٨/١١) دار البر).

مسألة أخرى: هل سبق مسلمٌ شيخه البخاري في تأليف الصحيح؟

قد يكون هذا الاستفهام غريباً مع النصوص المتكاثرة والمشتهرة في أن البخاري أول من أفرد الصحيح بالتصنيف، ومنهم أبو سعيد ابن السَّكَن في خطبة صحيحه - كما في النكت الوفيّة (١١٠/١) - ومسلمة بن القاسم، وغيره - كما في فتح المغيث للسخاوي (٤١/١) - وممن نصَّ عليه ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم (ص ٦٧)، وفي علوم الحديث (ص ١٧) وكافة من تبع كتابه في الاصطلاح من الحفاظ. ورغم استفادة ذلك؛ فقد وُجد من اعترض على هذا قديماً؛ بناءً على تصحيف وخلل في نقل خَبَر أحمد بن سلمة النيسابوري في صحبته لمسلم في تأليف الصحيح - المتقدّم نقله على الصواب - والذي ذُكر كلام المعترض - بإبهامه - وأبطله هو الحافظ العِراقِي في التقييد والإيضاح (ص ٢٥)، وتبعه من بعده. ثم رأيتُ في بعض كتابات المعاصرين على الشبكة

(١) رواه الخليلي في الإرشاد (٢/٩٦٢ متخبه)، والخطيب في تاريخ بغداد (٣٥١/٢)، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٧٠/٥٢)، وغيرهم.

(الإنترنت) ^(١) من زَعَمَ أَنْ مسلماً هو أول من صنّف في الصحيح! وما حرّر الأمر، فأردتُ أن أجلي بشيءٍ مختصر، بعد أن بينتُ ما يتعلق بتاريخ تأليف مسلم لصحيحه.

فتقدّم في أول المبحث نصُّ أبي عبد الله الحاكم أن البخاري تطلّب شرطه في الصحيح في حادثة سنّته. والبخاريُّ أسنُّ من مسلم بعقد، إذ وُلد سنة ١٩٤، وقال: «صنّفتُ كتابي الصحاح لست عشرة سنة، خرّجته من ستمائة ألف حديث، وجعلته حجّةً فيما بيني وبين الله تعالى». ^(٢) فسيكون البخاريُّ سابقاً لمسلم في تأليف الصحيح لعدّة سنوات.

والبخاري بشكل عام قديم الرحلة، فحجّ سنة ٢١٠، وهو أيضاً قديم التصنيف، فقد قال ورّاقه محمد بن أبي حاتم في شمائل البخاري -كما في سير أعلام النبلاء (١٢/٤٠٠) ويُنظر (٣٩٢)-: «سمعتُ أبا عبد الله محمد بن إسماعيل يقول: حججتُ، ورجع أخى بأمي، وتخلّفتُ في طلبِ الحديث، فلما طعنْتُ في ثمان عشرة، جعلتُ أصنّف قضايا الصحابة والتابعين وأقاولهم، وذلك أيام عُبيد الله بن موسى. وصنّفتُ كتاب التاريخ إذ ذاك عند قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الليالي المقمرة». الخ. وقال الوراق -منه (١٢/٤٠٣)-: «وسمعتُه يقول: صنّفتُ جميع كتبي ثلاث مرّات». فهذا ممّا يفسّر كلامه عن تعدّد محالّ كتابته وتصنيفه للصحيح ما بين رحلاته وإقامته، فإنه ذكر كتابته لتراجمه عند القبر النبوي، وكتب منه في المسجد الحرام، وكتب منه في بخارى مع ورّاقه أبي جعفر، ويُنظر: تهذيب الأسماء واللغات (١/٧٤)، والسير (١٢/٤٥١)، وهدى الساري (ص ٤٨٩).

وعن إبراهيم بن معقل النّسفي: «قال أبو عبد الله محمد بن إسماعيل

(١) يُنظر مثلاً: http://www.ibnamin.com/sahih_date.htm (٢٤ ذو القعدة ١٤٤٥)

(٢) رواه الخطيب في تاريخ بغداد (٢/٣٣٣)، وفي الجامع لأخلاق الراوي (٢/١٨٥)، ومن طريقه ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (١/٢٧٦) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٢/٧٢). وقال الذهبي في تاريخ الإسلام (٦/١٤٧) عن الحكاية: «رُويت من وجهين ثابتين عنه». ويُنظر هدى الساري (ص ٤٨٩).

البخاري: كنا عند إسحاق بن راهويه فقال: لو جمعتم كتاباً مختصراً لصحيح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع الجامع الصحيح». رواه الخطيب في تاريخ بغداد (٣٢٦/٢).

ولقبي البخاري لابن راهويه قديم متعدد، وقال الحاكم وكان ابن راهويه يقدم البخاري ويشيد به، وقال عنه: «اكتبوا عن هذا الشاب، فلو كان في زمن الحسن لاحتاج إليه الناس لمعرفة بالحديث وفقهه». وقال عنه وهو شاب: «هو أبصر مني». ومن إشارات به أخذه لتاريخ البخاري وإدخاله على الوالي عبد الله بن طاهر، وقوله: «أبها الأمير ألا أريك سحرًا؟». بل أفاد إسحاق منه في مسائل، ومن لقاءاتهما المتأخرة أنهما حضرا معًا جنازة أحمد بن حرب النيسابوري (ت ٢٣٤)، نقل كل ذلك وراق البخاري في الشمائل - وعنه الذهبي في السير (١٢/٤١٢ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤٢١ و ٤٢٨ و ٤٢٩) -، فالغالب أن إفادة الفكرة منه كانت في شباب البخاري، فيتسق مع كلام الحاكم. وبكل حال فقد توفي ابن راهويه سنة ٢٣٨، قبل سنوات من شروع مسلم بصحيحه.

ومما يدل على أقدمية تصنيفه: أن الفربري - وهو من أواخر السامعين للصحيح على البخاري - سمعه منه في المرة الأولى سنة ٢٤٨، فقال الحافظ أبو نصر الكلاباذي في مقدمة كتابه رجال صحيح البخاري (١/٢٤) إن الفربري سمع الصحيح من البخاري: «مرتين، مرة بفربري سنة ٢٤٨، ومرة ببخاري سنة ٢٥٢». وتبعه في ذلك الراوي عن الفربري: أبو الهيثم محمد بن مكّي الكشميهني، فيما رواه أبو ذر الهروي عن الكشميهني عن الكلاباذي سماعاً لما تقدم. واعتمده أبو ذر. وقال الكشميهني في السند الذي ساقه أبو ذر عنه في رواية الصحيح:

«حدثنا.. البخاري بصحيحه مرتين، مرةً بفربر سنة ثمان وأربعين، ومرةً ببخاري سنة اثنتين وخمسين ومائتين»^(١).

وحدث البخاري بصحيحه غير ذلك، ومن أواخره في نَسف سنة وفاته، ثم إنَّ وفاة البخاري كانت قبل سنةٍ من التاريخ المرجح لإخراج مسلم صحيحه سنة ٢٥٧ كما تقدّم.

◆ تنبيه:

مما رُوي في تقدّم تأليف صحيح البخاري: قال مسلكة بن القاسم في الصلّة - كما في تهذيب التهذيب (١١/٣١٨ دار البر) - «وسمعتُ بعض أصحابنا يقول: سمعتُ العُقيلي يقول: لَمَّا أَلَّفَ البُخاريُّ كتابَه الصحيحَ: عَرَضَه علي ابن المَدِيني، ويحيى بن مَعِين، وأحمد بن حَنْبَل، وغيرهم، فامتَحَنوه، فكلُّهم قال: كتابُك صحيحٌ إلا أربعة أحاديث. قال العُقيلي: والقولُ فيها قولُ البخاريِّ، وهي صحيحة».

والحكاية علقها ابن خير في الفهرسة (ص ١٣٢). عن مسلمة بنحوه.

فهذه القصة - إن ثبتت - فيها أن الكتاب كان قد تمّ في حياة ابن مَعِين^(٢)، وهو توفي سنة ٢٣٣، قبل شروع مسلم في تأليف صحيحه بعقد، ولكن فيها إبهامٌ شيخ مسلكة، وإرسال أبي جعفر العُقيلي، وفي خفاء

(١) يُنظر: تقييد المهمل (١/٦٤)، والإفصاح لابن هبيرة (١/٤٤)، وفهرسة ابن خير (ص ١٣٢)، والتقييد لابن نطقة (ص ١٢٦)، وإفادة النجیح لابن رُشيد (ص ١٦) - ونصّ أن القول بسماعه مرتين ذكره غير واحد - وسير أعلام النبلاء (١٥/١٠)، وفتح الباري (١/٥)، والمعجم المفهرس لابن حجر (ص ٢٥)، وغيرهم.

نعم، جاءت نقول أخرى في هذا عن الفريري، وليس هذا البحث محلاً للاستطراد هذه الجزئية، ويُشبه أن يكون الكلام في اختلافه أنه عن مدة إقراء السماع الثاني في بخاري، لعدم التحديد المكاني في القول الآخر، وبه تجتمع النقول، لأن تحديد مكان السماع مع الزمان برواية الكلاباذي ومتابعة الكشويهي - تلميذ الفريري - فيه زيادة علم وتفصيل من ثقة، والكلاباذي نصّ الحاكم أنه عالمٌ بصحيح البخاري، وكأنه لذلك قدّمه التَّجِيبِي في برنامجه (ص ٦٩)، والسراج القزويني في مشيخته (ص ١٦٣)، والكُرمانِي في الكواكب الدراري (١/٨)، واقتصر عليه الأثرون في أسانيد روايتهم. والله أعلم.

(٢) وهذا هو مستند فؤاد سزكين في تقدير تاريخه لكتابة الصحيح في تاريخ التراث العربي (١/٢٢٤-٢٢٥).

ذَكَرَهَا فِي مَصَادِرِ الْمَشَارِقِ الْمَتَقَدِّمَةِ غَرَابَةً، مَعَ سَعَةِ بَابِ الْحِكَايَاتِ. وَقَدْ نَقَلَهَا جَمَاعَةٌ، مِنْهُمْ الذَّهَبِيُّ وَابْنُ حَجْرٍ، وَنَقَدَ ابْنُ حَجْرٍ فِي التَّهْذِيبِ نَقْلًا لِمَسْئَلَةٍ قَبْلَ هَذَا وَأَخَّرَ بَعْدَهُ حَوْلَ الْبَخَارِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

◆ تنبيه آخر:

قال ابن دحية الكلبي (ت ٦٣٣) في كتابه المسائل المفيدة - كما في النُّكْتِ عَلَى مَقْدَمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ لِلْبَدْرِ الزُّرْكَشِيِّ (١/ ٢٥٠) -: «وَعَرَضَ الْبَخَارِيُّ كِتَابَهُ عَلَى حَافِظِ الدُّنْيَا أَبِي زُرْعَةَ الرَّازِيِّ، فَقَالَ: كِتَابُكَ كُلُّهُ صَحِيحٌ إِلَّا ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ». هَكَذَا أوردته دون سندٍ أو عَزْوٍ.

وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٣٨): «وَجَدْتُ فَائِدَةً مَنْقُولَةً عَنْ أَبِي الْخَطَّابِ ابْنِ دِحْيَةَ.. ثُمَّ ذَكَرَهُ بِنَحْوِهِ. وَجَاءَ تَعْلِيقٌ عَلَى حَاشِيَةِ مَخْطُوطَةِ السِّيَرِ بِخَطِّ أَحَدِ الْعُلَمَاءِ نَصُّهُ: «هَذِهِ مِنْ غَلَطَاتِ ابْنِ دِحْيَةَ وَوَهْمِهِ، فَإِنَّ الَّذِي عَرَضَ كِتَابَهُ عَلَى أَبِي زُرْعَةَ مُسَلِّمٌ لَا الْبَخَارِيِّ، ثُمَّ إِنَّ الْبَخَارِيَّ أَحْفَظُ مِنْ أَبِي زُرْعَةَ بِكَثِيرٍ وَأَعْلَمُ، فَهُوَ أَوْلَى مِنْهُ بِأَنْ يَكُونَ حَافِظَ زَمَانِهِ». نَقَلَهُ مُحَقِّقُ السِّيَرِ فِي مَوْضِعِهِ، وَيُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ ابْنُ دِحْيَةَ سَهًا فِي حِفْظِهِ هَهُنَا. وَإِلَّا فَالْقِصَّةُ - مَعَ كَوْنِهَا مَعْرُوفَةً عَنْ مُسَلِّمٍ بِنَحْوِهَا - لَا تَجِيءُ فِي الْبَخَارِيِّ، فَقَدْ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَرَاقُ الْبَخَارِيُّ فِي شِمَائِلِ الْبَخَارِيِّ - كَمَا فِي سِيرِ أَعْمَامِ النَّبَلَاءِ (١٢/ ٤٠٧) وَيُنْظَرُ (٣٩٢) -: «سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ الْخَوَّاصَ مُسْتَمْلِي صَدَقَةٍ، يَقُولُ: رَأَيْتُ أَبَا زُرْعَةَ كَالصَّبِيِّ جَالِسًا بَيْنَ يَدَيْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، يَسْأَلُهُ عَنْ عِلَلِ الْحَدِيثِ». وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ (٧/ ١٩١) أَنَّ أَبَا زُرْعَةَ كَتَبَ عَنِ الْبَخَارِيِّ لِمَا قَدِمَ الرَّيَّ سَنَةَ ٢٥٠.

المبحث الثالث

حصر من ذُكرت روايته لصحيح مسلم، وتراجم مختصرة لهم.

من التواريخ التي احتفظت بها المصادر أن مسلماً حدّث بصحيحه سنة ٢٥٧ في نيسابور، وفي بغداد سنة ٢٥٩، وسمعه منه جمّع، ولكن اتصلت رواية الكتاب عامّة بالإسناد من طريق أربعة -على الأقل- من أصحابه، وهم:

١ - أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان النيسابوري الفقيه (ت ٣٠٨):

وهو عمدة الرواة للصحيح، سمّعه تحديّثاً من لفظ مسلم، وفَرَعَ لهم منه لعشرٍ خَلَوْنَ من رمضان سنة ٢٥٧، إلا ثلاثة مواضع عَنَّنَ فيها ابنُ سفيان، ووَرَدَ في نُسْخِ أنه تحمّلها عنه بالإجازة، واقتصر على ذلك الشهاب الكلوتاتي في نُبْتِهِ (ق ٦٤)، واحتاط ابن الصّلاح ومن تبعه باحتمال الوجادة، والأول يبعد تعيينه إلا بزيادة علم.

ولابن سفيان أحاديث من زياداته على الصحيح، جمعت في جزءٍ قديمًا.

وابنُ سفيان صحب أيوب بن الحسن الزاهد، وسمع من: سفيان بن وكيع، وعمرو بن عبد الله الأودي، وعدة بالعراق، ومن محمد بن مقاتل الرازي، وموسى بن نصر بالرّيّ، ومن محمد بن أبي عبد الرحمن المقرئ وأقرانه بمكة، ومن محمد بن رافع، ومحمد بن أسلم الطُّوسي ببلّده.

قال ابن شُعب: ما كان في مشايخنا أزهّد ولا أعبد من ابن سفيان. وقال محمد بن يزيد العدل: كان ابن سفيان مجاب الدعوة. وقال الحاكم: كان من العبّاد المجتهدين الملازمين لمسلم. ومما قال عنه

الذهبي: الإمام، القدوة، الفقيه، العلامة، المحدث، الثقة، كان من أئمة الحديث، ولازم مسلماً مدة، وبرع في علم الأثر.

روى عنه: أحمد بن هارون الفقيه، والقاضي عبد الحميد بن عبد الرحمن، ومحمد بن أحمد بن شعيب، وأبو الفضل محمد بن إبراهيم، وغيرهم.

وحدّث عنه بالصحيح: أبو عبد الله محمد بن يزيد بن محمد الزاهد العدل النيسابوري - وعنه أبو حازم العبدويّ، وأبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد الأصبهاني شيخ البيهقي - وغيره. وآخرهم من الثقات: أبو أحمد محمد بن عيسى بن عمرو بن الجلودي (ت ٣٦٨). وعاش بعده أبو بكر محمد بن إبراهيم الكسائي (ت ٣٨٥) سمعه في صغره مع أبيه والجلودي سنة ٣٠٨، لكن كان يحصل منه النوم في المجلس، ثم حدّث بالصحيح عنه من غير أصل، فتكلّم فيه الحاكم^(١).

توفي ابن سفيان في رجب سنة ٣٠٨ في نيسابور، ودُفن بها.

يُنظر له: التنوير لابن دحية (ص ٢٣٩)، وصيانة صحيح مسلم (ص ١٠٦)، والسير (١٤ / ٣١١)، وجزء ترجمة مسلم ورواة صحيحه (ص ٣٥)، وغيرهما، وبحث الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد حسن

(١) ويُنظر السير (١٧ / ٣٣٥). وأما شَرُحُ صاحب بحث ابن سفيان وتوصيفه لتضعيف الكسائي فيحتاج إلى مزيد دقة وتحريـر.

هذا؛ وممن سمع الصحيح على الكسائي:

١- عبد الملك بن الحسن بن عبد الله الصَّقَلِيّ في نيسابور سنة ٣٨٢، وأسنده بالسماع إليه أبو علي الجبّاني في تقييد المهمل (١ / ٦٥)، وعنه القاضي عياض في الغنية (ص ٣٦) وابن خيّر في فهرسته (ص ١٣٧)، وغيرهم. وأسنده جملة من طريقه أبو عمرو الداني في كتاب الفتن، وصرح أنه تحمّله من الصقلّي في القَيَرَوَان.

٢- أبو العباس أحمد بن محمد بن زكريا النَّسَوِيّ المجاور بمكة (ت ٣٩٦)، رواه من طريقه ابن خيّر (ص ١٣٨).

٣- أبو مسعود أحمد بن محمد البَجَلِيّ الرازي (ت ٤٤٩) ذكره السمعاني في الأنساب (١١ / ١٠٣)، والذهبي في السير (١٦ / ٤٦٥)، وفي التاريخ (٨ / ٥٨٣)، ويُنظر له أول الأربعين للطائي (١) والأربعون للبكري (ص ٥٣-٥٤).

دُمُفُو: «إبراهيم بن محمد بن سفيان روايته، وزياداته، وتعليقاته على صحيح مسلم».

٢- أبو محمد أحمد بن علي القلانسي (ت بين ٢٩٠-٣٠٠) تقديرًا):

سمع صحيح مسلم منه سوى ثلاثة أجزاء آخره، بدءًا من باب حديث الإفك (رقم ٢٧٧٠).

قال القاضي عياض في مشارق الأنوار (١/ ١١٠) إنه لم يقع له الكتاب إلا من طريقَي ابن سفيان والقلانسي. وبنحوه ذكر علي بن المفصل المقدسي في الأربعين في الطبقات (ص ٢٩٥)، والقُرطبي في المفهم (١/ ٩٧)، والنووي في مقدمة شرحه (١/ ١٣). ومقصودهم: أي باتصال السماع.

ومن ميزات رواية القلانسي أنه تابع ابن سفيان في مواضع العنعنة الثلاثة بصيغة: «حدثنا». مع كونها غير مؤثرة أصلًا في صحة الاتصال^(١).

وأما ترجمته فهي عزيزة، لكن قال ابن الصلاح في الصيانة (ص ١١١) -وعنه النووي في مقدمة شرحه (١/ ١٣)-: «وأما القلانسي: فهو أبو محمد أحمد بن علي بن الحسن بن المغيرة بن عبد الرحمن القلانسي.

وَقَعَتْ [روايته] عن مسلم عند المغاربة، ولم أجد له ذكرًا عند غيرهم^(٢). دخلت روايته إليهم من مِصْرَ على يَدَيَّ مَنْ رَحَلَ مِنْهُمْ إِلَى جِهَةِ الْمَشْرِقِ؛ كَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى الْحَدَّاءِ التَّمِيمِيِّ الْقُرْطُبِيِّ وَغَيْرِهِ، سَمِعُوها بِمِصْرَ مِنْ أَبِي الْعَلَاءِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ عَيْسَى بْنِ عَبْدِ

(١) أفاد الدكتور عبد الله دُمُفُو في بحثه عن ابن سفيان أنه تتبّع في كتاب حجة الوداع لابن حزم ما رواه من طريق القلانسي عن مسلم، وكلها بصيغة «حدثنا»، وبينها ١٣ حديثًا من المواضع المعنونة عند ابن سفيان.

(٢) لعله يقصد اتصال الرواية واستمرارها عن الأشقر، وإلا فثمة نقل عزيز من رواية عبد الملك بن الحسين الكرابيسي النيسابوري عن ابن الأشقر، يُنظر: السياق لعبد الغافر بانتخاب الصريفيني (١٠٨٠).

الرحمن بن ماهان البغدادي، قال: حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد بن يحيى الأشقر الفقيه على مذهب الشافعي، حدثنا أبو محمد أحمد بن علي بن الحسن القلانسي، حدثنا مسلم بن الحجاج. حاشا ثلاثة أجزاء من آخر الكتاب - أولها حديث الإفك الطويل - فإن أبا العلاء ابن ماهان المذكور كان يروي ذلك عن أبي أحمد الجلودي، عن ابن سفيان، عن مسلم.

وبلغنا عن الحافظ الفاضل أبي علي الحسين بن محمد العسائي - وكان من جهابذة المحدثين ورؤسهم بقرطبة - قال: سمعت أبا عمر أحمد بن محمد بن يحيى - يعني ابن الحذاء - يقول: سمعت أبي يقول: أخبرني ثقات أهل مصر: أن أبا الحسن علي بن عمر الدارقطني كتب إلى أهل مصر من بغداد: أن اكتبوا عن أبي العلاء بن ماهان كتاب مسلم بن الحجاج الصحيح. ووصف أبا العلاء بالثقة والتميز».

قلت: وتقديم الدارقطني لرواية ابن ماهان للصحيح وتوثيقه: فيه توثيقٌ ضمنى للقلانسي الراوي عن مسلم، ويؤيده ما سيأتي في الترجمة التالية.

* والراوي عنه ابن الأشقر (ت ٣٥٩): جاء في الأنساب للسمعاني (٧٥ / ١٢): «أبو بكر أحمد بن محمد بن يحيى المتكلم الأشقر، من أهل نيسابور، شيخ أهل الكلام في عصره بنيسابور. من أهل الصدق في رواية الحديث.

سمع جعفر بن محمد بن سوار، وإبراهيم بن أبي طالب، ويوسف بن موسى المرو الروذي، وإبراهيم بن محمد السكني، وأقرانهم. سمع منه الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ.

وكان سمع المسند الصحيح من أحمد بن علي القلانسي، ورواه،

وهي أحسن رواية لذلك الكتاب، وإنهم ثقات. وتوفي في ذي الحجة سنة تسع وخمسين وثلاث مئة». انتهى.

قلت: الظاهر أنه مأخوذ من كلام الحاكم في تاريخ نيسابور، فهو في تلخيصه للخليفة (ص ٧٩)، بمطلع الترجمة بحروفها. ونقل الترجمة باختصار الذهبي في التاريخ (٨ / ١٣٤) مع عزو وصفه بالصدق للحاكم. وقد توفي شيخه إبراهيم سنة ٢٩٥، وابن سوار سنة ٢٨٨، وهما نيسابوريان، ويوسف سنة ٢٩٦ وهو من مرو الروذ. فهذا يفيد في تقريب طبقة القلانسي ووفاته في العقد الأخير من القرن ظناً، وتقريب مولد ابن الأشقر ورحلته. ويُزاد بأن لابن الأشقر رواية بمكة عن أبي الحسن عمران بن موسى الطائي، ويبدو أن هذا متقدم الطبقة نظراً لشيوخه، وهو من شيوخ الطحاوي أيضاً. وروى أيضاً عن جعفر بن أحمد الشاماتي المتوفى سنة ٢٩٢، وإسحاق بن إبراهيم البستي المتوفى سنة ٣٠٧، وابن خزيمة الذي تأخر إلى ٣١١.

وجاء في سند نسخة خطية من روايته للصحيح - في مكتبة أخي شيخنا محمد الشاذلي التيفر التونسي رحمه الله، وهو الذي ذكرها في مقدمة تحقيقه للمُعَلِّم (١ / ١٨١) - قول ابن ماهان: «[أنا] أبو بكر أحمد بن محمد بن يحيى الفقيه الأشقر، الشيخ الصالح، بنيسابور، قراءة عليه وأنا أسمع، في شهر شعبان، من سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة». وأما في نقل ابن خير بأخر نسخته من الصحيح في القرويين: «أنا أبو بكر أحمد بن محمد بن يحيى الفقيه الأشقر قراءة عليه بنيسابور في مسجده وأنا أسمع سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة». ففيهما تعيين الزمان والمكان مع التحلية.

* وابن ماهان هذا (ت ٣٨٧) تقدّم شيء عنه، وقال عنه الذهبي في السير (١٦ / ٥٣٥-٥٣٦): «الإمام، المحدث، أبو العلاء، عبد الوهاب بن عيسى بن عبد الرحمن بن عيسى بن ماهان الفارسي ثم البغدادي.

سمع: إسماعيل الصفار، وأبا بكر العبّاداني، وعثمان بن السّمّك، وأبا الفوارس بن السندي، وأبا حامد أحمد بن الحسن النيسابوري، وأبا أحمد الجلودي، وعدة، وأكثر الأسفار.

حدّث عنه: علي بن بشرى الليثي، وعلي بن القاسم الخياط، والمطهر بن محمد الأصبهاني، ومحمد بن يحيى ابن الحدّاء، وأحمد بن فتح ابن الرّسان، وآخرون.

وحدّث بمصر^(١) بصحيح مسلم عن أبي بكر أحمد بن محمد بن يحيى الأشقر الشافعي، عن أحمد بن علي القلانسي، عن مسلم سوى ثلاثة أجزاء من آخره، فرواها عن الجلودي^(٢).

وثّقه الدارقطني. وقال الحبال: مات سنة سبع وثمانين وثلاث مائة». انتهى.

وفي خاتمة نسخة ابن خير أخبار عنه، ومنها إجازته لأبي عمر الطلمنكي، ومنها في احتسابه قضاء أفوات بعض الرّحالة لما ضاق عليهم الوقت للرحيل، فقرأه عليهم ليلاً ونهاراً إلى أن تم لهم سماع الكتاب.

وفيها النص أن سماع الحافظ أبي عبد الله ابن الحدّاء عليه كان بالجامع العتيق بمصر سنة ٣٧٣.

ونظراً لانتشار رواية هذه الطريق وشهرتها بابن ماهان؛ وأن الرواية تُسخت من كتابه وقرئت عليه؛ وإشادة الدارقطني بتمييزه وضبطه لها: صارت الرواية تُنسب إليه، فيُقال: وقع في رواية ابن ماهان كذا. وسبب

(١) زاد في تاريخ الإسلام (٦٢٨/٨): حدّث بمصر وغيرها.

وفي ذيل تاريخ بغداد (٢٢٢/١٦: ت: عطا) توسع في ترجمته ورحلاته، وذكر أنه قدم أصبهان وحدّث بها سنة ٣٨٥، وسكن مصر إلى وفاته سنة ٣٨٧، وحدّث فيها بالصحيح.

(٢) هذا الذي رأيته في ترجمته والفهارس المغربية: أنه إنما أسند عن الجلودي الأجزاء الثلاثة التي فاتته على ابن الأشقر، وبه يُستدرك على العلامة مرتضى الزبيدي - في جزء أسانيده إلى مسلم - حين أسند رواية الجلودي كاملة ومطلقة من طريق ابن ماهان عن الجلودي.

انتشار روايته في المغرب أنه سكن مِصْرَ إلى وفاته وحدث بالصحيح، فسمعه منه غير واحد من رَحالة علماء الأندلس، أشهرهم: أبو عبد الله محمد بن يحيى التميمي، عُرف بابن الحَدَّاء (ت ٤١٠)، وأحمد بن فَتْح بن عبد الله المَعافري عُرف بابن الرَّسَّان (ت ٤٠٣)، وأبو عمر أحمد بن عبد الله بن محمد بن علي الباجي (ت ٣٩٦)، وابنه أبو عبد الله محمد (ت ٤٣٣)، وأبو زكريا يحيى بن محمد بن يوسف الأشعري القرطبي المعروف بابن الجيّاني (ت ٣٩٠)، وأبو الحكم المنذر بن المنذر بن علي الكناني (ت ٤٢٣)، رحم الله الجميع.

◆ تنبيهان:

الأول: أطلق بعضهم أن رواية المغاربة للكتاب هي رواية القلانسي، والواقع أن هذا أغلبي، فرواية الجلودي كانت عندهم أيضًا، ورووها وأسندوها بجانب رواية القلانسي.

الثاني: زعم بعضهم أن رواية ابن الأشقر انحصرت روايتها في المغاربة، فإن عُني بالشهرة فنعم، وأما بالإطلاق فغير دقيق، فممن سمع صحيح مسلم على ابن الأشقر: أبو الحسن عبد الملك بن الحسين بن أحمد بن محمد بن علي بن خزيمة الكرايسي الوكيل الشافعي النيسابوري، ذكر ذلك عبد الغافر الفارسي في كتابه السياق، وقال: شيخ معروف ثقة. (منتخب الصريفي ١٠٨٠، والمنتخب منه لمجهول ٢٠٠٠)، وطبقة وفاته بعد سنة ٤٠٠، روى عنه الحاكم أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله الحسكاني، شيخ عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي.

٣- أبو الحسن مَكِّي بن عَبْدِان (ت ٣٢٥):

من أجل أصحاب مسلم، وروى عنه عددًا من مصنفاته، وله إجازةٌ منه، فوصل بعض الحفاظ رواية الصحيح بالإجازات إلى الحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله الجَوْرَقِي (ت ٣٨٨)، بإجازته من ابن عبدان،

بإجازته من مسلم. ومنهم ابن حجر في المعجم المفهرس (رقم ٢ المطبوع، أو ٥/ أ بخط السخاوي) وفي غيره، وابن فهد في لحظ الألاحظ (ص ١٥٥)، وزكريا الأنصاري في ثبته (ص ١٣٩)، وصرح ابن حجر أن السند كله بالإجازات.

واستدرك عليه السخاوي في فتح المغيث (٥/ ٤٥١) بأن كلام ابن نُقْطَة في التقييد يقتضي أن رواية مكّي عن مسلم للكتاب بالسماع، وكذا رواية الجوزقي عن ابن عبدان بالسماع. وقال: «فاعتمده، وإن مشى شيخنا على خلافه». ولهذا رواه السخاوي في كراسة أسانيده (ص ٥١) وفي إجازته المطولة لأبي بكر السُّلَمي (ص ١٨٩)، كلاهما ضمن مجموع إجازاته بجمعي وتحقيقي) بلفظ الإخبار بين الجوزقي ومكّي ومسلم^(١). بل صرّح في غنية المحتاج (ص ٤٠) أن الجوزقي يرويه عن مكّي سماعاً لجميعة. ونقل في كراسة الأسانيد عن ابن قُطْرال في فوائده عن هذه الرواية قوله: «ويقال إنها أتم الروايات عن مسلم».

قلت: مقصود السخاوي أن ابن نُقْطَة في التقييد (٤٥٠-٤٥١) أسند من طريق الجوزقي قال: «حدثنا مكّي»، قال: «حدثنا مسلم»، وأورد ثلاثة أخبار من مقدمة الصحيح، فاستدل بذلك على السماع. ويؤيده ما رأيتُه في عدة نقول من رواية بعض المصنِّفين الآخرين من طريق مكّي بن عبدان من صحيح مسلم، ويقول فيها: «حدثنا مسلم». ومنه في تفسير الثعلبي (١٧/ ٣٠٠)، ومستخرج أبي نُعيم الأصبهاني على مسلم (١/ ١١٧ و ١٧٢)، والكفاية للخطيب (ص ٤٣)، والتكملة لابن

(١) مع التنبيه على أن السخاوي حصل عنده سهو في وصل سند صحيح مسلم من رواية الجوزقي عن ابن عبدان عنه، فروى من طريق زاهر بن طاهر، قال: «أبانا أبو بكر أحمد بن خلف بن منصور الشَّيرازي، أنا به الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله الجوزقي». وفي هذا تبيين فاتني ذكرهما في مجموع إجازات السخاوي، الأول: أن أبا بكر نيسابوري مولداً ومستقراً ووفاء؛ لا شيرازي، ويُعرف بالمغربي، لأن أصله من القيروان. الثاني: أن المعروف في سماعه على الجوزقي هو لكتابه المتفق بأفوات معينة، وليس لصحيح مسلم -على ما يُفهم من ظاهر إطلاق السخاوي- وقد عيّن ابن نُقْطَة أفواته في ترجمته في التقييد (ص ١٨٣). ويُنظر: الأربعون للبكري (ص ١٠٠).

نُقِطَةُ (٥/ ٥٩٤)، والأنوار في شمائل النبي المختار للبغوي (٤٤٢). وأما من مصنفات مسلم الأخرى في الرجال^(١) فيقول فيها: «سمعت مسلم بن الحجاج». وهذا يفيد في أن مسلماً كان يحدث بمصنفاته من لفظه رحمه الله.

* وأما ترجمته؛ فقال الذهبي في السير (١٥/ ٧٠-٧١): «مكي بن عبّدان بن محمد بن بكر بن مسلم التميمي: المحدث، الثقة، المتقن، أبو حاتم^(٢) التميمي النيسابوري.

سمع: عبد الله بن هاشم، ومحمد بن يحيى الذهلي، وأحمد بن حفص، وأحمد بن يوسف السلمي، وعمار بن رجاء، ومسلم صاحب الصحيح، وجماعة.

حدّث عنه: أبو علي بن الصّوّاف، وعلي بن عمر الحربي، وأبو أحمد الحاكم، وأبو بكر الجوّزقي، ويحيى بن إسماعيل الحربي. قال الحافظ أبو علي النيسابوري: ثقة مأمون، مقدّم على أقرانه من المشايخ.

قلت: وقد حدّث عنه من القدماء: أبو العباس بن عُقْدة^(٣).

مات: في جمادى الآخرة سنة خمس وعشرين وثلاث مائة، وصلى عليه أبو حامد بن الشّرقي، وعاش بضعا وثمانين سنة رحمه الله.

ومن أشهر من روى عنه الصحيح: الحافظ أبو بكر الجوّزقي، قال الخليلي في الإرشاد (٣/ ٨٥٩): «أبو بكر محمد بن عبد الله الجوّزقي

(١) وأنبّه إلى أن ما ورد في مقدمة التعديل والتجريح لأبي الوليد الباجي (١/ ٢٤٥) من الرواية من هذه الطريق إلى مسلم - وأطلق - فهو للرجال، لا من الصحيح، كما يظهر بالاستقراء عبر برنامج المكتبة الشاملة على الحاسوب.

(٢) قال أبو أحمد الحاكم في الأسماء والكنى (٧١): «كان يكنى قديماً بأبي القاسم، ثم يكنى بعدُ بأبي حاتم».

(٣) وفي تاريخ الإسلام (٧/ ٥١٦) أن ابن عقدة حدّث عنه بالإجازة.

النيسابوري: ثقة، متفق عليه. سمع مكي بن عبدان، وأبا حامد الشَّرقي، وأقرانهما، روى كتب مسلم وتصانيفه عن مكي، عنه».

٤ - أبو حامد أحمد بن محمد ابن الشَّرقي (ت ٣٢٥):

من أجل أصحاب مسلم أيضًا، وأسند بعض الحفاظ رواية الصحيح إلى الجوزقي المتقدم، عن ابن الشَّرقي، بإجازته من مسلم. ومنهم السخاوي في تخريجه لثبت زكريا (ص ١٣٩)، بل نقل في غنية المحتاج (ص ٤٠) أن الجوزقي روى صحيح مسلم عن ابن الشَّرقي سماعًا لبعضه. ومما يؤيده: ما وقع في مستخرج أبي نُعيم على مسلم (١/ ٣٧٧) من روايته من الصحيح فقال: حدثنا أبو بكر الجوزقي، ثنا أبو حامد الشَّرقي، ثنا مسلم بن الحجاج.

- وأغرب أبو الخطَّاب ابن دحية الكلبي (ت ٦٣٣) فأسند صحيح مسلم من طريقه بالسماع: فرواه عن أبي عبد الله محمد بن سعيد بن زرقون، أنا أحمد بن محمد الخولاني، أنا أبو ذر الهروي، أنا أبو بكر الجوزقي، أنا أبو حامد، عن مسلم. وتعقبه ابن حجر بأنه سند مرَّكَّب هكذا بالسماع - وإن كان متصلًا بالإجازات - وسمع أبو ذر أحاديث مفرقة منه على الجوزقي. ونبه ابن حجر أن هذا قد يكون على قاعدة بعض المغاربة في إطلاق «أخبرنا» على الإجازة. يُنظر: ذيل التقييد (٢/ ٢٣٦) ويتأمل (١٦٧)، واللسان (٦/ ٨٦)، وفتح المغيِّث (٣/ ٢٧٩).

وأما ترجمته، فقال الذهبي في تذكرة الحفاظ (٣/ ٢٩): «ابن الشَّرقي: الإمام الحافظ الحُجَّة، أبو حامد، أحمد بن محمد بن الحسن النيسابوري، تلميذ مسلم.

سمع محمد بن يحيى، وأحمد بن الأزهر، وأحمد بن حفص بن عبد الله السلمي، وعبد الرحمن بن بشر بن الحكم، وطبقتهم ببلده. ثم ارتحل، وأخذ بالرِّيِّ عن أبي حاتم، وبمكة عن عبد الله بن أبي مسرَّة،

وبيغداد عن أبي بكر الصاغاني، وعبد الله بن محمد بن شاكر، وبالكوفة عن أبي حازم أحمد بن أبي عَرَزَة، وطبقتهم.
وصنّف الصحيح، وكان فريد عصره حفظًا وإتقانًا ومعرفة، حجّ مرات.

وقد نظر إليه إمام الأئمة ابن خزيمة مرة فقال: حياةُ أبي حامد تحجز بين الناس وبين الكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.
قال الخَليلي: سمعت أحمد بن أبي مسلم الفارسي الحافظ، سمعت ابن عَدِيّ يقول: لَمْ أَر أَحْفَظَ وَلَا أَحْسَنَ سَرْدًا مِنْ أَبِي حَامِدِ بْنِ الشَّرْقِيِّ. كَتَبْتُ جَمْعَهُ لِحَدِيثِ أَيُّوبِ السَّخْتِيَانِي، فَكَنتُ أَقْرَأُ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابِي فَيَقْرَأُ مَعِيَ حِفْظًا؛ مِنْ أَوْلِهِ إِلَى آخِرِهِ.

قال السُّلَمي: سألتُ الدارقطني عن أبي حامد بن الشَّرْقِيِّ؛ فقال: ثقة مأمون. قلت: لِمَ تكلم فيه ابن عُقْدَة؟ قال: سبحان الله، ترى يؤثّر فيه مثل كلامه؟ ولو كان بَدَل ابن عُقْدَة يحيى بن مَعِين! قلت: وأبو علي؟ قال: وَمَنْ أَبُو عَلِي حَتَّى يُسْمَعَ كَلَامُهُ فِيهِ؟
قال الخطيب: أبو حامد ثَبْتُ حَافِظٌ مَتَقِنٌ.

وقال حمزة السَّهْمِي: سألتُ أبا بكر بن عَبدان عن ابن عُقْدَة إذا نقل شيئًا في الجرح والتعديل هل يُقبل قوله؟ قال: لا يُقبل.

حدّث عنه: أبو العباس بن عُقْدَة، وأبو أحمد العَسَّال، وأبو أحمد بن عَدِيّ، وأبو علي الحافظ، وزاهر بن أحمد، وأبو محمد المَخْلُدي، وأبو بكر محمد بن عبد الله الجَوَزَقِي، وآخرون، آخرهم أبو الحسن العلوي.

مولده في سنة أربعين ومائتين، ومات في شهر رمضان سنة خمس وعشرين وثلاثمائة، وتقدّم في الصلاة عليه أخوه أبو محمد عبد الله بن الشَّرْقِيِّ.

٥- أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني (ت ٣١٦):

رأيته أسند في مستخرجه على صحيح مسلم جملة من الأحاديث من صحيحه مباشرة، ويقول فيها: حدثنا مسلم. زاد في بعضها: ببغداد. وقد وردها أبو عوانة سنة ٢٥٩، وهي آخر سنة ورد فيها مسلم ببغداد كما نص الخطيب في تاريخه (١٥/١٢١). ويُشبه أن يكون سمع أبو عوانة منه كامل الكتاب، فالأحاديث المذكورة موزعة ومفرقة ضمن مجلدات الصحيح الأربعة، وعمله على كتابه مع روايته عنه قرينة زائدة، وإن لم أر من ذكره من رواة الصحيح، لكنه يتجه وزيادة على طريقة استدلال السخاوي في مكّي بن عبدان. وقد أسمع أبو عوانة مستخرجه حفيد أخته: أبا نعيم عبد الملك بن الحسن الإسفرائيني المعمر (ت ٤٠٠) في قصة لطيفة، وأجاز له جميع مسموعاته، ومنها هذه الأحاديث المروية لبعض الصحيح. وأبو نعيم هذا أجاز للحافظ أبي بكر البيهقي (ت ٤٥٨)، وهو أجاز لجماعة، ومنهم ممن روى الصحيح: محمد بن الفضل الفراوي، وزاهر الشحامي، ومنهم عبد الغافر (الحفيد) ابن إسماعيل بن عبد الغافر الفارسي.

ومما أسنده أبو عوانة عن مسلم مباشرة مما هو في صحيحه أيضًا: في جزء من فوائد أبي عوانة بآخر العلل عن أحمد رواية المرّوذي وغيره (٥٤١ و ٥٥٠).

◆ تنبيهان:

الأول: في الباب غير أبي عوانة ممن أسند عن مسلم يسيرًا جدًّا من صحيحه، أو روى عنه، ولكن القرائن فيهم ليست مثل حالته، مثل محمد بن مَخْلَد العطار، ومحمد بن عبد الرحمن الدغولي، وعبد الرحمن بن أبي حاتم، ويحيى بن محمد بن صاعد، والله أعلم.

نعم، في علل الدارقطني (١٢/١٢) قال عن حديث: «حدثناه ابن

مخلد، قال: حدثنا مسلم بن الحجاج، وكتبه لنا بيده». فهل عنى أنه كتب له إجازة كما يقاربه تعبير بعضهم في الرواية بالإجازة مكاتبة؟ النص غير صريح، وظاهره أنه كتب له ذلك الحديث بعينه، ويزيده قرينة أنه سمع من لفظه لا أنه روى عن بُعد.

الثاني: اتصل حديثان من صحيح مسلم من طريق المعمر أبي حامد أحمد بن علي ابن حسنويه النيسابوري (ت ٣٥٠) في جزء مفرد مشهور، وهو خاتمة الرواة عن مسلم؛ ولكن قد قيل: إنه لم يدركه. وقال الحاكم إنه لم يدرك قومًا ممن روى عنهم، وإنه لا يُحتج به. وقال ابن حجر: «ولم يُنكر عليه الحاكم سماعه من مسلم بن الحجاج فيمن سمى أنه لم يدركهم، فالله أعلم».

لكن ابن حسنويه مضَعَّف بكل حال، وما رأيت النص على سماعه لكامل الصحيح أو إجازته من مسلم، فلا يصحُّ وصلُّ رواية الصحيح عبْرَه، والله أعلم. يُنظر له: السير (١٥/٥٤٨) واللسان (١/٥٤٠).

نعم، روى عبد الواحد بن إسماعيل الكناني -أحد الكذابين- صحيح مسلم بكماله من طريق ابن حسنويه. (ح) ورواه أيضًا من طريق الكروخي، عن الداودي، عن أبي إسحاق مبهمًا، كلاهما عن مسلم. ونصّوا على التركيب والوضع لهذين الطريقين. يُنظر: التقييد (٣٨٤)، واللسان (٥/٢٨٧).

الخاتمة والنتائج

هذا ما يسره الله من أبحاث وتحريات حول تأليف مسلم بن الحجاج لصحيحه، والموازنة مع تأليف البخاري لصحيحه، وروايات صحيح مسلم.

قدّمتُ للبحث بمقدمة حول عناية العلماء البالغة بأنساب الكتب وروايتها عمومًا، والصحيحين خصوصًا.

ثم ذكرتُ في المبحث الأول: ترجمة مختصرة للإمام مسلم، وذكر عيون مصادر ترجمته الأصلية والفرعية.

وفي المبحث الثاني: استظهرتُ بالنصوص التاريخية أن مسلمًا استغرق تأليفه لصحيحه ١٥ سنة، منذ اقترح عليه تأليفه صاحبُه أحمد بن سلمة النيسابوري سنة ٢٤٢ تقريبًا، إلى أن أتمه مسلم وعرضه على أبي زُرعة الرازي، ثم حدّث به سنة ٢٥٧ في نيسابور، وحدّث به أيضًا في آخر رحلاته لبغداد سنة ٢٥٩. وبيّنتُ وهم من زعم أن مسلمًا سبق البخاري في تأليف الصحيح، لا من حيث الفكرة ولا الإتمام، فقد ألفه قبل سنة ٢٤٨ التي حدّث فيها بصحيحه في فَرَبَر، وصرّح أنه كتب كتابه في مدة ١٦ سنة. وبيّنتُ أيضًا غلط من زعم أن مسلمًا بنى كتابه على صحيح البخاري، وضعف حكاية عرض البخاري لصحيحه على شيوخه من كبار النقاد البغداديين، وغلط من زعم عرض له على أبي زُرعة.

ثم في المبحث الثالث: ذكرتُ أربعة رواة جاء النص الصريح على روايتهم للصحيح، مع تراجمهم وتحريير بعض أمورهم، وهم: ابن سفيان، والقلانسي، ومكي بن عبدان، وأبو حامد ابن الشَّرْقِي. وزدّت عليهم خامسًا استظهرتُه، وهو أبو عَوَانة الإسفَرَايِينِي، ونهتُ إلى بعض الرواة عن مسلم ممن قيل إنه من رواة صحيحه، ولم يثبت تعيينه بنص

صحيح صريح، وذكرت بعض التحريرات والتنبيهات في غضون ما تقدّم.

وبعد هذه النتائج الموجزة المستخلصة أذكر من أهم التوصيات:
التأكيد على معرفة أهمية أنساب الكتب ورواياتها.

أدعو لمواصلة البناء على جهود أسلافنا في تحرير دقائق علوم الرواية والتأريخ ومعرفة النسخ.

وضرورة التوسع في البحث للتمحيص الناقد في الروايات والحكايات التي ظاهرها التعارض في أخبار العلماء والكتب.

الحثّ على التدقيق في صيانة الكتب والأُمّات الحديثية، ففي ذلك تظهر بالمقارنة عظمة جهود السالفين في حفظها وسلامة نقلها والعناية بها وبأخبار مؤلفيها، وفيه طمأنينة لثبوت السنّة والردّ على أعدائها الطاعنين فيها بجهلهم أو عمايتهم.

الحث على العناية بالأبحاث التخصصية المعمّقة في الصحيحين خاصة، لمزيد أهميتهما ومكانة مؤلفيهما رحمهما الله.

وفي الختام: أسأل الله الإخلاص والنفع والقبول والمغفرة، لي، ولوالدي، ومشايخي، والمسلمين. وأن يرحم صاحبي الصحيحين، وجميع من خدم سنّة النبي صلى الله عليه وسلّم، جعلنا الله من خُدّامها، وحشرنا الله جميعاً تحت رايتها، وسقانا من يده الشريفة، وجمعنا به في الفردوس.

آمين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة بأهم المصادر والمراجع

البرذعي، سعيد بن عمرو: سؤالات أبي زرعة الرازي، تحقيق سعدي الهاشمي، ط ١، الجامعة الإسلامية، ١٤٠٢.

البيهقي، أحمد بن الحسين: السنن الكبير، تحقيق بإشراف عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط ١، دار هجر، القاهرة، ١٤٣٢.

البلوي الوادي آشي، أحمد بن علي: الثبت، تحقيق عبد الله العمراني، ط ١، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٣.

البُنْدَارِي، الفتح بن علي الأصبهاني، تاريخ بغداد، مخطوط مكتبة باريس.

التجبي، القاسم بن يوسف: البرنامج، تحقيق عبد الحفيظ منصور، ط ١، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس، ١٤٠٠.

التكلة، محمد زياد بن عمر: إجازات نادرة، المجموعة الثانية، دار الحديث الكتانية، بيروت، ١٤٤١.

إجازات نادرة، المجموعة الثالثة، دار المحدث، الرياض، ١٤٤٤.

ثبت الكويت، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ودار غراس، ووقفية لطائف، الكويت. ١٤٣١.

فتح الجليل، ط ٣، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، الرياض ١٤٣٥.

التمي، إسماعيل بن محمد الأصبهاني: التحرير في شرح صحيح مسلم، تحقيق إبراهيم أيت باخة، ط ١، دار أسفار، المويت، ١٤٤٢.

الجواني، أبو علي الحسين بن محمد الغساني: تقييد المهمل، تحقيق: محمد عزير شمس، وعلي العمران، ط ١، دار عالم الفوائد، مكة.

الحاكم الكبير، محمد بن محمد الكرابيسي، الكنى، تحقيق محمد علي الازهري، ط١، دار الفاروق، القاهرة، ١٤٣٥.

الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله، المدخل إلى كتاب الصحيح، تحقيق ربيع المدخلي، مؤسسة الفرقان، ١٤٢١.

ابن حبان، محمد بن حبان التميمي البُستي: الثقات، ط١، دار المعارف العثمانية، حيدر أباد، ١٣٩٣.

الحسيني، أحمد بن محمد بن عبد الرحمن: صلة التكملة لوفيات النقلة، تحقيق بشار عواد معروف، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٢٨.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت: تاريخ بغداد، تحقيق بشار عواد معروف، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٢٢.

ابن خلكان، أحمد بن محمد: وفيات الأعيان، تحقيق إحسان عباس، ط١، دار صادر، بيروت.

الخليفة، أحمد بن محمد بن الحسن النيسابوري: تلخيص تاريخ نيسابور للحاكم، تحقيق: بهمن كريمي، ط١، مكتبة ابن سينا، طهران، ١٣٣٩ شمسي.

الخليلي، أبو يعلى خليل بن عبد الله: الإرشاد في معرفة علماء الحديث، بانتخاب أبي طاهر السلفي، تحقيق محمد سعيد عمر إدريس، ط١، مكتبة الرشد الرياض، ١٤٠٩.

ابن خير الإشبيلي، محمد: الفهرسة، تحقيق بشار عواد، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٩م.

فوائد وأسانيد كتبها بآخر نسخة صحيح مسلم المحفوظة في جامع القرويين.

ابن دحية الكلبي، عمر بن حسن: التنوير في مولد السراج المنير والبشير المنير، تحقيق نور الدين الحميدي الإدريسي، ومحمد العسري، ط٢، دار فارس، الكويت، ١٤٤٢.

دمفوق، عبد الله بن محمد حسن: إبراهيم بن محمد بن سفيان رواياته وزياداته وتعليقاته على صحيح مسلم، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد ١١١، ١٤٢١.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان: تاريخ الإسلام، تحقيق: بشار عواد معروف، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٣ م.
تذكرة الحفاظ، تحقيق زكريا عميرات، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩.

ترجمة الإمام مسلم ورواة صحيحه، تحقيق عبد الله الكندري، وهادي المري، ط١، دار ابن حزم، بيروت، ١٤١٦.

سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥.

المقتنى في الكنى، تحقيق محمد صالح المراد، ط١، الجامعة الإسلامية بالمدينة، ١٤١٨.

ابن رشيد، محمد بن عمر الفهري السبتي: ملء العيبة، المجلد الخامس، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨.

الزيدي، محمد مرتضى: غاية الابتهاج: تحقيق نظر الفاريابي، ط١،

السبكي، عبد الوهاب: طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق محمود الطناحي، وعبد الفتاح الحلوق، ط٢، دار هجر، مصر، ١٤١٣.

السخاوي، محمد بن عبد الرحمن: فتح المغيـث، تحقيق: حسين علي، دار الكتب العلمية، بيروت.

السمعاني، عبد الكريم بن محمد: الأنساب، تحقيق عبد الرحمن المعلمي وآخرين، ط ١، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، ١٣٨٨.

التحبير في المعجم الكبير، تحقيق منيرة ناجي سالم، ط ١، رئاسة ديوان الأوقاف، بغداد، ١٣٩٥.

المنتخب من معجم الشيوخ، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط ١، دار عالم الكتب، الرياض، ١٤١٧.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر: البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، تحقيق أنيس بن أحمد بن طاهر، ط ١، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة، ١٤٢٠.

الصابوني، محمد بن علي الصابوني: تكملة إكمال الإكمال في الأنساب والأسماء والألقاب، تحقيق مصطفى جواد، ط ١، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٣٧٧.

ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري: صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط ٢، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨.

معرفة أنواع علوم الحديث، تحقيق نور الدين عتر، ط ١، دار الفكر، ١٤٠٦.

الطباخ، محمد راغب: إعلام النبلاء، تحقيق محمد كمال، ط ٢، دار القلم العربي، حلب،

ابن عساكر، علي بن الحسن: تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو غرامة العُمري، دار الفكر، ١٤١٥.

- معجم الشيوخ، تحقيق وفاء تقي الدين، ط ١، دار البشائر، دمشق، ١٤٢١.
- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر: تبصير المنتبه، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت.
- تغليق التعليق، تحقيق سعيد القزقي، ط ١، المكتب لإسلامي، بيروت، ١٤٠٥.
- تهذيب التهذيب، طبعة دار البر في دبي ١٤٤٣، وطبعة مؤسسة الرسالة في بيروت، ١٤٣٥.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، ط ١، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٨٠.
- هدى الساري، طبع مع سابقه.
- المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، تحقيق: بوسف المرعشلي، ط ١، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٥.
- المعجم المفهرس، تحقيق: محمد شكور الميادين، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨. إضافة لمخطوطة اليمن بخط السخاوي.
- أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق الإسفراييني: المستخرج على صحيح مسلم، تحقيق: أيمن عارف الدمشقي، ط ١، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٩.
- عياض بن موسى اليحصبي: مشارق الأنوار، المكتبة العتيقة، تونس.
- إكمال المعلم، تحقيق يحيى إسماعيل، ط ١، دار الوفاء، المنصورة، ١٤١٩.
- الفراسي، عبد الغافر بن إسماعيل: المفهم لصحيح مسلم، ت: د. مشهور الحراري، ط ١، أسفار للنشر، الكويت، ١٤٤١.

السياق لتاريخ نيسابور، منتخب إبراهيم بن محمد الصريفيني، تحقيق محمد كاظم المحمودي، جامعة المدرسين، قم، ١٤٠٣. ومختصر آخر لمجهول، بتحقيق المحمودي، ط ١، ميراث مكتوب، طهران، ١٤٢٧.

الفاسي، تقي الدين محمد بن أحمد: ذيل التقييد، تحقيق: كمال الحوت، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠.

القرطبي، أحمد بن عمر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، ط ١، محيي الدين مستو ومن معه، ط ١، دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب، دمشق، ١٤١٧.

القزويني، عمر بن علي: المشيخة، تحقيق: عامر حسن صبري، ط ١، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٢٦.

الكلاباذي، أبو نصر، رجال صحيح البخاري، المسمى: الهداية والإرشاد. تحقيق عبد الله الليثي، ط ١، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧.

المازري، محمد بن علي: المعلم بفوائد مسلم، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، ط ٢، الدار التونسية للنشر، ١٤٠٧.

المزي، يوسف بن عبد الرحمن: تهذيب الكمال، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠-١٤١٣. مسلم بن الحجاج القشيري: الصحيح، عدة نسخ خطية ومطبوعة، أهمها مخطوطة الحافظ الطريقي، ومخطوطة ابن خير الإشيلي في القرويين، وطبعة دار التأسيس، القاهرة، ١٤٣٥.

ابن الملقن، عمر بن علي: المقنع في علوم الحديث، تحقيق عبد الله الجديع، ط ١، دار فواز، الأحساء، ١٤١٣.

المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي: التكملة لوفيات النقلة، تحقيق بشار عواد، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠١.

ابن ناصر الدين، محمد بن عبد الله: توضيح المشتبه، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣.

ابن نقطة، محمد بن عبد الغني: التقييد، تحقيق كمال الحوت، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨.

تكملة الإكمال، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي، ط ١، جامعة أم القرى، مكة، ١٤٠٨.

النووي، يحيى بن شرف: تهذيب الأسماء واللغات، دار الطباعة المنيرية.

المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٢.

ياقوت بن عبد الله الحموي: معجم البلدان ط ٢، دار صادر، بيروت، ١٤١٤.



التراجم و الطبقات

باب يعنى بتراجم رجال الحديث وسيرهم وذكر طبقاتهم ومراتبهم.



ترجمة مفيد بغداد
الحافظ محمد بن أحمد الدقاق المعروف بابن
الخاصبة (ت ٤٨٩هـ)



د. عبد الله بن يحيى بن عبد الله العوبل

ملخص البحث

يتناول البحث الكتابة عن سيرة الحافظ محمد بن أحمد الدقاق المعروف بابن الخاضبة (ت ٤٨٢هـ)، الذي كان من أشهر القراء في مجالس الحديث والرواية في بغداد، وكتب بخطه الكثير من طباق السماع، وعُرف بإفادة المشتغلين بالعلم من أهل بغداد ومن الواردين عليها ومن غيرهم، مع ذكر جملة من مسموعاته ومنسوخاته وأخباره.

الكلمات المفتاحية:

مفيد بغداد- قارئ بغداد- الدقاق- ابن الخاضبة - طباق السماع
-إفادة- نسخ الكتب.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيّد الأولين
والآخريين، نبينا محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين.
أما بعد:

فهذه ترجمة للمحدّث الحافظ المفيد أبي بكر محمد بن أحمد بن
عبد الباقي الدقاق ويُعرف بابن الخاضبة (ت ٤٨٩هـ).

وهو أحد أعلام أهل الحديث المشهورين في المئة الخامسة في دار
السلام؛ دار العلم والحديث والأثر، والذي كان له أثر علمي بارز في
المدرسة الحديثية فيها، وعُرف بإفادة الطلاب ونفعهم ودالّتهم على
أكابر المُحدّثين والحُفّاظ، والإستجازة لهم، حتّى لُقّب بـ«مفيد بغداد»،
كما عرف بكونه من أشهر قُرّاء الحديث في مجالس الحديث والرّواية،
وتحلّت كثيرٌ من الأجزاء الحديثية بخطّه تدوينًا لطباق وقيود السماع
والقراءة.

وقد جمعتُ فيه ما تيسر الوقوف عليه من سيرته وأخباره وأقواله،
وذكرت جماعة من أشياخه والآخذين عنه، مع محاولة تعيين المروي
وزمن الرواية، من خلال استثمار ورودها في السماعات والأسانيد، والله
أسأله العون والسداد، وأن يجعل أعمالنا خالصة متقبلة، وأن يمن علينا
بصلاح الحال والمآل، إنه ولي ذلك والقادر عليه، والله الموفق.

المبحث الأول:

اسمه ومولده ونسبته^(١)

اسمه:

هو الحافظ المسند المُحدِّث المُقرئ المُفيد أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الباقي بن منصور بن إبراهيم الدَّقَّاق الوَرَّاق^(٢). المعروف بابن الخاضبة البغدادي.

قال ابن عبد الملك المُراكشي (ت ٧٠٣هـ): «يُعرف جدّه بابن الخاضبة»، ولأجل اللقب أوردته أبو العباس ابن اللبّوديّ (ت ٨٩٦هـ) فيمن نُسب لأُمّه دون أبيه^(٣).

ولادته:

أرّخ ولادته تقديرًا الشمس الذهبي (ت ٧٤٨هـ) فقال: «ولد سنة نيّف وثلاثين وأربع مائة»، ولعلّه كان أخذًا من تاريخ سماعه على أقدم أشياخه مؤدّبهُ أبي طالبٍ عُمر بن محمد بن قرعة الدلو البغدادي، وقد سمع منه في سنة (ت ٤٤٦هـ)، وهي سنة وفاته.

ومع ما بورك له في حياته العلمية في الإفادة والقراءة وكتابة الطّباق ونسخ الكتب، إلا أنّا لم نقف على من وصفه بالتعمير، بل كأن المنية اخترمتها باكرًا ولم يرو الكثير، يؤيّدُه قول السمعاني (ت ٥٦٢هـ): «أدركته

(١) تنظر ترجمته في: تاريخ دمشق (٦٩/٥١)، والمنتظم (٣٥/١٧)، ومرآة الزمان في تواريخ الأعيان لسبط ابن الجوزي (٤٨٢/١٩)، والمستفاد من ذيل تاريخ بغداد ص ٧٩ الترجمة (٢)، ومعجم الأدياء (٢٣٥٦/٥) وفيه بعض أخباره، وتاريخ بغداد للفتح البنداري (٢٩٥/١)، والذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة لابن عبد الملك المراكشي (٣٨٨/١)، وسير أعلام النبلاء (١٠٩/١٩)، وطققات علماء الحديث لابن عبد الهادي (٤١٥/٣)، والبداية والنهاية (١٥٨/١٦)، ولسان الميزان (٥٣٢/٦).

(٢) ولم أقف على من ذكرها، وقد وردت بخطّه في آخر الجزء العاشر من نسخته من الصحيح - العمرية [٨٧/أ] - حيث كتب: «ويرحم الله عبده الوَرَّاق».

(٣) تذكرة الطالب النبيه بمن نُسب لأُمّه دون أبيه (ص ٦٨) (٢١)، وأورد الفيروز أبادي في كتابه تحفة الأبيّه فيمن نسب إلى غير أبيه «أحمد بن الخاضبة»، مطبوع ضمن نواذر المخطوطات (١/١٠١). فإما ن يكون والده أو تحرف أوله.

المنية قبل وقت الرواية»، وبنحوه قال ابن النجار (ت ٦٤٣هـ): «روى اليسير»، وحين ذكر الذهبي أصحابه قال: «حدّث عنه القاضي أبو علي بن سُكَّرة، وأبو الفضل محمد بن طاهر، وأبو الفتح ابن البطني، وجماعة يسيرة، فإنه توفي قبل أن ينفق مرويّاته»، وقد جزم بهذا الأمر الشّهاب ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) حين نقل عبارة السمعاني المتقدمة، فقال: «أي أنّه مات قبل أن يطعن في السنّ رحمه الله»^(١).

المبحث الثاني: مكانته وثناء العلماء عليه

نال ابن الخاضبة ثناءً عاطراً من بعض أعلام وقته ومَن بعدهم من المبرزين من أهل العلم في حُسن قراءته للحديث، وما وُصف به من فصاحة لسانٍ وحسن بيان، وما عرف وشُهر به من جمال ما انتسخه واختطّه بيراغته، لعدد من الكتب والأجزاء وطباق السّماع، يُضاف إليه ما حظي به من محبّة لدى الناس؛ لكرام أخلاقه وسجاياه، وبذله وإفادته لهم؛ فمن ذلك:

- قال محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ): «ما كان في الدنيا أحسن قراءة للحديث من أبي بكر بن الخاضبة في وقته، لو سمع بقراءته إنسان يومين، لما ملّ قراءته»^(٢).

وقال خميس بن علي الحوزي (ت ٥١٠هـ): «كان علامةً في الأدب، قدوةً في الحديث، جيّد اللسان، جامعاً لخلال الخير، ما رأيت ببغداد من أهلها أحسن منه قراءة للحديث، ولا أعرف بما يقوله»^(٣).

وقال أبو علي الحسن بن محمد الصّدي (ت ٥١٤هـ): «كان محبوباً

(١) معجم الأدباء (٥/٢٣٥٦)، وتاريخ البنداري (١/٢٩٥)، والسير (١٩/١١٠).

(٢) المستفاد من ذيل تاريخ بغداد (٨٠).

(٣) سوالات السلفي لخميس الحوزي (١٢٠).

إلى الناس كلهم، فاضلاً، حسن الذكر، ما رأيت مثله على طريقته، وكان لا يأتيه مستعير كتاباً إلا أعطاه، أو دله عند من هو»^(١).

وقال أبو الحسن الفصيح^(٢) النحوي (ت ٥١٦ هـ): «ما رأيت في أهل الحديث أقوم باللغة من أبي بكر ابن الخاضبة»^(٣).

وقال أبو القاسم إسماعيل بن محمد التيمي (ت ٥٣٥ هـ): «كان ابن الخاضبة حافظاً»^(٤).

وقال أبو سعد السمعاني (ت ٥٦٢ هـ): «كان حافظاً فهماً، درس القرآن، وتفقه زماناً، وقرأ الحديث فأكثر، وكان مفيد بغداد، والمشار إليه في القراءة الصحيحة والنقل المستقيم، وكان مع ذلك صالحاً ورعاً ديناً، خيراً، سمع بمكة والشام والعراق... سمع منه جماعة من مشايخنا، وسمعوا بقراءته وإفادته الكثير، ورأيتهم مُجمعين على الثناء والمدح له»^(٥).

وقال أبو القاسم ابن عساكر الحافظ (ت ٥٧١ هـ): «وكتب الحديث الكثير بخط حسن صحيح، وكان مفيد بغداد في زمانه، وكان رجلاً صالحاً، حسن الأخلاق، متواضعاً»^(٦).

وقال ابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ): «كان معروفاً بالإفادة، وجودة القراءة، وحسن الخط، وجودة النقل، وجمع علم القراءات والحديث»^(٧).

(١) تاريخ الإسلام (١٠/٦٣٤).

(٢) نسبة إلى «فصيح تغلب».

(٣) المشيخة البغدادية لأبي طاهر السلفي (٢/٣٨٨) رقم (٢٦٤٥).

(٤) لسان الميزان (٦/٥٣٢).

(٥) ينظر: معجم الأدباء (٥/٢٣٥٦) لياقوت وذكر أنه نقله عن المذيل للسمعاني بخطه، وتاريخ بغداد للبنداري (١/٢٩٥) وعنده «مُجمعين» بدلاً عن «مُجمعين»، ولسان الميزان (٦/٥٣٢).

(٦) تاريخ دمشق (٥١/٦٩).

(٧) المنتظم (١٧/٣٥).

وقال ابن النجّار (ت ٦٤٣هـ): «كان ابن الخاضبة ورعاً تقيّاً زاهداً ثقةً محبوباً إلى الناس، روى اليسير»^(١).

وقال شمس الدين محمد بن أحمد بن القمّاح (ت ٧٤١هـ) - عَقَبَ إفادته من أحد مستنسخاته -: «وهو من الأئمة الحُقّاط المُتقين المحتجّ بخطوطهم عند أئمة الحديث، والله الحمد والمنة»^(٢).

وقال الشَّمْسُ الذّهبي (ت ٧٤٨هـ): «كان مقرئ المحدثين ببغداد، وكتب، وخرّج، وأفاد، وهو متوسطٌ في الفن، مع ديانة متينة، وتعبّد وفصاحة، وحسن قراءة».

وقال يحيى بن أبي بكر العامري (ت ٨٩٣هـ): «كان مُحِبّاً إلى الناس لاستجماعه لخصالٍ كثيرةٍ من الخير، وبذله نفسه في قضاء حوائج الناس»^(٣).

◆ تعليقٌ على المنقول من الكلام فيه:

وقفتُ على نقلين عن اثنين من الحُقّاط، تضمّنَا الكلامَ عن ابن الخاضبة من جهة حِفْظِهِ:

أما الأول: فقد نقله الذّهبي عن أبي الفضل محمد بن ناصر السّلامي (ت ٥٥٠هـ) أنه قال عنه: «لم يكن صَابِطاً»، وأورده الذّهبي في «ميزان الاعتدال» و«المغني في الضّعفاء»^(٤)، ولعل كلام ابن ناصر هذا هو الذي جعل الذّهبي يصف أبابكر بقوله: «وهو متوسطٌ في الفن...».

والثّاني: جاء عن الحافظ أبي عامر محمد بن سعدون العبدي (ت ٥٢٤هـ)، حيثُ قال الحافظ أبو طاهر السّلفي (ت ٥٧٦هـ): «سألت

(١) تذكرة الحفاظ (٤/١٢٢٦)، وورد بنحوه في المستفاد: ص ٧٩ (٢).

(٢) يُنظر: وصف نسخة المكتبة السعيدية لكتاب «خلق أفعال العباد» في النشرة التي عني بها د. فهد بن سليمان الفهيد (١/٩٠).

(٣) غربال الزمان في وفيات الأعيان (٣٩١).

(٤) ميزان الاعتدال (٣/٤٦٥)، والمغني في الضّعفاء (٢/٥٤٨) رقم (٥٢٤١).

أبا عامر العبدري عن ابن الخاضبة، فقال: كان خير موجودٍ في وقته، وكان لا يحفظ، إنما يُعَوَّل على الكتب»^(١).

♦ أما كلام الحافظ أبي الفضل السلامي:

فقد أجاب عنه الحافظ الشَّهاب ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) في كتابه «لسان الميزان»، وتعقَّب إيراد الذهبي له في كتابه، حيث قال:

«وهذا الرجل هو ابن الخاضبة، والعجب من الذهبي كيف أقرَّ ابن ناصر على هذا، فابن الخاضبة من كبار الحُقَّاطِ، وترجمته مبسوطَةٌ في طبقاتهم!

قال أبو سعد ابن السمعاني: كان حافظًا فهِمًّا، تفقَّه زمانًا، وكان حافظ بغداد والمشار إليه في القراءة الصحيحة والنقل المستقيم وكان مع ذلك صالحًا ورعًا دينًا خيرًا سمع بمكة والشام والعراق وأكثر عن الخطيب وعن أصحاب المُخَلَّص والطبقة.

سمع منه جماعة من مشايخنا وسمعوا بقراءته ورأيتهم مجمعين على الثناء عليه والمدح له.

وقال إسماعيل التَّيْمِي: دخلت بغداد فسألت ابن الخاضبة أن يفيدني عن الشيوخ فتوجه معي إلى أبي نصر الزينبي وطائفة قليلة وقال: ما أسمع أنا من كل أحد، اسمع أنت إن شئت من البقية.

قال ابن السمعاني: سمعت إسماعيل يقول: كان ابن الخاضبة حافظًا...

قال: وأدرسته المنية قبل أوان الرواية؛ أي: أنه مات قبل أن يطعن في السن، رحمه الله.

♦ ويُجاب عن كلام الحافظ العبدري (ت ٥٢٤هـ) بأمور:

الأول: أن أبا طاهر السلفي - وهو الناقل عن العبدري - قد عدَّه من

(١) نقله الذهبي في السَّير (١٩/١١٢)، والتاريخ (١٠/٦٣٥).

«الحُفَّاز» ومن «الحُفَّاز المرضيين»؛ فحين روى عن ابنته كريمة بنت أبي بكر (ت ٥٢٧هـ)، في كتابه «مُعْجَم السَّفَر» قال: «قرأت على كريمة بنت أبي بكر محمد بن أحمد بن عبد الباقي بن منصور بن إبراهيم المعروف بابن الخاضبة الدقاق الحافظ ببغداد».

ثُمَّ قَالَ: «كريمة هذه كان لها أُنسٌ بالحديث، ومعرفة [بروايته]»^(١)، وروت عن أبي الغنائم بن المأمون، وأبي الحسين بن النُّقُور، وأبي محمد الصَّرْبِينِي، وغيرهم من الشيوخ الذين سمعت عليهم بإفادة أبيها، وكان من الحُفَّاز المَرَضِيَّين، مات قبل دخولي بغداد بمُدَّةٍ قريية، وكان حمزة الطبري وقد أخذ لي ولطلبة الحديث بأصبهان إجازات جماعة من شيوخ بغداد، دَلَّهُ هو عليهم، وسمع على نفرٍ منهم بقراءته، وبعد رجوعه إلى البلد كان يشكره على ما فعله معه، ويذكر من تواضعه ما يزيد على الوصف، والله تعالى يتغمده بمغفرته...»^(٢).

الثاني: أن عبارة العبدري «كان يعتمد على الكتاب» حملها على الثناء أليق، لا سيما في مثل حال ابن الخاضبة الذي وصفه جماعةً بحسن الخط وجودة الكتاب، وتبوءاً المكانة العالية في هذا الباب، حتى كتب الكثير من طباق السَّماع لكبار الأئمة والحُفَّاز.

الثالث: وأما قَوْلُهُ: «كان لا يحفظ»، فهو معارِضٌ بوصف جماعاتٍ من الأئمة - من أصحابه وممن جاء بعدهم - له بالحفظ.

♦ وممن نَعَتَهُ وَعَدَّهُ من الحُفَّاز: أبو علي الحسن بن محمد الصِّدِّي (ت ٥١٨هـ)؛ وهو من أصحابه، وإسماعيل بن محمد التِّمِّي (ت ٥٣٥هـ)؛ وكان قد لقيه وأفاد وروى عنه، والسمعاني (ت ٥٦٢هـ) وقال: «كان حافظاً ببغداد!»، وابن خير الإشيلي (ت ٥٧٥هـ)، وأبو طاهر السِّلْفِي (ت ٥٧٦هـ) وقال: «من الحُفَّاز المرضيين»،

(١) في المطبوع وبعض النسخ الخطية للمعجم (برواية)، والأقرب ما أثبت.

(٢) معجم السفر (ص ٣٤٥).

وياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ)، وأبو بكر ابن نُقطة (ت ٦٢٩هـ)، وابن النجّار (ت ٦٤٣هـ) وقال: «يوصفُ بالحفظ والصدق والثقة»، والزكّي المُنذري (ت ٦٥٦هـ)، وابن القمّاح (ت ٧٤١هـ)، والذهبي (ت ٧٤٨هـ)، والصّفدي (ت ٧٦٤هـ)، وابن رجب (ت ٧٩٥هـ)، وابن حجر (ت ٨٥٢هـ) وقال: «من كبار الحُفّاظ»، وغيرهم. ولم أقف على صميمةٍ لعبارة العبدري، والله أعلم^(١).

(١) ينظر: فهرسة ابن خبير (١٩٥، ٢٢٦)، ومعجم السفر (ص ٣٤٥) رقم (١١٥٨)، ومعجم الأدباء (٢٣٥٦/٥)، والمستفاد من تاريخ بغداد (ص ٧٩)، والتكملة لوفيات النقلة (١٤/٢)، وتكملة الإكمال (٢٨٣/٢)، (٥٠٤/٣)، وسير أعلام النبلاء (١٠٩/١٩)، وتاريخ الإسلام (١٠/١٠٤)، ولسان الميزان (٥٣٢/٦).

فائدة: جرى ذكر ابن الخاضبة في قصة جرت للعبدري مع أبي القاسم بن عساكر (ت ٥٧١هـ) وكان قد لقيه وسمع منه، حيث قال ابن عساكر: «سمعتُ أبا عامر يقول ذات يوم، وقد جرى ذكر مالك بن أنس رحمه الله: حُلِفَ جافٌّ، دخل عليه هشام بن عمار فضربه بالدرّة! ثمّ قال: وقرأت عليه بعض كتاب «الأموال» لأبي عبيد، فقال لي يوماً [وقدم مرّ] بعض أقوال أبي عبيد؛ ما كان إلا حملاً مُغفلاً لا يعرف الفقه، وحكي لي عنه أنّه قال في إبراهيم النخعي: أعور سوء، فاجتمعنا يوماً عند أبي القاسم بن السمرقندي في قراءة «الكامل» لابن عدي، فحكى لابن عدي حكاية عن السعدي، فقال: يكذب ابن عدي، إنما هذا قول إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني. فقلت له: السعدي هو الجوزجاني. ثمّ قلت: إلى كم نحتمل منك سوء الأدب؟! تقول في إبراهيم النخعي كذا، وفي مالك كذا، وفي أبي عبيد كذا، وفي ابن عدي كذا. فغضب وأخذته الرعدة وقال: كان البرداني وابن الخاضبة وغيرهما يخافوني، وآل الأمر إلى أن تقول لي هذا!! فقال له ابن السمرقندي: هذا بذاك. وقلت له: إنما نحترمك ما احترمت الأئمة، فإذا أطلقت القول فيهم، فما نحترمك... إلى آخر الحكاية، وأعقبها ابن عساكر بذكر بعض ما نسب لأبي عامر من أقوال مخالفة في التجسيم وغيره. ينظر: تاريخ مدينة دمشق (٥٣/٦٠)، ونقلها الذهبي في السير (١٩/٥٨١)، والتاريخ (١١/٤٠٧)، وغيرهم.

ولعله هو الذي أشار إليه إضماماً تلميذه أبو بكر ابن العربي المالكي (ت ٥٤٣هـ) في كتابه: سراج المرديدن في سبيل الدين (٢/٣٥١) - كما سبق باستظهاره المُحقّق - فعندما ذكر قول مالك في عدم صيام ستّ من شوال وانتصر له، قال: «وما رأيتُ أحدًا من أشياخي كلّمهم بفعلها، إلا واحداً؛ كان يُصيحُ ثاني الفطر صائماً لها، وكانت عليه رائحة بدعة وكرهية لمالك، فكان يعتمد ذلك لذلك، وما كنت أراها خالصة، وربك أعلم به».

وتعليقاً على القصة المذكورة، أقول: إن تخصيص العبدري بذكر الحافظين: ابن الخاضبة (ت ٤٨٩هـ) والبرداني (ت ٤٩٨هـ) يدل على مزيد اختصاص، وأنهما من المُبرّزين في ذلك الوقت، وأما ما ذكره من كونهما يخافانه فالظاهر أنهما يتحاشيانه لشدة فيه، يضاف إليه ما ذكره بعض أصحاب ابن الخاضبة أنه كان من سجيته التواضع وحسن الخلق، وكان محبوباً إلى الناس، رحم الله الجميع.

المبحث الثالث:

شيوخه، وروياته

وفيه ذكر جماعة من أشياخه الذين روى عنهم من الحفاظ وغيرهم، وأبرز مقروءاته:

سمع ابن الخاضبة وحدث عن جماعة من الأئمة والحفاظ الكبار، حتى قال السمعاني (ت ٥٦٢هـ): «سمع بمكة والشام والعراق، وأكثر ببغداد عن أبي بكر أحمد بن علي الخطيب، وأصحاب أبي طاهر المخلص، وأبي حفص الكتّاني، وعيسى بن علي الوزير، وطبقتهم».

وسأذكر فيما يلي جماعة من أشياخه، مع ذكر أبرز مقروءاته ومسموعاته عليهم، وتحديد زمن سماعه وروايته، من خلال تتبع وروده في كثير من طباق السماع المدونة بخطه أو المنقولة عنه، أو بخط غيره.

فمن أبرز من روى عنه ابن الخاضبة:

١. أبو طالب عمر بن محمد بن عبيد الله ابن الدلو المؤدّب (ت ٤٤٦هـ)؛ وهو مؤدّب، وقد سمع منه في سنة وفاته^(١).
٢. وأبو بكر أحمد بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)؛ قرأ عليه من «سنن أبي داود» و«تاريخ مدينة السلام» عام (٤٦٣هـ)، والجزء الخامس من «أمالي الخطيب بجامع دمشق» في يوم الجمعة

(١) سير أعلام النبلاء (١٩/١١٠)، وقال: «هذا أقدم شيخ له».

سابع محرم سنة (٤٦٣هـ)، وسمع منه «المؤتلف تكملة المؤلف والمختلف»^(١)، وغيره من مصنّفاته^(٢).

٣. وأبو مسلم عمر بن علي بن أحمد اللّيثي البخاري الحافظ (ت ٤٦٦هـ)؛ قرأ عليه «صحيح مسلم» في مجالس آخرها في شعبان سنة (٤٦٠هـ)، وسمع منه «شأن الدعاء» للخطّابي^(٣).

٤. وأبو الحسين أحمد بن محمد بن النُّفُور البغدادي البزاز (ت ٤٧٠هـ)؛ قرأ عليه «حديث مصعب الزبيري» في شهر رمضان عام (٤٦٦هـ)^(٤)، و«فضائل شهر رمضان لابن شاهين» في صفر عام (٤٧٠هـ)^(٥).

(١) وقد نقل عبد الوهاب الأنماطي (ت ٥٣٨هـ) من نسخة الخطيب قيّد سماع وقراءة ابن الخاضبة للجزء الثاني بعد المئة على الخطيب. ينظر: تاريخ مدينة السلام (١/٢٠٣).

وينظر: نسخة المكتبة العمريّة للأمامي [٢١٠/أ]، ونسخة برلين من «المؤتلف» [٢٠/ب] و[٤٠/أ] و[٦١/ب] و[١٢١/ب] و[١٦١/ب] و[٦٠/ب] و[١٢٠/٢]، وقد فُقدت بعض أجزاء نسخة «المؤتلف»؛ لذا لم أفد على نصّ يفيد بتمام سماعه، لكنه كُتب بخطّه بلاغٌ بنسخه للكتاب كاملاً، وقد عاصر الخطيب مدة ليست باليسيرة، والغالب أنه سمع الكتاب كاملاً، ويأتي الكلام عن المسألة في التعليق الذي يليه في سماعه لسنن أبي داود.

(٢) منها من تأليفه «كتاب فيه خطبة عائشة في الثناء على أبيها رضي الله عنهما» من تخريج الخطيب، وكتاب «أسماء من روى عن مالك بن أنس»، وروى عنه من تصنيف غيره «شرح غريب خطبة عائشة أم المؤمنين في أبيها أبي بكر الصديق رضي الله عنهما، لابن الأباري». ينظر: فهرسة ابن خير الأشيلي (٢١٢)، (٢٢٨)، (٢٣٠)، (٢٤٨).

وأما قراءته لسنن أبي داود على أبي بكر الخطيب (ت ٤٦٣هـ) فقد نصّ ابن المستوفي (ت ٦٣٧هـ) في تاريخ إربل (١/٥٠) في ترجمة أبي بكر الإربلي (ت بعد ٤٦٣هـ) على أنه سمع الجزء الثاني على الخطيب بقراءة ابن الخاضبة ولم يتبيّن إن كان قرأ الكتاب بتمامه أم لا، والغالب أنه سمع الكتاب كاملاً؛ لأمرين:

الأول: كان ابن الخاضبة مفيد أهل بغداد والقارئ لهم، وقد أكثر عن الخطيب كما قال ياقوت، وقرأ عليه عددًا من مصنّفاته، وأدرك من حياته أكثر من ثلاثين سنة، حيث نصّ الشمس الذهبي على أنه ولد سنة ثبف وثلاثين وأربع مئة، والخطيب توفي عام (٤٦٣هـ).

والثاني: امتاز الخطيب بسماع مجوّد للسنن؛ حيث سمعه بتمامه من أبي عمر الهاشمي (ت ٤١٤هـ) الذي سمعها بإفادة والده من اللؤلؤي (ت ٣٣٣هـ)، وهذا السماع مما يُحرص عليه وتُشد إليه الركائب آنذاك، فكيف بمن هو بلديّة ومن الملازمين له، كل ذلك مما يُغلب احتمال تمام سماعه عليه.

(٣) ينظر: الجزء الرابع من «صحيح مسلم» [٢٢١/ب] نسخة دار الكتب المصرية ورقمها (١١٥٣م)، ونسخة المكتبة التيمورية لكتاب «شأن الدعاء»، الورقة (٢٣٥) (٢٥١).

(٤) ينظر: ملحق السماع لـ «حديث مصعب الزبيري» رواية البغوي، بتحقيق رضا بوشامة (ص ١٥٣).

(٥) ينظر: فضائل شهر رمضان نسخة المكتبة العمريّة (٢٠) (٣٧٥٧)، اللوح [٢٠٢/أ].

٥. وأبو القاسم إسماعيل بن مسعدة بن إسماعيل الإسماعيلي الجرجاني (ت ٤٧٧هـ)؛ سمع عليه «تاريخ جرجان» للسهمي^(١).
٦. وأبو الحسين عاصم بن الحسن بن محمد العاصمي العطار الأديب (ت ٤٨٣هـ)؛ قرأ عليه الجزء الرابع من «أمالي المحاملي» رواية ابن مهدي الفارسي في يوم الجمعة الثامن من شهر ربيع الآخر من سنة (٤٧٣هـ)^(٢).
٧. وأبو الفتح نصر بن الحسن بن أبي القاسم الشاشي التنكتي (ت ٤٨٦هـ)؛ قرأ عليه «صحيح مسلم» في عام (٤٧٥هـ) مرتين؛ الأولى: في جمادى الآخرة، والثانية: في شعبان من العام المذكور^(٣).
٨. وأبو الفضل حمد بن أحمد بن الحسن الحداد الأصبهاني الحافظ (ت ٤٨٨هـ)؛ مما قرأه عليه: «مسانيد فراس المکتب في صفر عام (٤٨٥هـ) ببغداد، والأول من «بيان شبهة الحروفية» لأبي نُعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)^(٤).
٩. وأبو بكر محمد بن أحمد بن الحسين الشاشي القفال الفقيه (ت ٥٠٧هـ)؛ قرأ عليه «شأن الدعاء» للخطابي^(٥).

(١) ينظر: مقدمة الشيخ عبد الرحمن المعلمي لتاريخ جرجان (ص ٢١).

(٢) الجزء الرابع من أمالي المحاملي رواية ابن مهدي، مجموع العمريه (٢٣) [٥٥/ب].

(٣) ينظر: الجزء الرابع من «صحيح مسلم» بخط ابن الوهّتر [٢٢١/ب] - نسخة دار الكتب المصرية - وفيها صورة سماع منقول عن خط ابن الخاضبة تضمن النص على تمام السماع على الشاشي بقراءته في شعبان سنة (٤٧٥هـ)؛ بحضور جماعة من الأعيان؛ منهم: الحافظ إسماعيل بن أحمد السمرقندي (ت ٥٣٦هـ) - وهو في سن العشرين - ونقيب الهاشميين الشريف المقرئ عبد القاهر بن عبد السلام العباسي (ت ٤٩٣هـ) وغيرهما.

- وورد قيد القراءة بخط ابن الخاضبة على الأجزاء (السابع، والثامن، والتاسع، والعاشر) على أبي الفتح الشاشي في جمادى الآخرة من العام المذكور، في النسخة العمريه التي بخطه، في الألواح: [١/أ] و [٢٤/أ] و [٤٨/أ] و [٦٧/أ].

(٤) ينظر: إسناده نسخة مسانيد فراس المکتب (١٨)، والأول من «بيان شبهة الحروفية وإعلان ما انتحلته الجهمية» لأبي نُعيم الأصبهاني (ص ١٠).

(٥) ينظر: طبقة السماع بخط ابن الخاضبة على نسخة العمريه من «شأن الدعاء» مجموع (٦١) اللوح [١١/أ]، والأنساب (٤/٣٣١).

١٠. وأبو محمد رزق الله بن عبد الوهاب التميمي (ت ٤٨٨هـ)^(١).
١١. وأبو الحسين المبارك بن عبد الجبار ابن الطُّيُوري (ت ٥٠٠هـ)^(٢).
١٢. وأبو القاسم يوسف بن محمد بن أحمد المَهْرَواني (ت ٤٦٨هـ)؛ سمع عليه المَهْرَوانيات سنة (٤٦٤هـ)^(٣).
١٣. وأبو إسحاق إبراهيم بن علي الشَّيرَازي الفقيه (ت ٤٧٦هـ)؛ سمع عليه كتابه «طبقات الفقهاء» وهو كاتب الطبقة^(٤).
١٤. وعبد الغني بن بازل بن يحيى الألوَاحي (ت ٤٨٦هـ)؛ قرأ عليه في رمضان عام (٤٨٣هـ)^(٥).
١٥. وأبو نصر أحمد بن علي بن عبيدالله الدِّيَنُوري (توفي بعد ٤٦٠هـ، أو قبلها).
١٦. وأبو سعد إسماعيل بن عبد القاهر بن عبد الرحمن الإسماعيلي الجرجاني ويعرف بابن بنت الإسماعيلي (توفي بعد ٤٧١هـ)؛ قرأ عليه من «صحيح مسلم» ببغداد عام (٤٦١هـ)^(٦).
١٧. وأبو زكريا عبد الرحيم بن أحمد بن نصر البخاري (ت ٤٦١هـ)؛ قرأ عليه لعبد الغني بن سعيد الأزدي كتاب «مشتبه النسبة» بالقدس

(١) بغية الطلب في تاريخ حلب (٨/١٤٢).

(٢) السير (٢٥١/١٩).

(٣) ينظر: سماعات الكتاب (١/٤٤٢) في النشرة التي اعتنى بها ناشر فضائل الصحابة ومآثرهم رضي الله عنهم الشيخ الفاضل المجوّد أ.د/ سعود بن عيد الجربوعي (ت ١٤٣٩هـ) رحمه الله ورضي عنه.

(٤) ينظر: سماعات طبقات الفقهاء (ص ٢٦) ط. إحسان عبّاس.

(٥) مشيخة القزويني (٣١٠).

(٦) قيّد ابن الخاضبة القراءة بخطّه على الأجزاء (السابع، والثامن، والتاسع، والعاشر) على إسماعيل بن عبد القاهر الجرجاني الإسماعيلي (توفي بعد ٤٧١هـ) في بغداد سنة (٤٦١هـ)، وزاد في الجزأين (التاسع والعاشر) أن القراءة كانت في سؤال، ولم أقف على بقيتها، ينظر الألواح: [ب/٢١] و[٤٦/ب] و[٦٦/ب] و[٨٧/أ]، وغلبة الظن تمام قراءته لما عُرف من حاله واعتناؤه، وحال شيخه الجرجاني؛ الذي عُرف بكونه ممن سمع من عبد الغافر الفارسي تلميذ الجلودي. ينظر: المنتخب للصرّيفيني (٢٠٤)، وتكملة الإكمال (٢/٤٦٠). ولكن لم أقف على نصّ في ذلك، والله أعلم.

بجامع عمر بن الخطّاب في جمادى الأولى عام (٤٥٦هـ)^(١)، وكتاب «المؤتلف والمختلف»^(٢)؛ قال ابن عساكر (ت ٥٧١هـ): «سمع منهما بيت المقدس»^(٣).

١٨. وأبو نصر محمد بن محمد بن علي بن الحسن الزينبي (ت ٤٧٩هـ).

١٩. وأبو الفضائل عفيف بن عبدالله القائمي البغدادي (ت ٤٨٤هـ)؛ سمع منه ببغداد^(٤).

٢٠. وأبو محمد أحمد بن علي بن الحسن بن أبي عثمان الدقاق المقرئ (ت ٤٧٤هـ)؛ قرأ عليه الجزء السابع من «أمالى المحاملي» رواية ابن البيّع سنة (٤٧١هـ)^(٥).

٢١. وأخوه أبو الغنائم محمد بن علي بن الحسن بن أبي عثمان الدقاق (ت ٤٨١هـ)؛ قرأ عليه الجزء العاشر من «مسند عمر بن الخطّاب» ليعقوب بن شيبه، في مجلسين آخرهما يوم الجمعة ثاني عشر ربيع الأول من سنة (٤٦٩هـ)^(٦)، وقرأ عليه للمحاملي كتاب «الدعاء» والأجزاء التسعة الأولى من «أماليه» رواية ابن البيّع في جمادى الآخرة سنة (٤٧٨هـ)^(٧).

-
- (١) ينظر: بادئة «مشبه النسبة» بخطّ ابن الخاضبة [٢/ب]، نسخة عاطف أفندي بالرقم (٢٦٠).
- (٢) الجزء الثالث من «المؤتلف والمختلف» [٤٣/أ] بخطّ ابن الخاضبة، نسخة مكتبة فيض الله بالرقم (٢٦٠).
- (٣) تاريخ مدينة دمشق (١٠٥١/٦٩).
- (٤) ذيل تاريخ بغداد لابن النجار (٢/٢٨١) رقم (٤٩٧).
- (٥) أمالي المحاملي نسخة المكتبة العمريّة مجموع رقم (٢٣) [١٤٩/ب].
- (٦) ينظر: سماعات الجزء العاشر من مسند عمر بن الخطّاب، مطبوع ضمن الموسوعة العلمية الشاملة عن الإمام الحافظ يعقوب بن شيبه للصياح (٢/٦١٨)، وقد أورد المحقق صورة طبقة السماع (٢/٦٤١) وفيها «سمع جميع الجزء من الشيخ الجليل أبي أحمد محمد بن علي بن الحسن بن أبي عثمان رضي الله عنه، بقراءة الشيخ أبي بكر محمد بن أحمد بن عبد الباقي الدقاق...» وكان «أحمد» مضروباً عليها.
- (٧) ينظر: أمالي المحاملي رواية ابن البيّع، مجموع العمريّة رقم (٢٣) (٣٧٦٠)، اللوح [٧٩/ب].

٢٢. وأبو الخطاب نصر بن أحمد بن عبدالله بن البطر البغدادي (ت ٤٩٤ هـ)؛ قرأ عليه الجزء السادس من «أمالي المحاملي» رواية ابن البيع في شهر رمضان سنة (٤٨٤ هـ)^(١).
٢٣. وخديجة بنت محمد الشاهجانية الواعظة (ت ٤٦٠ هـ)؛ سمع عليها «أمالي بن سمعون» سنة (٤٥٧ هـ) وهو كاتب الطبقة^(٢).

المبحث الرابع: في ذكر أصحابه والآخذين عنه

قال السمعي (ت ٥٦٢ هـ): «وأدركته المنية قبل وقت الرواية؛ سمع منه جماعة من مشايخنا، وسمعوا بقراءته وإفادته الكثير، ورأيتهم مجمعين على الثناء عليه والمدح له».

وقال ابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ): «عاجلته المنية قبل الرواية».

ومن أشهر من أخذ عنه:

١. أبو علي الحسين بن محمد الصدفي الحافظ (ت ٥١٤ هـ)؛ قرأ عليه في منزله ببغداد في جمادى الأولى عام (٤٨٧ هـ)، روى عنه بعض كتب أبي عبد الرحمن السلمي والدارقطني والخطيب، وغيرهم^(٣).
٢. ومحمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧ هـ)^(٤).

(١) ينظر: أمالي المحاملي رواية ابن البيع، مجموع العميرية رقم (٢٣) (٣٧٦٠)، اللوح [١٤٥/ب].

(٢) ينظر: الثاني من أمالي ابن سمعون الواعظ، مجموع العميرية رقم (١٧) (٣٧٥٤)، اللوح [١٩٧/أ].

(٣) ومما رواه عنه: «جزء في حديث ابن الخاضبة»، و«الإلزامات» و«التتبع» للدارقطني.

وقد نقل القاضي عياض (ت ٥٤٤ هـ)، عن أبي علي الصدفي (ت ٥١٤ هـ) عن ابن الخاضبة في ضبط اسم عبد الله بن زياد بن سمعان فقال: «وحكى لنا القاضي الشهيد رحمه الله: أن شيخه أبا بكر المعروف بابن الخاضبة أنه كان يقوله بكسر السين؛ كاسم السبع».

ينظر: فهرسة ابن خير الإشبيلي (١٩٥)، (٢٢٦)، (٢٢٨)، (٢٤٨)، والتنبيهات المستنبطة على الكتب المدونة والمختلطة (٣/١٣٦٦ و ٢١٤٦)، والغنية في شيوخ القاضي عياض (١٣٣) (١٣٤)، وبرنامج الوادي آشي (٢٧٨).

(٤) منتخب المشور من الحكايات والسؤالات (٦٢).

٣. وأبو الفرج منصور بن الحسن بن علي البَوَازِيحِي البجلي (توفي بعد ٥٠١هـ)؛ سمع منه «المؤتلف والمختلف» للأزدي في ربيع الأول سنة (٤٧٧هـ)^(١).

٤. وأبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي (ت ٥٣٥هـ)؛ سمع منه «المؤتلف والمختلف» للأزدي في رمضان سنة (٤٧٨هـ)^(٢)، وكتاب «الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس» للدارقطني^(٣).

٥. وأبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن محمد الفارسي؛ سمع منه الثاني والثالث من «شأن الدعاء» للخطّابي في ذي القعدة، و«المؤتلف والمختلف» للأزدي في رجب من عام (٤٧٩هـ)^(٤).

٦. وأبو بكر أحمد بن علي بن الحسين الطُّرَيْثِي (ت ٤٩٧هـ)؛ قرأ عليه «جزء في حديثان أحدهما في فضل رجب» في رجب سنة (٤٨٣هـ)^(٥).

(١) الجزء الثالث من «المؤتلف والمختلف» [٦٣/ب] بخط ابن الخاضبة، نسخة مكتبة فيض الله.
(٢) الجزء الثالث من «المؤتلف والمختلف» [٦٣/ب] بخط ابن الخاضبة، نسخة مكتبة فيض الله.
(٣) ينظر: نسخة المكتبة الظاهرية بالرقم (٣٧٩٩) مجموع (٦٣) ضمن مجاميع العمرية، [٢٦٨/ب]، وهي منقولة عن نسخة بخط الحافظ أبي طاهر السلفي (ت ٥٧٦هـ)، وكان بمعيته في السماع عليه: سهل بن محمد السهلي.
(٤) ينظر: طبقة السماع لكتاب «شأن الدعاء»، نسخة المكتبة التيمورية، في آخر الورقة (٢٦٧)، والجزء الثالث من «المؤتلف والمختلف» [٦٣/ب]، نسخة مكتبة فيض الله، وكلا الموضوعين بخط ابن الخاضبة.
ولم أقف على ترجمة للفارسي، وقد كتب طبقة سماعه ابن الخاضبة فقال: «سمع جميعه بقراءتي الشيخ الفقيه أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد الفارسي... وعارض كتابه به»، رحمهم الله أجمعين.
(٥) مجموع العمرية (١٣)، عام (٣٧٥٠) [١٥٣/ب].

٧. وأبو الفتح محمد بن عبد الباقي ابن البَطِّي (ت ٥٦٤هـ)؛ وهو آخر من روى عنه ^(١).
٨. وأبو يعقوب يوسف بن إبراهيم بن سعيد الشَّاشِي (كان حيًّا في سنة ٥٢٧هـ)؛ سمع منه «مسند الدَّارمي» في شعبان عام (٤٦٩هـ) ^(٢).
٩. وأبو بكر أحمد بن ثابت الطَّرْقِي (ت ٥٢١هـ) ^(٣)، وغيرهم.
١٠. ومن النساء:
١١. ابنته كريمة بنت أبي بكر (ت ٥٢٧هـ)؛ سمعت منه كتاب «شأن الدعاء» للخطَّابي عام (٤٧٩هـ) ^(٤).

المبحث الخامس: ذكر من عُرف من أهل بيته بالعلم والرَّواية

* ممن عُرف بالاشتغال بالعلم ورواية الحديث اثنان من أبنائه:

١ - أبو الفضائل عبد الله بن أبي بكر ابن الخاضبة (٤٨٤هـ) - (٥٢٦هـ):

تَرَجَّم له ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) وقال: «كان من أولاد المحدثين، وكان له معرفة باللُّغة والحديث، وكان حسن الكلام على الأحاديث، حسن الخطَّ...» ^(٥).

(١) تاريخ الإسلام (١٠/٦٣٤).
وذكر في توجيه نسبه لـ«البَطِّي» أمران: الأول: أنه نسبةٌ إلى بيع البَطِّ؛ ذكره على الاحتمال له السمعاني، فقال: «ولعل واحداً من أجداده كان يبيع البَطِّ فنسب إلى ذلك»، وتبعه العز ابن الأثير، والثاني: أنها نسبة إلى قرية «بط» على طريق دقوقا ببغداد، والمترجم كان نسب من شخص من القرية المذكورة فنسب إليها، كذا ذكره الشَّمسُ الذهبي، وابن ناصر الدين، وابن حجر، وغيرهم.
ينظر: الأنساب (٢/٢٦٢)، والمشتبه في الرجال (٨٥)، واللباب في تهذيب الأنساب (١/١٦٠)، وتوضيح المشتبه (١/٥٦٠)، وتبصير المتبته بتحرير المشتبه (١/١٦٢).

(٢) الوافي بالوفيات (٢٩/٣٢).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٨/٥٣٤)، ولسان الميزان (٨/٤٧).

(٤) «شأن الدعاء»، نسخة المكتبة التيمورية، الورقة (٢٦٨).

(٥) نزهة الألباء في طبقات الأدباء (٢٨٧).

وذكره الصفدي (ت ٧٦٤هـ) فقال: «أسمعه والده كثيراً في صباه من أبي الفوارس طراد الزينبي، وأبي الخطاب ابن البطر، وأبي محمد رزق الله بن عبد الوهاب التميمي، وأبي عبد الله الحسين بن أحمد النعالي وغيرهم، وقرأ هو بنفسه كثيراً على أصحاب أبي طالب، وكتب بخطه، وخرّج البخاري، وكان فاضلاً له معرفة بالحديث والأدب، وكلامه على الحديث مليح، وخطه مليح، وحدث باليسير، وتوفي سنة ست وعشرين وخمس مئة، ويقال: إن سيرته لم تكن محمودة»^(١).

قلت: واستملى على أبي الفتح محمد بن محمد الحزيمي الواعظ (ت ٥١٤هـ) ببغداد، وخرّج لشيخه أنوشتكين الرضواني (ت ٥٤٦هـ) فوائده عن شيوخه^(٢).

- ونقل عنه ابن النجار (ت ٦٤٣هـ) من تقيده في وفاة محمد بن طاهر، حيث قال: «قرأت في كتاب أبي الفضائل عبد الله بن أبي بكر بن الخاضبة بخطه: توفي الحافظ محمد بن طاهر المقدسي ببغداد في الجانب الغربي برباط البسطامي ضحى يوم الخميس عشرين من شهر ربيع الأول سنة سبع وخمس مئة، ودفن في المقبرة وراء الرباط...»^(٣).

ونقل عنه أبو بكر ابن نقطة (ت ٦٢٩هـ) في صَبَطِ اسم أحد الرواة، وكذلك المقرئزي (ت ٨٤٥هـ) في تعيين وفاة بعض الرواة وصوب قوله.

قلت: ويحتمل أن يكون له مُصنّفًا في وفيات الرواة وأخبارهم، أو تقييدات ومكاتبات أفاد منها، والله أعلم^(٤).

(١) الوافي بالوفيات (١٧/٢٩٩).

(٢) المصدر السابق (١/١٤١)، (٩/٢٤٢).

(٣) المستفاد من ذيل تاريخ بغداد (١١٥).

(٤) تكملة الإكمال (٢/١٩٥-٤/٣٧٢)، والمقّمى (٥/٧٤٢).

وقد ورد ذكره في طباق سماعات «مسند الروياني»، ينظر المطبوع (١/٣٥-٣٧)، وكذا على نسخة مكتبة جوته لكتاب اعتلال القلوب للخراطي.

وكذا ورد اسمه في طبقة سماع كتاب «شأن الدعاء» للخطّابي، وأنه سمع الكتاب كاملاً، ينظر: الثالث من «شأن الدعاء»، مجموع العمريّة (٦١) [١١/ب].

٢- وابنته: كريمة بنت أبي بكر بن الخاضبة (ت ٥٢٧هـ):

روى عنها أبو طاهر السَّلَفِي (ت ٥٧٦هـ) ببغداد وقال: «قرأت علينا في جمادى الآخرة سنة ست وتسعين وأربع مئة، وهي حافظة ثقة»، وروى عن زوجها فقال: «أخبرنا الشيخ أبو الحسين علي بن المبارك بن الحسين الخياط المقرئ، إمام المسجد المعلق، وهو زوج كريمة بنت أبي بكر بن الخاضبة...»^(١).

وترجم لها الشَّمْسُ الذَّهَبِي (ت ٧٤٨هـ) فقال: «روت عن أبي الحسين ابن التَّقْوَر، وعنهما: أبو القاسم ابن عساكر، وأبو المعمر الأنصاري، وغيرهما، وتوفيت في رجب»^(٢).

ثم نقل الذهبي عن السمعاني (ت ٥٦٢هـ) أنه وقف على نسخة تامة من «تاريخ مدينة السلام» للخطيب البغدادي، حيث قال: «قال ابن السمعاني: رأيت نسخة بتاريخ بغداد كاملة بخطها»^(٣).

وقال الصَّفَّدي (ت ٧٦٤هـ): «أسمعها والدها من الشريف عبد الصمد بن علي بن المأمون، وعبد الله ابن الصَّرَفِينِي، وأحمد بن محمد ابن التَّقْوَر وغيرهم، وحدثت باليسير، وكانت فاضلة صادقة، وتكتب خطأ حسناً على طريقة والدها، كتبت تاريخ الخطيب وغيره، وتوفيت رحمها الله تعالى سنة سبع وعشرين وخمسة مئة»^(٤).

(١) المشيخة البغدادية: ٢/ ٢٨٧ (٢٣٥٤) و ٢٨٨ (٢٣٦٣).

(٢) تاريخ الإسلام (١١/ ٤٦٤).

(٣) المصدر السابق.

(٤) ينظر: الوافي بالوفيات (٢٤/ ٢٥٥).

- وقد ردد ذكرها بخط والدها في طبقة سماع كتاب «شأن الدعاء» للخطابي، الورقة (٢٦٨)، حيث كتب: [قرأت جميعه، وسمعه ابنتي كريمة، جعلها الله من الصالحات،... وذلك من شهر شعبان، سنة تسع وسبعين وأربع مئة].

المبحث السادس: ذكر نماذج من إفادته لأصحابه وغيرهم

وكان ابن الخاضبة مفيد بغداد في وقته، يدلُّهم ويُسمعهم على أكابر المحدثين والحُفَّاظ، ويستجيز لهم؛ قال السمعاني (ت ٥٦٢هـ): «كان مفيد بغداد، والمُشار إليه بالقراءة الصحيحة»^(١)، وقال أبو القاسم بن عساكر (ت ٥٧١هـ): «وكان مفيد بغداد في زمانه»^(٢)، وقال ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ): «كان معروفًا بالإفادة»^(٣)، ومن النماذج المشرقة التي وقفت عليها في هذا الباب ما يلي:

١. قال الحافظ إسماعيل بن محمد التَّمِي (ت ٥٣٥هـ): «دخلت بغداد، فسألتُ أبا بكر بن الخاضبة أن يفيدني من الشيوخ، فجاء معي إلى أبي نصر الزَّينبي، وعاصم بن الحسن العاصمي، وجميعة قليلة، وقال: ما أسمع أنا من كل أحد، اسمع أنت إن شئت من البقية»^(٤).
٢. ما ذكره ابن النِّجَّار في ترجمة محمد بن عبد الباقي بن أحمد المعروف بابن البَطِّي (ت ٥٦٤هـ) حيثُ قال: «عُني به أبو بكر بن الخاضبة، فسَمَّعه الحديث الكثير، وأثبت له مسموعاته، وأخذ له الإجازات من المشايخ وبورك له في عمره حتى انتشرت عنه الرواية»، وقال الشَّمسُ الذهبي: «وسمع من... أبي بكر بن الخاضبة، وهو الذي حرص عليه وأسمعه...»^(٥).
٣. قال أبو طاهر السَّلَفِي (ت ٥٧٦هـ) بعد تعداد بعض أشياخه: «...»

(١) نقله ياقوت في معجم الأدباء (٥/٢٣٥٦).

(٢) تاريخ مدينة دمشق (٥١/٦٩).

(٣) المنتظم (١٧/٣٥).

(٤) تاريخ بغداد للبنداري (١/٢٩٥).

(٥) الوافي بالوفيات (٣/١٧٣)، وسير أعلام النبلاء (٢٠/٤٨١).

أخذ إجازتهم لي ولغيري من طلبة الحديث حمزة الطبري بعناية الشيخ أبي بكر ابن الخاضبة الحافظ...»^(١).

٤. الحسين بن علي بن أحمد الشَّالَنْجِي البغدادي المقرئ (ت ٥٣٧هـ)، قال عنه السمعاني: «سمع الكثير بإفادة ابن الخاضبة»^(٢).

٥. قال أبو علي الحسن بن محمد الصَّدي (ت ٥١٤هـ): «كان محبوباً إلى النَّاسِ كلِّهم، فاضلاً، حسن الذِّكر، ما رأيتُ مثله على طريقته، وكان لا يأتيه مستعير كتاباً إلا أعطاه، أو دلَّه عند من هو»^(٣).

المبحث السابع: من المنقول من كلامه في الرواة

وقفت لأبي بكر بن الخاضبة على أفراد عباراتٍ في الكلام عن بعض الرواة، ونقلها عنه بعضُ الأئمة والحُقَّاط الكبار؛ كأبي نصر اليونارتي (ت ٥٢٧هـ)، والسمعاني (ت ٥٦٢هـ)، وابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، ومحب الدين ابن النجَّار (ت ٦٤٣هـ)، والشمس الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، والشهاب ابن حجر (ت ٨٥٢هـ)، وغيرهم.

وقد ذكره الذهبي فيمن يُعتمد قوله في الجرح والتعديل^(٤)، ومن المنقول من كلامه ما يلي:

١. «ثابتٌ ثابتٌ»؛ قالها في ثابت بن بُندار الدينوري البقال (ت ٤٩٨هـ)^(٥).

(١) الوجيز في ذكر المجاز والمجيز له (ص ٦٦).

(٢) سير أعلام النبلاء (٢٠/١٣٠).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٩/١١١).

(٤) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (٢١٥).

(٥) المنتظم (١٧/٩٣).

٢. «ابن الطيوري مَمَّن يُسْتَسْقَى بِحَدِيثِهِ»؛ قالها في شيخه أبي الحسين ابن الطيوري (ت ٥٠٠هـ)^(١).

٣. «ما سمعتُ الحُمَيْدِي ذَكَرَ الدُّنْيَا قَطُّ»؛ قالها في أبي عبد الله محمد بن أبي نصر فَتَّوحَ الحُمَيْدِي (ت ٤٨٨هـ)؛ فيما حكاه عنه أبو علي الصَّدَقِي (ت ٥١٤هـ)^(٢).

٤. «كَانَ لَهُ أُنْسٌ بِالصَّحِيحِ» وَأَثْنَى عَلَيْهِ؛ قالها في أبي مسلم عمر بن علي بن أحمد اللَّيْثِي البخاري الحافظ (ت ٤٦٦هـ)^(٣).

٥. «أبو الحسن حمدون بن علي الحيزاني الإسعُرْدِي، روى عن سليم بن أيوب الرازيّ الفقيه الشافعيّ، روى عنه شيخنا أبو بكر محمد بن أحمد بن الحسين الشاشي الفقيه»^(٤).

٦. «الحَجْرِي»؛ قالها في أبي الحسن علي بن المبارك الحجري (ت ٥٢١هـ)، قال أبو القاسم السمرقندي (ت ٥٣٧هـ): «إن ابن الخاضبة كان يقول لابن الفاعوس: الحجري؛ لأنه كان يقول: الحجر الأسود يمين الله حقيقة»^(٥).

٧. «سمعت بعض أصحاب أبي إسحاق يقول: رأيت الشيخ كان يصلي عند فراغ كل فصل من المهدب»، «سمعت الشيخ أبا إسحاق يقول: لو عرض هذا الكتاب الذي صنّفته - وهو «المهدب» - على

(١) المستفاد من ذيل تاريخ بغداد (٢١/١٦٩)، وفي السير (١٩/٢١٥): «شيخنا أبو الحسين ممن يستشفى بحديثه».

(٢) الصلة لابن بشكّوال (٥٣٠).

(٣) سؤالات السلفي للحوزي (ص ١٧٧) رقم (١١٣).

(٤) الأنساب (٤/٣٣١).

(٥) السير (١٩/٥٢٢)، وقد تعقبه الذهبي فقال: «هذا أذى لا يسوغ في حق رجل صالح، وإلا فهذا نزاعٌ في إطلاق عبارة ما تحتها محذورٌ أصلاً، وهو كقولنا: بيت الله حقيقة، وناقاة الله حقيقة، وروح الله ابن مريم حقيقة، وذلك من قبيل إضافة التشريف، ونحو ذلك، وما يقول من له عقل قط: إن ذلك إضافة صفة»، وقد روي فيه حديث لا يثبت، وينظر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى (٦/٣٩٧).

النبى صلى الله عليه وسلم لقال: هذا شريعتي التي أمرت بها أمتي»^(١)؛ قال ذلك في أبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ).

٨. «لا يعتمد على نقله»؛ قالها في الحسن بن محمد بن أحمد الكرمانى (ت ٤٩٥ هـ)^(٢).

٩. «أعرف من قطع بادية تبوك بقليل من الزاد، ولا يُسمعُ منه شيءٌ، وليس بشيءٍ في الحديث»؛ قال السمعاني: «أشار إلى أنه أبو علي السَّيرجاني»^(٣).

١٠. حكى ابن النجار (ت ٦٤٣ هـ) في ترجمة علي بن أحمد الهكاري (ت ٤٨٦ هـ) قال: «بلغني أن أبا بكر بن الخاضبة قصده لما قدم بغداد، فذكر له أنه سمع من شيخ استنكر سماعه منه، فسأله عن تاريخ سماعه منه، فذكر تاريخاً متأخراً عن وفاة ذلك الشيخ، فقال أبو بكر: هذا الشيخ يزعم أنه سمع منه بعد موته بمدة. وتركه وقام»^(٤).

وقال الحافظ أبو نصر اليونازقي (ت ٥٢٧ هـ): «قدم علينا أصبهان، روى عن ابن نضيف، ولم يرضه الشيخ أبو بكر بن الخاضبة البغدادي فيما بلغني»^(٥).

(١) السير (١٨/٤٥٩)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٤/٢٩٩).

(٢) لسان الميزان (٣/١١٩).

(٣) الأنساب (٧/٢٢١).

وحين ترجم الذهبي في تاريخ الإسلام (١٠/٧٦٦) للسَّيرجاني قال: «أحد من عني بطلب الحديث وأكثر منه ببغداد، لكنه أفسد نفسه وادعى ما لم يسمعه، وهو الذي دمر على الطريثي وألحق اسمه في أجزاءٍ فعرفت».

(٤) ذيل تاريخ بغداد (٣/١٧٥) الترجمة (٦٥١).

(٥) ذيل تاريخ بغداد لابن النجار (٣/١٧٤).

المبحث الثامن: فيما نقل من أخباره

نُقلت عن أبي بكر بعض القَصَص والحكايات، تدور في مُجْمَلِهَا بين الفائدة والعبرة والطفرة؛ والغرابة أيضاً، وفي تَرْجُمته التي كَتَبَهَا له ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ) في «معجم الأدباء» قال في آخرها: «إنما ذكرت ابن الخاضبة في كتابي هذا وإن لم يكن ممن اشتهر بالأدب لأشياء: منها أنه كان قارئاً ورَاقاً، وله حكاياتٌ ممتعةٌ، ولم يكن بالعاري من الأدب بالكُلِّيَّة».

وقد وقفتُ له على الأخبار التالية:

١. قال ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ): «أنبأنا محمد بن ناصر، قال: سمعتُ أبا بكر بن الخاضبة عن مُؤدِّبِهِ أبي طالب المعروف بابن الدَّلْو، وكان رجلاً صالحاً، يسكن نهر طابق، أَنَّهُ كَانَ لَيْلَةً مِنَ اللَّيَالِي قَاعِدًا يَنْسَخُ، قَالَ: وَكُنْتُ ضَيْقُ الْيَدِ، فَخَرَجْتُ فَأَرَّةٌ كَبِيرَةٌ فَجَعَلْتُ تَعْدُو فِي الْبَيْتِ، ثُمَّ خَرَجْتُ أُخْرَى وَجَعَلَا يَلْعَبَانِ بَيْنَ يَدَيْ، وَكَانَ بَيْنَ يَدَيْ طَاسَةٌ [فَأَكْبَيْتُهَا] عَلَى إِحْدَاهُمَا، فَجَاءَتِ الْآخْرَى فَجَعَلْتُ تَدُورُ حَوْلَ الطَّاسَةِ وَأَنَا سَاكِتٌ، فَدَخَلْتُ السَّرْبَ فَخَرَجْتُ وَفِي فِيهَا دِينَارٌ صَحِيحٌ، وَتَرَكْتُهُ بَيْنَ يَدَيْ، فَاشْتَعَلَتْ بِالنَّسَخِ، وَقَعَدْتُ سَاعَةً تَنْتَظِرُ، ثُمَّ رَجَعْتُ فَجَاءَتِ بَدِينَارٌ آخَرَ، وَقَعَدْتُ سَاعَةً، إِلَى أَنْ جَاءَتِ بِأَرْبَعَةٍ أَوْ خَمْسَةٍ، وَقَعَدْتُ زَمَانًا أَطْوَلَ مِنْ كُلِّ نَوْبَةٍ، وَرَجَعْتُ فَأَخْرَجْتُ جِلْدَةً كَانَتْ فِيهَا الدَّنَانِيرُ، وَتَرَكْتُهَا فَوْقَ الدَّنَانِيرِ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ مَا بَقِيَ شَيْءٌ، فَرَفَعْتُ الطَّاسَةَ، فَفَرَرْنَا، فَدَخَلْنَا الْبَيْتَ، وَأَخَذْتُ أَنَا الدَّنَانِيرَ».

وأوردها السمعاني (ت ٥٦٢هـ) وقال: «وسمعتُ أبا الفضل محمد بن ناصر بن محمد بن علي السَّلَامِي يَقُولُ: سَمِعْتُ أبا بكر ابن الخاضبة يَحْكِي هَذِهِ الْحِكَايَةَ عَنْ مُؤدِّبِهِ...».

قال ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ) بعد ذكر هذه الحكاية: «وهذه حكايةٌ على ما يُرى من الاستحالة، وقد أوردتها أنا لثقةٍ موردها وتحريه في الرواية، فإن صحّت فقد فُزت بحظٍّ من العجب، وإلا فاجعلها كالسّمر تستمتعُ به!»^(١).

٢. قال ابن عساكر (ت ٥٧١هـ): «سمعت أبا الفضل محمد بن محمد بن عطف الفقيه الموصلّي ببغداد يحكي عنه: أنه كان قد طلع في يد بعض بني الرّوساء ببغداد إصبع زائدة، وأنه تألّم منها ليلة، واشتد تألمه، فدخل عليه أبو بكر ابن الخاضبة، فشكى إليه ما لقي منها، فمسح عليها وقال: ما أمر هذه إلا يسير. فلما كانت الليلة الثانية نام وانتبه فوجدها قد سقطت أو كما قال»^(٢).

٣. وقال ابن كثير (ت ٧٧٤هـ): «حكى الحافظ أبو عبد الله بن النّجار في تاريخه عن أبي بكر محمد بن أحمد بن الخاضبة، قال: سمعت بعض أصحاب الشيخ أبي إسحاق، قال: رأيت الشيخ يركع ركعتين عند فراغ كلّ فصلٍ من المُهدّب»^(٣).

٤. وروى ابن الجوّزي عن أبي القاسم إسماعيل بن أحمد السّمَرَقندي (ت ٥٣٦هـ) أنه قال: «رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في النوم كأنه

(١) الأذكياء لابن الجوزي (ص ٣٠١)، ومعجم الأدياء (٥/٢٣٥٧)، والجواهر والدرر (٣/١٠٤١). وقد ذكر القصة ياقوت الحموي - عن ذيل السمعاني - منسوبة لابن الخاضبة فقال: «قال السمعاني: وسمعت أبا المناقب محمد بن حمزة بن إسماعيل العلوي همذان مذاكرة يقول: ذكر أبو بكر ابن الخاضبة رحمه الله أنه كان ليلة من الليالي قاعداً ينسخ شيئاً من الحديث...». ثم عتب عليها السمعاني بقوله: «حكى أبو المناقب العلوي هذا أو معناه، فإني كتبت من حفظي، والعهد عليه فيما حكى وروى، فإني ذكرت هذه الحكاية بعض أهل العلم بدمشق فنسبها إلى غير ابن الخاضبة، والله أعلم، قال: وسمعت أبا الفضل محمد بن ناصر بن محمد بن علي السلمي يقول سمعت أبا بكر ابن الخاضبة يحكي هذه الحكاية عن مؤدبه أبي طالب المعروف بابن الدلو...، فذهب على أبي المناقب ولم يكن ضابطاً، كان مُساهلاً في الرواية»، ولذا فإن الشهاب ابن حجر حين ترجم لأبي المناقب العلوي في لسان الميزان (٧/١٠٥) قال: «وحكى عنه - أي: السمعاني - في ترجمة ابن الخاضبة حكاية وقال: لم يكن أبو المناقب ضابطاً، كان متساهلاً في الرواية».

(٢) تاريخ مدينة دمشق (٥١/٦٩).

(٣) طبقات الشافعيين (٤٢٧)، ونقله قبله الذهبي في السير (١٨/٤٥٩) والسبكي في الطبقات (٤/٢١٧)، دون نسبة لتاريخ ابن النجار.

مريضٌ وقد مدَّ رجله، فدخلت فجعلت أقبل أخص رجليه وأمرُّ وجهي عليهما، فحكيت هذا المنام لأبي بكر ابن الخاضبة فقال: أبشريا أبا القاسم بطول البقاء، وبانتشار الرواية عنك لأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن تقبيل رجليه أتباع أثره، وأما مرض النبي صلى الله عليه وسلم فوهنٌ يحدث في الإسلام. فما أتى على هذا إلا قليلٌ حتى وصل الخبر أن الإفرنج استولت على بيت المقدس»^(١).

٥. قال محمد بن طاهر (ت ٥٠٧هـ): «سمعت أبا بكر محمد بن أحمد الدقاق المعروف بابن الخاضبة رحمه الله وكنت ذكرت له أن بعض الهاشميين ذكر لي بأصبهان أن الشريف أبا الحسين ابن الغريق يرى رأي الاعتزال، فقال أبو بكر: لا أدري، ولكن أحكي لك حكاية: لما كانت سنة الغرق، وقعت داري على قماشٍ وكُتبي، ولم يكن لي شيءٌ، وكان لي عائلة: الوالدة والزوجة والبنات، فكنت أورق للناس وأنفق على الأهل، فأعرف أنني كتبت «صحيح مسلم» في تلك السنة بالوراقة سبع مرّات، فلما كان ليلة من الليالي، رأيت في المنام كأن القيامة قد قامت، ومنادٍ ينادي: أين ابن الخاضبة؟ فأحضرت. فقبل لي: ادخل الجنة، فلما دخلت الباب، وصرت من داخل استلقيت على قفائي، ووضعت إحدى رجلي على الأخرى، وقلت: آه، استرحتُ والله من النَّسخ! فرفعت رأسي، وإذا ببغلةٍ مُسرجةٍ مُلجَمةٍ في يد غلام، فقلت: لمن هذه؟ فقال: للشريف أبي الحسين ابن الغريق. فلما كان في صبيحة تلك الليلة نعي إلينا الشريف بأنه مات في تلك الليلة»^(٢).

(١) المتنظم (٢١/١٨).

(٢) منتخب المشور من الحكايات والسؤالات (٦٢)، وعنه ابن النجار كما في الاستفادة في ذيل تاريخ بغداد (٧٩).

٦. قال أبو علي الصّدفي (ت ٥١٤هـ): «وسمعتُ أبا الوفاء ابن عَقيل الحنبلي الإمام يقول - وذكر شدةً أصابته بمطالبةٍ طُولب بها، وأنه كانت له عند ذلك خَلواتٌ يدعوربه فيها ويناجيه، فقرأ عليّ مناجاته؛ يقول -: ولئن قلتَ لي يا رَبِّ: هل واليتَ فيَّ وليًّا؟ أقول: نعم يا رَبِّ! أبو بكر بن الخاضبة. ولئن قلتَ لي: هل عاديتَ فيَّ عدوًّا؟ فأقول: نعم يا رَبِّ! ولم يُسمِّه. قال: فأخبرتُ ابن الخاضبة بقوله، فقال: اغترَّ الشيخ»^(١).

٧. قال الشَّمسُ الذهبي (ت ٧٤٨هـ) في ترجمة الإمام أبي إسحاق الشَّيرازي (ت ٤٧٦هـ): «قال ابن الخاضبة: كان ابن أبي عقيل يبعث من صور إلى الشيخ أبي إسحاق البدلة والعمامة المُثمَّنة، فكان لا يلبسُ العمامة حتى يغسلها في دجلة، ويقصد طهارتها.

وقيل: إن أبا إسحاق نزع عمامته، وكانت بعشرين دينارًا، وتوضأ في دجلة، فجاء لَصًّا فأخذها، وترك عمامة رديئة بدلها، فطلع الشيخ، فلبسها، وما شعر حتى سأله وهو يُدرِّسُ، فقال: لعل الذي أخذها محتاج.

قال أبو بكر بن الخاضبة: سمعتُ بعض أصحاب أبي إسحاق يقول: رأيت الشيخ كان يُصلِّي عند فراغ كل فصل من المهدب»^(٢).

٨. قال كمال الدين ابن العديم (ت ٦٦٠هـ): «قال السمعاني:.. وسمعت شيخ الشيخ إسماعيل بن أبي سعد مذاكرة يقول: كان أبو محمد التَّميمي شيخنا إذا قرأ عليه أبو بكر بن الخاضبة هذا الحديث

(١) سير أعلام النبلاء (١٩/١١١).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٨/٤٥٩).

- يعني: حديث عطاء عن أبي هريرة - أخذ خدّه وقرصه! وقال: يا أبا بكر، ينبت تحت حُبِّكُمْ من ذا شيء^(١).

المبحث التاسع:

وفاته

أُرِخَ وفاته السمعاني (ت ٥٦٢هـ) فيما نقله ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ) من خَطِّ السمعاني؛ فقال ياقوت: «مات فيما نقلتُ من «المذيل» بخطّ أبي سعد السمعاني: في شهر ربيع الأول، سنة تسع وثمانين وأربع مئة، ودفن بمقبرة الأجمة المتصلة بباب أبرز».

وقال ابن النجار (ت ٦٤٣هـ): «توفي... في ليلة الجمعة ثاني عشر ربيع الأول من سنة تسع وثمانين وأربع مئة، وصُلِّيَ عليه بكرة يوم الجمعة في جامع القصر، وكان له يوم مشهود»^(٢).

المبحث العاشر:

في ذكر أشهر الكتب التي نَسَخَهَا، أو انْتُسَخَتْ عَنْ نُسَخِهِ، أو ذكر أنه نسخها

كان لأبي بكر ابن الخاضبة اشتغالٌ بنسخ كتب السُنَّةِ وغيرها، وقد وصف بجمال الخطِّ، كما وُصف رضي الله عنه بجمال الخلق وحسن السجاياء وإفادة الأصحاب:

فقال ابن عساكر (ت ٥٧١هـ): «كتب الحديث الكثير بخطِّ حسنٍ صحيح...»^(٣).

(١) بغية الطلب في تاريخ حلب (٨/١٤٢)، والحديث المشار إليه هو حديث «من عادى لي ولياً؛ قال الذهبي (ت ٧٤٨هـ): «وهو حديث أنفرد رزق الله بعلوه» تاريخ الإسلام (١٠/٥٩٦)، وقد حدّث به التميمي حين قدم أصحابان رسولاً، وسمعه منه جماعة من أهلها ومن غيرهم.

(٢) معجم الأدباء (٥/٢٣٥٦)، والمستفاد في ذيل تاريخ بغداد (ص ٨٠).

(٣) تاريخ مدينة دمشق (٥١/٦٩).

وقال ابن النَجَّار (ت ٦٤٣هـ): «وكتب بخطه كثيراً من الحديث والسير والأدب لنفسه وتوريقاً للناس، وكان يكتب خطأ حسناً، وله معرفة بهذا الشأن...»^(١).

وكتب الكثير من طباق السَّماع، وأفاد منها بعض من دون في تراجم الرواة وتواريخهم^(٢).

* ومن أشهر أصوله التي نسخها، أو انتسخت عن نسخته، أو ذكر أنه نسخها - ما يلي:

١. «الفتوح» لسيف بن عمر (ت ٢٠٠هـ): اطلع عليه ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ)، وقال في موضع: «وذكر سيف بن عمر في كتاب الفتوح ونقلته من خط ابن الخاضبة قال...»^(٣).

٢. «خلق أفعال العباد» للبخاري (ت ٢٥٦هـ): وقد وجد فرعٌ منسوخٌ من فرع لنسخة ابن الخاضبة، نسخه المُحدِّثُ الفقيه شهاب الدين أحمد بن عثمان الكلوتاتي (ت ٨٣٥هـ)، وصرَّح بأنه نقل نسخته من نسخه الفقيه الشافعي القاضي شمس الدين أبي المعالي محمد بن أحمد بن إبراهيم بن حيدرة المعروف بابن القمَّاح (ت ٧٤١هـ)، والذي نقله من أصل ابن الخاضبة.

وقد قال عقب نسخته: «قال محمد بن أحمد بن إبراهيم بن حيدرة المنقول هذا من خطِّه، نقلته من نسخة بخط الشيخ الحافظ أبي بكر بن الخاضبة رحمه الله، وعليها طبقة سماع بخطه وقراءته، وبعدها طبقة ثانية لسماعٍ عنه، وعورضت حسب الطاقة، والله الحمد»، وتقع

(١) المستفاد من ذيل تاريخ بغداد (ص ٧٩) الترجمة (٢).

(٢) وممن أفاد منها في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم أبو بكر ابن نُقطة (ت ٦٢٩هـ) في تكملة الإكمال (٢/٢٨٣)، (٣/٥٤٠)، (٤/٤٨٨)، (٥/٢٦٦)، (٥/٣٤٦)، (٦/٦٨) وغيرها.

(٣) معجم البلدان (٢/٩٩ و ١٤٢).

هذه النسخة ضمن مجموعٍ حديثي محفوظ في المكتبة السعيدية في الهند بالرقم (٣٥٢)^(١).

٣. «الجامع الصحيح» لمسلم (ت ٢٦١هـ): وقد ذكر عن نفسه أنه نَسَخَ في عامٍ واحدٍ «صحيح مسلم» بالأجرة سبع مرّاتٍ في قصّةٍ له^(٢)، وقد وصلنا منه نسختان:

النسخة الأولى: بخطّ ابن الخاضبة (ت ٤٨٩هـ)

حيثُ وقفتُ بحمد الله على قطعة من الصحيح بخطّه، محفوظةٌ في المكتبة العمرية بالرقم (٩٣٨٨) ولا أعلم من سَبَقَ بمعرفة خطّ هذه النسخة تقع في (٨٧) لوحًا، وفي كل صفحة (٢٥) سطرًا في الغالب، وقد تضمّنت الأجزاء (السابع، والثامن، والتاسع، والعاشر).

وأولّها -الجزء السابع- [٢/ب]: «بسم الله الرحمن الرحيم وحدثني عمرو الناقد، وزهير بن حرب، وأبو بكر بن أبي شيبة؛ قالوا: نا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن أنس بن مالك، عن النبي صلى الله عليه قال: «إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابدؤوا بالعشاء»^(٣).

(١) وقد سبق بإيراد كلام ابن القمّاح هنا والنقل السابق في الثناء على المُترجم؛ المحقق د. فهد الفهيد في دراسته للكتاب (١/٩٠).

تنبيه: ذكر د. الفهيد أن النسخة بخطّ ابن القمّاح وترجم له، والصحيح أنها بخط المحدث شمس الدين الكلوتاتي (ت ٨٣٥هـ) - تلميذ ابن حجر - وأنها منقولة عن نسخة ابن القمّاح، كما جاء مُصرّحًا بذلك في اللوح [١/أ] حيثُ كُتِبَ الآتي - بنفس خطّ نصّ الكتاب -: «ملك أحمد بن عثمان بن محمد بن الكلوتاتي الحنفي غفر الله له، وهو منقول من خط الشيخ الإمام العالم أفضى القضاة شمس الدين محمد بن أحمد بن إبراهيم بن حيدرة بن علي القرشي الشهير بابن القمّاح رحمه الله تعالى والله الحمد والمنة».

وفي [١٩/ب] قال: «آخر الجزء الأول، والله الحمد، وكان المنقول هذا منه في العشر الأوسط من صفر سنة ثلاث وعشرين وسبع مئة على يد محمد بن أحمد بن إبراهيم بن حيدرة القرشي الشافعي...». وتحتّه بأسطر، قال: «قال محمد بن أحمد بن إبراهيم بن حيدرة المنقول هذا من خطّه، نقلته من نسخة بخط الشيخ الحافظ أبي بكر ابن الخاضبة...».

(٢) تقدّم ذكرها.

(٣) ويقابله في المطبوع - العامرة (٢/٧٨) - بداية باب: «كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله في الحال، وكراهة الصلاة مع مدافعة الأخيثن»..

وأخراها- الجزء العاشر- [٨٧/أ]: «حدثنا عون بن سلام الكوفي، قال: أخبرنا زهير، عن سماك، عن جابر بن سمرة، قال: أتى النبي صلى الله عليه برجل قتل نفسه بمشاقص، فلم يُصل عليه هـ. تم كتاب الصلاة^(١)، آخر العاشر من هذه النسخة، يتلوه إن شاء الله في الذي يليه كتاب الزكاة، الحمد لله رب العالمين كما هو أهله ومستحقه وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله أجمعين وسلم تسليما كثيرا ويرحم الله عبده الوراق».

رواية النسخة: لم أقف على بيان رواية النسخة بخط ابن الخاضبة.

لكن جاء في أثناء طبقة السماع المكتوبة بخط ابن الخاضبة على ظهرية الأجزاء: السابع [١/أ] والثامن [٢٤/أ] والتاسع [٤٨/أ] [٦٧/أ] أن الشيخ المُسمع أبو الفتح نصر بن الحسن الشاشي (ت ٤٨٦ هـ) يرويه عن: عبد الغافر، عن الجلودي، عن إبراهيم بن سفيان، عن مسلم بن الحجاج.

وبمثله على ظهرية الجزء الثامن [٢٢/أ] بخط مغاير.

(١) ويمثله في المطبوع نهاية كتاب الجنائز وليس الصلاة، ولعل مرد هذا الأمر إلى اختلاف الكتب والأبواب بين النسخ.

* أهمية النسخة، مع ذكر نماذج من فوائدها وسماعاتها:

ومع كون هذه النسخة تمثل جزءاً من الصحيح لا كله، إلا أن أهميتها تكمن في كونها بخط الحافظ المعتمي أبي بكر ابن الخاضبة. ومن الناحية الزمنية: فإنها تعدُّ أقدم أصلٍ خطِّي عُرف من «صحيح مسلم»^(١).

وقد كتب ابن الخاضبة الدقاق بخطه في [٢١/ب] طبقة قراءته وسماع جماعة من الأعيان معه على الشيخ العالم أبي سعد إسماعيل بن عبد القاهر الإسماعيلي الجرجاني ويعرف بابن بنت الإسماعيلي (توفي بعد ٤٧١هـ).

وكتب الدقاق في آخره: «بقراءة محمد بن أحمد بن عبد الباقي الدقاق، وذلك في سؤال من سنة إحدى وستين وأربع مئة ببغداد». وحسب البحث والسؤال والتتبع، فلم يقف أحدٌ على نسخة من الصحيح مؤرّخة أو ورد فيها تاريخ أقدم من هذا التاريخ؛ أعني سنة (٤٦١هـ).

- وقد حُلّيت النسخة بعدد من طباق السماع، ورد فيها جمعٌ من كبار المحدثين والحُفّاظ والمعتمين؛ فقد قرئت على الحافظ أبي الفتح نصر بن الحسن الشاشي (ت ٤٨٦هـ)، والشيخ المحدث المعتمي إسماعيل بن أحمد بن عمر السمرقندي (ت ٥٣٦هـ)، وممن ورد ذكره في السماعات: أبو الفضل محمد بن ناصر السّلامي الحافظ (ت ٥٥٠هـ)،

(١) يراجع وصف النسخة في طليعة تحقيق دار التّأصيل للصحيح (١/٢٤٠)، وهو وصفٌ جيّد، وقد ذُكر فيه أنها «تعتبر أقدم نسخ الصحيح وأنفسها»، وفاتهم فيه معرفة النّاسخ، وكونها بخط محمد بن أحمد بن الخاضبة الدقاق (ت ٥٨٩هـ)، وقد ثبت لديّ ذلك عقب موازنتها بما وجد من خطّه، ولا أعلم بعد بحثٍ وتتبّع من سبق بالتنصيص على هذا الأمر. ولا يزال في صدارة الأقدمية لنسخ الصحيح النّائمة - خلا أوراق يسيرة - نسخة الحافظ المحدث أحمد بن ثابت الطّرقسي (ت ٥٢١هـ)، حيث سمعها على شيخه أحمد بن زاهر الطّوسيّ (المتوفى ٤٨٨هـ) عام (٤٨٦هـ) كما في نسخة مكتبة عاطف أفندي [٩٥/ب].

وأبو الفضل بن خيرون الحافظ (ت ٤٨٨ هـ)، وأبو الخطاب الكلوذاني (ت ٥١٠ هـ)، وغيرهم.

- من الفوائد المدونة عليها: تعليقة في تأريخ انتهاء مسلم بن الحجاج من كتابه الصحيح، حيث كُتِبَ بخط مغاير في اللوح [٢٣/ب] ما يلي:

«قال أحمد الكسار الحنبلي: قال يوسف بن آدم بن أبي عبد الله بن آدم الشافعي ومن خطّه نقلت: فرغ مسلم بن الحجاج رحمه الله من قراءة هذا الكتاب يوم الأربعاء لعشرٍ خلت من رمضان، سنة سبعٍ وخمسين ومائتين».

النسخة الثانية: (نسخة ابن المهتر)؛ فرغ عن نسخة ابن الخاضبة.

وقد وصلنا قطعة منقولة من نسخته الواقعة في ثلاثين جزءاً، كتبتها أبو البدر عبدالرحيم بن حمد بن المهتر النهاوندي^(١)؛ تمثل الجزء الثالث وهو الأخير من كتاب مسلم، وتبتدئ من باب الأظعمة حتى آخر الصحيح. وهي من رواية عبد الغافر الفارسي عن الجلودي.

* تفرغ أهم طباق «السماع والمقابلة» المدونة في آخرها:

[٢٢٠/أ] «هذا آخر كتاب المسند الصحيح لمسلم بن الحجاج رحمه الله، فرغ من كتبه لنفسه الفقير إلى رحمة ربه ورضوانه عبدالرحيم بن حمد بن عبدالرحيم ابن المهتر النهاوندي حامداً لله تعالى، ومصلياً على خير خلقه محمد النبي، وعلى آله، وهو يسأل الله جل وعلا المغفرة له ولأبويه ولجميع المسلمين، بفضلهم وكرمه، وذلك في يوم الاثنين، سابع

(١) من الواردين على بغداد، وقد تفقه على مذهب الشافعي بالمدرسة النظامية، وسمع من جماعة؛ منهم: إسماعيل بن أحمد السمرقندي (ت ٥٣٦ هـ)، ومحمد بن ناصر السلامي (ت ٥٥٠ هـ)، وأبي الوقت السجزي (ت ٥٥٣ هـ)، وغيرهم، قال ابن الصابوني (ت ٦٨٠ هـ): «ولم أتحقق مولده ووفاته»، وكان مما وصلنا من منسوخاته: جزء من «التاريخ الكبير» للبخاري بمكتبة تشسترتي بالرقم (٣٤٣٣)، و«الطبقات» لمسلم بمكتبة المتحف البريطاني بالرقم (١٣٠٥٠)، و«معرفة علوم الحديث» للحاكم نسخة عارف حكمت (٦١)، وغيرها.

تنظر ترجمته في: ذيل تاريخ بغداد لابن الدبشي (٤/٨١)، وتكملة الإكمال (٥/٤٩١)، وتكملة إكمال الإكمال (ص ٣٢٤).

عشر من شهر ربيع الأول، من سنة ثمان وأربعين وخمسة مئة، بمدينة السلام، بالمدرسة النُظَّامِيَّة، عمرها الله وقُدَّس روح بانيتها ورضي عنه وعنَّا، والحمد لله أولاً وآخراً، حمداً كثيراً دائماً، وصلواته على سيدنا محمد النبي وآله أجمعين».

ثمَّ كتب تحته الآتي:

«رأيت في آخر الكتاب، في النسخة الوقف بخط الشيخ أبي بكر بن الخاضبة رحمه الله مكتوباً بخطه - ومنها نسخت الكتاب جميعه، ومنها قرأته على شيخنا أبي بكر ابن الزاغوني أيده الله - قال: رأيت في نسخة سُمعت على أصحاب إبراهيم بن محمد بن سفيان رحمه الله مكتوباً: فرغ مسلم بن الحجاج من قراءة هذا الكتاب يوم الأربعاء لعشرٍ خلت من رمضان سنة سبع وخمسين ومئتين هـ».

وفي الورقة التي تليها [٢٢١/ب] كتب ابن المهتر ما يلي:

«صورة سماع شيخنا أبي بكر ابن الزاغوني أبقاه الله بخط الشيخ الحافظ أبي بكر ابن الخاضبة رحمه الله في نسخته الوقف على وجه الجزء الأخير وهو الثلاثون؛ هكذا:

سمع جميع المسند الصحيح على الشيخ الجليل أبي الفتح نصر بن الحسن الشَّاشي عن عبد الغافر رحمهما الله، أبو طاهر محمد بن أحمد الرِّحبي، وأبو منصور محمد بن محمد بن أخي نصر، وأبو محمد عبيدالله بن نصر بن الزاغوني، وابناه علي وأبو بكر محمد، وذلك في مدة آخرها في شعبان من سنة خمس وسبعين وأربع مئة، نقله ابن الموهَّتر النَّهَّاوَندي من النسخة المذكورة».

وبعد سماعان، جاء في الثاني منهما بخط ابن الموهَّتر ما يلي:

«رأيت سماع شيخنا أبي عبد الله يحيى بن البنا مكتوباً في آخر الأخير

من النسخة هكذا، فنقلته على الوجه من خط الشيخ أبي مسلم الليثي البخاري، وسماعه من عبدالغافر رحمهما الله:

بسم الله الرحمن الرحيم

قرأ علي المسند الصحيح لمسلم بن الحجاج أبي الحسين القشيري الإمام رضي الله عنه، بأسره، من أوله إلى آخره، في هذه النسخة في ثلاثين جزءاً وفي نسختي سبعة عشر جزءاً الشيخ الفقيه أبو بكر محمد بن أحمد بن عبدالباقي الدقاق... - وذكر جماعة ممن سمع - وكتب ذلك بخطه عمر بن علي بن أحمد بن الليث الليثي البخاري الجيراخشتي خادم حديث رسول الله صلى الله عليه في شعبان سنة ستين وأربع مئة نفعنا الله وإياهم وجميع المسلمين بالعلم والسنة وخاصة بهذا الكتاب^(١).

٣. «جامع أبي عيسى الترمذي» (ت ٢٧٩هـ): اطلع عليه ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ)، فيما كتبه بخطه إلى أبي العباس السروجي الفقيه (ت ٧١٠هـ).

فبعد أن أورد حديث رافع بن خديج عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر».

قال السروجي: «رواه الخمسة؛ أبو داود والنسائي وأحمد وابن ماجه والترمذي، وقال: «حديثٌ حسنٌ صحيحٌ» على ما حكاه النووي في شرح المهذب، وابن تيمية الحرّاني في المنتقى، وابن قدامة في المغني، وأبو عبد الله الضياء محمد بن عبد الواحد المقدسي في كتاب السنن والأحكام؛ وكلهم حكوا عنه تصحيحه.

وقال في «الإمام» عن الترمذي: حديثٌ حسن. قال: واقتصر أبو عيسى على تحسينه.

(١) وقد أفادني بهذه النسخة شيخنا الفاضل أ.د/ موفق بن عبدالله بن عبدالقادر شكر الله له.

فكتب إليّ صاحب «الإمام» بخطّه: إن النسخ في كتاب الترمذي تختلف في قوله: «حسنٌ صحيح» أو: «حسن»، وأكثر ما يعتمد المتأخرون رواية الكروخي، وهي مخالفةٌ في التصحيح لرواية المبارك بن عبد الجبار، قال: والذي عندنا في النسخة التي بخطّ ابن الخاضبة الحافظ، قال أبو عيسى: حديثُ رافع بن خديج حديثٌ حسن، لا غير»^(١).

٤. «المعجم الصغير» للطبراني (ت ٣٦٠هـ):

اطَّلَع عليه ابن نُقْطَة (ت ٦٢٩هـ)، حيث استدرِك على الأمير أبي نصر ابن ماكولا (ت ٤٧٥هـ) في ضبط اسم أحد أشياخ الطبراني (ت ٣٦٠هـ) بما ورد في نسخة من المعجم بخطّ ابن الخاضبة، فقال: «أحمد بن علي... الإسفدني... روى عنه الطبراني، ذكره الأمير في باب الأسعدي بالعين والبدال المهملتين، وهو وهم ولا أدري كيف وقع، وقد وقع إليّ خمسُ نسخٍ بمعجم الطبراني الصغير منها نسخة بخط الشيخ أبي بكر بن الخاضبة الحافظ، وأخرى بخط عبد الوهاب الأنماطي، وفي كلها: الإسفدني»^(٢).

٥. «مُشْتَبِه النَّسْبَةِ» لعبد الغني بن سعيد الأزدي (ت ٤٠٩هـ):

قرأه ابن الخاضبة على عبد الرحيم بن أحمد بن نصر البخاري (٤٦١هـ) في رحلته للقدس، وهو قد قرأه على شيخه الحافظ عبد الغني بمصر؛ قال «سنة بضع وأربع مئة».

والنسخة محفوظةٌ أصلها في مكتبة فيض الله بالرقم (٢٦٠)، وهي بخطّه، وقد سقط منها بعض الأبواب.

٦. «المؤتلف والمختلف» لعبد الغني بن سعيد الأزدي (ت ٤٠٩هـ):

وقد وُجِدَ الجُزءُ الثَّالِثُ منه بخطّ ابن الخاضبة؛ مُلْحَقًا بكتاب «مُشْتَبِه

(١) الغاية في شرح الهداية للسُّرُوجِي (١٥٧/٢)، وعنه بدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ) في النكت على مقدمة ابن الصلاح (١/٣٣٥).

(٢) تكملة الإكمال (١/١٨٥).

النسبة» المتقدم ذكره، وهو يتدئ من باب: «عجينة وعجبية» إلى آخر الكتاب، والنسخة محفوظة أصلها في مكتبة فيض الله بالرقم (٢٦٠) ^(١).

٧. المؤلف تكملة المؤلف والمختلف للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ):

جاء في النسخة التي بخط الخطيب وعلى عدد من أجزاءها؛ ذكر اسم ابن الخاضبة في طباق السماع، وقد جاء في اللوح [٢٠٦/أ] بخط ابن الخاضبة ما يلي:

«فرغ من نسخه وما قبله من أول الكتاب محمد بن أحمد الدقاق ببغداد».

وعلى صفحة الجزء الثالث والعشرين، اللوح [٢٠١/أ] كتب بخطه: «فرغ من نسخه وما تقدمه وما يليه إلى آخر الكتاب محمد بن أحمد بن عبد الباقي الدقاق ببغداد» ^(٢).

* ومن تملكاته:

جاء ما يُفيد بتملكه لنسخة عتيقة من كتاب «الكنى والأسماء» لمسلم بن الحجاج (ت ٢٦١ هـ)، محفوظة أصلها في المكتبة الظاهرية في بلاد الشام المباركة.

حيث جاء على صفحة العنوان ما يلي: «لمحمود بن الفضل بن محمود بن عبد الواحد بن محمود بن محمد رحم الله بحق الشرى من كتب الشيخ الإمام أبي بكر بن الخاضبة» ^(٣).

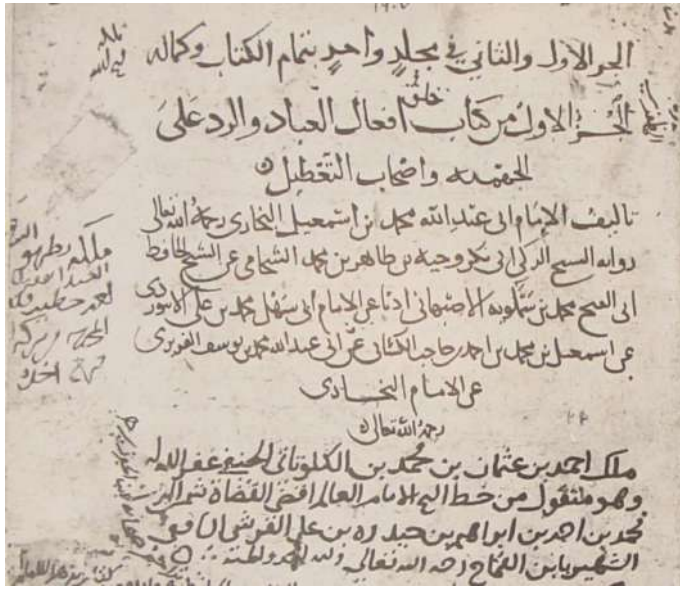
(١) وقد تفضل بها الشيخ د. عبد الله بن عبد الملك المقرن شكر الله له.

(٢) نسخة برلين.

(٣) المجموع (٣٧٣٨) [٤٣/أ]، وهي نسخة عتيقة، من أقدم السماعات فيها سماع مؤرخ بسنة (٣٤٧ هـ)، ينظر وصفها في الدراسة التي كتبها العالم المحقق مطاع الطرايشي رحم الله الجميع.

ملحق وفيه نماذج من خطه

* «خلق أفعال العباد» للبخاري، نسخة «المكتبة السعيدية» (٣٥٢)، اللوح (١/أ)، وفيه تملك أحمد بن عثمان الكلوتاتي، والنص على كونها منقولة من نسخة ابن القمّاح.



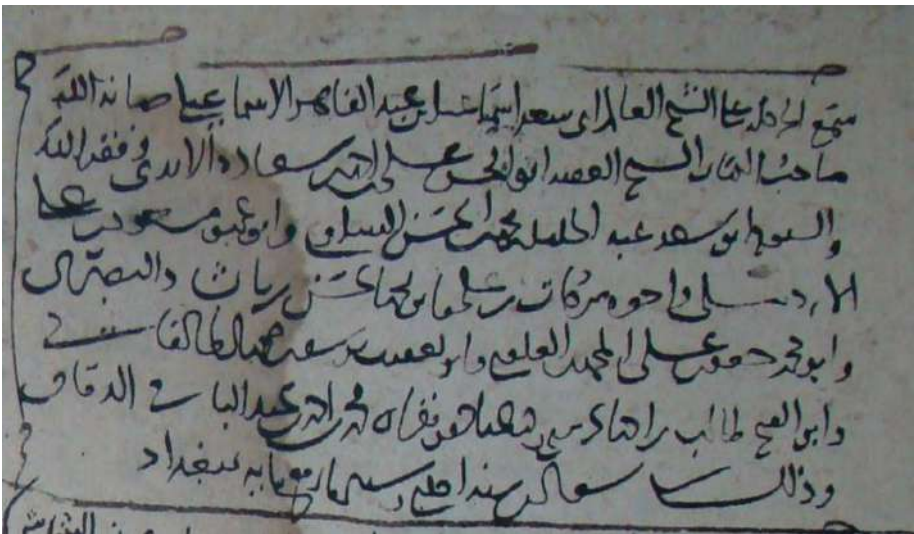
اللوحة (١٩/ب)



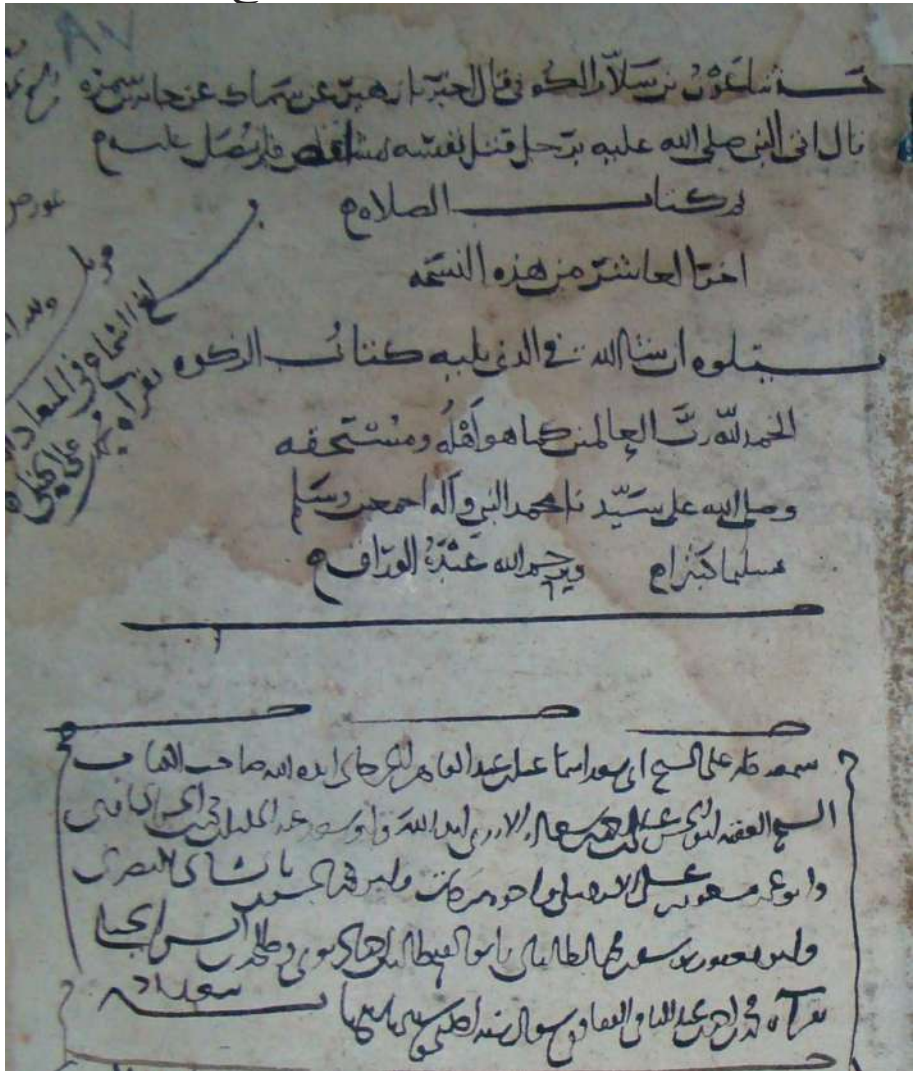
أول النسخة (٢/ب أ)



اللوح (٢١/ب)، وفيه سماعٌ بخط وقراءة ابن الخاضبة، للجزء العاشر على / إسماعيل بن عبد القاهر الإسماعيلي مؤرخٌ بعام (٤٦١هـ)



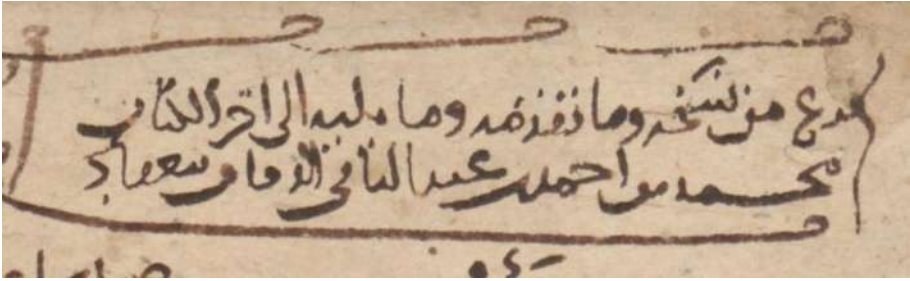
آخر الجزء العاشر، وهو آخر النسخة، اللوح (٨٧/أ)



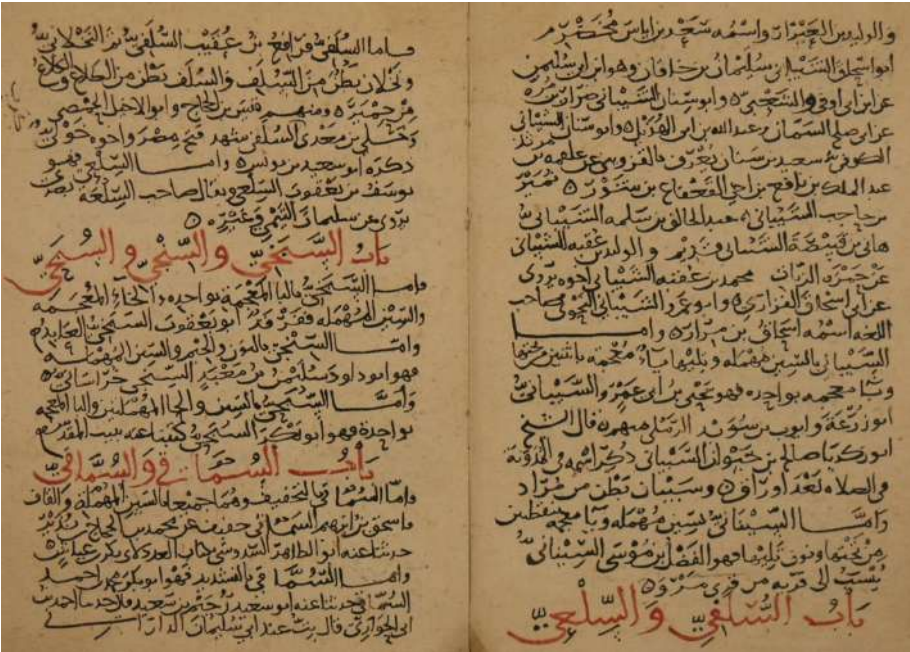
* «صحيح مسلم» آخر نسخة «دار الكتب» (٢٢٠/أ) بخط ابن الوهّتر

جويدم الخمر وهي من حنسة من العنب والنمر والعسل والحنطة و
 الشعير والخمر ما خامر العقل وتلت أئها الناس ووذت أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان عهد البنا فيهن عهدا ننتهي إليه الحد والعلالة
 وابواب من ابواب الربا وحدا ابوبكر بن ابي شيبة حدسا التمهيل بن
 علي ح وحدسا النخعي بن ابراهيم احنا عيسى بن يونس كليهما عن ابي حنيفة
 في هذا الاسناد بمثل حديثهما غير ان بن علي ح حديثه العنب كما قال ابن
 ادريس ح وفي حديث عيسى بن يزيد كما قال ابن مسهر ح حدسا
 محمد بن زارة حدسا هشيم عن ابي هاشم عن ابي مجاز عن قيس بن عباد قال
 سمعت ابا ذر يقسم قسما ان هذا خصمان اختصموا في ريقهم انها نزلت
 في الذين يذروا يوم بدر خمره وعلي وعبيدة بن الحرث وعتبة وشيبة
 ابني ربيعة والوليد بن عتبة حدسا ابوبكر بن ابي شيبة حدسا ويح ح
 وحدسي محمد بن مثنى حدسا عبد الرحمن جميعا عن سفيان عن ابي هاشم عن ابي مجاز
 عن قيس بن عباد قال سمعت ابا ذر يقسم نزلت هذا خصمان
 بمثل حديث هشيم ح هذا آخر كتاب المشند الصحيح لمسلم بن الحجاج رحمه الله
 فرغ من كتابه لنفسه العقب الى رحمه الله تعالى ورضوانه عبد الرحمن بن
 حمد بن عبد الرحيم ابن المهدي النفاوندي حامد الله تعالى ومصليا على خير خلقه
 محمد النبي وعلى اله وهو يسأل الله جل وعلا المغفرة له ولابويه ولجميع المسلمين بصله وكرمه
 وذلك في يوم الاربعاء سابع عشر من شهر ربيع الاول من سنة ثمان واربعمائة
 بمدينه السلام بالمدرسة الطامسه عمرها الله وقد سرورح بابنها ورضي عنه وعنا
 والحمد لله اوله وآخر احمد كثيرا دايما وصلواته على سيدنا محمد النبي واله اجمعين
 رايت في آخر الكتاب في السجدة الوقف بخط اخ ابو بكر بن الخاضبة رحمه الله مكتوبا بخطه
 ومما نسخت الكتاب جمعه ومنها قرأته على سحبا ابي بكر بن الزاغوني ابيه الله قال رايت
 في نسخة سمعت على اصحاب ابراهيم بن محمد بن سفيان رحمه الله مكتوبا فرغ مسلم بن الحجاج
 من قراءة هذا الكتاب يوم الاربعاء من شهر ربيع الاول من سنة ثمان واربعمائة

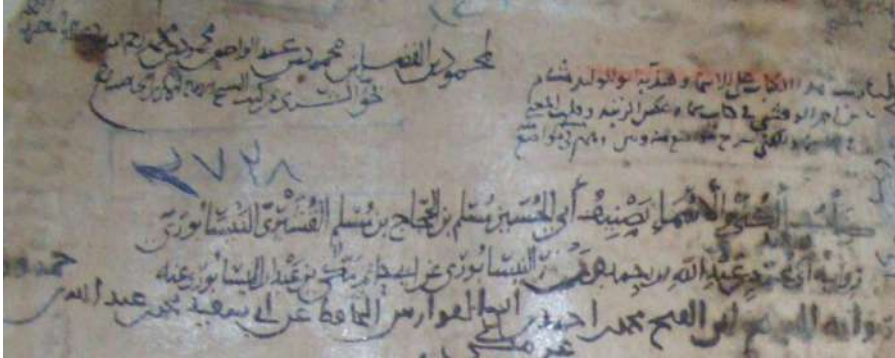
* «المؤتلف تكملة المؤتلف والمختلف» بخط أبي بكر الخطيب، نسخة مكتبة برلين (٢٩٠)، كتب على غاشية الجزء الثالث والعشرون [٢٠١/أ] بخط ابن الخاضبة ما يفيد بنسخه لكامل الكتاب:



«مشتبه النسبة» للأزدي بخط ابن الخاضبة (٢٢/ب أ)

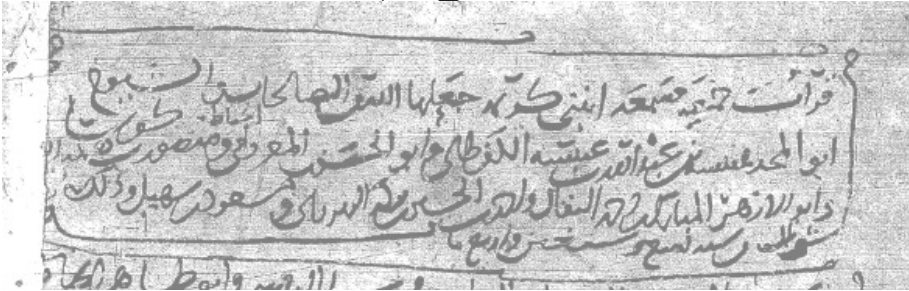


تملك ابن الخاضبة لنسخة من كتاب
«الكنى والأسماء» مجموع العمرية (١) (عام ٣٧٣٨)



«لمحمود بن الفضل بن محمود... من كتب الشيخ الإمام أبي بكر بن
الخاضبة»

سماغ لجزء من كتاب «شأن الدعاء» كتبه ابن الخاضبة لابنته كريمة
نسخة المكتبة التيمورية مجموع رقم (٢٩٥) صفحة (٢٦٨)



الخاتمة

وبعد هذه الترجمة لهذا الحافظ الكبير، يحسن إجمال ما ورد فيها في النقاط التالية:

١. أهمية التعريف بأعلام النُسخ من المُحدّثين، مع محاولة التتبع لما وجد من نماذج لخطوطهم، وما نقل عنها، واستثمار هذا الأمر لتكوين تصور متكامل في الكتابة عنهم.

٢. أهمية تسليط الكتابة على من كان له أثرٌ علميٌّ بارز في الحركة العلمية الحديثية، ممن كان نفعه متعدّدًا إلى مجتمعه وأصحابه، وتتبع ما ورد عنهم في سير أصحابهم، والآخذين عنهم.

٣. استثمار ما ورد في سماعات النسخ والأجزاء الحديثية في باب السير والتراجم، وتكوين صورة تاريخية من خلالها.

٤. بيان أثر البركة في الحياة العلمية، فإن ابن الخاضبة مع كونه لم يُعمّر، وتوفي قبل أن ينفق مروية كما ذكر عنه؛ إلا أننا نجد الأثر العلمي البارز الذي تركه في الحياة العلمية الحديثية في بغداد.

٥. كان لابن الخاضبة أثر علميٌّ بارز على أهل بيته، حتى برز منهم اثنان، لهم اشتغالٌ بالعلم والرّواية.

وصلّى الله وسلّم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

فهرس المصادر

* المخطوطات:

أمالي المحاملي (ت ٣٣٠هـ) رواية ابن البيع، مجموع العمرية (٢٣) (عام-٣٧٦٠).

الثاني من أمالي ابن سمعون الواعظ لأبي الحسين محمد بن أحمد البغدادي (ت ٣٨٧هـ)، مجموع العمرية (١٧) (عام-٣٧٥٤).

جزء فيه حديثان أحدهما في فضل رجب من رواية أبي معشر الطبري (ت ٤٧٨هـ)، مجموع العمرية (١٣)، (عام-٣٧٥٠).

الخامس من أمالي الخطيب البغدادي بجامع دمشق، المجموع رقم (٢٧) (عام-٣٧٦٤)، المكتبة العمرية.

خلق أفعال العباد، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل للبخاري (ت ٢٥٦هـ)، نسخة المكتبة السعيدية بالهند رقم (٣٥٢)، منقولة عن خط الفقيه شمس الدين محمد بن أحمد ابن القمّاح الشافعي (ت ٧٤١هـ).

شأن الدعاء، لأبي سليمان حمد بن سليمان للخطابي (ت ٣٨٨هـ)، الجزء الثاني والثالث، نسخة المكتبة التيمورية، بخط ابن الخاضبة (ت ٥٨٩هـ)، مجموع رقم (٢٩٥)، ونسخة المكتبة العمرية مجموع رقم (٦١) (عام-٣٧٩٧).

صحيح مسلم: الأجزاء (السابع، والثامن، والتاسع) نسخة المكتبة ظاهرية رقم (٩٣٨٨).

صحيح مسلم: نسخة مكتبة عاطف أفندي بالرقم (٥٨٨)، بخط الحافظ أبي العباس أحمد بن ثابت الطرقي (ت ٥٢١هـ)، وتمثل الجزء الثاني من الصحيح.

الكنى والأسماء لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١)،
نسخة المكتبة العمرية رقم (١) (عام-٣٧٣٨).

مشتبه النسبة، لأبي محمد عبد الغني بن سعيد الأزدي (ت ٤٠٩هـ)، وفي
آخره الجزء الثالث من المؤلف والمختلف، بخط أبي بكر ابن
الخاضبة (ت ٥٨٩هـ)، نسخة مكتبة فيض الله بتركيا، ورقمها (٢٦٠).

المؤتلف تكملة المؤلف والمختلف للخطيب البغدادي، نسخة مكتبة
برلين رقم (٢٩٠) بخط المؤلف.

* المطبوعات:

أخبار الأذكياء لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: بسام بن عبد الوهاب
الجابي، الناشر: دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لأبي عبد الله شمس الدين
محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، أشرف على تحقيقه:
د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط. ١، ٢٠٠٣م.

التاريخ المجدد لمدينة السلام، المطبوع باسم «ذيل تاريخ بغداد»
لمحب الدين ابن النجار البغدادي (ت ٦٤٣هـ)، صُحِّحَ بمشاركة
الدكتور قيصر فرح، مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد،
الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

تاريخ مدينة دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف
بابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، أشرف على تحقيقه: عمر بن غرامة
العمروي، دار الفكر، ١٤١٥هـ.

تبصير المنتبه بتحريير المشتبه، لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر
العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، مراجعة: علي
محمد البجاوي، المكتبة العلمية، بيروت.

تذكرة الطالب النبيه بمن نسب لأمه دون أبيه، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن خليل الشهير بابن اللبّودي (ت ٨٩٦هـ)، تحقيق د. عبد السلام الهمايي سعود، الناشر: الدار المالكية بتونس، ١٤٣٨هـ.

تكملة إكمال الإكمال في الأنساب والأسماء والألقاب، لمحمد بن علي المحمودي المعروف بابن الصابوني (ت ٦٨٠هـ)، تحقيق: مصطفى جواد، المجمع العلمي العراقي، ١٣٧٧هـ.

تكملة الإكمال، لأبي بكر محمد بن عبد الغني ابن نقطة الحنبلي (ت ٦٢٩هـ)، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، جامعة أم القرى، ١٤١٠هـ.

التنبيهات المستنبطة على الكتب المدونة والمختلطة، للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي (ت ٥٤٤هـ)، تحقيق: د. محمد الوثيق، ود. عبد النعيم حميتي، دار ابن حزم، بيروت، ط. ١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، لشمس الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٢هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط. ١، ١٩٩٣م.

خلق أفعال العباد، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق د. فهد بن سليمان الفهيد، الناشر: دار أطلس الخضراء، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل - مطبوع ضمن كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث» - لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر بيروت، ط. ٤، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

ذيل تاريخ مدينة السلام، لأبي عبد الله محمد بن سعيد ابن الدبشي (ت ٦٣٧هـ)، أشرف على تحقيقه: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط. ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

سراج المريدين في سبيل الدين لأبي بكر محمد بن عبد الله بن محمد ابن العربي المعافري الإشبيلي (ت ٥٤٣هـ)، تحقيق: د. عبدالله التوراتي، الناشر: دار التحديث الكتانية (طنجة - المغرب، بيروت - لبنان)، الطبعة: الأولى، ١٤٣٨هـ.

سؤالات الحافظ السلفي لخميس الحوزي عن جماعة من أهل واسط، تحقيق: مطاع الطرايشي، دار الفكر بدمشق، ط. ١، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت ٧٧١هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي و د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، ط. ٢، ١٤١٣هـ.

طبقات الشافعيين، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: د. أحمد عمر هاشم، د. محمد زينهم محمد عزب، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٣هـ.

طبقات الفقهاء، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ.

الغاية في شرح الهداية، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني السروجي الحراني ثم القاهري المصري الحنبلي ثم الحنفي (ت ٧١٠هـ)، حققه جماعة بإشراف الشيخ عدنان فهد العبيات، دار أسفار، ط. ١، ١٤٤٢هـ.

غربال الزمان في وفيات الأعيان ليحيى بن أبي بكر بن محمد العامري (ت ٨٩٣هـ)، صححه وعلق عليه: محمد ناجي زعبي العمر، الناشر مطبعة زيد بن ثابت بدمشق ١٤٠٥هـ.

فهرسة ابن خير الإشبيلي، لأبي بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة اللمتوني الإشبيلي (ت ٥٧٥هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف ومحمود بشار عواد، دار الغرب الإسلامي - تونس، ط. ١، ٢٠٠٩م.

اللباب في تهذيب الأنساب، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الجزري، عز الدين ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، دار صادر - بيروت.

لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط. ١، ٢٠٠٢م.

مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، لشمس الدين أبي المظفر يوسف بن قزأوغلي بن عبد الله المعروف بسبط ابن الجوزي (ت ٦٥٤هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الرسالة العالمية، دمشق، ط. ١، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.

المستفاد من ذيل تاريخ بغداد للحافظ محب الدين بن النجار البغدادي، لشهاب الدين أبي الحسين أحمد بن أيك بن عبد الله الحسامي الدمياطي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: محمد مولود خلف، مؤسسة الرسالة، ط. ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

المشتبه في الرجال أسمائهم وأنسابهم، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط. ١، ١٩٦٢م.

المشيخة البغدادية، لصدر الدين أبي طاهر أحمد بن محمد بن أحمد السلفي الأصبهاني (ت ٥٧٦هـ)، تحقيق: أحمد فريد أحمد المزيدي، دار الرسالة بالقاهرة، ط. ١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

مشيخة القزويني، لسراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن عمر القزويني (ت ٧٥٠هـ)، تحقيق: د. عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، ط. ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

معجم الأدباء، لشهاب الدين أبي عبدالله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب، الطبعة الأولى ١٩٩٣م.

معجم البلدان، لشهاب الدين أبي عبدالله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، ط. ٢، ١٩٩٥م.

معجم السفر، لصدر الدين أبي طاهر أحمد بن محمد بن أحمد السلفي الأصبهاني (ت ٥٧٦هـ)، تحقيق عبد الله عمر البارودي، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.

المقفى الكبير، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن علي بن عبد القادر المقريزي (ت ٨٤٥هـ)، تحقيق: محمد اليعلاوي، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط. ٢، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

منتخب المشور من الحكايات والسؤالات، لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي (ت ٥٠٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن حسن بن قائد، دار الصميعي، ط. ١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت، ط. ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

الموسوعة العلمية الشاملة عن الإمام الحافظ يعقوب بن شيبة السدوسي (ت ٢٦٢هـ)، جمعها د. علي بن عبد الله الصياح، الناشر: أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء الأردن، ط ٣، ١٤٠٥ هـ.

النكت على مقدمة ابن الصلاح، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، الناشر: أضواء السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ.

نوادير المخطوطات، تحقيق: عبدالسلام هارون، الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

الوجيز في ذكر المجاز والمجيز، لصدر الدين، أبي طاهر أحمد بن محمد بن أحمد السلفي الأصبهاني (ت ٥٧٦هـ)، تحقيق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة دار الإيمان - بمدينة النبي ﷺ، ط ١، ١٤١٤ هـ.

وَقَفَّ السُّنَنُ لِلرَّسُولِ النَّبِيِّ

المقر الرئيسي: السعودية: جدة - جامعة الملك عبدالعزيز
مبنى رقم 3831، ص ب 23421 - الرمز البريدي 3799

إدارة المجلة: journal@alsunan.com

إدارة المركز: info@alsunan.com

+966544179454

c4sunnah

@c4sunnah

www.alsunan.com

Arcif
Analytics

doi

eISSN 2785-8499

